القليل والنّادر في الاستعمال عند النّحاة

محمد علي السليم الحمدان

١٤١١ هـ

١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كليّة الآداب
قسم اللّغة العربيّة

" القليل والنّادر في الاستعمال عند النّحاة "

محمد علي السليم الحمدان
بكالوريوس لغة عربية عام ١٩٧٢ م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة
الماجستير في جامعة اليرموك تخصص لغة ونحو

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور	حنّا حدّاد	(رئيسا)
الدكتور	محي الدّين رمضان	(عضوا)
الدكتور	سلمان القضاه	(عضوا)

١٤١١ هـ
١٩٩١ م

الاهــــداء

الـــى والـــدّي المكافحـــين

الى زوجــتي التي كانت مثال العون والصّبر والتّضحيــة

الى عــلاء ورشـا وحســـام ورؤى

الى هـلا مع حبّي الكبــير

محمد علي السليم الحمدان

تقديـــــم

هذا بحث في " القليل والنّـادر في الاستعمال عند النحاة " . حاولت فيه التعرّف إلى آراء جمهرة النحاة في بعض الظواهر اللّغوية التي وصفت بهذين المصطلحين . وقد استوجب هذا العودة الى المظانّ النحويّة ، على امتداد قرون عدّة ، تبدأ من القرن الثاني الهجريّ ، وتنتهي في القرن العاشر الهجري . فكان أن وجدت علماء النحو يختلفون حول كثير من هذه الشواهد ، ويتعاورونها باصطلاحات مختلفة ، فمنها الشاذ ، ومنها الضرورة . ومنها قليل الاستعمال . ومنها النّادر ، ومنها اللّغة ومنها اللغيّة الرديئة . ولم أجدهم يجمعون في هذه المصطلحات اجماعهم على ما اتفقوا عليه أساسا . وقد كان الخلاف والاختلاف حول هذه الشواهد عندهم مدعاة لحيرة القارئ والنّادى في هذا العلم ، فكلّ من المختلفين علم . وكلّ منهم رمز من رموز حركة الدرس النّحويّ .

وقد خرجت بعد سعي دائب واستقصاء واسع لهذه الشواهد ، ولما قيل عنها ، ولمن أخذ بها ابتداء أو لمن ردّها ولم يجزها ، الى مجموعة من النتائج التي أثبتّها في نهاية هذا البحث . راجيا الله أن أكون قد وفقت في ذلك ، خدمة للغة القرآن الكريم . فان كنت وفقت فلهذا سعيت ، وهذا مطلبي . والّا ، فعذرى أنّني اجتهدت وعلى الله أجر المجتهدين .

وبعد :

فليس يسعني وقد أنجزت هذا العمل على هذا الوجه الّا أن أتقدّم بالشكر لاستاذى المشرف الدكتور الفاضل حنّا حدّاد الذى رعى هذا البحث منذ أن كان فكرة تراودني ، فرسم أبعاده ، وحدّد جزئيّاته حتى اكتمل على هذه الصّورة . ولم يبخل عليّ بعلمه ولا بتوجيهاته الصّائبة ، ولا بنصائحه . ولا بصبره الطويل . وما توانى لحظة عن إفادتي بعلمه ومكتبته الخاصّة ووقت راحته .. فلأستاذى الكريم فضل عليّ لا أنساه . وسأظلّ مدينا بالوفاء له مدى العمر . فلتوجيهاته الصائبة تعود حسنات هذا البحث . وأمّا سيّئات هذا البحث وما به من هنات فأنا المسؤول عنها وحدى .

كما لا يسعني الّا أن أتقدّم بالشكر الكبير والامتنان الواسع لعضوى لجنة المناقشة الفاضلين : الدكتور الفاضل محي الدين رمضان ، والدكتور الفاضل سلمان القضاه . على تجشّمهما عناء قراءة هذه الرّسالة مؤكدا أنّني سأستفيد من كلّ ما سوف يلاحظانه عليها . آخذا بجملة الآراء العلمية السديدة التي سوف يوجّهانها اليّ .

كما لا يسعني الّا أن أشكر الأستاذ الفاضل فتحي عطيه بصول مدير مدرسة علي خلقي الشرايرى لما يتحلّى به من أخلاق فاضلة . والاستاذ شريف الشرمان ، لما أبدياه من مساعدة لي . وأشكر كلّ من قدّم لي عونا في هذا العمل .

محمد علي السليم الحمدان

اربد في ١٩٩٠/١٢/١٩ م

المحتويات

رقم الصفحة

الفصل الأول

الفصل الثاني

تابع المحتويات

رقم الصفحة

المقدمـــــــــــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

* المقدمـــة *

حلّت اللّغة العربيّة التي نزل بها القرآن الكريم ، مكانة سامية ازدادت سموّا ونفوذا اثر تغلغل الاسلام في نفوس الأعاجم ، ولخدمة كتاب الله المجيد نشأت علوم كثيرة منها علوم العربية التي اضطلع بها رجال من العرب وآخرون من الموالي . وصار للغة العرب وما يتعلق بها من علوم مكانة مأخوذة من قداسة الدين ، ومن قداسة القرآن الذى أنزله الله عربيّا وبلسان عربيّ مبين . وأصبح العلم باللغة العربيّة والشعر العربيّ وسائل لمعرفة معاني القرآن واستنباط الأحكام الشرعيّة . فقد كان عمر يقول : " أيّها الناس ، عليكم بديوانكم ، فإنّ فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم " .[(١)] كما روى عن الشافعي أنه كثيرا ما كان يفسّر القرآن معتمدا على شواهد جاءت في لغة العرب شعرا ونثرا[(٢)] . وقال الزمخشري : " إنّهم لا يجدون علما من العلوم الإسلاميّة فقهها وكلامها وعلميّ تفسيرها وأخبارها الآ وافتقاره الى العربيّة بيّن لا يدفع ، ومكشوف لا يتقنّع . ويروون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها* مبنيّا على علم الاعراب ، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفرّاء وغيرهم[(٣)] . ويؤكد ابن خلدون أنه " لا بدّ من معرفة العلوم المتعلّقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة "[(٤)] .

لذا فقد تنافس العلماء على اتقان العربية من أجل فهم القرآن وتفسيره للعامّة . يضاف الى ذلك دخول أفواج كثيرة من أمم متفرقة من الأعاجم الاسلام ، وصيرورة لغة العرب بالنسبة لهم ضرورة ملحّة يجب اتقانها لقراءة القرآن ، وتفهّم معانيه ، ومدارسة آياته ، من أجل العبادة وتأدية الصلاة . واحتلّت الأمم ، وانصهرت في بوتقة الإسلام . وساد شعور قويّ بمكانة اللّغة ، والإهتمام بسلامتها ورعايتها والحفاظ عليها ، والعناية بمستقبلها من حيث هي وعاء التعاليم الدينية عن طريق القرآن والسّنة ووسيلة التفاهم بين أصحاب الدعوة وأفراد الخليط العجيب من الناس . فاللّغة وسيلة لعلوم الدين وتفهّم معانيه المتمثّلة بالقرآن الكريم . لذا قال ابن عباس - رضي الله عنهما - " الشعر ديوان العرب ، فاذا خفي علينا الحرف من القرآن الذى أنزله الله بلغة العرب . رجعنا الى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه .[(٥)] فليس غريبا أن يحرص العلماء على سلامة هذه اللغة وأن يتصدّوا لكل ما هو مستهجن ، من سماع ألفاظ حوّرت طريقة بنائها ، أو سماع ما هو خطأ بالنسبة لسنن العرب . ورأى القدماء اللّحن خطرا على اللّغة العربيّة وعلى القرآن الكريم . وبالرّغم من تعدّد الاسباب التي أدّت الى نشأة النّحو ووضع قواعده فإنّ اللحن كان سببا رئيسا منها . فقد تفشّى اللّحن مع مرور الأيام ، واختلاط العرب بالأعاجم الذين دخلوا الاسلام . حيث تعدّى الأعاجم الى ألسنة

---

(١) تفسير القرطبيّ ١١١/١٠ .

(٢) الكشاف ٢٠٥/٢ . تفسير القرطبيّ ١١٠/١٠ ، ١١١ .

* هكذا وردت في المفصّل ، ص ٣ . والصواب " مسائله " .

(٣) المفصّل ، ص ٣ .

(٤) مقدمة ابن خلدون ٣٤٥/١ .

(٥) الاتقان في علوم القرآن ٥٥/٢ .

الفصحاء من العرب . فنسب اللّحن " الى عبيد الله بن زياد ، وخالد القسريّ والحجاج بن يوسف ، والوليد بن عبد الملك ، وكاتب أبي موسى الأشعريّ [١] وغيرهم من العرب الخلّص .

وكلّما ازداد اللّحن أيقن ذوو الغيرة على الدين واللغة بضرورة عمل شيء يتوسّون به فساد الألسنة ، خاصّة وقد عدّوا اللّحن مسقطا للشرف والحرمة والهيبة ، قادحا للإمامة في الصّلاة وفي الأهليّة للولاية على النّاس . ويجد أبو الأسود الدؤلي " للّحن غمرا كغمر اللّحم "[٢] (ويضرب عمر بن عبد العزيز اذا سمع باللّحن)[٣] . ويعدّ مسلمة بن عبد الملك (اللّحن في الكلام أقبح من الجدري في الوجه)[٤] . وغير ذلك كثير . فهذا النفور والتأذّي من اللّحن أوجد حاجة ماسّة الى وضع ما يستعان به على صيانة اللغة . والاستمرارية في الحفاظ على سلامة لغة التنزيل من الانحراف في متنها أو بنائها أو شكل أواخرها . كما أراد لها الله سبحانه وتعالى بقوله الكريم ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٥] .

ودفع هذا الحرص جماعة من الغيورين الى وضع أسس تضبط اللّسان وكانت أولى هذه الأسس أن قام أبو الأسود بضبط شكل أواخر الكلمات في القرآن الكريم . وهذا يؤكّد أن النحو العربي ارتبط ارتباطا مباشرا وكبيرا في القرآن الكريم .

وقد كثرت الرّوايات التي تتحدّث عن نشأة النّحو وعن واضعه ولكنّ المشهور أنّ واضع النحو العربيّ هو أبو الأسود الدؤلي . فهو الذى وضع رموز الحركات الاعرابيّة . وتابعه من بعده تلاميذه: عَنْبَسة الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر وتلاميذ تلاميذه كأبي عمرو بن العلاء ، وعبد الله بن أبي اسحاق الحضرميّ وعيسى بن عمر ، حتّى جاء الخليل فتوّجت جهود تلميذه سيبويه تلك المحاولات السابقة كلّها بكتابه الذى وصفوه بالبحر تارة وبقرآن النحو تارة أخرى تقديرا له واعجابا به . فما الأسس التي اعتمدها النحاة في تقعيد قواعد النحو ؟ وكيف تعاملوا مع اللغة المنطوقة والنصوص حتّى جاءت لنا كتب النحو العربيّ بما جاءت عليه .

* * *

---

(١) البيان والتبيين ٢/٢١٠ – ٢١٩ .

(٢) عيون الأخبار ٢/١٥٨ .(والغمر رائحة اللحم المنتن) .

(٣) الأضداد ص ٣٤٥ .

(٤) عيون الأخبار ٢/١٥٨ . معجم الأدباء ١/٨ .

(٥) الحجر / ٩ .

أدلّة النّحو كما يقول ابن الأنباري ثلاثة (نقل وقياس واستصحاب حال)[١]. وكلّ من القياس والاجماع لا بدّ له من مستند من السّماع)[٢]. لذلك اعتمد النحاة على السّماع في تقعيد القواعد النّحوية وهو (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام اللّه سبحانه وتعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيّه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين . نظما ونثرا عن مسلم أو كافر) .[٣] لذلك اعتمد النحاة على السّماع ، وشافهوا الأعراب فسمعوا منهم ودوّنوا كلامهم ، وارتحلوا للبوادي وأخذوا عنهم لغتهم فكانت مصادرهم التي اعتمدوا عليها في استنباط الأصول ووضع القواعد هي :-

أولا : القرآن الكريم :

القرآن أعلى درجات الفصاحة ، وخير ممثل للّغة الأدبيّة المشتركة . وألفاظ القرآن الكريم هي لبّ كلام العرب ، وزبدته وواسطته وكرائمه . (فكلّما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذّا . وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية ، اذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه . وان لم يجز القياس عليه ، كما يحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الورود بعينه ولا يقاس عليه)[٤].

ويذكر السيوطيّ (أنّه لا يعلم خلافا بين النحاة في الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في النحو واللغة)[٥]. ولكن التطبيق العمليّ يرى أن للنحاة نهجا آخر ، فقد اشترطوا لقبول القراءة القرآنية وهي الوجوه المختلفة التي سمح النبيّ بقراءة نصّ المصحف بها تددا للتيسير ، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية)[٦] . شروطا كقولهم (كلّ قراءة وافقت العربيّة ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالا ، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ انكارها . بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى اختلّ ركن من هذه الاركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء أكانت عن السّبعة أم عمّن هو أكبر منهم)[٧]. وعجيب أن يشترط النحاة شروطا لقبول القراءة القرآنيّة بينما يأخذون كلام العربي ولو كان راويه واحدا . (وكنّا نتوقع من النحويّين العرب أن يتقبّلوا كلّ ما

---

(١) لمع الأدلّة ٢/ ٨ . وشبيه بهذا ما جاء في الخصائص ١/ ١٨٩ ، والاقتراح ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢) الاقتراح ص ، ٢٨ .

(٣) السابق ص ٤٨ .

(٤) السابق ص ٤٨ .

(٥) السابق ص ٤٧ .

(٦) النشر ١/ ٢٢ .

(٧) السابق ١/ ٩ .

سجله القرّاء من قراءات ، وألّا يحكموا على أي منها بالخطأ أو مجانبة الصواب ، ولكنهم وقفوا منها موقفا يتسم بالتناقض ويوجب العجب [(١)]. فبعض علماء اللغة والنحو كالفارسي يقول : (ان القراءة سنّة متبعة وان الرواية تحملها الى رسول الله)[(٢)]. والله تعالى يقول : ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[(٣)] وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ . لذلك لا يجوز تفضيل قراءة على قراءة (فانّ من أعظم القول أن يقال فيما قرأت به الجماعة وأخذوه عن النبيّ أجود لأنّه عن النبيّ)[(٤)] . فلماذا يتوقّف تصحيح القراءة على سماع نظير لها من لغة العرب وكلامهم .؟ هذا الموقف من النحاة ازاء القراءات القرآنية جعلهم يتّخذون مواقف متباينة من تلك القراءات والاحتجاج بها . فعدّوا بعضها شاذّة عن قواعد اللغة فلا يحتجّ بها . وعدّها آخرون صحيحة فأخذوا بها واحتجّوا . وذلك تبعا للمقياس الذي حكم به على تلك القراءات . فذهب القرّاء الى الاهتمام بتواتر القراءة ، وصحّة ثبوتها في الأثر . وذلك يجعلها مقبولة . يقول أبو عمرو الداني (وأئمة القرّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة ، والأقيس في العربيّة ، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل . والرّواية اذا ثبتت عندهم لم يردها قياس عربية ولا فشوّ لغة . لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها)[(٥)].

ولكنّا نجد علماء اشترطوا الشّروط للقراءات القرآنية وضعّفوا بعض القراءات وردّوها ولو كانت من قراءة السبعة وعابوا على قارئيها ، ونسبوهم الى اللحن والخطأ كما في قراءة ابن عامر (زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم)[(٦)]. يقول الزمخشريّ (والفصل بينهما (المضاف والمضاف اليه) بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات لكان سمجا مردودا كما سمح وردّ (زجّ القلوص أبي مزادة)[(٧)]. فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته[(٨)]. ويقول ابن عطيّة عن القراءة ذاتها . (وهذه قراءة ضعيفة في استعمالات العرب)[(٩)]. ويقول المبرّد عن الآية الكريمة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[(١٠)].

---

(١) البحث اللغوى عند العرب ، ص ٢١ .

(٢) الحجة ١/٨٨ .

(٣) الحشر / ٧ .

(٤) البحث اللغوى عند العرب ، ص ٢٢ .

(٥) النشر ، ص ١٠ ، ١١ .

(٦) الأنعام /١٣٧ .

(٧) هذا عجز بيت من الشعر وصدره (فزججتها بمزجّة) . الخزانة ٢/٢٥١ . الانصاف ٢/٤٢٧ . الخصائص ٢/٤٠٦ .

(٨) تفسير الكشّاف ٢/٨٩ ـ ٩٠ .

(٩) البحر المحيط ٤/٢٢٩ .

(١٠) النساء /١ .

(لا تحلّ القراءة بها)[1] . ويقول الزجاج (الخفض خطأ في اللغة العربية)[2].

ويتّضح من اعتراضات النحاة على هذه القراءات أنهم يُحكّمون عليها بما ثبت عندهم من قواعد . وغريب الاّ يُثبِت النّحاة قاعدة جر الاسم عطفا على الضمير المجرور بدون اعادة الخافض بهذه القراءة القرآنية . لأن القراءات القرآنية ينبغي الا تحكمها الأقيسة خاصة اذا كانت القراءة صحيحةَ السّند عن رسول الله . ونقلها عربي فصيح وان خالفت وجها من العربيّة . فهذا الذي عُدّ شاذاً بسبب عدم تواتر نقله صحيح في العربيّة ، ويعبّر عن لغة العرب . فلماذا تحكّم به الأقيسة التي بنيت على الظواهر الغالبة . وكيف تردّ القراءة القرآنية أو تصرف عن وجهها ولو قرأ بها حمزة ومجاهد مع أنهما من أكابر علماء السّلف ثمّ يفرح النحاة اذا وجدوا شعرا لأيّ شاعر معروف أو مجهول ، ويجعلونه في اللغة ويقطعون به ، ولا يعترض عليه ثمّ اذا وجد النّحاة للّه تعالى كلاما لم يلتفتوا اليه ، ولم يجعلوه حجّة ، وجعلوا يحرّفونه عن وجهه ويحرّفونه عن موضعه ؟ ويتحيّلون في احالته عما أوقعه الله عليه . ولو كان في ذلك خلاف بين نحاة البصرة الذين تشدّدوا وبين نحاة الكوفة الذين جوّزوا . فقد قبلوا القراءات واحتجوا بها . وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم ولكنهم لم يسلموا من ردّ بعض القراءات كما لم يسلم غيرهم ، فابن جنى لم يسلم من تخطئة بعض القراءات في كتبه . ونتساءل لماذا كان النحاة يستدلون على صحة القراءات بالتماس وجه لها في العربية تخرج عليه ؟ ولماذا لا يستدلّون بالقراءة القرآنية الكريمة على صحة ما يجيء به العربيّ في كلامه ؟ .

وذلك لأن النحاة جعلوا من الشعر العربي والكلام العربي المرتبة الأولى في الاحتجاج . وكان من الأولى اعتماد القرآن والسنة النبوية .

ثانيا : الاحتجاج بالحديث الشريف :

يأتي الحديث الشريف بالمرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، من حيث الفصاحة ، وذلك لأنّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - أفصح العرب . والحديث كلام رسول الله وما ينضمّ اليه من عبارات توضح أقواله وأفعاله وأخباره .

وقف النحاة من الاحتجاج بالحديث مواقف متباينة . فالنحاة الأول لم يكثروا من الاحتجاج به ولم يفصحوا عن موقفهم منه . وظلّ الأمر كذلك حتى جاء ابن الضائع * (ت ٦٨٠ هـ) ،

(١) شرح الاقتراح ، ص ٧٩ .

(٢) خزانة الأدب ٢/٢٣٩ .

* ابن الضائع : ابو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاميّ الاشبيليّ (ت ٦٨٠ هـ) ومن مؤلفاته شرح كتاب سيبويه . وشرح الجمل . ينظر بغية الوعاة ٢/٢٠٤ . كشف الظنون ١/٦٠٤ . و ٢/٤٢٨ . هديّة العارفين ١/٧١٣ .

ونبّه[1] الى أنّ النحاة الأوائل لم يكونوا يحتجّون بالحديث لأنه مرويّ بالمعنى ، ولما كانت قواعد النحو والصرف تعتمد على اللفظ المرويّ ، وما وقع فيه من أبنية للألفاظ تختلف باختلاف الحركات ولما كانت ألفاظ الأحاديث المرويّة بالمعنى من ألفاظ الرواة لم يعدّوه أساسا في اثبات قاعدة نحوية أو بناء صرفيّ . غير أن المتتبّع لكتب ابن مالك وابن هشام يجدهما قد أكثرا من الاحتجاج بالحديث والاعتماد عليه في استنباط قواعد صرفيّة ونحويّة جديدة . وقد عاب أبو حيّان الأندلسيّ على ابن مالك كثرة احتجاجه بالحديث ، وعدّها بادرة لم تر عند احد من المتقدّمين ولا المتأخّرين .[2]

وقد انقسم النحاة في موقفهم من الاحتجاج بالحديث الى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول :

مذهب المانعين مطلقا ويمثله ابن الضائع معتمدا في ذلك على أن النحاة الأوائل لم يحتجّوا بالحديث لجواز نقله بالمعنى . ولكن كتاب سيبويه يحتوي على ستة أحاديث احتج بها في أبواب متفرقة . وهذا العدد يعدّ قليلا بالنسبة لعدد الشواهد الشعرية التي بلغت ألفا وخمسين شاهدا شعريّا . وتابع ابن الضائع في منع الاحتجاج بالحديث أبو حيّان الذى أضاف وقوع اللّحن فيما روى من الحديث . لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب .

المذهب الثاني :

مذهب المجوّزين مطلقا وعلى رأسهم ابن مالك ورضي الدين الاستراباذيّ ، وابن هشام الأنصاريّ ، والبدر الدماميني والبغداديّ وابن الطيب المغربيّ .

المذهب الثالث :

مذهب المتوسّطين . وقد وقف أصحابه موقفا وسطا بين المانعين والمجوّزين وعلى رأسهم الشاطبيّ * [3].

---

(١) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، ص ١٦ - ١٧ .

(٢) الاقتراح ، ص ٥٢ - ٥٤ . وينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، ص ١٦ وما بعدها . ومجلة مجمع اللغة العربية الأردني السنة الثانية ، عدد ٣ ، ٤ ، ص ٤٢ . وفي أصول النحو ص ٤٦ . الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٢٩٧ - ٣٠٨ . وخزانة الأدب ١/٥ - ١٠ .

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، ص ٢٢ - ٢٩ . الاقتراح ، ص ٥٢ . في أصول النحو ، ص ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٨ . الاحتجاج بالشعر في اللغة ، ص ٧٣ ، ٧٥ .

* الشاطبي : أبو محمد عبد العزيز بن عبد الله بن ثعلبة السعديّ الأندلسيّ المحدّث المالكيّ المعروف بالشاطبي المتوفى بحرّان سنة ٤٦٥ هـ . صنّف غريب حديث قاسم بن سلّام على حروف المعجم . ينظر هديّة العارفين ٥/٥٧٨ .

ثالثا : كلام العـرب :

من الأصول التي اعتمدها النّحاة في تقعيد القواعد النحوية كلام العرب ، شعرا كان أو نثرا . فقد اهتموا به اهتماما كبيرا ، وجعلوا له الصدارة في وضعهم للقواعد النحويّة . ولكنّهم وضعوا لهذا الكلام حدودا ، يتعلّق بعضها بالزمان وبعضها بالمكان . واعتمد النحاة السّماع ، وشافهوا الأعراب ، وأخذوا عنهم اللغة ، ثمّ وضعوا القواعد النحويّة مراعين فيها الحكم السّائد في الأعم الأغلب من كلام العرب وحدّد النحاة قبائل معينة يحتجّ بلغتها . كما يبدو في كلام أبي نصر الفارابي في أوّل كتابه المسمّى الألفاظ والحروف ((كانت قريش أجود العرب انتقاءا للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وابانة عما في النفس))[1] اذن فالفصاحة التي ارتفعت بقريش (عن عنعنة تميم وتلتلة بهراء ، وكشكشة ربيعة وكسكسة هوازن ، هي التي جعلت النّحاة يحتجون بكلامها)[2] وغير ذلك ((لأن العرب تعرف لقريش فضلها عليهم ، وتسميّها أهل الله ، ولأن قريشا مع فصاحتها وحسن لغاتها ، ورقة ألسنتها كانت إذا أتتها الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللّغات الى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها فصاروا بذلك أفصح العرب[3]. فالفصاحة هي شرط اللغة التي يحتجّ بها النحاة . لذلك كانت رحلة العلماء من البصرة والكوفة الى البادية وراء الفصاحة وفي مظانّها كما ((فعل الكسائي والشيباني ... وكما سمع الفرّاء وابن الأعرابيّ من الأعراب))[4] . وكذلك فعل ابن جني . فقد كان يروي كثيرا عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم وقد اتبع في ذلك سلفه من اللغويين فكان (لا يأخذ عن بدويّ الاّ بعد أن يمتحنه ويتثبت من أمره وصدق نحيزته)[5]. والسماع عن العرب الفصحاء كانت ميزة سيبويه كما نظن من قوله (سمعنا ممّن يوثق بعربيته ، وهذه حجج سمعت من العرب أو سمعنا من العرب)[6] .

والقبائل التي نُقلت عنها اللّغة العربيّة (وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي ، وهم : قيس وتميم وأسد . فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتّكل في الغريب وفي الإعراب وفي التصريف ، وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين)[7].

---

(١) تذكرة النحاة ، ص ٥٧٤ . الاقتراح ، ص ٥٦ .

(٢) مجالس ثعلب ٨١/١ . الخصائص ١١/٢ . المزهر ٢١١/١ .

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٤) أنباه الرواة ٢٢٤/١ . معجم الأدباء ١٦٩/١٣ .

(٥) الخصائص ١٥/١ . (المقدمة) .

(٦) الكتاب ٢٤/١ ، ١٥٥ ، ٢٣٠ ، ٢٥٢ ، ٣١٣ ، ٣١٩ .

(٧) تذكرة النحاة ، ص ٥٧٤ . الاقتراح ، ص٥٦ ، المزهر ٢١١/١

هذه القبائل التي حدّدها النحاة العرب للأخذ من لغاتهم . ومناط ذلك كلّه سلامة اللسان والفصاحة ، والبعد عن الاحتكاك بالأمم الأخرى التي ليست فصيحة بطبيعتها . وحاز هذا التحديد القبول عند النحاة ، وجرى عليه العمل . فكان الخروج عليه مدعاة الى النقد (ولمّا اعتمد ابن مالك على لغات لخم وجذام وغسّان تعقّبه باللّوم أبو حيان)[1] .

واستبعد النحاة من دائرة الاحتجاج قبائل بأسرها فـ (لم يؤخذ عن حضريّ ، ولا عن سكان البراري ، ولا من لخم ولا من جذام لأنهم كانوا مجاورين لأهل مصر . ولا من قضاعة ، ولا من غسّان ، ولا من اياد لأنهم كانوا مجاورين لأهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربيّة . ولا عن تغلب والنمر لأنهم كانوا مجاورين لليونانية . ولا عن بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس . ولا من عبد القيس سكان البحرين ، لأنهم كانوا مخالطين للهند والفرس . ولا من أزدعمان لمخالطتهم للهند والفرس . ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولولادة الحبشية فيهم . ولا من بني حنيفة ، وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف ، وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم الأخرى المقيمين عندهم . ولا من حاضرة الحجاز)[2].

هذه القبائل التي استبعدها النحاة من دائرة الاحتجاج . وكان مبرّر النحاة في ذلك أن هذه القبائل اختلطت واحتكّت بأمم أخرى ليست فصيحة بطبيعتها . وأسأل : كم ضاع من اللغة بغياب لغة هذه القبائل عن دائرة الاحتجاج ؟ . وهل التزم جميع النحاة بعدم الاحتجاج بلغة هذه القبائل ؟ . بسبب أنها احتكّت بأمم عرف عن أبنائها اللحن وتحريف الكلمات . وهذا بعيد عن الأعرابيّ الذى (اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه اليه أحد قبله)[3]. وهذه مغالاة في طبيعة الأعرابيّ وفصاحته وسليقته اللغوية[4]. الأعرابيّ الذى يلاحظ بالطباع ما لا نلاحظه نحن على طول المباحثة والسماع ، فيعجز عن نطق كلمة بغير لهجته ولحنه فلا يستطيع أن ينطق طوبى الآطيبي و طوطو الآ طي طي)[5].

ولكن هذه الثقة والمغالاة بسلائق الأعراب لم تشفع للقبائل التي مرّ ذكرها حتى يحتج بلغتها (ولم تمنع العلماء الذين هبّوا الى البادية ليجمعوا اللغة من التأني وتحرّي الدقة والنصاحة)[6] . وكما قال ابن جني (ينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد الاّ أن تقوى لغته وتشيع فصاحته)[7] .

---

(١) الاقتراح ، ص ٢٤ . في أصول النحو ، ص ٢٣ .

(٢) تذكرة النحاة ، ص ٥٧٤ . الاقتراح ، ص ٥٧ . المزهر ٢١٢/١ .

(٣) الخصائص ، ٢٥/٢ .

(٤) دراسات في فقه اللغة ، ص ٢٧ .

(٥) الخصائص ٧٦/١ .

(٦) النزعة المنطقية في النحو العربي ، ص ٥١ .

(٧) الخصائص ٩/٢ .

ولذلك كان علماء البصرة (يتشدّدون في السماع ، ولا يقبلون الاّ ما كان صحيحا شائعا على ألسنة الكثرة الكاثرة من الفصحاء ، ولا يقبلونها على علاّتها قبل مناقشة رواتها)[١]. فكان سيبويه يناقش شيوخه ويسألهم عن صحّة الشواهد ، ووجوهها في العربية قبل اثباتها فيقول مثلا : (وسألناه - يعني الخليل - عن بيت أنشدناه يونس)[٢] . والى جانب اعتماد النحاة على السماع ومشافهة الأعراب ، وتحرّى الدقة فقد اهتموا بالقياس (فابن أبي اسحاق الذى كان شديد التجريد للقياس ، كان أوّل من بعج النحو ، ومدّ القياس ، وشرح العلل . وحث على تعلمه)[٣]. ونما القياس عند البصريين . حتى وصل القمة على يد الخليل الذى كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ثم نجد النحاة المتأخرين يهتمون بالقياس اهتماما واسعا . يقول الكسائيّ الكوفي[٤]:

انما النحو قياس يتبـــع ‏ ‏ ‏ ‏ وبه في كلّ أمر ينتفـــع

وغالى النحاة المتأخرون في اهتمامهم بالقياس حتى قال أبو علي الفارسيّ (لئن أخطئ في خمسين مسألة ممّا بابه الرواية أحب اليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية)[٥]. وقال ابن جنّي (اذا بطل النحو أن يكون رواية ونقلا وجب أن يكون قياسا وعقلا ، وكما قال ابن الأنباريّ . انّ انكار القياس لا يتحقق لأنّ من أنكر القياس فقد أنكر النحو)[٦] .

وعلى ذلك (فانّ الجملة المنطقية في النحو العربي لابدّ من أن تمرّ في مرحلتين السماع - أي أنها سمعت عن العرب الموثوق بعربيتهم - ثم القياس . أى أنه يجوز القياس عليها . بشرط أن يكون لها مثيل عند لغات العرب . فالجملة التي تسمع عن العرب ولا تصطدم بالقياس هي الجملة النحوية المنطقية)[٧]. وكثيرا ما وقف النحاة من الأشياء التي لا يقاس عليها عند السماع فقط . فابن جني يقول (والشيء الذى يطرد في الاستعمال ويشذّ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه ، لكنّه لا يتخذ أصلا يقاس عليه ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع)[٨]. وبلغت قوة القياس عندهم أن اعتقد النحويون (أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام

---

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٨٧ .
(٢) الكتاب ٣١٤/٢-٣١٥.
(٣) طبقات فحول الشعراء ١٤/١ . نزهة الألباء ، ص ٢٦ ، ٢٧ . طبقات النحويين ، ص ٢٦ .
(٤) انباه الرواة ٢٦٧/٢ . تاريخ بغداد ٤١٢/١١ .
(٥) نزهة الألباء ، ص ٢٣٣ .
(٦) النزعة المنطقية في النحو العربي ، ص ١٩ .
(٧) السابق ، ص ٢٣ .
(٨) الخصائص ٩٩/١ .

العرب).[1] وتشدّد البصريون في قبول المسموعات التي تخالف القياس فهم (يرفضون ما يخالف القياس).[2]

ووضع النحاة قيدا زمنيا للذين يحتجّ بلغتهم، وصنّفوا الشعراء أربع طبقات . جاهليين ومخضرمين واسلاميين ومحدثين وجعلوا بشار بن برد[3] المتوفى سنة ١٦٧ هـ أوّل المحدثين . (وقصر الاحتجاج على شعراء الطبقات الأولى، بحيث ينقضي عصر الاحتجاج بوفاة آخر شعراء الطبقة الثالثة . وان كان أبو عمرو بن العلاء ينظر الى شعر الطبقة الثالثة على أنه مولّد محدث أي لا يحتجّ به وكان يقول : (لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى هممت أن آمر فتياننا بروايته)[4] . وكان الأصمعي يقول (جلست الى أبي عمرو بن العلاء ثماني حجج فما سمعته يحتجّ ببيت اسلاميّ)[5]. وقيل عن جرير والفرزدق والأخطل انهم مولدون[6]. مع العلم أنهم من شعراء القرن الأوّل الهجرى وبداية العقد الأوّل من القرن الثاني الهجرى . وهذا يوضح نظرة المتشددين من علماء اللغة الذين أرادوا أن يحتجوا بالكلام العربيّ لما يصح استعماله من الألفاظ، أو لاثبات قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب . لذلك شدّدوا ، كما أسلفنا ، على أن الذى يحتجّ بكلامه هو العربي الذى يوثق بفصاحته وسلامة لغته . واعتمدوا في ذلك اعتمادا كبيرا على أقوال عرب الجاهليّة وفصحاء الأسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجرى، فقال الأصمعي (ساقة الشعراء ابن ميادة ـ الرمّاح بن أبرد المتوفي سنة ١٤٩ هـ . وابراهيم بن هرمة المتوفي سنة ١٥٠ هـ . ومسكين العذرى المتوفى سنة ١٦٠ هـ)[7] . والمقصود من ذلك أن هؤلاء هم آخر من يحتجّ بشعرهم من الشعراء . وجاء عن الأصمعي أنه قال (ان بشارا خاتمة الشعراء)[8]. ويخالف السيوطيّ هذه المقولة بقوله (ختم الشعر بابراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج . وعدّ بشار بن برد أوّل المحدثين)[9].

وهكذا تحدّدت نهاية عصر الطبقة الثالثة من الشعراء ، وعدّ الذين نشأوا بعد منتصف القرن الثاني الهجرى من الطبقة الرابعة ـ طبقة المولدين الذين لا يجوز الاحتجاج بلغتهم . مع

---

(١) الخصائص ١١٤/١ . الاقتراح ، ص ٨١ .

(٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، ص ١٩٠ .

(٣) الاقتراح ، ص ٣٢ .

(٤) البيان والتبيين ٣٢١/١ . العمدة ٩٠/١ . الاقتراح ، ص ٢٢ .

(٥) العمدة ٩٠/١ .

(٦) الشعر والشعراء ٦٣/١ .

(٧) فوات الوفيات ٣٤/١ ، ٣٥ . الأغاني ٣٧٣/٤ . الخزانة ٤/١ ، ٥ ، والاحتجاج بالشعر في اللغة ، ص ٨٠ .

(٨) الأغاني ١٤٣/٣ ، دار الكتب . الخزانه ٤/١ .

(٩) الأغاني ٣٧٣/٤ ، دار الكتب ، الاقتراح ، ص ٧٠ .

أن الاحتجاج بشعر الطبقات الثلاث الأولى، لم يكن محلّ اجماع عند العلماء اللغويين والنحويين. فهناك من طعن في فصاحة عدى بن زيد العبادى، لأنّ ألفاظه حيرية وليست بنجدية . وطعن في فصاحة أبي دؤاد الايادىّ)[١]. ورفض الأصمعي الاحتجاج بشعر ذى الرّمة، لأنه أكل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى بشم)[٢]. كما أنه كان لا يعد الكميت حجة، لأنه كان من أهل الكوفة . فطعن في فصاحته وعدّه جر مقانيّا)[٣]. وأسقط بعض العلماء الاحتجاج بشعر أمية بن أبي الصّلت، كما أسقط الاحتجاج بلغة الأعشى لمخالطته الأجانب)[٤].

وفي هذا التشدد مغالاة من بعض العلماء الذين أرادوا الوثوق من سلامة لغة المحتّج به، وعدم تطرق الفساد اليها . مع أن الفصاحة ليست مقصورة على زمن دون زمن . يقول ابن قتيبة (ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن . ولا خص به قوما دون قوم، بل جعل ذلك مشتركا مقسوما في كل دهر، وجعل كل قديم حديثا في عصره، فكل من أتى بحسن من قول أو فعل ذكرناه له، وأثنينا عليه به، ولم يضعه عندنا تأخر قائله أو فاعله، أو حداثة سنه . كما أن الردىء اذا ورد علينا للمتقدم لم يرفعه عندنا شرف صاحبه)[٥]. ولأن الفصاحة ليست مقصورة على زمن دون زمن فقد ذهب بعض الأئمة الى الاحتجاج بشعر من وثقوا بفصاحته من الشعراء المولدين وقد اختار الزمخشرى هذا المذهب، وتبعه الرضي الاسترا باذى والبغدادى . ولكن هذا لم يكن محلّ اجماع عندهم .

وبعد أن حدّد النحاة الحدود المتعلقة بالقبيلة وبالمكان وبالزمان، واشترطوا الفصاحة في الكلام المحتج به، وشافهوا الأعراب، وأخذوا عن الرواة الثقات ظهرت على ألسنتهم مقولات، وفي كتبهم اشارات، نستطيع أن نلم منها بما يسمى بقواعد عامة عند النحاة العرب في الاحتجاج . فمن قواعدهم العامة : (أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله، الّا اذا رواه عربيّ ممّن يحتجّ بكلامه، مخافة أن يكون لمولد، أو لمن لا يوثق بفصاحته . ولا تشترط العدالة في العربيّ المروى عنه، وانما تشترط العدالة في الرّاوى)[٦].

(وما جاء به العربيّ الفصيح - متفردا - يقبل منه لاحتمال أن يكون ذلك لغة قديمة جاءت اليه من قوم بادوا، واللغات على اختلافها حجة)[٧] . واذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان

---

(١) الموشح، ص ٦٥ - ٦٦ .

(٢) السابق، ص ٢٦٤ .

(٣) السابق، ص١٧٤ . اللسان ٢٩٥/١١ .

(٤) الاقتراح، ص ٢٤ .

(٥) الشعر والشعراء ٦٣/١، ط ٢، شاكر .

(٦) الاقتراح، ص ٦٠، ٧١ . والانصاف ٥٨٣/٢ .

(٧) الخصائص ١٠/٢ .

فصاعدا عدّتا معا).[1] وكلّ ما كان لغة لقبيلة قيس عليه)[2]. ولكنهم لم يلتزموا بهذا النادر عندهم (لا يعتدّ به ولا يقاس عليه)[3]. ويحملون على الضرورة الشعرية ، كلّ شعر لا ينطبق على قواعدهم ومقاييسهم التي بنوها على استقراء قاموا به للّغة (ولا يحتجون للقاعدة بكلام له روايتان متساويتان في القوة احداهما تؤيد القاعدة والأخرى لا علاقة لها بها ، لاحتمال أن تكون الثانية هي التي قالها المتكلم)[4]. ومن قواعدهم العامة اعتدادهم بالقياس وصنا لاتهم فيه - وكما أسلفنا - فهم يقولون : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . وغير ذلك مما هو مبثوث في كتب النحاة .

ولكن المدقق في كتب النحاة يجد تفاوتا واختلافا كبيرا في مدى تطبيقهم لهذه القواعد والتزامهم بها . ويجد تناقضا واضحا في تعاملهم مع المسموع عن العرب . خاصة في حكمهم على ما يجيء به العربيّ الفصيح متفردا . فبعضهم يطرحه ولا يلتفت اليه . كما ذكر ابن جني ذلك صراحة فقال : (القليل مرذول مطروح)[5] . وقال الحريري : (لا يعتد بالنادر ولا يقاس عليه)[6] وقال ابن كمال باشا (النادر لا يعتد به لندرته)[7] . وسبب عدم اعتدادهم بالنادر كما وضح ابن كمال باشا ندرته فقط . ولكن أبا عمرو بن العلاء لم يأخذ الأمثلة القليلة ولم يرفضها . بل أطلق عليها لغات ، ولم يقس عليها لقلتها ... يبدو ذلك في قوله (أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات)[8]. ومن هذا يتضح الفرق بين ما قالوا : كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ، وهذا التطبيق العملي الذى رفضوا من خلاله صراحة الاعتداد بالقليل والنادر لقلته وندرته ، وهما من لغات العرب المحتج بكلامهم الموثوق بفصاحتهم . ولو تعدّى القليل والنادر لغة العرب وجاء في القرآن الكريم لما اختلفت اليه نظرة بعض النحاة ، من عدم الاحتجاج به .

ونجد في كتب النحاة اختلافا في نظرتهم الى الشواهد المجهولة القائل . فالبصريون يمقتون الشاهد المجهول القائل ، ويعيبون على الكوفيين احتجاجهم به . بينما يحتج الكوفيّون بشواهد مجهولٍ قائلوها . ان جاء هذا الشاهد عن ثقة يعتمد عليه . معتمدين على أن (شواهد سيبويه وهي أصحّ شواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف فيها أبيات عديدة جهل قائلوها)[9]. (وربما

---

(١) المزهر ٢٥٨/١ - ٢٦٠ .

(٢) الخصائص ١/ ١٠ - ١٢

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص ، ص ١١٠. أسرار النحو ، ٢٧٤ .

(٤) في أصول النحو ، ص ٦٦ .

(٥) الخصائص ١٢٦/١ .

(٦) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١١٢ .

(٧) أسرار النحو ، ص ٢٧٤ .

(٨) طبقات النحويين واللغويين ، ص ٣٤ .

(٩) خزانة الأدب ٨/١ ، ٢٨ .

تكون نسبة الأبيات في كتاب سيبويه من عمل الجرمي)[١] . قال الجرميّ (نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه ألف وخمسون بيتا فأمّا الألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها . وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائليها)[٢]. وتوحي هذه المقولة أن المجهول النسبة من شواهد الكتاب الشعرية هي الأبيات الخمسون التي أشار اليها الجرمي ، ولكن واقع هذه الشواهد غير ذلك . فالذى ما زال مجهول النسبة من شواهد الكتاب أضعاف هذا العدد .

ويتضح من الأصول اللغوية التي اعتمد عليها النحاة في تقعيد القواعد ومن القواعد العامة التي اتخذوها في الاحتجاج ، ومن مدى التزامهم بما قرروا عند التطبيق العمليّ ، أنهم اعتمدوا على الشعر كثيرا في الاحتجاج للّغة والاعتماد على الشعر الذى ظلّ الرواة يتناقلون أكثره مشافهة مدى قرنين من الزمان قبل تدوينه في بطون الكتب ، (أباح للرواة الوضاعين فرصة التزيّد والانتحال والوضع في المرويات بدوافع مختلفة)[٣]. ويظهر ذلك في اختلاف النحاة في نسبة كثير من الشواهد الى قائليها ووجود الشواهد المجهولة القائل ، وفي اختلاف رواية الشاهد نفسه)[٤].

وللسيوطي رأى يخالف فيه رأى ابن سلّام بالنسبة للتزيد والوضع في اللغة وذلك لأن (الدواعي الى الكذب عليها (اللغة) في غاية الضعف)[٥]. مع أنه يصرّح (بأن الأصمعيّ كان منسوبا الى الخلاعة ، ومشهورا بأنه كان يزيد في اللغة ما لم يكن فيها)[٦]. ونخلص من هذا الى أن الوضع في اللغة كان قائما بنسبة ولو ضئيلة بدوافع مختلفة .

أخذ على النحاة العرب (أنّهم لم يصدروا في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة . فنحن نجد في بحث من بحوثهم كلاما لأفراد من قبائل مختلفة ، ونجد على القاعدة تفريعات كثيرة واستثناءات مبنية على شواهد منفردة ربما ألجأت اليها الضرورة . فلو سئلنا : على لغة أية قبيلة ينطبق نحوكم الذى تدرّسونه اليوم . ما استطعنا تسمية القبيلة باطمئنان . لأنه أسس على خليط لا نظام له مما روى على أنه تكلمت به العرب)[٧].

---

(١) البحث اللغوى عند العرب ، ص ٣٩ .
(٢) خزانة الأدب ٨/١ ، ٧٨ .
(٣) طبقات فحول الشعراء ٤٦/١ ، ٤٧ .
(٤) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ . الاقتراح ، ص ٧٦ ، ٧٧ .
(٥) الاقتراح ، ص ٨٣ .
(٦) الاقتراح ، ص ٨٢ .
(٧) في أصول النحو ، ص ٤٤ - ٤٥ .

وأرى أنه ليس في ذلك ما يضير النحو العربي . فمن اللهجات العربية مجتمعة متمثلة في لغة قريش ، جاءت قواعد اللغة العربية . بعد أن قام النحاة بالرحلات العلمية - كما أسلفنا - الى البوادي العربية ، لمشافهة الأعراب ، والسماع عنهم وأخذ اللغة منهم . أو عن طريق الرواة الذين كانوا يروون الأشعار واللغة ، فاجتمع لدى النحاة مادة لغوية غزيرة ، ولكنها لم تكن كل اللغة ، وذلك لأن استقصاء جميع كلام العرب يكون صعبا . لأنّ (كلام العرب أكثر من أن يحصى)[١] . أو كما قال أبو عمرو بن العلاء (ما انتهى اليكم مما قالته العرب الآ أقله ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير)[٢] . وهذا ما عناه السيوطي بقوله : (ذهب علماؤنا أو أكثرهم الى أنّ الذى انتهى الينا من كلام العرب هو الأقل)[٣] . وذلك لأن اللغة يصعب حصرها ، ولأنها لم توضع دفعة واحدة . وهذا ما قاله ابو الحسن الأخفش وابن جني (ان اللّغة لم توضع كلّها في وقت واحد ، بل وقعت متتابعة متلاحقة . واختلاف لغات العرب انّما جاء من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف وكلّه مسوق على حكمة وقياس)[٤] . وأستطيع أن أسأل : اذا كانت قواعد اللغة ، مستنبطة من هذا القليل الذى وصل الينا من اللّغة ، وهي بما هي عليه ممن أطراد واستثناءات وتفريعات ، فكيف ستكون لو وصلت الينا اللّغة كاملة . وهي موضوعة أوّل ما وضعت على خلاف كما أسلفنا ؟ .

هذا الخلاف المذكور وهذا الأقل الذى وصل الينا ، يفسّران معا بعض الاستثناءات والتفريعات التي خرجت على القواعد المطّردة التي توصّل اليها النّحاة بعد أن استقرى النحاة الأوائل الأصول اللغوية التي اعتمدوا عليها في الاحتجاج . وحاول النحاة مشكورين وبذلوا جهودا صادقة جبّارة كي تشتمل قواعدهم على الكلام المسموع الى درجة ليّ ذراع النصّ أحيانا ، ناسين أو متناسين ، أن اللغة كائن حي يتطور وينتعش على ألسنة متكلميها حيث يصعب قسرها والتحكم بها ، ووضعها في قواعد تحكميّة معيارية ثم يقال للمتكلمين بها : لا تخرجوا على هذه القواعد ، أو يقال للّغة نفسها : اياك أن تسلكي طرقا غير هذه الطرق التي أردناها لك ! وعذر النحاة الأوائل أن جهودهم كانت بكرا في الدراسات اللغوية والنحوية العربية . ولهذا نجد أن القيد الذى فرضه النحاة على اللغة وأصحابها . بدأ يتسع شيئا فشيئا عند النحاة المتأخرين كابن مالك وابن هشام وغيرهما . واتسع القيد أكثر عند البغدادى في الخزانة .

والذى شغل بال النحاة أن تسير اللغة وفق القواعد التي استنتجوها من اللغة المستقرأة ، والاّ تخرج عليها بأى شكل (مع أنهم اعتمدوا على اللغة المكتوبة ، وانهم تعاملوا مع اللغة على

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية ، ص ٤ .
(٢) طبقات فحول الشعراء ٢٥/١ . وانظر الخصائص ٣٨٦/١ .
(٣) المزهر ٦٦/١ .
(٤) الخصائص ٢٩/٢ - ٣٠ . الاقتراح ٣٢ - ٣٤ .

أساس معياري جماليّ تقييميّ . فهذا استعمال عال وذاك متوسط ، وهذا قبيح . وقدموا تفسيرات لنصوص مختارة أو موضوعة . وحكموا على غير ذلك بأنه شاذ أو استثنائي أو غير نحويّ)[١]. وقد امتلأت كتب النحاة بأحكام كثيرة مثل ضرورة ، قبيح ، شاذ ، رديء ، لغيّة رديئة ، أو لهجة تخص قبيلة معيّنة أو غير معيّنة ، وغير ذلك . وهذا يعني أن النحاة العرب قعّدوا لعربية مخصوصة تتمثّل في مستوى معيّن في الشعر أو النثر أو القرآن أو الحديث . ولم تشمل اللغة اليومية المستعملة في شؤون الحياة . لذلك ظهرت تلك الاحكام التي ذكرناها خاصة في كتاب سيبويه الذى ظهر فيه تقسيم الكلام الى عربي جيد ، أو جيد بالغ ، أو عربيّ نصيح . أو جائز حسن ، أو قليل خبيث ، أو قبيح أو ضعيف قبيح ، مع أنّ النحاة اتّصلوا بالحياة اليومية . وتأثّروا بما فيها من لغة ، ممّا فتح أمامهم باب الاستثناء والتفريع أو الانكار والردّ . واللغة اليوميّة هي في الأعم الأغلب اللهجات المختلفة بما فيها من صفات وخصائص متباينة .

ولّما لم تتسع القواعد ، التي استنبطها النحاة ، لتشمل كل الكلام العربي . وصارت تصل الى مسامعهم آيات قرآنية ، أو أحاديث نبويّة أو أبيات شعرية أو أقوال مأثورة ، وتراكيب وجمل ، لا تتسق مع هذه القواعد ، لجأوا الى التأويل أو الردّ أو الحكم عليها بأنها شاذة أو قليلة أو نادرة أو ألجأت اليها الضرورة . وذلك كي يبرروا عدم اتساقها مع القواعد التي بنوها على الكثير المطرد من كلام العرب . لا سيما أنهم لا يستطيعون تغيير القواعد التي استنبطوها أو لا يرغبون . ولهذا اشتملت كتب النحاة الأوائل على مصطلحات كثيرة مثل : المطّرد والغالب والكثير والقليل والنّادر والشّاذ والضّرورة . وأقبح الضّرورات وأحسن القبيحين وغيرها كثير .

ولقد ذكر السيوطي أغلب هذه المصطلحات معا فقال (الكلام المسموع ينقسم الى مطرد وشاذ . وكان النحاة يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطّردا . فالمطّرد : الذى لا يتخلّف . والغالب : أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف . والكثير دون الغالب . والقليل دون الكثير والنادر دون القليل ، أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر الى ثلاثة وعشرين كثير لا غالب . والثلاثة : قليل . والواحد نادر . فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك)[٢].

وأتساءل : لماذا لم يحدّد السيوطيّ هذه المصطلحات تحديدا وافيا . وماذا كانت تعني عند النحاة ؟ وهل كانت هذه المصطلحات واضحة في أذهان النحاة العرب ؟ وهل كانت نظرة النحاة لها واحدة ؟ .

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٤٧ .

(٢) الخصائص ٩٦/١ . المزهر ٢٣٤/١ . الاقتراح ، ص ٥٨ .

ومن خلال النظرة المدققة في كتب النحاة العرب نرى اختلافا واضحا وكبيرا بين هـذه المفاهيم في أحكام النحاة العرب على الشواهد التي أطلقت عليها بعض هذه الأحكام . فما أطلق عليه عند بعضهم شاذا يراه آخر ضرورة وغيرهما يراه قليلا وغيرهم يراه نادرا ... أو شاذا أو محرّفا في روايته ، أو مجهول القائل ، أو مبتورا ليس له تتمة أو قليلا جدا ، أو أحسن القبيحين .

أما لماذا اختار السيوطيّ الرقم ثلاثة وعشرين بالذات ليقيس به مراتب الكلام ؟ وهل كان لهذا الرقم مدلول واضح محدد عند النحاة العرب ؟ . فالذي نراه أن هذا الاختيار كان لتقريب مفهوم النادر والقليل من الأذهان ليس غير .

ولقد عمل الدكتور محمد حسن جبل الجبل[1] لهذه التقديرات نسبا مئوية بالنسبة للرقم ثلاثة وعشرين الذي اختاره السيوطي فكانت النتائج مايلي :

	العدد		النسبة المئوية
المطرد	٢٣	٢٣	١٠٠٪
الغالب	٢٠	٢٣	٨٧٪ *
الكثير	١٥	٢٣	٦٥٪
القليل	٣	٢٣	١٣٪
النادر	١	٢٣	٤٪

أي أنّ الكلام يكون مطّردا اذا توافق كلّه . ويكون غالبا اذا توافق مع المطرد بنسبة ٨٧٪ . ويكون كثيرا اذا توافق بنسبة ٦٥٪ . ويكون قليلا اذا توافق بنسبة ١٣٪ . ويكون نادرا اذا توافق بنسبة ٤٪ .

ولكن هل تطرد هذه النسب مع الشواهد التي حكم عليها النحاة بأنها قليلة أو نادرة بالنسبة لمجموع الشواهد كاملة في كتاب نحويّ أو ديوان شعر ؟ فماذا عني النحاة تحديدا بهذه المصطلحات ؟ هل قصد النحاة بالنادر أنه واحد من ثلاثة وعشرين وأنه من بين كل مئة شاهد تعدّ الشواهد الخمسة نادرة اذا جاءت استثناءا أو تفريعا على قاعدة مطردة ؟ مع أنه في كلام العرب ما أطبقت على النطق به دون أن يكون له نظير[2]! ثمّ ما قيمة هذه الشواهد التي وصفت بهذه

---

* كانت في كتاب الدكتور الجبل ٧٨٪ والصواب ما أثبتناه .

(١) الاحتجاج بالشعر في اللغة ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٢) الخصائص ١١٥/١ . الاقتراح ، ص ٦١ .

المصطلحات مع العلم أن قواعد النحاة مبنيّة على استقراء غير تام ؟. وما علاقة القليل والنادر بالشاذ ؟ وما أثر الصنعة والوضع في هذه الشواهد ؟ .

هذه أسئلة طرحتها النتائج التي أفرزها القياس النحويّ الذي غالى به النحاة . فالى أي حدّ أثر القياس في الحكم على هذه الشواهد التي وصفت بأنها نادرة أو قليلة أو قليلة جدا ؟ والى أيّ حدّ أثّرت الرواية المحرّفة في هذه الشواهد ؟ وما أثر الاستقراء غير التام في الحكم على هذه الشواهد ؟ .

وللاجابة عن هذه التساؤلات كانت هذه الدراسة التي تهدف الى تحديد معنى القليل والنادر في اللغة والاصطلاح . ثمّ رصد الشواهد التي حكم عليها بالقلة والندرة ، وتتبّعها في مظانها ورصد أحكام النحاة عليها والمقابلة بينها ، وملاحظة القضايا النحويّة التي تثيرها ، والتحقّق من انطباق تلك الأحكام عليها أو لا ؟ واستخلاص الشواهد المطبوعة من الشواهد الموضوعة أو المحرّفة أو المختلفة الرواية ، لنرى ما الذي تحمله هذه الشواهد من تفريعات على القواعد المطّردة وما قيمة هذه التفريعات ؟ .

الباب الأول

القليـــل والنادر " لغة واصطلاحا "

القليل لغــة واصطلاحــا

تكاد تتفق المعاجم اللغوية على أنّ معنى القليل خلاف الكثير وضدّه · يقــول ابن منظــــور : (قلّ الشيء قلّة : ندر ونقص فهو قليل · والقليل : ضدّ الكثير · وأقلّه : جعله قليلا ، أو صادفـــه قليلا · وأقلّ : أتى بقليل · واستقلّه وتقالّه : اذا رآه قليلا)[١]·

وينقل ابن منظور عن ابن الأثير قوله في (قليل) (وهذا اللفظ يستعمل في نفي أصل الشيء[٢] كقولـه تعالى : (فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ)[٣] ·

ويضيف الحسينيّ بعدا جديدا لمعنى القليل في استعمالات القرآن الكريم يقول (كلّ شيء فـــي القرآن (قليلا ، أو الاّ قليل) فهو دون العشرة)[٤]·

وقد أومأت هذه المعاجم أيضا الى تفاوت في مقدار القلّة والقليل · فهناك القليل وهو ضدّ الكثير · وهناك القليل بمعنى الناقص والنادر الذى قد يصل الى مرحلة (العدم ، أو الذى لا يكاد يوجد)[٥]·

وليس معنى القلة معني محدّدا ثابتا ، بل هو متفاوت بالنظر الى مستوى نقيضه (الكثير) ، وبالنظر للمعنى المقامي الذى تطلق فيه كلمة (قليل) · فقد تطلق ويراد بها مقارنة بالكثير التي هي ضدّه · وقد يراد بها (نفي أصل الشيء)[٦] أو (العدم وقد يكون القليل رقما محددا من ثلاثة الى عشرة)[٧]· وقـــد يراد بالقليل الناقص النادر ··· ومجمل المعاني اللغوية تتلاقى مع المعنى الاصطلاحي للقليل وهـــو : مصطلح حكم به النحاة على بعض الظواهر اللغويّة منذ سيبويه في القرن الثاني الهجرى حتّى السيوطـــي في القرن العاشر الهجرى ·

* * *

وقد اختلفت مستويات القلّة عند النحاة في أحكامهم على الظواهر اللغوية ، ممّا يؤكد أن مفهـــوم القلة لم يكن محدّدا تحديدا واضحا في أذهانهم ، كما ويؤكد اختلاط مفاهيم تلك الأحكام عليهم · فقـــد

---

(١) اللسان " قلل " ٥٦٣/١١ ·
(٢) اللسان " قلل " ٥٦٣/١١ ·
(٣) البقرة / ٨٨ ·
(٤) الكليات ٥٥/٤ ، ٥٦ ·
(٥) محيط المحيط ، ص ٧٥٤ · خزانة الأدب ٣٤/١ ·
(٦) اللسان " قلل " ٥٦٣/١١ ·
(٧) الكليّات ٥٦/٤ ·

وصف النحاة شواهد بأنها (قليلة) [(١)] قياسا الى أطّراد ظاهرة لغويّة وكثرة شيوعها على ألسنة المتكلمين . ووصفوا شواهد أخرى بأنها أقل [(٢)]. وفي هذا مفاضلة بين ظاهرتين لغويتين في القلة وفي شيوع احداهما على ألسنة المتكلمين أقل من الأخرى .

ووصفوا شواهد بأنّها (أقل من ذلك بكثير) [(٣)] أو أنّها قليلة جدا [(٤)]. فالقلّة لم تكن مستوى لغويا واحدا في نظر النحاة بالنسبة لعدد المتكلمين به . بل كان هناك تفاوت في القلّة بحيث تتراوح ما بين الشاهد الواحد الى العشرات . وأكثر من هذا فقد وصفت شواهد القلّة بالندرة [(٥)] أحيانا ، وبالشذوذ [(٦)] أحيانا أخرى ، ممّا يؤكد عدم وضوح مفهوم هذه المصطلحات عند النحاة . ويؤكد لنا سبب نشأتها وشيوعها على ألسنة النّحاة وهم ينظرون في اللغة محاولين ضبطها بقواعد صارمة ، بحيث لا يخرج عليها أيّ استعمال لغوي . وقد كان ردّ النحاة لبعض الشواهد ، بسبب الضرورة الشعرية لاقامة الوزن وما يتبع ذلك من حذف وتقديم وتأخير مقبولا في اللغة الشعرية . ولكن كيف نقبل ذلك في شواهد نثرية جاءت عن العرب في سعة الكلام .؟

أو كيف نطلق هذا الحكم على بعض قراءات من القرآن الكريم ؟ لذلك كان ضيق قواعد النحو عن استيعاب ظواهر اللغة كاملة سببا من أسباب شيوع مثل هذه الأحكام .

ويمثل الكتاب لسيبويه مرحلة متقدمة اشتملت على تقسيم لمراتب الكلام الذى اعتمد فيه على المعنى . فمن الكلام (مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح . ومحال كذب) [(٧)] . ويرى أنه (يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام) [(٨)]. ولم يكتف سيبويه بهذه الأحكام فقد اشتمل كتابه على مراتب أخرى للكلام فمنه ما يطّرد أو اطّرد أو يكون مطّردا [(٩)] . ومنه الغالب [(١٠)] والكثير [(١١)] ثم القليل [(١٢)].

---

(١) الكتاب ٢/١٢٤ ، ١٢٥ . المقتضب ١/٢٠١ ، ٢/٨٤ . الأصول ١/٩٠ ، ٩١ .

(٢) السابق ، ٢/٣٠٣ ، ٢٥٧ .

(٣) السابق ، ١/١١٢ ، ٢/٨٢ . المقرّب ١/١١٨ . شرح ابن عقيل ٢/١١١ .

(٤) المقرّب ١/٢٤٤ . الأمالي الشجرية ١/٧ .

(٥) المسائل المشكلة ، ص ٢٨٤ .

(٦) الخصائص ، ١/١٠٠ .

(٧) الكتاب ١/٢٥ .

(٨) السابق ، ١/٢٦ .

(٩) السابق ، ١/٨٣ ، ٢/١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٩٢ .

(١٠) السابق ، ٢/٥١ .

(١١) السابق ، ١/٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢/٢٣ ، ٣٩ ، ٧٦ ، ١٠٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٠١ . وغيرها .

(١٢) السابق ، ١/٥٨ ، ١١٢ ، ١١٧ ، ١٤٧ ، ٢٥٠ ، ٣٨٩ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، ٢/٤٠ ، ٨٢ ، ١٢٤ ، ١٧٦ ، ٢١١ ، ٢٢٠ ، ٢٥٠ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ ، ٤٠٤ ، ٣/٩٩ .

غير أن سيبويه لم يوضح مراده من هذه الأحكام · فقد وصف بها مستويات الأداء اللغوي أو شيوعه ، تحت مظلّة القواعد النحوية التي استنبطها من اللغة ، وراعى فيها أن تختص كل ظواهر اللغة ضمن القياس النحوي ، ولكنّه اصطدم بظواهر لغوية تخالف القاعدة المستنبطة وتخرج عليها خروجا ملفتا · فماذا يصنع بها - وهو لا يملك ردّها - وقد سمعت عن العرب ؟

لذا كان اللجوء الى تلك الأحكام حتى لا تتغيّر القواعد التي ارتضاها ·

ومثل سيبويه فعل النحاة من بعده · فقد وجدوا كتابا يجمع لهم قواعد اللغة ، يتدارسونه ويقرأونه · وكثرت الظواهر اللغويّة التي تخرج على تلك القواعد المطّردة · لذلك نرى شيوع مصطلحات القلّة والنّدرة أكثر ما تكون في مؤلّفات النّحاة المتأخّرين · ويرجع ذلك الى استحالة استقراء اللغة كاملة ، أو لعدم معرفة وسماع تلك الظواهر والناس كما يقول الزجاجي (يتساوون في معرفة اللغة الواضحة المستعملة ، ولكنّهم يختلفون في الشاذ والنادر والغريب · الذي هو ما قل استماعه من اللغة ولم يرد في أفواه العامّة كما دار في أفواه الخاصّة)(١)·

وحرصا على سلامة القواعد التي ارتضاها النحاة كانوا يلجؤون الى التقدير (حتى لا تنخرم القاعدة)(٢) · واذا كان لا مجال للتأويل أو الردّ عمدوا الى تلك الأحكام التي أطلقوها وتركوها دون توضيح · فالاشارات التي مرّ ذكرها عن القليل(٣) لا توضح له معنى محددا · وليست اشارة السيوطي التي نقلها عن ابن هشام وحدّد فيها أنّ القليل يلي الغالب ويكون رقميّا (ثلاثة) من ثلاثة وعشرين(٤) · ليست تحدد المعنى الاصطلاحي للقليل عند النحاة ، خاصّة اذا تذكرنا أنهم لم يكونوا متّفقين في الحكم على بعض الشواهد كما أن بعض الشواهد تنسب الى قبائل عربيّة معيّنة ، وما كان لغة لقبيلة لا يجوز وصفه بالقلّة أو النّدرة · ولم يكن مفهوم القلة واحدا عند النحاة · بحيث يحكم به على ظواهر اللغة دون أن يوصف بصفات غيره ، أو دون أن يكون هناك اختلاف الى مستوى التناقض أحيانا أخرى ·

ومع شيوع تلك المصطلحات ، فلم يفرد عالم نحويّ واحد بابا لتوضيحها · وقد يكون عدم نضجها في أذهانهم من أسباب عدم الكتابة عنها · خلا اشارات عابرة مثل ما جاء في الأصول · فقد ناقش فيها ابن السرّاج الشاذّ فقال (واعلم أنّه ربّما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أنّ القياس اذا اطرد لم يعن بالحرف الذي يشذّ منه ، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول ، فاعلم أنه شاذ)(٥).

---

(١) الايضاح في علل النحو ، ص ٩٢ ·

(٢) الكافيّة في النحو ١/٥٧ ·

(٣) الأصول ١/٥٧ · الخصائص ١/٩٧ - ١٠٠ · شرح عيون الاعراب ، ص ١٩٤ · (حيث شبه القليل بالشاذ) · الاقتراح ، ص ٥٨ ، ٦١ ·

(٤) الاقتراح ، ص ٥٨ · المزهر ١/٢٣٤ ·

(٥) الاصول ١/٥٦ ·

والشّاذ على ثلاثة أضرب ... منه ما شذّ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له : نحو استحوذ . ولكنّه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك ومنه ما شذّ عن الاستعمال ولم يشذّ عن القياس . ومنه ما شذّ عن القياس والاستعمال . فهذا الذى يطّرح ولا يعرّج عليه نحو ما حكي من ادخال الألف واللام على يجدّع)[1] .

ويقسّم ابن جني الكلام الى (مطرد في السماع والقياس ومطرد في القياس شاذ في السماع ، ومطرد في السماع شاذ في القياس ، وشاذ في القياس والسماع جميعا)[2] .

وكما نرى خلت تلك الاشارات من ذكر كلمة قليل ونادر بلفظيهما . ولكنني ذكرتها لاهميتها من حيث التقدم الزمني ولأن (القليل يقبل الشذوذ)[3]. ولأن الشاذ صفة وصف بها القليل تارة والنادر تارة أخرى . ممّا يؤكّد ارتباط القليل والنّادر بالشاذ ، ولأنّ بعض أنواع الشاذ ما عدّه بعض النحاة قليلا أو نادرا .

ونقف عند النوع الذى سمّاه ابن جنّي (مطّردا في القياس شاذا في الاستعمال)[4] لنرى أنّه يحاول توضيحه بمناقشة وتفسير بعض الأمثلة ويستبدل بكلمة شاذ في الاستعمال ، كلمة (ضعيف[5] في الاستعمال ، ويمثل له (بمجيء مفعول عسى اسما صريحا)[6]. واعتقد أنّ ابن جني يقصد بضعف الاستعمال قلّة الاستعمال . لأنّ (القياس في خبر عسى أن يجيء اسما مفردا ، غير أنّ السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا . وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم . وقد جاء عنهم شيء من الأوّل)[7] وهو مجيء خبر عسى اسما مفردا ومنه قول الشاعر :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائماً   لا تعذلا إنّي عَسِيتُ صائما[8]

---

(١) الأصول ١٥٧/١ . اشارة الى الشاهد المنسوب الى ذى الخرق الطهوى :

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا   الى ربّنا صوت الحمار اليجدّع

(٢) الخصائص ٩٧/١ - ١٠٠ .

(٣) الدرر اللوامع ١٣٦/٢ .

(٤) الخصائص ٩٧/١ .

(٥) السابق ، ٩٧/١ .

(٦) السابق ، ٩٧/١ . ويريد بمفعول عسى خبرها .

(٧) السابق ، ٩٨/١ .

(٨) الشاهد في الخصائص ٩٩/١ تعذلا . وفي بقيّة المظان النحوية " تعذلن " انظر شرح ابن عقيل ٣٢٤/١ . الدرر ١٠٧/١ .

ويقول ابن جني أيضا : (فاذا كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك ومنه استعمال أن بعد كاد ... وهو قليل شاذ في الاستعمال)(١).

هذه أقدم الاشارات التي عثرت عليها والتي توضح المراد بالمعنى الاصطلاحي للحكم النحوى (قليل أو نادر) . واعتقد أنها اشارة لا تعطي المعني بدقة وتوحي بأنّ هنالك أصلا وهذا الأصل قياس مطرد ... وكلّ ما خرج على ذلك الأصل عدّ من الشاذ . كذلك عدّ ابن جني عدول العرب عن استعمال (أن والفعل خبرا لـ " عسى " ورجوعهم الى استعمال الاسم المفرد " قليلا وشاذا " في الاستعمال ، وان لم يكن مأبيّا في القياس .

ولابن جني مفهوم آخر للقليل فهو يقول : (وأمّا ضعف الشيء في القياس ، وقلته في الاستعمال فقد يجيء منه الشيء الآ أنّه قليل)(٢) .

ويمثّل ابن جني بما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

اضربْ عَنْكَ الهمومَ طارقَها ـــــــ ضَرْبَكَ بالسّيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ(٣)

والشاهد هنا على حذف نون التوكيد من فعل الأمر (اضرب) ويعدّه ابن جنّي (قليلا في الاستعمال ضعيفا في القياس)(٤).

فمفهوم القلة عند ابن جني يكون مرة (مطردا في القياس شاذا في الاستعمال ، ومرة أخرى يكون ضعيفا في القياس قليلا في الاستعمال) .

وتعدّ اشارة السيوطي التي نقلها عن ابن هشام والتي ذكر فيها أنهم يستعملون في كلامهم (أي النحاة) (غالبا ، وكثيرا ، ونادرا ، وقليلا ، ومطردا ... فالمطرد الذى لا يتخلف . والغالب أكثر الأشياء والكثير دونه . والقليل دون الكثير والنادر أقل من القليل)(٥) مرحلة متقدمة من مراحل توضيح هذه المصطلحات ولكنها لا توضّحها توضيحا دقيقا يطمئن اليه الباحث وهو ينظر في شيوع ظواهر اللغة . وأرى أن هذه الاشارة لا تشتمل كلّ الاحكام التي كان النحاة يطلقونها على استعمالات اللغة كقولهم : (قبيح حسن مستقيم حسن ردىء خبيث ردىء)(٦) .

---

(١) الخصائص ١/٩٩ - ١٠٠ .
(٢) السابق ، ١/١٢٦ .
(٣) الشاهد لطرفة . الخصائص ١/١٢٦ . ويقال انه مصنوع : اللسان قنس .
(٤) الخصائص ١/١٢٦ .
(٥) المزهر ١/٢٣٤ . الاقتراح ، ص ٥٨ .
(٦) انظر مثلا الكتاب ١/٢٥ . الأصول ١/٢١٩ .

وأشار السيوطي الى أحوال الكلام الفرد (فمنه ما يكون فردا ، لا نظير له مع اطباق العرب على النطق به . والثاني أنّ المتكلم به من العرب واحد ، يخالف ما عليه الجمهور . والثالث أن ينفرد به المتكلم ولم يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه)[١].

وفي هذا ارهاص الى أن قلة شيوع الظاهرة اللغوية ، أو تفردها في ذاتها ، أو على لسان الناطق بها وحده ، كانت تشغل بال النحاة ، حرصا على سلامة القواعد التي استنبطوها من اللغة ، وراعوا فيها أن تكون مطّردة ، أو على الأعم الأغلب والكثير من كلام العرب . لا سيما اذا تذكّرنا أنّه قد استقرّ في أذهان بعضهم أن النحو (صناعه)[٢]. تتمثّل في القواعد المستنبطة . فكان حرصهم على سلامة القواعد واطّرادها ، من أسباب شيوع مثل تلك الأحكام (القلة والنّدرة) .

يقول بعضهم في ذلك (لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذّا مخالفا للاصول والقياس ، وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدّي الى أن تختلط الأصول بغيرها ، وان يجعل ما ليس بأصل أصلا . وذلك يفسد الصّناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز)[٣].

هذا الشعور بأنّ النّظر في اللغة - صناعة - والخوف من فسادها ، أو اختلاط أصولها ، دفعهم بوعي وتخطيط الى ردّ ما لا يستقيم مع قواعدهم ، لأنّه يتعارض مع الأصول التي ارتضوها ، ونذكر في هذا قولا لشوقي ضيف يؤكد فيه حرص العلماء على سلامة العلم يقول : (ومعروف أنه لكي يحاغ علم صياغة دقيقة لا بدّ له من اطّراد قواعده ، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق وأن يكفل لها التعليل ، وأن تصبح كل قاعدة أصلا مضبوطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا ، وكل ذلك نهض به ابن أبي اسحاق ، وتلاميذه البصريّون . أما من حيث الاطّراد في القواعد فقد تشدّدوا فيه تشدّدا جعلهم يطرحون الشّاذّ ولا يعوّلون عليه في قليل أو كثير ، وكلّما اصطدموا به خطّأوه وأوّلوه)[٤]. ومعظم الظواهر اللغوية التي ردّها النحاة ، أو أوّلوها تخرج على القواعد المطّردة التي ارتضوها ، وتؤدّي الى تشعيب في القواعد حينا ، أو الى نقضها حينا آخر ، مثل دخول " الألف واللام " على الفعل[٥] ، أو استعمال صيغة " فعال " في العدد مضافة[٦]

لذلك أرى - بعد استقصاء وتدقيق ومقارنة وتتبّع أحكام النحاة على ظواهر اللغة - أن القليل عندهم لم يكن مستوى واحدا . بل هو أنواع ومستويات تتفاوت من حيث شيوع الظاهرة على ألسنة

---

(١) الاقتراح ، ص ٦١ ، ٦٣ .

(٢) الاصول ٥٦/١ الانصاف ، مسألة ٦٣ . فاتحة الاعراب ، ص ١٩٤ .

(٣) الأصول ٥٦/١ . الانصاف ، مسألة ٦٣ . فاتحة الاعراب ، ص ١٩٤ . تذكرة النحاة ، ص ١٦٩ .

(٤) المدارس النحوية ، ص ١٨ .

(٥) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ١٧/١ .

(٦) الدرر اللوامع ٩/١ .

المتكلّمين بها . لذلك ينقسم القليل الى الأقسام الآتيـة :

الأول : القليل الذي يلي الكثير في شيوع الاستعمال اللغوي . وهذا النوع عناه السيوطيّ بقوله : (القليل وهو دون الكثير . ويكون ثلاثه من ثلاثة وعشرين)[١] . وهذا النوع يشمل ما قصد اليه النحويون عند حكمهم على ظاهرتين لغويتين ، احداهما كثيرة جدا والثانية دونها . ودون الغالب . فقد يكون الكثير أكثر من أن يحصى ويليه الغالب فالقليل[٢] . وهذا النوع يرد في النثر والشعر على السواء . وقد تكون شواهده كثيرة ولنقص في الاستقراء حكم عليه بالقلّة . أو لعدم الاحاطة باللغة وصف بالقليل . وقد نبّه بعض النحويين الى أنّ بعض ما وصف بالقلة من ظواهر اللغة هو (لغة عربيّة فاشية جيّدة)[٣].

ومن شواهد هذا النوع زيادة " الباء " في مفعول فعل يتعدى لمفعولين . ووصفت هذه الزيادة بأنها (قليلة)[٤] . ومنه قول الشاعر :

تَبَلَتْ فُؤَادَكَ في المنامِ خَرِيدَةٌ تسقي الضَّجيعَ ببارِدٍ بسّامِ[٥]

ومن شواهد هذا النوع في سعة الكلام قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : (كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع) . وعد السيوطي زيادة الباء في مفعول كفى المتعدية لواحد قليلة[٦].

النوع الثاني : وهو الذي يندرج في الشيوع ، ويأتي دون القليل ومنه (اعمال صيغة " فعيل " عمل اسم الفاعل . واعمال صيغة " فعل " أقلّ من اعمال " فعيل " بكثير)[٧]. فنستطيع أن نعدّه اقلّ من القليل وأرى أنه جائز في الشعر والنثر .

---

(١) الاقتراح ، ص ٥٨ . المزهر ٢٣٤/١ .

(٢) الكتاب ١٢٤/٢ ، ١٢٥ ، ٢٣٠ . ٢٣٧/٣ ، ٢٨٤ . المقتضب ٢١/١ . ٨٤/٢ ، ١٧٩ . الأصول ٩٠/١ ، ٩١ ، ٩٦ ، ٤٢٠ . الخصائص ٩٧/١ ، ١٢٦ ، ٢١٣ . المفصل ٢٠ . ٣٠ . ٤٨ . ٢٥٧ .

(٣) كتاب الجمل في النحو ، ص ٤١٨ .

(٤) همع الهوامع ١٥/٣ ، ١٦ . الجنى الدّاني ، ص ١١٣ .

(٥) الشاهد لحسّان بن ثابت ، ديوانه ، ص ٣٦٢ . وانظر الهمع ١٥/٣ ، بدون نسبة .

(٦) همع الهوامع ١٦/٣ .

(٧) الكتاب ١١٢/١ . المقرّب ١١٨/١ .

يقول السيوطي : (زيادة الباء كثيرة وقليلة وأقلّ والقليل زيادة الباء بعد كان وأخواتها منفيّة ... والأقلّ في ثلاثة مواضع .... بعد ان ولكن وهل)[1] ومنه قول الشاعر :

فإنْ تَنْأَ عَنْها حِقْبَةً لا تُلاقِها ... فإنّك ممّا أَحْدَثَتْ بالمُجَرِّبِ [2]

ومنه قول الشاعر :

يقولُ إذا اقْلَوْلى عَليها وَأقْرَدَتْ ... ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ [3]

فقد زيدت الباء بعد " هل " .

ومنه ما قاله ابن هشام في المغني في اعمال " رب " محذوفة (فيجيء إعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد بل قليلا وبدونهن أقلّ)[4] . وعليه قول الشاعر :

رسمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ ... (كِدتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهْ) [5]

النوع الثالث: ويأتي في الشيوع دون النوعين السابقين ... ولكنه جائز في الشعر والنثر أي في سعة الكلام ... وقد عدّه النحاة (قليل جدا) [6].

ومنه اعراب المثنّى بالحركات . وعليه قول الشاعر :

يا أبتا أرّقني القِذّانُ ... فالنومُ لا تَطْعَمُهُ العينانُ [7]

---

(١) الأشباه والنظائر ٢/١٤٤ - ١٤٦ .

(٢) الشاهد ، لامرىء القيس في ديوانه ، ص ٤٢ . وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٤٦ . الهمع ١/١٢٧ . الدرر ١/١٠١ .

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٨٦٣ المغني ، ص ٤٥٩ . والجنى الداني ، ص ١١٤ .

(٤) مغني اللبيب ، ص ١٨١ . تسهيل الفوائد ، ص ١٤٨ . الجنى الداني ، ص ٤٢٨ .

(٥) الشاهد لجميل بن معمر العذرىّ في المغني ، ص ١٦٣ . وبدون نسبة في الجنى الداني ، ص ٤٢٨ .

(٦) الأمالي الشجرية ١/٧ . المقرّب : ١/ ٦٦ ، ٩٤ ، ١١٧ ، ١٢٩ ، ١٦٦ ، ٢٠٩ ، ٢٤٤ ، ٢٩٨ . تذكرة النحاة ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٧ . فاتحة الاعراب ، ص ٧٠ .

(٧) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١/٤٤ ، حيث عدّ اعراب المثنى بالحركات " قليلا جدا " .

ومن هذا النوع أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول ويجيء الفاعل مقدما عليه[1] كما قال بعضهم :

جَزَى ربُّهُ عَنّي عَدِيَّ بن حاتِمٍ ... جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ[2]

ومنه حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه في بدل الاشتمال ، والبعض من الكل .. وقد جاء على هذا النوع في التنزيل الكريم قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)[3]. والتقدير : اليه سبيلا منهم . وهذا النوع قليل جدا [4]. (ولا أرى مسوغا لوصف العبارة القرآنية بهذا الوصف) .

وحذف الضمير العائد اذا اتصل بحرف جر فحذفه قليل جدا ... وقد جاء منه في الشعر القديم قول القائل :

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفي حُبَّ سَمْراءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لآنَ مِنْها بالّذى أَنْتَ بائِحُ[5]

النوع الرابع : ويلي الأنواع السابقة في الشيوع ودونها في القلة وهو عند النحاة (الأقل)[6] أو " أقلها استعمالا "[7]. أو " قليل لا يكاد يعرف "[8]. أو " في غاية القلة "[9] أو " أقل قليل "[10].

---

(١) كشف المشكل ١/٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) الشاهد في كشف المشكل ١/٢٩٩ . واختلف في نسبته لقائل فقد نسب للنابغة ، ونسب الى عبد الله بن همارق .. والصحيح أنه لأبي الأسود الدؤلي كما في ديوانه ، ص ١٢٤ .

(٣) آل عمران / ٩٧ .

(٤) ينظر المقرّب ١/٢٤٤ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٥ .

(٥) الشاهد لعنترة بن شداد العبسي . انظر معجم الشواهد ، الرقم (٤٧٦) ، شرح ابن عقيل ١/١٧٤ .

(٦) مغني اللبيب ١٦٦ ، ٢٨٢ . شرح ابن عقيل ١/١٣٢ ، ٦٢٦ . ٢/٢٦٥ الفوائد الضيائية ٢/٨٦ . الهمع ١/١٠٩ ، ١٦٤ . الدرر اللوامع ٢/٨٠ .

(٧) المقرّب ، ص ٣١٧ . شذور الذهب ، ص ٤٦ .

(٨) الكتاب ١/٦٠ ، ١٤٧ . ٢/١٢٤ ، ١٢٥ ، ٢١١ ، ٢٥٠ ، ٤١١ ، ٣/٩٩ . الأصول ١/٨٩ ، ١١٩ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، ١٣٩ . ٢/١٢٠ . ٣/٤٤٠ . شرح اللمع لابن برهان ، ١٠٤ . شرح عيون الاعراب ١٩٤ . المقدمة الجزولية ٤٢ . فاتحة الاعراب ٧٠ . شرح ابن عقيل ٢/٣٨٩ . ائتلاف النصرة ، ص ١٣٤ ، ١٤٥ ، الدرر اللوامع ١/١٦٩ .

(٩) الفوائد الضيائية ٢/٢٩٣ . كمجيء ظل وصار تامين .

(١٠) الكافية في النحو ١/٦٣ . كتصرف نعم وبئس وعسى .

ومنه ما جاء في باب نوني التوكيد للفعل المضارع اذ يؤكّد بهما " قليلا " وذلك بعد أداة جزاء غير " امّا " أو بعد " لم "[1]. كقول القائل :

يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَمَا   شَيْخاً على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا[2]

ومنه قول الفرزدق :

فأصْبَحُوا قَدْ أعادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ[3]

فقد وصف سيبويه اعمال ما اذا تقدم خبرها على اسمها (بأنه لا يكاد يعرف)[4].

غير أنّ المرادي حكم على هذا الشاهد بناء على فهمه لرأي سيبويه بأنه (قليل نادر)[5] . معتمدا في حكمه على ما قاله سيبويه (بأنه لا يكاد يعرف وربّ شيء هكذا في القلة) .

النوع الخامس: القليل الخاص بالشعر . وهو دون الأنواع السابقة في الشّيوع ، لذلك وصفه النحاة بأنه يجيء في الشعر قليلا . أو بأنه " خاص بالشعر " . فسيبويه يصف بعض ظواهر هذا النوع اللغوية بأنها " لا تكاد تكون في شعر "[6].

ومنه مجيء فاعل نعم نكرة مضافة الى مثلها فهو قليل أو ضرورة[7] كقول الشاعر :

فَنِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لَهُمْ   وَصاحِبُ الرَّكْبِ عثْمانُ بنُ عفّانا[8]

---

(١) شرح ابن هشام ١٢٦/٢ - ١٣٤ .

(٢) الشاهد لمساور بن هند العبسي ، ونسب لأبي حيّان النقعسي وغيرهما . هداية السالك ١٣٤/٢ .

(٣) الشاهد للفرزدق . الكتاب ٦٠/١ . المقتضب ١٩١/٣ . شرح عيون الاعراب ١٠٧ .

(٤) الكتاب ٦٠/١ .

(٥) الجنى الدّاني ٤٢٣ .

(٦) الكتاب ٧٢/١ . ٢٣٠/٢ . ٢٣٧/٣ ، ٢٨٤ . الأصول ٣٧٣/١ . اللمع ، ص ٥١ . ١٠٣ . قال : ربما جاء في الشعر . المفصل ، ص ١٣٨ ، ٢٧٣ . الأمالي الشجريّة ١٢/١ ، ١٠٢ يقول (لا يكادون يستعملون هذا الا في الشعر " .

(٧) الدرر اللوامع ١١٣/٢ .

(٨) الشاهد مختلف في نسبته فنسبه ابن يعيش الى حسّان ثم قال : وقيل ، لكثير بن عبد الله النهشلي . شرح المفصل ١٣١/٧ . وقيل لأوس بن معزاء . انظر شرح الجمل ٦٠١/١ . الخزانة ١١٧/٤ . الدرر ١١٣/٢ .

ومنه مجيء الحال من المضاف اليه فانه وان كان قليلا فقد ورد في الشعر كثيرا[١]. كقول تأبط شرّا :

سَلَبْتَ سِلاحي بائِساً وَشَتَمْتَنِي فيا خَيْرَ مَسْلوبٍ وَيا شَرَّ سالِبِ[٢]

النوع السادس: وهو القليل الموصوف بأوصاف الرداءة ، والبعد عن الاستعمال والقياس ، وبالشذوذ ويمثل هذا النوع التناقض في فهم المصطلح النحويّ ، واستخدامه على ظواهر اللغة ، ويفسّر لنا تحكم الصنعة النحوية أو القواعد المستنبطة من اللغة على اللغة نفسها . فأطلق النحاة على بعض ظواهر لغوية أحكاما مثل (قليل شاذ)[٣]. أو (قليل غير مقيس)[٤]. أو (قليل رديء)[٥] أو (شاذ نزر قليل)[٦]. أو (قليل قبيح)[٧] . أو (شاذ نزر قليل ومدفوع من القياس)[٨] . و (شاذّ غير معروف)[٩]، و (ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ويرد كثيرا في الشعر)[١٠]. (وقليل شاذّ لا يقاس ولا يلتفت اليه)[١١] . (وشاذ قليل)[١٢]، وقبيح والمجاشعي وابن هشام وابن عقيل يساوون القليل لقلّته بالشاذ [١٣].

ومن شواهده اعمال لا عمل ليس ... فانه قليل وشاذ[١٤]، كقول الشاعر

مَنْ صدَّ عَنْ نِيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[١٥]

---

(١) الدرر اللوامع ١٨٠/١ .
(٢) الشاهد لتأبط شرّا . الأمالي الشجرية ١٧/١ . خزانة الأدب ١٥٦/٣ .
(٣) الأصول ٩٥/١ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٢١/٢ ، وأضاف صفة الرداءة . شرح عيون الاعراب ، ص ١٦١ . المفصّل ص ٦٣ . وأضاف صفة القبح . الانصاف مسألة "٢٥" ، ومسألة "٤٣" . والمقدمة الجزوليّة ، ٨٢ . شرح المفصل ١٣٤/٧ . الكافية في النحو ١٢٠/١ . شرح ابن هشام ٥٧/١ . ٥٨ . الدرر اللوامع ١٢٦/٢ .
(٤) الجنى الدّاني ، ص ١١٥ .
(٥) السابق ، ص ١٨٩ .
(٦) الايضاح في علل النحو ، ١١٣ .
(٧) الكتاب ٣١٩/١ .
(٨) الانصاف ، مسألة "٤" ، ومسألة "١٦" ، "٥٥" ، "٦٤" ، "٨١" .
(٩) الانصاف مسالة "١٧" . وائتلاف النصرة ، ص ٤٣ .
(١٠) الخصائص ١٢٧/١ . الانصاف مسألة "٢٣" ، "٤١" ، "٤٩" ، "٥٧" ، "٨٥" .
(١١) ائتلاف النصرة ، ص ٤٢ ، ٤٤ ، ٦٢ .
(١٢) السابق ، ص ٦٢ .
(١٣) شرح عيون الاعراب ، ص ١٦١ . أوضح المسالك ، ٥٦/٣ ، ٥٨ . شرح ابن عقيل ١٥٦/١ .
(١٤) الفوائد الضيائية ٣٠٥/١ .
(١٥) الشاهد لسعد بن مالك القيسي ، الكتاب ٥٨/١ . وبلا نسبة في المغني ، ص ٣١٥ .

ومنه تأكيد الفعل المضارع بالنون ، بعد ما غير المسبوقة بأن (نادر قليل وشاذ)[١] .
كقول الشاعر :

قَليلاً بِهِ ما يَحْمَدَنَّكَ وارِثٌ ‏ ‏ ‏ إِذا نالَ مِمّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما[٢]

النوع السابع : وهو ما لا ينسب الى القليل ولا الى النادر . بل يتأرجح بين القلّة والندرة . فقد جمع النحاة في الحكم على بعض ظواهر اللغة القلّة والندرة معا . فتارة يقولون هذا (نادر وقليل)[٣] ، وتارة أخرى (قليل شاذ لا يجيء الّا نادرا)[٤] . أو (قليل نادر لا يجيء في الكلام)[٥] . أو (نادر قليل وشاذ في القياس)[٦] . أو (قليل شاذ نادر لا يعرف قائله)[٧] .

فالقليل اذا تناهى في القلّة يصل الى الشاهد الواحد . وحينها يلتقي مع النادر الذى يندر حتى لا يكاد يوجد .

ومن الشواهد على هذا النوع ما اختلف فيه النحاة حول جواز العطف على محل اسم ليت قبل استكمال الخبر . (فالفرّاء يجيزه اذا خفي اعراب الاسم)[٨] مستشهدا بقول الشاعر :

يا لَيْتَنِي وأنتِ يا لَمِيسُ ‏ ‏ ‏ في بَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أَنِيسُ[٩]

وعدّ الشنقيطي مثل هذا نادرا قليلا أو على ندورة أو قلة[١٠] .

ومنه التأكيد بـ " أكتع " دون كلمة " كلّه " يجيء (على قلة وندور)[١١] كقوله :

يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعا ‏ ‏ ‏ تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا[١٢]

---

(١) الدرر اللوامع ٩٩/٢ .
(٢) الشاهد لحاتم الطائي . هداية السالك الى الفيّة ابن مالك ، ١٣٢/٣ .
(٣) الانصاف مسألة "٦٨" . الدرر اللوامع ٢٠٢/٢ .
(٤) فاتحة الاعراب ، ص ٥٩ .
(٥) الفوائد الضيائيه ٥٠/٢ ، ٦٥ .
(٦) الانصاف مسألة "٧٢" . ومسألة "٨٠" .
(٧) ائتلاف النصرة ، ص ٥٤ .
(٨) الدرر اللوامع ٢٠٢/٢ .
(٩) الشاهد للعجّاج ، ينظر الدرر ٢٠٢/٢ .
(١٠) الدرر اللوامع ٢٠٢/٢ .
(١١) الفوائد الضيائية ٥٨/٢ .
(١٢) الشاهد لمجهول القائل ، ابن عقيل ٢١٠/٢ ، ٢١١ . والدرر اللوامع ٥٨/٢ .

النادر لغة واصطلاحا

تقول معاجم اللغة : (كلّ شيء زال عن مكانه فقد ندر يندر ندورا فهو نادر ، وأندرت من مالي على فلان أي أزلته ، وندرت عينه : خرجت من موضعها ، وندر الشيء يندر ندورا : سقط وشذّ أو سقط من بين أشياء ، ظهر ، وأندر : أتى بنادر من قول أو فعل ، تنادر : حدّث بالنوادر)[١].

ونوادر الكلام (هو ما شذّ وخرج عن الجمهور بظهوره)[٢]. وهذا كلام نادر : غريب خارج عن المعتاد[٣] (لظهوره وجودته وفصاحته وقلّة وجود نظيره)[٤].

(والندرة : القطعة من الذهب تكون في المعدن)[٥] ، ونادرة الزمان وحيدة العصر [٦].

ويتضح ممّا سبق أنّ معنى النادر فيه قدر من السقوط او الظهور او الخروج ، وهذا يعني وجود حالة مغايرة عمّا كان عليه الوضع السائد ، فالسقوط عن الدّابة حالة تغاير حالة الركوب وتناقضها أو تحمل معنى الضدّ ولذلك سمّي ما شذّ وخرج من الكلام بالنوادر .

ويحمل هذا المعنى اللغوي جذور المعنى الاصطلاحيّ الذي بدأ يظهر في مؤلفات النحو العربي .

ويحمل النّادر معنى التفرد في العلم أو في الفصاحة أو بين الناس ، فاذا كان نادرة الزمان وحيدا في عصره ، والعصر مليء بآلاف الأشخاص ، واذا كانت الندرة : هي القطعة الوحيدة من الذهب تكون في المعدن ، اتضح أنّ النادر يعني التفرد والقلّة والجودة في الوقت نفسه وقد قيل : (ندر الكلام فصح وجاد ، والنادر ما قلّ وجوده)[٧].

فالنّادر جيّد وفصيح ولكنه قليل في شيوعه على ألسنة المتكلمين لذلك استخدم العلماء كلمة الشاردة بمعنى (النادرة)[٨] وألّف الأقدمون كتبا في النوادر منها نوادر أبي زيد المتوفى ٢١٥ هـ ، وابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني ، وفي الغريب المصنف لأبي عبيدة - ٢١٠ هـ - باب لنوادر الأسماء وباب

---

(١) جمهرة اللغة ٢٥٨/٢ ، مجمل اللغة ٢٨٩/٤ ، اللسان ١٩٩/٥ .
(٢) اللسان ١٩٩/٥ ، القاموس المحيط ١٤٥/٢ .
(٣) أساس البلاغة " ندر " ، ص ٤٥٦ .
(٤) المعجم الوسيط ٩١٨/٢ .
(٥) القاموس المحيط ١٤٥/٢ ، المعجم الوسيط ٩١٨/٢ .
(٦) محيط المحيط ، ص ٨٨٥ ، المعجم الوسيط ٩١٨/٢ .
(٧) محيط المحيط " ندر " ، ص ٨٨٥ .
(٨) المزهر ٢٣٤/١ .

لنوادر الأفعال . وفي آخر الجمهرة لابن دريد - ٣٢١ هـ - أبواب معقودة للنوادر[1] . وألّف الصّغاني - ت ٦٥٠ هـ - كتابا في شوارد اللغة* . وهذا يؤكد أن النوادر تعني خروجا على المألوف في اللغة بشكل عام . ممّا جعل العلماء يؤلفون فيه .

والنادر في الاصطلاح ليس بعيدا عن تلك المعاني اللغوية . فالنادر : اسم فاعل من الفعل الثلاثي ندر . وهو مصطلح حكم به النحاة على بعض ظواهر اللغة . ولم يرد مصطلح النادر بلفظه حكما على استعمالات اللغة في مؤلفات النحو الأولى مثل كتاب سيبويه . وربما قصده سيبويه بألفاظ مثل (بعيد لا تكلم به العرب)[2] ، أو هذا لا يكاد يعرف أو ليس ذلك في شيء من كلامهم[3] ، ولا يكاد يعرف في شعر[4] ، كما لم يرد في المقتضب ولا في الأصول ولا في اللمع ولا في الخصائص ، ولا في شرح اللمع لابن برهان - ت ٤٥٦ هـ - وأقدم ذكر - عثرت عليه في كتب النحو - للفظ النادر كان في كتاب الجمل في النحو[5] للزجاجي - ت ٣٤٠ هـ - فقد استخدمها مرّة واحدة وتلاه المجاشعي في شرح عيون الأعراب[6] والزمخشري في المفصّل[7] .

وأرى أنّ سبب عدم شيوع مصطلح " النادر " في مؤلّفات النحو في القرون الأولى يرجع الى اكتفاء النحاة بدرجات القلّة . فهناك القليل[8] وأقلّ منه[9] . أو الى أنّ القليل قد يعني النادر ، فالنادر من الكلام : (ما قلّ وجوده . فقد عدّ القليل عدما ، أو نفي الشيء من أصله)[10] . أو لعدم نضج هذه المصطلحات عند النحاة ، وعدم وضوحها في أذهانهم ، أو لتداخل معانيها أو لتلك الأسباب مجتمعة تضاءل شيوع مصطلح النادر والندرة في مؤلفات النحو في القرون الأولى .

لذا يعدّ الربع الأخير من القرن السادس الهجري المتمثّل في كتاب الانصاف لأبي البركات الانباري - ت ٥٧٧ هـ - بداية شيوع مصطلح النادر ، واختلاطه مع مصطلح القليل وغيرهما من المصطلحات . ولا عجب في ذلك ، فالانصاف يتضمّن أعلى ما وصل اليه الخلاف النحوي . فقد ضمّ الانصاف أنواعا مختلفة للنادر مثل النادر[11] مجرّدا من أي صفة من الصفات . أو النادر الموصوف فهناك (نادر قليل)[12] أو (نادر قليل وشاذ لا يعتدّ به ولا يلتفت اليه ، ولا يقاس عليه)[13] أو (شاذّ نادر لا يقاس ولا يعرّج عليه)[14] .

---

* ولقد عدّ الزبيديّ عدم ابراز الضمير العائد من الشوارد : ائتلاف النصرة ، ص ٣٢ .

(١) جمهرة اللغة ٤٧٣/٣ وما بعدها . (٢) الكتاب ٤١١/٢ .

(٣) الكتاب ٦٠/١ ، ١٤٧ . (٤) الكتاب ٧٢/١ .

(٥) كتاب الجمل في النحو ، ص ٧٤ . فقد عدّ " جير لأفعلن ذلك " من نادر القسم .

(٦) شرح عيون الاعراب، ص ١٩٤ . (٧) المفصّل ، ص ١٩٤ .

(٨) الكتاب ٥٨/١ ، ١١٢ ، ١١٧ . المقتضب ٢١/١ . الأصول ٩٠/١ .

(٩) الكتاب ١١٢/١ . ٤١١/٢ (لا يكاد يعرف) . الأصول ١٢٠/٢ . الخصائص ٩٧/١ .

(١٠) اللسان ١٩٩/٥ . القاموس المحيط ١٤٥/٢ . المعجم الوسيط ٩١٨/٢ .

(١١) الانصاف ، مسألة رقم "٩٧" . (١٢) السابق ، مسأله رقم "٦٨" . (١٣) السابق ، مسألة رقم "٧٢" و "٨٠"

(١٤) السابق مسألة رقم "٥٦" و "٧٢" .

وهذه الأحكام الموصوفة أطلقها النحاة البصريّون على الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون على بعض ظواهر اللغة .

وترينا تلك الأحكام اختلاط مفاهيمها على النحاة فنحن لا نعتقد أنّ وصف الشاهد الواحد بالقلّة والندرة والشذوذ في غاية الدقّة . خاصّة اذا تذكرنا أن القليل غير النادر وهما غير الشاذ . ولكن النحاة أنفسهم خلطوا بين مفاهيم هذه المصطلحات . عند وصف ظواهر اللغة بها .

فالنّادر : ما قلّ وجوده سواء أكان مخالفا للقياس (أو موافقا له)[١] وقد يصل النادر الى التفرّد والشاهد الواحد . ولكن القليل تظلّ شواهده خمسة أو عشرة وتزيد بينما يكون شيوع الشّاذ كثيرا . ولكنه مخالف للقياس . لذلك قال ابن جني (مواضع شذذ التفرّق والتفرّد)[٢] واختلف مفهوم الشذوذ عند النحاة فبعضهم يعد الكلام شاذا اذا كان قليلا ومنهم المجاشعي الذى شبه القليل لقلّته بالشاذ[٣]، والانبارى الذى قال : ان كثرة النقل هي التي تخرج عن حكم الشّذوذ لا قوّة القياس)[٤].

وصنّف ابن هشام الشذوذ ، الى مراتب ودرجات ، فهناك (شاذ ، ويوجد أسهل منه ، وأشذّ منه)[٥]. وهناك شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وأشدّ شذوذا[٦].

فالشاذ في كلام العرب يكاد يلحق العام كثرة .[٧]

لكلّ ما سبق أرى بعد استقصاء طويل ولملمة أحكام النحاة على استعمالات اللغة التي وصفوها بالنّدرة ، ومقارنتها معا في عصور متباينة أنّ النّادر يعني وجود استعمال لغوى فصيح يقلّ شيوعه على ألسنة الناس . واختلفت نظرة النحاة اليه ، وتبعا لذلك اختلفت احكامهم على الظواهر اللّغويّة التي وسمت بالندرة ، حتى صار النادر ينقسم في كتب النحاة الى مستويات هي :

---

(١) التعريفات ، ص ١٦٣ . دستور العلماء ٣/٢٩٣ .
(٢) الخصائص ١/٩٦ .
(٣) شرح عيون الاعراب ، ص ١٦١ .
(٤) الانصاف مسألة رقم "٧٠" .
(٥) أوضح المسالك الى ألفيّة ابن مالك ٣/٢٦ - ٢٨ .
(٦) هداية السالك الى تحقيق أوضح المسالك ٣/٢٠ .
(٧) دقائق التصريف ، ص ٣٦٧ .

الأول :

وهو النادر [1] الذي جاء في كتب النحاة مجرّدا من وصفه بأي صفة . وهذا النوع قد يرجع في تفسيره الى عدم احاطة النحاة باللغة لأن اللغة لا يحيط بها الا نبي . أو يرجع الى نقص في الاستقراء ، لأنّ الاستقراء التام لا يمكن أن يكون للغة ، لاتساعها وكثرة عدد المتكلّمين بها في زمن يعتمد الرواية الشفوية في نقل اللغة . وقد يلتقي هذا النوع مع أحكام القلّة التي أطلقها النحاة مثل : (قليل جدا أو الأقلّ ... أو أقل الاستعمالات) . وقد سبق ان جاء في بعض المعاجم (أنّ النادر يعني القليل) [2].

وربما جاءت ظواهره اللغوية في الشّعر والنثر على السواء . ومن الشواهد الشعريّة على هذا : (من النادر ما يحذف فيه أم ومعطوفها) [3]، كما في قول أبي ذؤيب الهذليّ :

دَعاني اليها القلبُ إنّي لأمْــــرِهِ   سَميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلابُهــــا [4]

ومن النّادر إضافة حيث الى مفرد [5] كقول الشاعر :

وَنَطْعَنُهم تَحْتَ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهمْ   بِبيضِ المَواضِي حَيْثُ لَيِّ العمائــم [6]

ومن النادر في الكلام افراد الضمير العائد على معطوف ومعطوف عليه [7] كقوله تعالى (واللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ) [8].

---

(١) شرح عيون الاعراب ، ص ١٩٤ . الانصاف مسألة رقم "٩٧" .
تذكرة النحاة ص ٦ ، ٧ ، ٢٥ . الجنى الدّاني ص ١١٥ ، ١٦٥ ، ١٧٤ . مغني اللبيب ص ٥١ ، ١٥١ ، ١٧٧ ، ١٩٩ ، ٣٩٩ ، ٤٣٤ ، شرح ابن هشام ٢١/٢ . شرح ابن عقيل ٣٦/١ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٢٢٤ و ٦٦/٢، الفوائد الضيائية ١١٣/٢ . الدرر ١٧/١ ، ٤٦ . الهمع ٨٩/١ . خزانة الأدب ١٦٢/٤ .

(٢) محيط المحيط ص ٨٨٥ . المعجم الوسيط ٩١٨/٢ .

(٣) تذكرة النحاة ، ص ٤٦ .

(٤) الشاهد لأبي ذؤيب في تذكرة النحاة ، ص ٤٦ .

(٥) مغني اللبيب ، ص ١٧٧ .

(٦) الشاهد للفرزدق ، ديوانه ، ص ٧٥ .

(٧) المقرّب ٢٣٤/١ .

(٨) التوبة / ٦٢ .

النوع الثاني " أندر " :

وهو النادر الذى يندرج على وجود ظاهرتين في الاستعمال اللغوى . احداهما نادرة والثانية اندر منها [١] وتليها قلة في الاستعمال . وجاء هذا النوع مفاضلة في الحكم على استعمالين لغويين وربما جاء هذا النوع في الشعر والنثر على السواء [٢].

ومن الشواهد على هذا النوع ما فاضل فيه النحاة في استعمالات حيث . فقد عدّ بعض النحاة اضافة حيث الى مفرد نادرا [٣]. وأندر منه اضافة حيث الى جملة محذوفة [٤]. كقول الشاعر :

إذا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ ما نَفَحَتْ لَهُ ... أتاهُ بِرَيّاها خَليلٌ يُواصِلُه [٥]

وتقدير الشاهد (اذا ريدة نفحت له من حيث هبّت وذلك لأنّ ريدة فاعل لفعل محذوف يفسره نفحت)[٦] .

---

(١) الجني الدّاني ٤٢٨ (نادرا وأقلّ) . مغني اللبيب ، ص ١٧٧ . تذكرة النحاة ، ص ٦ . الدرر اللوامع ١٣٢/١ . خزانة الأدب ١٥٢/٣ .

(٢) مغني اللبيب ، ص ٢١٨ .

(٣) تسهيل الفوائد ، ص ٩٧ . وخزانة الأدب ١٥٢/٣ ، ١٥٥ .

(٤) السابق ، ص ٩٧ ، والسابق ١٥٢/٣ .

(٥) الشاهد لأبي حيّة النميرى (الهيثم بن الربيع ، وبدون نسبة . في تسهيل الفوائد ، ص ٩٧ . ومغني اللبيب ، ص ١٧٧ ، وخزانة الأدب ١٥٢/٣ .

(٦) خزانة الأدب ١٥٢/٣ .

النوع الثالث :

وهو (النادر الذى يختصّ بالشعر)[1] . أو يجيء في الشعر ولا يجيء مثله في سعة الكلام . وليس هذا النوع هو المقصود بالضرورة الشعرية فقد فرّق بعض النحاة بين هذا النوع الذى يقصد اليه الشاعر عن علم ودراية من تقديم وتأخير وحذف وزيادة دون اضطرار لاقامة وزن شعرى .. وبين ما يرتكبه الشاعر أو يقع فيه اضطرارا، وبعضهم خلط بينه وبين الضرورة الشعرية .[2]

ومن الشواهد على هذا النوع من النادر الخاص بالشعر الجمع بين ياء النداء والميم المشدّدة ، وعد هذا ابن هشام (من الضرورة النادرة)[3] كقول الشاعر :

إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمّا أقولُ يا اللّهُمَّ يا اللّهُمّ[4]

(ومن الضرورة النادرة اضافة كلا الى متعدّد)[5] . كقول الشاعر :

كِلا أخي وَخَليلي واجِدي عَضُدًا في النّائِبَاتِ وإِلمَام المُلِمّاتِ[6]

(ومن القليل المخصوص بالاضطرار ، حذف لام الأمر وبقاء عملها ، دون تقدّم قول بصيغة أمر أو غيره)[7] كقول الشاعر :

محمّدُ تفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَالا[8]

---

(١) مغني اللبيب ، ص ٩٩ ، ١٢٥ ، ٢٩٠ ، ٤٨٣ . تذكرة النحاة ، ص ٢٦٣ ، ٢٧٠ أوضح المسالك ٨٤/٣ . الدرر اللوامع ١٢٩/١ ، ٢٠٢ ، ١٨/٢ . الخزانة ١٤/١ .

(٢) ينظر الأصول ٥٧/١ . فقد عد بعض ظواهره من أقبح ضرورات الشعر . المفصّل ، ص ٦٤ . المغني ص ٢٦٣ ، ٢٢٧ .

(٣) أوضح المسالك ٨٤/٣ .

(٤) الشاهد بلا نسبة في الانصاف . مسألة "٤٧" . وأوضح المسالك ٨٤/٣ .

(٥) مغني اللبيب ، ص ٢٦٩ .

(٦) الشاهد لمجهول ، المغني ، ص ١٦٩ . وفي شرح ابن عقيل ٦٣/٢ .

(٧) الفوائد الضيائية ٢٥٨/٢ .

(٨) الشاهد ينسب لحسان والأعشى ولأبي طالب عم النبي . ينظر الكتاب ٨/٣ . الخزانة ٦٢٩/٣ .

النوع الرابع :

وهو أقلّ من الأنواع الثلاثة في الشيوع . وذكره النّحاة باسم الأندر ، (أو نادر جدا)[١] ، أو (في غاية الندرة)[٢] . أو نادر كلّ الندرة[٣] .

ومن شواهد هذا النوع (تلقّي القسم بلن ولم فهو نادر جدّا)[٤] كقول أبي طالب :

واللهِ لَنْ يَصِلوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ   حَتَّى أُوَسَّدَ في التُّرابِ دَفينا[٥]

ومن الأمثلة على هذا النوع مجيء خبر عسى جملة فعليّة ، فعلها (مضارع مقرون بالسين) ، وهذا نادر جدا[٦] . كقول الشاعر :

عَسى طَيِّئٌ مِنْ طَيِّئٍ بَعْدَ هَذِهِ   سَتُطْفِئُ غُلّاتِ الكُلى والجَوانِحِ[٧]

ومنه دخول رب المكفوفة على الجملة الاسمية فقد عدّه الشنقيطي (نادرا جدا)[٨] كقول الشاعر :

رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ   وَعَناجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ[٩]

---

(١) المغني ، ص ٢٠٣ ، ٢٣٧ . وعدّ ابن هشام الظاهرة بأنها غريبة جدا . و ٢٥٦ ، ٢٧٥ . الجني الداني ٢٥٦ . والدرر اللوامع ٢٠/٢ .

(٢) المغني ، ص ١٥٩ ، ١٩٤ . ويصف الظاهرة بأنها في غاية الشذوذ . الجني الداني ، ص ١٥٩ . الدرر ٧١/١ ، ٧٦ . ٨٠/٢ ، ١٠٠ .

(٣) شرح قطر الندى ، ص ٢١ .

(٤) مغني اللبيب ، ص ٢٧٥ .

(٥) الشاهد منسوب الى أبي طالب في مغني اللبيب ، ص ٢٧٥ . وذكره في ص ٨٠٥ . (وعدّه ضرورة) .

(٦) مغني اللبيب ، ص ٢٠٣ .

(٧) الشاهد لقسام بن رواحة . الخزانة ٨٧/٤ ، وبدون نسبة . في المغني ، ص ٢٠٣ .

(٨) الدرر اللوامع ٢٠/٢ .

(٩) الشاهد لأبي دؤاد في المغني ، ص ١٨٢ . وبدون نسبه في شرح ابن عقيل ٣٣/٢ .

النوع الخامس :

وهو النّادر الموصوف بصفات (الرداءة والشّذوذ)[١] والبعد عن القياس والاستعمال . فمرّة يوصف بأنّه (نادر غريب)[٢] ، ومرة أخرى يوصف بأنّه (نادر لا يقاس عليه)[٣] أو (شاذّ غريب)[٤] ، أو (شاذ نادر خارج عن القياس)[٥] . أو (شاذ في القياس والاستعمال)[٦] . أو موصوف بأنّه (لغيّة نادرة)[٧] . أو (لغيّة نادرة جدا)[٨] .

ومن (النّادر الغريب مجيء جواب لو مصدرا بقد)[٩] كقول الشاعر :

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الفُؤادُ بِشُـــربَةٍ ... تَدَعُ الحوائمَ لا يَجِدْنَ غَلِيـــلا[١٠]

ومجيء خبر جعل جملة اسمية نادر شاذ[١١] كقول الشاعر :

وَقَدْ جَعَلَتْ قلوصُ بَني سُـهَيْـلٍ ... مِن الأَكْـوارِ مَرْتَعُها قَرِيــبُ[١٢]

---

(١) المفصّل ، ص ٦٤ .

(٢) الدرر اللوامع ، ٢/١٤ ، ٨٣ .

(٣) المقرّب ١/ ٢٠٣ ، ٢٠٧ .

(٤) فاتحة الاعراب ، ص ١٩٨ .

(٥) الانصاف مسألة رقم "٥٦" ، "٥٧" ، "٧٢" ، "٨٠" ، "١١٩" . وتذكرة النحاة ، ص ١٦٩ .

(٦) شرح المفصّل ١/٢٥ . تذكرة النحاة ، ص ٣٧ .

(٧) الانصاف ، مسألة رقم "٥٦" . (ولغيّة شاذة نادرة) .

(٨) الجنى الداني ، ٣٥٦

(٩) الدرر اللوامع ٢/٨٣ .

(١٠) الشاهد لجرير في المغني ، ص ٣٥٨ .

(١١) الدرر ١/١٠٨ .

(١١) الشاهد لرجل من بني بحتر . الدرر ١/١٠٨ . والخزانة ٢/٣٣٦ و ٤/٩٢ . وبلا نسبة في المغني ، ص ٣١٠ .

الباب الثانـــــــي

" اضطراب النحاة في تعريف القليل والنادر "

اضطراب النحاة في تعريف القليل والنادر

لقد شاع استعمال النحاة لمصطلحي " القليل والنادر " في أحكامهم على بعض ظواهر اللغة . وكان الخلاف بينهما في بداية الظهور . فقد ظهر مصطلح القليل حكما على بعض الظواهر اللغوية في الكتاب لسيبويه وتأخر عنه مصطلح النادر ما يقرب من قرنين من الزمان . فذكره الزجاجي بلفظه لأوّل مرة[1]. ثمّ شاعا في مؤلّفات النحو مع اختلاف في نسبة الشيوع ما بين كتاب وكتاب ، ومن عصر الى عصر . وعلى الرغم من شيوعهما فقد استعملهما النحاة دون أن يوضّحوا المقصود منهما بدقة . والمحاولات التي قام بها النحاة للتعريف بهما ، جاءت عابرة وعاجزة عن وضع مفهوم واضح لما كان يعنيه النحاة بهما بدقه ، ومقصورة على تعابير غامضة . وكثيرا ما كان يستعمل النحاة كلمة شاذّ في الاستعمال وهم يقصدون قليل الاستعمال . أو النادر . فابن السرّاج الذى ألّف كتاب أصول وكان غرضه .. ذكر العلّة التي اذا اطّردت وصل بها الى كلامهم ، وذكر الأصول والشائع ... لم يفرّق بين هذه المصطلحات ... ولم يحدّد لها معنى دقيقا نطمئن اليه . وخلط بينها فقال : (والشّاذ على ثلاثة أضرب فيه ما شذّ عن بابه وقياسه ولم يشذّ في استعمال العرب له نحو : استحوذ . ولكنّه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك . ومنه ما شذّ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع ولكنهم لم يستعملوا ودع[2] . استغنى عنه بترك . فصار قول القائل الذى قال ودعه شاذّا . وهذه أشياء تحفظ . ومنه ما شذّ عن القياس والاستعمال . فهذا الذى يطّرح ولا يعرّج عليه نحو ما حكي من ادخال الألف واللّام على اليجدّع)[3]. فاذا كان الشّاذ في الاستعمال يعني عند النحاة القليل في الاستعمال أو النادر تبين لنا .. كيف كان النحاة يضطربون في كلامهم على هذه المصطلحات ممّا يؤكد عدم وضوحها في أذهانهم وعدم دقّتهم في تطبيقها على الظواهر اللغوية ، فأنْ يحكم على ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور بأنّهما " قليلة وشاذّة ونادرة .."[4] ليس من الدقة بشيء وأدعى الى الخلط والاضطراب وعدم وضوح هذه المصطلحات في أذهان النحاة .. لا سيّما اذا تذكرنا أن للنحاة محاولات للتفريق بينها . وليس هذا - فقط - الذى يدعونا الى القول باضطراب النحاة في تحديد معناها . فهناك استعمال النحاة لبدائل عنها في أحكامهم على الظواهر اللغويّة . مثل قبيح أو ضعيف أو شاذ في القياس والاستعمال . أو شاذ في الاستعمال . أو غريب أو ضرورة ... أو ضعيف جدا . وغير ذلك من البدائل التي امتلأت بها الكتب النحوية .

---

(١) كتاب الجمل في النحو ، ص ٧٤ .

(٢) هذه العبارة ليست دقيقة فهناك استعمالات صحيحة وموثوقة لودع منها قول أبي الأسود :

ليت شعرى عن خليلي ما الذى ... غاله في الحب حتى ودعه

وكذلك قراءة (ما ودعك ربّك وما قلى) .

(٣) الأصول ١/٥٧ .

(٤) اختلاف النصرة بين نحاة الكوفة والبصرة ٥٤ .

وأسأل هل تعطي هذه الاحكام في الحقيقة مدلولا واضحا مفهوما محدّدا ؟ والجواب لا ، وحتّى لو كانت في نظر النحاة أنفسهم تصوّر مفهوما واحدا عند اطلاقها على الظواهر اللغوية • وسؤال آخر هل كانت حقيقة تتساوى في الدلالة أو تتطابق مثل تلك الأحكام التي كانت تطلق على بعض الظواهر اللغوية مثل : قليل وأقلّ • وقليل جدا •• وقليل شاذ •• أو قليل نادر أو نادر وأندر أو نادر جدا أو في غاية الندرة •• أو لغيّة نادرة ؟ والاجابة لا • لأنّ النّادر لا يتطابق في المعنى مع النادر جدا ، أو مع الأندر منه • ولأنّ القليل لا يتطابق مع القليل الشاذ ، أو مع الذى في غاية القلّة • ولكن عدم نضج هذه المصطلحات وعدم وضوحها في أذهان النحاة جعلهم يضطربون في استعمالها دون تحديد دقيق لها • لأنّ لكل لفظ من هذه الألفاظ دلالة واضحة محددة ، تختلف عن دلالة اللفظ الآخر •• وان تقاربتا ، الاّ أنهما لا تتطابقان ولا تتساويان في الدلالة • وقد يعذر النحاة ، فليس من السهل وضع معنى محدد دقيق لهذه المصطلحات لاستعمالها أحكاما على ظواهر اللغة • لأنّ ـ ظواهر اللغة •• أكثر من أن يحاط بها • وأكبر من أن تحدّد لها قواعد لتسير وفقها دون أن تخرج عليها • لذلك ، وحرصا على سلامة اطّراد القواعد ، وصف النحاة كلّ ما كان يخرج عليها بتلك الأحكام • وما كان يعنيهم وضع معان محدّدة لها • فاذا كان الخروج على اللغة ، لا يؤدّي الى نقض القواعد الأصولية المطّردة ، اكتفى النحاة بوصفه بالقلة أو الندرة ، دون حاجة الى أوصاف أخرى • ولكنه اذا كان مناقضا لما أصّلوا ، فلم يكتف النحاة باطلاق حكم القليل والنادر مجردين بل وصفوهما بصفات أخرى ، حتى لا يضطرّوا الى تغيير أصولهم أو قواعدهم المطّردة • وحتى لا يأتوا بتفريعات جديدة واستثناءات عليها • وحتى تتناسب مع درجة خروج الظاهرة الجديدة على المطرد من اللغة •

وأرى أنه ليس من غضاضة أن ينادي المعرف ـ بأل ـ لا سيما وقد سمع من العرب ذلك ، فقد رووا قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكِ يا الّتي تَيَّمْتِ قَلْبي ... وَأَنْتِ بَخيلَةٌ بِالوِدِّ عَنّي (١)

وعدّ ابن يعيش هذا الشاهد شاذّا قياسا واستعمالا • وفسّره بقوله : ••• وأمّا الاستعمال فظاهر لم يأت منه الاّ ما ذكر وهو حرف أو حرفان ••(٢) (وأقبح من ذلك ما أنشده أبو العلاء)(٣) :

فَيا الغُلامانِ اللّذانِ فَرّا ... إيّاكُما أَنْ تُعْقِبانا شَرّا (٤)

فشذوذ الاستعمال يعني عند النحاة قلّة الاستعمال أو عدم شيوعه • وهذا المعنى يؤكده قول بعضهم (كثرة النقل هي التي تخرج عن حكم الشذوذ لا قوة القياس)(٥) •

---

(١) الشاهد من الخمسين • الكتاب ١٩٧/٢ • الانصاف م "٤٦" • شرح المفصل ٨/٢ •

(٢) شرح المفصل ٩/٢ •

(٣) شرح المفصل ٩/٢ • * هكذا وردت ولعلّه " أبا عمرو بن العلاء " •

(٤) الشاهد في شرح المفصل ٩/٢ •

(٥) الانصاف مسألة رقم "٧٠" •

اذن كثرة النقل والأعم والأغلب هي التي يأخذ بها النحاة وتضطرب عباراتهم فيما عدا ذلك . فالزّجاجيّ صاحب الايضاح يقول : (فيصير الكلام شاذّا نزرا لعلّة تلحقه)[1] . فأيّ علّة - لم يوضحها الزجاجي - حادثة تلحق بالكلام حتى يصير بها شاذا ونزرا ؟ وأيّ رابط أو أيّ علاقة بين الشّاذ والنزر ؟ طالما أن غاية كتب النحو التفريق بين الظواهر المطّردة أو الظواهر اللغوية المقبولة ، وبين الظواهر المستهجنة الشاذّة .. لينحو نحوها أبناء اللغة . ثمّ يعودون ليخلطوا بين هذه الأحكام خلطا يدعو الى الحيرة والتخبّط . لا سيما أنهم قرّروا في غير موقف (أنّ الشّاذ يكون بخلاف القياس بغض النظر عن قلّة وجوده أو كثرته)[2]. بينما عدّوا النادر .. (قليلا ولكنّه على القياس)[3] . واذا كان النادر قليلا ومخالفا للقياس عدّ شاذا . فاذا كان الشاذّ هو القليل والنادر فلماذا لم يوحّد النحاة أحكامهم على الظواهر اللغوية باستعمال حكم واحد منها ؟ . واذا كانت هذه الاحكام مختلفة الدلالات والمعاني فلماذا لم يوّحد النحاة مفاهيمها ليكون تطبيقها على اللغة تطبيقا متّسقا لا تناقض فيه ولا اضطراب ؟ . لا سيما اذا تذكرنا أنهم دمجوا وادخلوا الشّاذ والشذوذ بين هذين المصطلحين بداع وبدون داع . حتا (إنّ القليل يقبل الشاذ)[4] في تقسيم مراتب الكلام . ولكنّه ليس الشاذ بالتأكيد . وليس القليل مرادفا للشاذ . ويظلّ التفسير الأكيد لدمج هذه الأحكام معا على الظواهر اللغوية هو عدم وضوحها في أذهان النحاة واضطرابهم في تحديدها تحديدا دقيقا .

وكما أسلفنا فقد خلطوا بين مصطلحي القلّة والندرة والشّاذ خلطا مضطربا كبيرا . يقوّى هذا الرأى أكثر محاولات النحاة تحديدا لهما وهي محاولة ابن جني الذى يقابل الشّذوذ بالاطّراد . يقول : (أصل مواضع - طرد - في كلامهم التتابع والاستمرار .. وأمّا مواضع - شذذ - في كلامهم فهو التفرّق والتفرّد)[5]. ... (فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّردا . وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه وانفرد الى غيرها شاذّا)[6]. ثم يقسم ابن جني الكلام في الاطّراد والشذوذ إلى أربعة أضْرُب... (مطّرد في القياس والاستعمال جميعا . وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المنوبة)[7] . (مطرد في القياس ، شاذ في الاستعمال وذلك نحو الماضي من يذر ويدع .. وكذلك قولهم " مكان مبتل " هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل ، والأوّل مسموع أيضا ... ومما يقوى في القياس ، ويضعف في الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا ... هذا هو القياس ، غير أنّ السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، وقد جاء عنهم شيء من الأوّل .. ومنه المثل السائر " عسى الغوير أبؤسا ".)[8] . (والثالث المطّرد في السماع ،

---

(١) الايضاح في علل النحو ، ص ١١٣ .

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ٢١١/١ .

(٣) انظر السابق ٢١١/١ ، وانظر التعريفات ، ص ١٦٣ .

(٤) شرح عيون الاعراب ، ص ١٦١ . والدرر اللوامع ١٣٦/٢ .

(٥) الخصائص ٩٦/١ .

(٦) نفسه ، ٩٧/١ . ؟ هكذا وردت .

(٧) نفسه ، ٩٧/١ . وانظر ١٢٦/١ .

(٨) نفسه ، ٩٧/١ - ٩٨ .

الشاذ في القياس ...)[1]. (والرابع : الشاذ في القياس والاستعمال جميعا .. فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردّ غيره اليه ، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه الاّ على وجه الحكاية)[2] .

ويتابع ابن جني فيقول : (وأمّا ضعف الشيء في القياس وقلّته في الاستعمال فمرذول مطّرح . غير أنّه قد يجيء منه الشيء الاّ أنه قليل)[3] (وهذا من الشذوذ في الاستعمال ... ومن الضعف في القياس)[4]. لقد اضطرب كلام ابن جني في الموقف نفسه . فاستبدل الشّذوذ في الاستعمال بـ قلّته في الاستعمال . دون أن يتغير الموقف أو الزمن لينسى . ولكن الموقف هو هو ... واللحظة ذاتها والعالم نفسه ... ولكن التعبير والمدلول تغيّر حتى ليكاد يخيّل اليّ أن النحاة يقصدون بالقليل والنّادر الشاذ ... ولكن هذا لو كان قصدهم لما صدق على الواقع الفعلي للّغة . ويرجع ذلك الخلط بين هذه المصطلحات الى عدم وضوحها في أذهان النحاة . فالقليل قد تقترب دلالته من دلالة النادر ولكنه غيره بالتأكيد . وهما قطعا غير الشّاذ . وللزجاجي كلام يخلط فيه بين النزر والقليل والشاذ ، يقول : (ان الشيء اذا اطّرد عليه الباب فصحّ في القياس وتام في المعقول ، ثم اعترض عليه شيء شاذّ نزر قليل لعلّة تلحقه .. لم يكن ذلك مبطلا للأصل .. والمتفق عليه في القياس المطرد .. ومثل هذا موجود في جميع العلوم حتى في علوم الشرائع والدّيانات)[5]. فما هذا الشيء الذي يخاف منه الزجاجي على المطّرد الذى صح في القياس ؟ وجمع بين النزر والقليل والشاذ . ؟ وهل لهذا الكلام الغامض المضطرب معنى محدّد ؟ دقيق ؟ لا أعتقد ذلك لأنّ الشّاذ غير النزر كما قلت سابقا . مع أنّ كثيرا من أقوال النحاة وآرائهم كانت على تلك الصورة المضطربة المتناقضة . كتعليقهم على قول الشاعر :

(يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي) وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[6]

(فيرى الكوفيّون أنه يجوز دخول اللام في خبر لكن[7] ، أما البصريون فلا يجيزون ذلك . وقالوا عن الشاهد : (هو شاذ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه ولا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب)[8]. ويحمل رأي البصريين تناقضا واضطرابا . فالشاذ غير القليل وغير الذى لا يكاد يعرف له نظير . وللعلماء آراء كثيرة أخرى متناقضة .

---

(١) الخصائص ١/٩٨ .
(٢) نفسه ١/٩٨ - ٩٩ .
(٣) نفسه ١/١٢٦ .
(٤) نفسه ١/١٢٦ .
(٥) الايضاح في علل النحو ، ص ١١٣ .
(٦) الشاهد مجهول القائل . الانصاف مسألة "٢٥" .
(٧) الانصاف مسألة رقم "٢٥" .
(٨) السابق ، مسألة رقم "٢٥" .

ينقل السيوطي عن الأندلسي شرحه لعبارة (النادر لا حكم له)[١]. في شرح المفصّل قال : (يعنون أنّه لا يفرد بحكم يصير به أصلا ، بل ينبغي أن يرد الى أحد الأصول المعلومة محافظة على تقريرهـا واحتراسا من نقضها)[٢]. فالخوف والاحتراس من تشعيب الأصول اللغوية الى استثناءات وتفريعات جديدة تناقض الأصول المستنبطة المرتضاة كان أحد الأسباب التي دعت الى وجود مثل هذه الأحكام مثل نادر أو قليل • دون أن يحدّدوا معانيها بدقة • لذلك نرى في تعقيب الأندلسي كيف عاد وعدّ النادر شاذا مقدّمة لرده وعدم الأخذ به • هذا التناقض والاضطراب العجيب من العالم نفسه في الموقف اللغوي الواحد فمرّة يقول (نادر) ثم يقول شذوذ • يقول (وما من علم الا وقد شذّت منه جزئيات مشكلة فترد الى القواعد الكليّة والضوابط الجملية)[٣] • ونرى في هذا التعقيب من الأندلسي على شرحه كلمة (النادر لا حكم له ، التأهب المسبق لردّ وتأويل الظواهر اللغوية التي لا تتسق مع القواعد الكلية • وعدّهـا ظواهر شاذة •

والشاذ في كلام العرب أكثر من أن يحصى ولكنّه يخالف القياس ، والشذوذ اللغوي ليس درجة واحدة ، بل هو عدة درجات فمنه (شذوذ وأسهل منه • وأشذّ منه)[٤] • ويفسّر هذا الشذوذ بـ (شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشدّ)[٥]• فاذا كان الشذوذ درجات وأنواعا ••• نعلى أى نوع منه يكون الشذوذ الذى مرّ ذكره عند النحاة •؟ في مصطلحي القلة والندرة ؟ أو على أىّ نوع من الشذوذ يكون القليل ؟ أرى أن الباحث لا يخرج بجواب على هذا التساؤل من أقوال النحاة وآرائهم في ذلك لأنها مضطربة متناقضة أيضا • وحتى لو عثرنا على محاولة خالية من التناقض والاضطراب والتداخل عند أحد أئمة النحو للتعريف بالقليل أو النادر ••• لرأينا أن تعليقات النحاة الآخرين على الظاهرة نفسها متداخل مضطرب متناقض كما وجدنا عند الحريرى من تعليق طريق على الشاهد الآتي :

وَمَا نُبَالِي إذا ما كُنْتِ جَارَتَنَـا   أَلاّ يُجَاوِرُنا إلاّكِ دَيَّـارُ[٦]

قال الحريرى : (لم يأت في أشعار المتقدّمين سواه • والنادر لا يعتد به ولا يقاس عليه)[٧]• نستخلص مما قاله الحريرى أن النادر عنده بيت واحد مهما كان عدد الكثير ••• وليت أن النحاة اتفقوا على أن النادر من الشعر بيت واحد ••• سواء في ذلك أخذوا به وقاسوا عليه أو لم يقيسوا ••• وتطابقت

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو ٢٨٨/١ •

(٢) نفسه ٢٨٨/١ •

(٣) نفسه ٢٨٨/١ •

(٤) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٢٦/٣ ـ ٢٨ •

(٥) هداية السالك الى تحقيق أوضح المسالك ٣١/٣ •

(٦) الشاهد : المفصّل ، ص ١٢٩ • المغني ، ص ٥٧٧ •

(٧) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١١٢ •

أحكامهم على كل ظاهرة شواهدها فقط بيت واحد بأنها نادرة . ولكن الذي عدّه الحريري نادرا .. أنكر المبرد وقوع مثله في كلام العرب .. وأنشده ألّا يجاورنا سواك ديّار ..)[1] وعلى هذه الرواية لا ضرورة ولا شاهد ولا قليل ولا نادر . ومن النحاة من عدّ هذه الظاهرة ضرورة[2]. ولأنّ مجيء الضمير المتصل مكان الضمير المنفصل يخالف القياس عدّه البغدادي شاذا ، فقال : (ولم يأت الآك والآكم الّا شاذا)[3] ومثله النعماني[4]. وأوّله العيني (ان الّا بمعنى غير)[5] . وغير هؤلاء من النحاة كالكوفيين يعتدّون بهذه الظاهرة ويجيزونها .

وبعد هذا الذي ذكرناه من آراء النحاة المختلفة تضيع الدقّة التي وضحت عند الحريري . بين الشذوذ والضرورة وردّ الرواية والتأويل . أمّا محاولة السيوطي للتعريف (بالقليل والنادر) - التي تعدّ أنضج وأدق ممّا سبقها - فما كانت وافية لاعطاء معنى دقيق لهما .. فقد عدّ (القليل دون الكثير وحدّد له رقما يكون ثلاثة من ثلاثة وعشرين . وعدّ النادر ، دون القليل ، وحدّد له رقما يكون شاهدا واحدا من ثلاثة وعشرين شاهدا)[6]. والملاحظ على تحديد السيوطي لهما (القليل والنادر) خلوّه من الشاذ أو الصفات الأخرى . ولكن هل هذان الرقمان اللذان حدّدهما السيوطي بالنسبة الى الرقم ثلاثة وعشرين ، وعني بهما القليل والنادر ، يتفقان ويتطابقان مع القليل جدا أو مع الذي في غاية القلة أو مع غيرها من الأحكام الأخرى . كالقليل الشاذ ؟ . وكذلك هل يتطابق النادر مع الأندر أو مع النادر جدا أو مع الذي في غاية الندرة أو مع غيرها من النادر الموصوف بصفات الشذوذ ، والرداءة ...؟ لا أدري ذلك . فليس النادر بالتأكيد يتطابق مع الأندر أو مع النادر جدا ... وكذلك فليس القليل يتطابق مع الأقل منه أو مع القليل جدّا أو مع الذي في غاية القلّة . وعليه تكون محاولة السيوطي نفسها عاجزة عن وضع معنى محدد دقيق لهما ، مع أن السيوطي من النحاة المتأخرين الذي جمع فأوعى .. ويدّل ذلك على أن معنى القليل والنادر كان مضطربا في أذهان النحاة . ومن الظواهر التي اضطربت فيها آراء النحاة كسر ياء المتكلم عند الاضافة التي عيبت من قبل كثير من النحاة وصوّبها القاسم بن معن ونقل عن قطرب : أنها لغة بني يربوع .. يزيدون على ياء الاضافة ياء . وعليها شواهد كثيرة . ومن التنزيل (بِمُصْرِخِيّ)[7] . وأجاز أبو عمرو بن العلاء هذه القراءة وحسّنها .[8] وقال عنها البغدادي : (نهي لغة وان شذّت وقلّ استعمالها)[9] . وغنيّ عن البيان ما في تلك الأقوال من تناقض واضطراب .

---

(١) شرح الشواهد للعيني ١٠٩/١ .

(٢) مغني اللبيب ، ص ٥٧٧ .

(٣) الخزانة ٢٥٤/١ .

(٤) المفضل في شرح أبيات المفصّل ، ص ١٢٩ .

(٥) المقاصد النحوية ٢٥٤/١ .

(٦) الاقتراح ، ص ٥٨ . المزهر ٢٣٤/١ . بتصرّف .

(٧) ابراهيم / ٢٢ .

(٨) رسالة الغفران ، ص ٢٢٩ .

(٩) خزانة الأدب ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ .

ولكن هذه الظاهرة نفسها التي عيبت من قبل كثير من النحاة . وصوبها بعضهم . ونسبها آخر الى بني يربوع وأجازها أبو عمرو بن العلاء ، قال عنها البغدادي : انها لغة . ولكنه وصفها بالشذوذ وقلة الاستعمال ، ذكر عنها أبو حيان (أنها باقية شائعة ذائعة في أفواه كثير من الناس الى اليوم ... يقولون ما فيّ أفعل .. وبعضهم يبالغ في كسرتها حتى تصير يا ء)[1] . واضافة الى أنها لغة فان لها وجها في النحو (فالحجة لمن كسر أنه جعل الكسرة بناء لا اعرابا .. واحتج بأن العرب تكسر لالتقاء الساكنين)[2] . ونحن نرى أن في اجتماع الرد والاعابة والتصويب .. والنسبة الى احدى القبائل العربية ... والاجازة والتحسين ... والتشذيذ والتقليل في الاستعمال والبقاء والشيوع والذيوع في أفواه الكثيرين والتعليل لظاهرة واحدة من قبل بعض النحاة على اختلاف العصور قدرا كبيرا من الاضطراب وعدم تحديد معنى المصطلحات ومن بينها القليل . الذى كان عند كثير من النحاة بديلا عن الشاذ في الاستعمال أو الخبيث الذى فسّره السيوطي (بقلة المستعملين له)[3] .

ومن أسباب اضطراب النحاة في تحديد معنى القليل والنادر طبيعة الظواهر اللغوية التي اندرجت تحتها . من ذلك (هل يعمل حرف الجرّ مضمرا أم لا) ؟ فاذا عمل حرف الجر مضمرا فان ذلك يناقض أصلا من أصول القواعد النحوية الكبرى وهو أنه (لا تضمر عوامل الأفعال ولا عوامل الاسماء)[4] واذا لم يجز اعمال حرف الجر مضمرا فان ذلك يتناقض مع بعض الظواهر الموصوفة بالقلّة والندرة مثل العطف على الضمير المجرور دون اعادة حرف الجر وقد صحّ ورود شواهد عليها شعرا ونثرا[5] ممّا يدعم وجود مثل هذه الظاهرة . لذلك اضطربت أقوال النحاة عن القليل والنادر تبعا لهذه الظواهر اللغوية التي تتناقض ظاهريا .. بسبب أنها ترفض ابتداء أن يوضع لها قواعد تحكميّة معيارية .. تجبر اللغة أن تسير وفقها . وهذا ما لا تقبله اللغة بأي شكل ، بل ترفضه رفضا مطلقا لأن اللغة أسبق على ألسنة الناطقين بها قبل تقعيد القواعد التي تأتي متأخرة جدّا عن نشأة اللغة ، ومستنبطة من ظواهر اللغة نفسها . ومن هذه الظواهر أيضا ما أقرّه النحاة من كسر همزة إنّ بعد حيث . فاصطدمت هذه القاعدة بظاهرة أخرى هي جواز اضافة حيث الى الاسم المفرد أم لا . فذهب جمهور النحاة الى أنّه لا يجوز اضافة حيث الى اسم مفرد ، لأنّه لا يجوز فتح همزة إن بعد حيث . ولكن بعض النحاة أجاز اضافة حيث الى الاسم المفرد .. لورود شواهد صحيحة عن العرب ، فيها اضافة حيث الى الاسم المفرد . وعدّوا ذلك قليلا أو نادرا . فاحتج عليهم المانعون ومنهم المرادي بقوله : (يلزم من أجاز اضافة حيث الى المفرد - وهو الكسائي - أن يجيز فتح همزة ان بعدها)[6] . وأتساءل ، ماذا يضير اللغة فتحت همزة ان أم كسرت بعد حيث ؟ وأيّ جريمة

---

(١) البحر المحيط ٤١٩/٥ .

(٢) الحجّة في القراءات السبع ١/٢٠٣ .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٢١١/١ .

(٤) شرح الجمل للزجاجي ٢٢٤/١ ، ٤٢٧ ، ٤٨٣ .

(٥) الانصاف مسألة "٦٥" .

(٦) الجنى الداني ، ص ٣٨٩ .

معنوية في اللغة يتبع ذلك الكسر أو الفتح ؟ وأيّ خطر نحمي اللغة منه كسرنا همزة ان بعد حيث أم فتحناها ؟ . وقد جوّز مجمع اللغة العربية اضافة حيث الى الاسم المفرد.[1] وأجازت لجانه المتخصصة اضافتها الى الاسم المفرد وجرّه بعدها قياسا في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية أخذا برأي الكسائي وما احتج به من الشعر . فاضافة حيث الى الاسم المفرد بعدها سائغة قياسا واستعمالا.[2]

وقد يكون لنقص الاستقراء سبب في شيوع حكمي القليل والنادر . يتضح هذا في ما ردّ به السيوطي على ابن هشام قوله في الهمزة (ان النداء بها قليل في كلام العرب) . وعلى قول ابن الضائع في حواشي المغني)[3]. بقوله (وما قالاه مردود فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد وأفردتها بتأليف)[4] . فابن هشام يقول ان النداء بالهمزة قليل . ويتبعه ابن الضائع في ذلك بينما يقف السيوطي على ثلاثمائة شاهد لذلك . فكيف يكون هذا القليل متطابقا مع القليل الذى هو ثلاثة شواهد من ثلاثة وعشرين ؟ لذلك رأى بعض الباحثين أنّ مثل (هذه الاحكام كلّها ، لم تقم على استقصاء الكلام العربي)[5]. لأن (كثرة الاستعمال أو قلّته انما يخضع لاحصاء أو ملاحظة في بطون الكتب)[6]. ومع أن النحاة العرب قد بذلوا جهدا صادقا لاستقراء كلام العرب استقراءا تاما ، ولكنهم لم يستطيعوا ذلك ، لأن الذى يحاول أن يتتبّع ظاهرة في الدواوين والمختارات الشعرية يجد عليها شواهد لم يعثروا عليها . كما فعل السيوطي الذى وقف على أكثر من ثلاثمائة شاهد على النداء بالهمزة الذى عدّه ابن هشام وابن الضائع قليلا . ومن المعاصرين الدكتور رمضان عبد التوّاب الذى استقصى على ظاهرة حذف نون من اذا وَليها ساكن مثل (أل) التعريف (ثلاثين شاهدا)[7] . ومن يحاول أن يستدرك عليه بعض الشواهد (يجد عددا جديدا ربما يفوق العدد الذى عثر عليه الدكتور عبد التواب)[8]. وما يصدق على الظاهرة السابقة ينطبق على غيرها من الظواهر التي وصفها النحاة الأوائل أو المتأخرون بأنها قليلة أو نادرة . ومن الظواهر التي استدرك بها المتأخّرون على المتأخّرين (ظاهرة تقديم التمييز على عامله المتحرف) فقد استدرك بها أبو حيّان الاندلسي المتوفى ٧٤٥ هـ على ابن عصفور الاشبيلي المتوفى ٦٦٩ هـ ، فابن عصفور يتأوّل مجيء التمييز متقدما على عامله المتحرف لأنه لم يجيء ذلك الآ في بيت واحد من الشعر . فردّ عليه أبو حيان ووصفه بعدم الاطّلاع على أشعار العرب وبالتقليد لبعض من تقدّم مستدركا عليه خمسة شواهد تبنى على مثلها القواعد)[9].

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عدد ١٩ ، ٢٠ . السنة السادسة ١٩٨٣ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٢) السابق ، ص ٢٧٤ .

(٣) الهمع ٣/٣٤ - ٣٥

(٤) الهمع ٣/٣٥ .

(٥) في التركيب اللغوى للشعر العراقي المعاصر ، ص ١٥١ .

(٦) نحاة ومناهج ، ص ٥٣ .

(٧) بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٠ - ٤٧ .

(٨) في تذكرة النحاة ، شواهد على هذه الظاهرة عثرت عليها ، لم يذكرها الدكتور عبد التواب في مقالته . انظر مثلا تذكرة النحاة ، ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ .

(٩) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١١٩ .

وقد انقسم النحاة الى فريقين في الأخذ بهذه الظاهرة الفريق الأول ، الذي يرى جواز تقديم التمييز ، ويضم الكسائي[1] وبعض الكوفيين وأبا عثمان المازني وأبا العباس المبرد ، والجرمي من البصريين وتابعهم من المتأخرين أبو حيان[2] وابن مالك[3] . واعتمدوا على قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[4]

والفريق الثاني : الذي يمنع جواز تقديم التمييز وعلى رأسهم سيبويه واكثر البصريين .. وتابعهم من الكوفيين الفرّاء[5] . ومن المتأخرين ابن يعيش[6] . أما ابن عصفور فقد تأول البيت . زاعما أنه لم يجيء ذلك الا في بيت واحد من الشعر فلا حجة فيه . لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام . أما قول ابن عصفور : إنه لم يجيء ذلك الا في بيت واحد من الشعر ، فلا حجة فيه .. فقد كفانا أبو حيان الرد على هذا الرأي بقوله : وذلك منه - أي ابن عصفور - عدم اطّلاع على أشعار العرب وتقليد لبعض من تقدّم ، بل قد جاء من ذلك جملة تبنى على مثلها القواعد[7] . قال بعض طيء :

إذا المَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالأَهْلِ مُثْرِياً ... وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا[8]

وقال آخر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إِبْعَادِيَ الأَمَلا ... وَما ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسِيَ اشْتَعَلا[9]

ويذكر عبد الجبار علوان أن أبا حيان ذكر ثلاثة شواهد أخرى تقدّم فيها التمييز على الفعل .[10] ومنها قول ربيعة بن مقروم الضبي :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ ... كَمِيشٍ إِذا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا[11]

---

(١) الانصاف مسألة "١٢٠" . وانظر المفصل ، ص ٦٦ وشرح ابن عقيل ٦٧٠/١ .

(٢) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٢٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ٦٦٩/١ (والفحل ذو النريف نزرا سبعا .

(٤) الشاهد مختلف في نسبته فنسب للمخبل السعدى ولأعشى حمدان ولقيس بن الملوح . انظر معجم شواهد النحو ، رقم (٧٣) .

(٥) شرح المفصّل ٢/ ٧٤ .

(٦) الانصاف مسألة "١٢٠" .

(٧) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١١٩ .

(٨) الشاهد بلا نسبة في المغنى ، ص ٦٠٢ . والانتصاف من الانصاف ٨٢٩/٢ .

(٩) الشاهد بلا نسبة في المغني ، ص ٦٠٣ . وشرح ابن عقيل ٦٧١/١ .

(١٠) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١١٩ . (نقلا عن منهج السالك ، ص ٢٢٩) .

(١١) الشاهد لربيعة بن مقروم وبلا نسبة في الأمالي الشجرية ٢٣/١ . والمغني ، ص ٦٠٢ .

وممّا يدل دلالة نسبية على اضطراب النحاة في استيعابهم لمصطلح القلّة والندرة وتطبيقهما على الظواهر اللغوية ما ينقله السيوطي عن ابن هشام قوله في التذكرة : زعم بدر الدين بن مالك أن اللام لا تدخل على خبر انّ اذا تقدّم معموله عليه فلا تقول : (انّ زيدا طعامك لآكل " وكأنه رأى أن السلام لا تتقدم معمول ما بعدها عليها .. لأن لها الصدر .. والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير أن يكون راه الامام .. أمّا فساد الحكم فلأن السماع جاء بخلافه وقال تعالى : (وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ)[1] . وقال الشاعر :

" أقيموا بَني أُمّي صُدورَ مَطيّكُم ... فإنّي إلى قَومٍ سِواكُمْ لأَمْيَلُ "[2]

وأمّا فساد التعليل فلأن هذه اللام من تأخير فهي انما تحمي ما هو في خبرها الأصلي أن يتقدم عليها في خبرها الآن والاّ لم يصح ان زيدا لقائم ... ألا ترى أنّ العامل في خبر ان هو ان عند البصريين . والعامل في اسمها هي باجماع النحاة فلو كانت اللاّم تمنع العمل لمنعت ان ...[3]

وممّا يدل أيضا على اضطراب النحاة في وضوح مصطلحي القلة والندرة في أذهانهم وفي تطبيقهم لهما على الظواهر اللغة ما نقله السيوطي عن ابن فلاح في المغني في توجيهه لقراءة حمزة (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)[4] . رادّا على ما قاله المبرد فيها . يقول ابن فلاح : وليست هذه القراءة عندنا من الابتعاد والضعف على ما رآه فيها أبو العباس . بل الأمر فيها أقرب وأخفّ وألطف . وعلى تقدير باء ثانية لتقدم ذكرها حذفت)[5] . ومثل الظاهرتين السابقتين وما فيهما من اضطراب وتناقض يقف النحاة من ظاهرة تَعَدُّد خبر المبتدأ وفيه خلاف ... فمن النحاة من أجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك ... ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو : زيد قائم ومنطلق . الاّ أن يريد اتصافه بذلك في حين واحد . فيجوز نحو هذا حلو حامض أي كز . قال أبو حيان : وهذا اختيار من عاقرناه من الشيوخ)[6] .

ولو تتبعنا الظواهر اللغوية التي حكم عليها النحاة بالقلّة أو الندرة وتدرجنا زمنيا في جمع أحكامهم على كل ظاهرة وحدها ، لرأينا قدرا كبيرا منها ، ولكنّه مختلف قد يصل الى درجة التناقض أحيانا . فكل امام من أئمة النحو كان يحكم بما توصله اليه أنظاره في اللغة . وترينا تلك الأحكام

---

(١) الروم / ٨ .

(٢) الشاهد للشنفرى الأزدى . مطلع لامية العرب ، ص ٤٠ .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ٢١٨/١ .

(٤) النساء / ١ .

(٥) الأشباه والنظائر في النحو ٢٧٥/١ .

(٦) الأشباه والنظائر في النحو ٢٧٨/١ .

المبثوثة في المظان والمؤلفات النحوية ، المتناقضة ابتداءً - حقيقة اضطراب النحاة في وضع مفاهيم دقيقة واضحة محددة لها ، لينطلقوا منها في أحكامهم على ظواهر اللغة . وترينا تلك الأحكام حقيقة اختلاف النحاة في استيعابها واستعمالها ، مما يجعلنا نرى أن معنى القليل والنادر لم يكن واضحا ولا محدّدا عند جميع النحاة . لأن معناها لو كان محدّدا غير مضطرب في أذهانهم لتشابهت بل وتطابقت استعمالاتهم لهما في الحكم على الظاهرة اللغوية الواحدة . مهما اختلفت بينهم الأزمان ، ودرجة الاتقان ولكن هذا لم يحدث في كثير من أحكامهم على الظواهر الموصوفة بأنها قلية أو نادرة . وليس هذا طعنا في جهود النحاة أو تقليلا من شأنهم أو علوّ شأوهم الذى لا يضاهى في بناء قلعة النحو العربي بناء شاهقا متينا لا يدانى .. حتى شهد بفضلهم القاصي والداني والثائر كابن مضاء القرطبي الذى قال عنهم (فبلغوا من ذلك الى الغاية التي أمّوا ، وانتهوا الى المطلوب الذى ابتغوا ..)(١) ومثله فعلت طائفة من المستشرقين الأفاضل حيث عدّت النحو العربي (مفخرة نفخر بها من حيث التنظيم والاصالة والشمول)(٢). كما قال غيرهم من الباحثين المعاصرين يصف جهود النحاة . (بأنها أذهلت الأجيال المتعاقبة غزارة وتحليلا وتفريعا واحاطة)(٣). أمّا ما جاء من اختلاف النحاة في استعمالهم لمصطلحي القليل والنادر في أحكامهم على بعض الظواهر اللغوية .. فهو ما حكموا به على شاهد شعرى مطبوع غير مصنوع ، ولا مضطرب في روايته ولا مختلف في نسبته . بل هو لشاعر عربي موثوق بفصاحته والشاعر هو الفرزدق والشاهد قوله :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ (٤)

وما من حروف النفي . وهي عاملة عمل ليس في لغة الحجاز . وحرف نفي لا يعمل في لغة تميم(٥). ومن شروط اعمالها عمل ليس في لغة الحجاز ألّا يتقدم خبرها على اسمها . وفي الشاهد السابق اعمال ما عمل ليس مع تقدّم الخبر على الاسم . فكيف تعامل النحاة مع هذا الشاهد الذى هو لشاعر فصيح ولغته حجة .

انقسم النحاة الى فرق كثيرة في الحكم على هذا الشاهد ..

الفريق الأول :

وقد ذهب الى أنه يجوز اعمال ما اذا تقدم خبرها على اسمها .. كسيبويه الذى يصفد بأنه (لا يكاد يعرف)(٦) لأنه قليل . وقال مثل قوله الأخفش والكسائي (٧) . واختلف النقل عن

---

(١) كتاب الرد على النحاة ، ص ٧٢ .

(٢) انظر البحث اللغوى عند العرب ، ص ٣٦ - ٣٨ . نقلا عن فك " وعن فيشر في مقدمة المعجم اللغوى التاريخي ، ص ٤ . وغيرهم .

(٣) دراسات في علم اللغة ، ص ١٢٣ . وانظر النحو الوافي ١/ ٣ .

(٤) الشاهد للفرزدق في الكتاب ١/١٦٠ .

(٥) الانصاف مسألة "١٩" . (٦) . الكتاب ١/ ٦٠ .

(٧) شرح الرضي ١/٢٦٨ .

الفرّاء . فنقل عنه أنه أجاز ما قائما زيد بالنصب[1] . ونقل عنه ابن عصفور أنه لا يجيز النصب[2] . وباعمالها قال الربعي .. الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي[3] . (وقال باعمالها ابن عصفور وتبعه العبديّ . اذا كان الخبر المتقدم ظرفا أو جارا أو مجرورا لكثرة التوسع فيه[4] . والسيرافي[5] . وتابعهم ابن مالك في اعمال (ما) مع توسّط الخبر بقوله : (وقد تعمل ما متوسّطا خبرها)[6] .

وعندما نقل المراديّ رأي سيبويه في اعمال (ما) اذا تقدم الخبر وهو (لا يكاد يعرف وتمامه وربَّ شيء هكذا)[7] . قال : (لأنّ سيبويه اذا تكلّم في الشواذ ... فمن عادته في كثير منها أن يقول : ورب شيء هكذا . يريد أنه قليل نادر ، كقوله في باب ما ..)[8] . وكأنّ المرادي فسّر (لا يكاد يعرف) و (رب شيء هكذا في القلة) بالشاذ والقليل النادر معا . وهذا يدلّ دلالة واضحة على أن المقصود الدقيق بهذه المصطلحات لم يكن واضحا .

الفريق الثاني :

وهم الذين لا يجيزون اعمال ما اذا تقدم خبرها على اسمها .. يقول المجاشعي : (اعمال ما مع تقديم الخبر في سعة الكلام غير جائز باجماع)[9] . وهذا هو مذهب الجمهور[10] . فالمبرد يرى أن الوجه رفع مثلهم أي عدم اعمال ما اذا تقدّم خبرها على اسمها[11] . ويذكر أن بعض النحويين أجاز اعمالها وعدّ مثلهم خبرا مقدّما .. ويرى المبرد أن هذا خطأ فاحش وغلط بيّن[12] . وكثرت التأويلات والتخريجات عند القائلين بعدم اعمال ما . فالمبرد أوّل نصب (مثلهم على النعت المقدّم فانتصب على الحال وأضمر الشاعر الخبر[13] . وابن السراج لا يرى الا الرفع[14] . ونقل عنه أنه يذهب الى

---

(١) الجنى الداني ، ص ٣٢٦ .

(٢) نفسه ، ص ٣٢٦ .

(٣) شرح الرضي ٢٦٧/١ .

(٤) نفسه ، ٢٦٧/١ . والجنى الداني ، ص ٣٢٧ .

(٥) انظر خزانة الأدب ١٣٠/٢ .

(٦) تسهيل الفوائد ، ص ٥٦ .

(٧) الكتاب ٦٠/١ .

(٨) الجنى الداني ، ص ٤٢٣ .

(٩) شرح عيون الاعراب ، ص ١٠٧ .

(١٠) الجنى الداني ، ص ٣٢٥ .

(١١) المقتضب ١٩١/٣ . والمسائل المشكلة ، ص ٢٨٥ .

(١٢) المقتضب ١٩١/٣ . والمسائل المشكلة ، ص ٢٨٥ .

(١٣) المقتضب ١٩١/٣ . وعلى هذا الرأي ابن هشام في المغني ، ص ٤٧٥ .

(١٤) الأصول ، ٩٢/١ .

أن القائل لمّا استعا لغة غيره ولم يدر كيف استعمالهم لها فقرر أنهم يجرونها مجرى ليس في جميع أحوالها فغلط ..)[1] ويعدّ أبو علي الفارسيّ اعمال ما اذا تقدم خبرها كيف كان الأمر (نادرا قليلا ولأن عمل ما يبطل اذا تقدم خبرها على اسمها)[2]. وينقل عن الأعلم أنه قال: (انما نصبت ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم. فاذا قلت ما مثلك أحدا .. نفيت عنه الأحديّة فاحتمل أن يكون مدحا أو ذما. فلذلك نصب مثلهم في البيت ليكون الكلام مدحا)[3]. ويرى ابن عصفور أن رأي الأعلم باطل، لأنّ ما قبل البيت - وما بعده يدل على المدح[4]. وأخذ بعدم اعمال ما الجزولي[5].

الفريق الثالث:

وهم الذين يقولون ان اعمال ما مع تقدم الخبر لغة. وعلى رأسهم أبو عمر الجرمي الذى حكى من قول العرب (ما مسيئا من أعتب)[6].

الفريق الرابع:

وهم الذين ذهبوا الى تأويلات بعيدة فابن عصفور يرى أن (ما) لم تعمل شيئا وانما مثل أضيفت الى مبني فبنيت على الفتح[7]. ونسب هذا الرأي أيضا الى ابن هشام.[8] ونقل عن ابن مالك زعمه أن هذا البناء لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات[9].

وينقل ابن عصفور أنّ من النحاة من قال ان (مثل) منصوب على الظرفية .. وكأنه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف: اذا ما كان مثل مكانهم بشر ... ثم حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه فأعربت باعرابه. وهذا الرأي باطل عند ابن عصفور .. لأنه لا يحذف الموصوف الا اذا كانت الصفة خاصة .. و (مثل) ليس من الصفات الخاصة، أو يتقدم ما يدل على المحذوف ..[10] وينقل عن الكوفيين أنهم جعلوا (مثلهم) ظرفا بمنزلة بدل ويرى ابن عصفور أن هذا لا حجة فيه[11]. وينقل ابن

---

(١) المسائل المشكلة، ص ٢٨٤.

(٢) نفسه، ص ٢٨٦. وانظر ص ٣٤٥.

(٣) شرح الجمل ٥٩٣/١. ورأي الأعلم في حاشيته في الكتاب ٢٩/١.

(٤) شرح الجمل ٥٩٣/١.

(٥) المقدمة الجزوليّة، ص ١٥٦.

(٦) الجني الداني، ص ٣٢٥. وينظر تسهيل الفوائد، ص ٥٧.

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١.

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١. المغني، ص ٦٧١. وحاشية رقم ٣.

(٩) المغني، ص ٦٧١.

(١٠) شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٤/١.

(١١) السابق، ٥٩٤/١.

يعيش عن الكوفيين رأيا غريبا ٠٠ (وهو أن (مثل) منصوب باسقاط الخافض ولا يرتضى هذا الـرأى)[١] وقد علّق البغدادى على رأى القائلين بأن (مثلهم) حال بقوله : (وفيه نظر لأن الحال فضلة يتم الكلام بدونها وههنا لا يتمّ الكلام بدون مثلهم فلا يكون حالا)[٢]

ويتضح مما سبق كيف اختلفت اراء النحاة واضطربت أقوالهم وأحكامهم ممّا يجعل الباحث في حيرة ٠٠ لأن كثيرا من الآراء لا طائل وراءه ٠ وأرى أنه لا يضير اللغة ، ولا يجعل الأصول تختلط لو عدّل النحاة من شروط اعمال ما عمل ليس وألغوا الشرط الذى يقول ان اعمالها مشروط على الترتيب ٠ وليس اعمالها مع تقدم الخبر شاذا في القياس ولا في الاستعمال ٠٠٠ ولكنه اصطدم بقواعد النحاة وشروطهم التي قضت الاّ يتقدم خبر ما على اسمها ٠ أي جعلوا من قواعدهم معيارا يتحكمون به على اللغة ٠ وعندما جاءت شواهد موثوقة عن العرب لجأوا الى مثل تلك التأويلات والتبريرات التي لا داعي لها ٠ وفيها من التناقض والاضطراب الكثير ليس بين النحاة فقط فيما بينهم على اختلاف الزمان والمكان بل وقع التناقض والاضطراب عند العالم الواحد نفسه ٠٠ كما وضح ، وهذا التناقض عند أبي علي الفارسي الذى قال مرّة بعدم اعمال ما اذا قدم الخبر[٣] ثم بدا له في مرة ثانية (أن تقديم الخبر أبعد من ابطال عمل ما)[٤]٠ ثم عده ضرورة[٥] ٠ ثمّ حكم على هذا الاعمال بأنه قليل[٦]٠ ثم يصف رأى ابن السراج في استعارة الشاعر لغة غير لغته فأخطأ بأنه قريب[٧] ٠ ثمّ يختتم أحكامه ٠ بأنه (كيف كان الأمر فاعمال ما مع تقدم الخبر نادر قليل)[٨]٠ فبأى رأى يأخذ الباحث من تلك الآراء ؟ وعلى أيّها يعتمد ؟ وكيف يستطيع التوفيق بينها ؟ ٠

وأنا أرى أن اعمال (ما عمل ليس) لغة واللغة لا تخضع للمقايس والاحكام ٠ أو أن يلغي الشرط القائل بوجوب عدم تقديم الخبر على ما لتعمل عمل ليس ٠٠ وتصير القاعدة النحويّة أن ما تعمل عمل ليس سواء قدم الخبر أم جاء على الترتيب ٠ وبهذا نخلص من هذا الكم المتراكم من الآراء التي لا داعي لها ٠

---

(١) شرح المفصل ١/١٠٨ ٠
(٢) خزانة الأدب ٢/١٣٠ ٠
(٣) المسألة المشكلة ، ص ٥٩٥ ٠
(٤) السابق ، ص ٥٩٦ ٠
(٥) السابق ، ص ٥٩٦ ٠
(٦) السابق ، ص ٥٨٦ ٠
(٧) السابق ، ص ٢٨٤ ٠
(٨) السابق ، ص ٢٨٦ ٠

رأي في القليل والنادر

أرى بعد تدقيق في آراء وأقوال النحاة التي أشرت الى قسم كبير منها فيما سبق أن القليل يعني وجود شاهدين أو ثلاثة شواهد فقط على الظاهرة اللغوية . وقد لا يكون لها غير شاهد واحد .

.. ومن هنا جاءت أوصاف النحاة للشاهد الواحد الذي يمثل ظاهرة لغوية بأنه قليل نادر . وهذا ما عناه السيوطي تحديدا بقوله : القليل أقلّ من الكثير والقليل ثلاثة شواهد من ثلاثة وعشرين شاهدا .[1] ولا أرى أن القليل بخلاف القياس .. فقد يكون الأصل فيه على القياس . ولكن العرب عدلت عن استعمال القياس الى غيره .. مما يجعل العودة الى الأصل محظورة في الاستعمال . ويوصف من يستعمل الاصل بالقلة ... مثل (قولهم صيقل هذا هو القياس والأكثر في السماع بأقل)[2] . ومثل السابق استعمال الاسم خبرا لعسى رجوع الى الأصل وهو قليل في الاستعمال[3] . وقد يأتي الشيء منه ولكنه قليل وهذا القليل يحدد بشاهدين كقول ابن يعيش : (ولم يأت منه الآ حرف أو حرفان)[4] . وأمّا القليل الموصوف بصفات الشذوذ والرداءة والضعف فهو يجمع بين قلة عدد الشواهد ومخالفة القياس والقواعد المستنبطة من اللغة . كأن ، ولكن الشواهد تظلّ قليلة بحيث لا نبني عليها حكما . فاذا وصل عدد الشواهد الى خمسة شواهد اصبح الحكم خارجا عن نطاق القلة الى غيرها كالكثير مثلا (لأن خمسة شواهد عدد تبنى على مثله القواعد)[5]

(النادر) و (النادر القليل) : وأعني بهما أقلّ شيوع للظاهرة اللغوية كأن يأتي عليها شاهد واحد . فيحكم عليها بأحد الحكمين السابقين . وقد يكون وراء ذلك نقص في الاستقراء ، أو أن الظاهرة اللغوية في بداية تكوّنها ونشأتها . (والنادر) و (النادر القليل) على القياس . وقد سبق أن أشرنا الى (أنّ النادر يكون على القياس ولكنه قليل)[6] . القليل هنا أقل درجات القلّة . كما قلت سابقا (شاهد واحد) . يبدو ذلك من أقوال العلماء والنحاة الأقدمين . الذين عدّوا النادر بيتا واحدا (والنادر لا يعتدّ به ، ولا يقاس عليه ، لأنّ البيت الواحد من الشعر لا حجة فيه لأنه قد يتقدّم في الشعر ما لا يجوز في الكلام)[7] . كما في قول الشاعر :

وَما نُبَالي إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... ألاّ يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيّارُ[8]

---

(١) الاقتراح ، ص ٥٩ .

(٢) الخصائص ١/٩٧ .

(٣) السابق ، ١/٩٨ .

(٤) شرح المفصل ، ٢/٩ .

(٥) انظر الشواهد والاستشهاد ص ١١٩ .

(٦) انظر الاشباه والنظائر ، ١/٢١١ .

(٧) انظر الحجة في علل القراءات ١/٨٦ . وانظر الهمع ٤/٢٧٨ .

(٨) الشاهد بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/٥٩ . وحاشية الصبّان ١/١٠٩ .

ويبدو في الشاهد مجيء الضمير المتصل بدلا من المنفصل ٠٠ وروى (الايجاورنا سواك ديّار) (١) وهذا ما حدّده السيوطي بقوله : النادر دون القليل ٠٠ والواحد نادر ٠٠ من ثلاثة وعشرين شاهدا .(٢)
ولكنا لسنا مع السيوطي في تحديد نسبة المطّرد بثلاثة وعشرين شاهدا ليكون الشاهد الواحد من ثلاثة وعشرين شاهدا نادرا بل يظلّ نادرا اذا كان النادر شاهدا واحدا مهما بلغ عدد الكثير ٠٠ فالنادر منه شاهد واحد ٠٠ شعرا او نثرا ٠ مع أنه يتسق مع الشعر اكثر من اتساقه مع النثر ٠٠ ولكنّه يجيء في النثر ٠ فقد نقل ابو حيّان عن الفراء قوله : (انه يقال شكرت لك ٠٠ وشكرتك وشكرت بك ٠٠ وهذا الاخير نادر ٠ (٣)

وامّا النادر الموصوف بصفات الشذوذ والرداءة والضعف فهو يعني قلّة شيوع الظواهر اللغوية التي ينطبق عليها ولكنها تخالف القواعد المستنبطه ، والقياس النحويّ ، نقد عدّ ابن يعيش منادات المعرّف بأل ، شاذا قياسا واستعمالا وأما الاستعمال فظاهر لم يأت منه الا ما ذكر وهو حرف او حرفان .(٤)
وينقسم القليل والنادر الموصوف منهما بصفات وغير الموصوف الى قسمين كبيرين هامين ٠

١- **القسم الاوّل** : وهو الذي يشمل ظواهر ليس فيها مخالفة للمطرد من اللغه ،كالجمع بين يا،وّالاسم المعرّف او بين الياء والميم في النداء ياللّهمّ ، أو أمر المخاطب باللام ، والعطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ، او العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار ، ومجيء الحال من المضاف اليه ٠ واعمال المصدر مقرونا بال ، واعمال اسم المصدر ، واعمال ما مع تقديم الخبر ، والتأكيد المعنوي للنكرة ومجيء الحال من النكرة واعمال صيغ المبالغة ، وغيرها ، تعدّ ظواهر مقبوله يصحّ القياس عليها ، لانها لا تدعو الى فوضى واضطراب في اللغه ٠

٢- **القسم الثاني** : وهو الذي يشمل ظواهر لغويه تناقض ظواهر لغويه أخرى مطردة سائدة على ألسنة الناطقين بها الى اليوم،كالنصب بأن والجزم بلم ، هذه الظواهر اذا قورنت بظواهر القليل والنادر التي تناقضها مثل الجزم بأن والنصب بلم واهمال "لم" واهمال "أن" فهذه الظواهر تحفظ وتناقش من أجل معرفة ما جاء عليها من شواهد ٠ وأرى الا يقاس عليها ، منعا للبلبلة والتشتّت اللغوي بين الظاهرة وعكسها تماما ٠ وهذه الظواهر تعدّ قليلة اذا ما قورنت بظواهر القسم الاول ٠ وأنا أقتفي خطوات بعض العلماء المعاصرين في ذلك الذين نادوا بعدم القياس عليها ٠كالاستاذ عباس حسن (٥)، وسعيد الا فغاني(٦)،وظواهر القسم الثاني

١- شرح الشواهد للعيني ١٠٩/١ وعزاه الى المبرّد ٠
٢- الاقتراح ص ٥٩ ٠
٣- تذكرة النحاة ص ٢٥ ٠
٤- شرح المفصّل ٩/٢ ٠
٥- النّحو الوافي ٨/١ وغيرها ٠
٦- في أصول النحو ٠ ص ٦٦ وص ٦٩ ٠

جاءت على لغات (لهجات) القبائل العربيّة في أغلبها .

الباب الثالث

موقف النحاة القدماء من القليل والنادر

موقف النحاة القدماء من القليل والنادر

يقصد بقدماء النحاة الذين تنسب اليهم أوليّة النحو العربي • وأغلب الروايات ، تسند الى أبي الأسود الدؤلي ، وضع اللبنة الأولى لعلم النحو • ثمّ تابعه كثيرون مثل (عنبسة الفيل) ، (وميمون الأقرن) ، (وعبد الله بن أبي اسحاق الحضرميّ - ١١٧ هـ -) ، (وعبد الرحمن بن هرمز - ١١٧ هـ -) (ويحيى بن يعمر - ١٢٩ هـ) ، (وعيسى بن عمر - ١٤٩ هـ -) ، (وأبو عمرو بن العلاء - ١٥٤ هـ) ، (ويونس بن حبيب - ١٨٢ هـ -) ، (وحمّاد بن سلمة) ، (والأخفش الكبير) ، وغيرهم • وتعدّ نشأة النحو في تلك الفترة ، نشأة بسيطة ، متواضعة ، تتناول أبوابا معيّنة ، دون تعمّق ، أو استقصاء • وكانت جهود هذا النفر من العلماء ، ملاحظات عابرة ، وآراء متناثره حول آية قرآنية أو بيت شعر ، أو قول مأثور • وتختلف هذه الآراء أو النظرات من عالم الى آخر خطرا واتساعا وشموليّة • لا سيما أنهم شغلوا بالعلامة الاعرابية ومحاولة تبريرها •• وذلك لأن النحو العربي بني على فكرة العامل •• اذ كانت المحور الرئيسي الذى تدور عليه ابواب النحو • ممّا جعل أحد العلماء المعاصرين يقول : (وشغل النحاة بقرينة العلامة الاعرابيه لارتباطها بالعامل عن القرائن الأخرى)[1]• (وليس من السهل تتبع تطورات النحو قبل عصر الخليل ، لعدم وصول آراء الدّارسين للنحو ، ومؤلفاتهم الينا)[2]• ولأن في نشأة علم النحو غموضا ، وذلك لأنا نرى فجأة كتابا ضخما هو كتاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصحّ أن يكون نواة ، تبيّن ما هو سنّة طبيعية من نشوء وارتقاء ، ولكن الدارسين للنحو كانوا من القراء ، حتى عصر أبي عمرو بن العلاء ، وليس من المعقول أن يقرءوا القرآن ، وأن يشتغلوا بالقراءات ، من دون أن يعرفوا شيئا من المبادىء العمليّة للنحو[3]• وهذا ما تدلّ عليه آراؤهم ، وملاحظاتهم المبعثرة ، حول كثير من الآيات القرآنية والابيات الشعرية)[4] اذن كانت جهود النحاة القدماء (أنظارا)[5] وملاحظات ، وآراءا في مرحلة لم ينضج فيها علم النحو ، وتوضع قواعده الأصولية ، وقوانينه العامة ، لتعمّم ويقاس عليها وتتبع ، وحتى ينظر بعين الحذر ، الى ما يخالفها • وبذلك نستطيع معرفة موقفهم من القليل والنادر • ولكن قد يتضح موقف النحاة القدماء من القليل والنادر ، من آرائهم ، وملاحظاتهم وأقوالهم المبثوثة في المظان النحوية ، في ظواهر لغوية وصفت فيما بعد بهذين المصطلحين • ومن الأئمة أبو الأسود الدؤلي ، الذى لم تنسب له الكتب النحويّة ، آراء في القليل والنادر ولا في الظواهر اللغوية ، ولكنّها نقلت شعره الذى يمثّل موقفه من القليل والنادر ، اذ جاء تطبيقا عمليّا لظواهر وصفت فيما بعد بالقلّة أو الندرة •• فقد روى سيبويه عن عيسى بن عمر أنّ بعض العرب ، ينشد بيتا لأبي الأسود على النحو الآتي :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ۝ وَلا ذاكِرَ اللّهَ إلاّ قَليلا[6]

---

(١) الأصول ، ص ٣١ • د• تمام حسان •

(٢) تاريخ العربية ، ص ٩ •

(٣) ضحى الاسلام ، ٢٨٥/٢ •

(٤) تاريخ العربيّة ، ص ٩ •

(٥) انظر المدارس النحوية ، ص ١٨ • (الأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك) •

(٦) الكتاب ١٦٩/١ • الأمالي الشجرية ٢٨٣/١ •

وقد عدّ سيبويه حذف التنوين من اسم الفاعل واعماله فيما بعده اضطرارا)[١]. ونقل عن أبي الأسود قوله :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي ... غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ[٢]

وعدّ استعمال الماضي ودع (مطّردا في القياس ، شاذا في الاستعمال)[٣] أو (شاذا)[٤]. واستشهد سيبويه بقول أبي الأسود على مجيء خبر كان ضميرا متصلا [٥]، قال (كانه قليلة)[٦] :

فإنْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا[٧]

وعد هذا الاستعمال قليلا . وقال ابن يعيش : (فأمّا " ضمير خبر كان وأخواتها " ففيه وجهان .. أحدهما الاتصال نحو قولك كانه وكانني .. والثاني أن يأتي منفصلا وهذا هو الوجه الجيّد)[٨] . فالوجه الأول غير جيد وقليل ... فهذا أبو الأسود الدؤلي الذي لم تنقل عنه كتب النحو اراءه ليحدّد موقفه من القليل والنادر ، ولكنني أرى أن اتيانه بشواهد ثلاثة على ظواهرهما توضح موقفه منهما . فهو يأخذ بهما ، ويقيس عليهما ولغته التي يستعملها دليلنا على ذلك . لأنه عاش في عصر الاحتجاج .. قبل أن يتزايد اللحن والاختلاط الذي يفسد السليقة الفصيحة .. (ففصاحته معروفة وما يسمع في شعره يكفي للاحتجاج به)[٩]. الاّ اذا كان هناك فرق بين التطبيق والتقعيد . وبالتالي ، يكون التطبيق العمليّ في شعر أبي الأسود ، على ظواهر القلّة والندرة غير مأخوذ به . وفي هذا تناقض كبير .

وأمّا غير أبي الأسود ، ممّن تنسب اليه نظرات أو مساهمات أو اضافات الى بناء النحو مثل حمّاد بن سلمة بن دينار .. والأخفش الكبير (فلم ترو لهم كتب النحو أنظارا نحوية . وكانت تغلب على الأخفش الكبير رواية اللغة ، وليست له في النحو آراء موروثة)[١٠] . وقد روى سيبويه عن الأخفش الكبير في الكتاب خمسا وأربعين مرّة [١١]. وفي بعضها آراء نحويّة في قضايا اللغة . يقول

---

(١) الكتاب ١٦٩/١ . الأمالي الشجرية ٣٨٣/١ .

(٢) الخصائص ٩٩/١ .

(٣) السابق ، ٩٧/١ .

(٤) السابق ، ٩٩/١ .

(٥) الكتاب ٤٦/١ .

(٦) نفسه ، ٣٥٨/٣ . الأصول ١١٨/١ .

(٧) الكتاب ٤٦/١ . الانصاف مسألة "١١٩" . شرح المفصل ١٠٧/٣ .

(٨) شرح المفصل ١٠٧/٣ - ١٠٨ .

(٩) في أصول النحو ، ص ٣٦ . الاحتجاج بالشعر في اللغة ، ص ٧٢ .

(١٠) المدارس النحوية ، ص ٢٢ .

(١١) الكتاب (مثلا) ٧٩/١ ، ٨٠ ، ١٢٤ ، ٢٠١ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٣٠٤ ، ٣٢٤ ، ٨٣/٢ ، ١١١ ، ١١٨ ، ٢٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٥٥ ، ١٢٣/٣ . وغيرها .

سيبويه .. (فان قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح ، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسن وأجمله وأكرم بنيه وأنبله .. ويروى عن الأخفش قوله : فهذا ردئ في القياس يدخل فيه أن تقول أصحابك جلس ، تضمر شيئا يكون في اللفظ واحدا . فقولهم هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه .. ألا ترى أنك لو قلت وأنت تريد الجماعة : هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن[1] .

ويبدو في النص السابق اختلاط كلام سيبويه بكلام الأخفش . وعدم قبول الأخفش للتعليل . ويروى سيبويه عن الأخفش زعمه أنه سمع قوما من العرب ينشدون هذا البيت للحارث بن ظالم :

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بِن سَعْدٍ ... وَلا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِى رِقَابَا[2]

ويروى سيبويه عن الأخفش - الكبير - (أنه سمع من العرب من يقال له : اليك فيقول : اليّ .. كأنه قيل له : تنحّ ، فقال : أتنحّى . ولا يقال اذا قيل لأحدهم دونك : دوني ولا عليّ . هذا النحو انما سمعناه في هذه الحرف وحده وليس له قوة الفعل فتقاس)[3].

ومما تقدم يتبيّن أنّ الأخفش كان يتسع في الرواية عن العرب ويأخذ كلّ ما يجيء به العربيّ في لغته . ويعتدّ به ويقيس عليه . سواء في ذلك كان كثيرا أم قليلا ، لأن الأخفش كان يأتي بروايات غريبة عن العرب .. مما جعل سيبويه يقدّم لما يرويه عن الأخفش بكلمة زعم .. أي ان سيبويه يستهجن الرواية لغرابتها . وأكثر الروايات التي نسبت الى الأخفش في الكتاب كانت تغلب عليها طابع اللغة . ولم ينسب لابن هرمز كما نسب الى الأخفش روايات كثيرة في اللغة والتي في أغلبها روايات غريبة وفيها خروج على المطرد من الظواهر اللغوية ولكن نسب الى عبد الرحمن بن هرمز أنه قرأ (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)[4] ، برفع ملّة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره .. بل الهدى ملّة)[5] ولن نستطيع تحديد موقفه من قضايا القلّة والندرة من خلال هذه الرواية ، ولأن كتب النحو لم تنسب له آراء فقد خلا معجم فهارس أعلام الكتاب لسيبويه من ذكر اسمه .. ممّا يدل على أن سيبويه لم ينقل عنه آراء . ولم تنسب له أية آراء نحويّة في غيره من المصنفات ولذلك يظل موقفه غير واضح لعدم عثورنا على آراء نحوية له في المظان والمؤلفات النحويّة .. ، ومثله حمّاد بن سلمة الذى نقل عنه ابن هشام في المغني رواية واحدة مفادها (قصته مع سيبويه عندما كان يكتب له ، فقال ليس أبو الدرداء ...[6] . ومثلهم يحيى بن يعمر الذى لم تنسب له آراء نحوية مهمّة ... غير قراءته (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ)[7]. وقراءة يحيى بن يعمر للآية فيها قضيّة من

---

(١) الكتاب ١/٧٩ - ٨٠ .

(٢) السابق ، ١/٢٠١ .

(٣) السابق ، ١/٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٤) البقره /١٣٥ .

(٥) في تاريخ العربية ، ص ٩ .

(٦) انظر تفصيل القصة في مغني اللبيب ، ص ٣٢٨ .

(٧) الأنعام / ١٥٤ .

قضايا اللغة الموصوفة بالقلّة يبدو هذا فيما نقله ابن هشام عن ابن يعيش قوله : وانما لم يجز نفي الصّلة أن يقال نحو جاء الذى في الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم (تماما على الذى أحسن)[1] بالرفع ، لقلّة ذلك واطّراد هذا[2] . اذا ما قورن بما نقله عن التبريزى قوله في قراءة يحيى بن يعمر .. بالرفع : ان أصل أحسن .. أحسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنهما بالضمة ..)[3] ثمّ يتمم ابن هشام تعليله للآية بقوله : انه بتقدير مبتدأ أى هو أحسن وقد جاءت منه مواضع ، حتى ان أهل الكوفة يقيسونه)[4] .

أما موقف يونس بن حبيب من القليل والنادر فيبدو فيما يرويه عنه سيبويه .. وقد زخر الكتاب بآراء يونس ورواياته .. ويونس يأخذ بكل ما يجيء عن العرب في استعمالاتهم ويرويه ، وينسبه لبعضهم . وما يرويه سيبويه عنه ، يفيد بأنه كان يأخذ (بالقليل والنادر) ، ويجيزه الى جانب أخذه بالكثير .... فيونس يجيز ندب الصفة ، يقول : وأزيد الظريفاه .. وأجمجمتيّ الشاميّتيناه)[5]. ويونس يقول (انّما) و (من) تأتي نكرتين ... معتمدا في ذلك على ما جاء عن العرب في استعمالاتهم لهما .. فيما يرويه سيبويه عنه يقول ... (اذا جعلت (من) بمنزلة رجل حدّثنا بذلك يونس عن العرب ، يجعلونه نكرة)[6] كما قال :

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفُـــوسُ مِنْ الأَ ... مْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَـــالِ[7]

ويروى سيبويه في باب النداء أن العرب يقولون ... يا ابن أمّ ويا ابن عمّ فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي . وقد قالوا أيضا : يا ابن أم ، ويا ابن عمّ ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ... ثم أضافوا الى الياء ... وعلى هذا قال أبو النجم بعد أن حذف الياء ..[8]

يا ابْنَةَ عَمّا لا تَلُومِي وَاهْجَعِـــي ... أَلَمْ يَكُنْ يَبْيَضُّ لَوْ لَمْ يَصْلَـعِ[9]

---

(١) الانعام / ١٥٤ . وللآية قراءة ثانية (بنصب أحسن) .
(٢) المغني ، ص ٥٨٣ .
(٣) السابق ، ص ٧١٦ .
(٤) السابق ، ٧١٧ .
(٥) الكتاب ٢/٢٢٦ .
(٦) نفسه ٢/٣١٥ .
(٧) الشاهد لأميّة بن أبي الصّلت ، ديوانه ، ص ٥٠ . الكتاب ٢/٣١٥ . الأمالي الشجرية ٢/٢٣٨ . شرح المفصّل ٤/٢ - ٣ و ٨/٣٠ .
(٨) الكتاب ٢/٢١٤ .
(٩) الشاهد لأبي النجم ، الكتاب ٢/٢١٤ . المفصل ، ص ٤٣ .

ويقول سيبويه : واعلم أن كلّ شيء ابتدائه في هذين البابين فهو في القياس . وجميع ماوصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل - رحمه الله - ويونس عن العرب[1] . وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : مررت بماء قعدة رجل . والجرّ الوجه . وانما كان النصب هنا بعيدا من قبل أن هذا يكون من صفة الأوّل .. فكرهوا أن يجعلوه حالا[2] . وينقل الشنقيطي أن يونس أجاز اظهار فتح المنقوص في حالة الجر[3] وعليه قول الشاعر :

قَدْ عَجِبَتْ مِنّي وَمِنْ يُعَيْلِيا ... لَمّا رَأَتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيا[4]

ويونس يقول بورود مميّز كأي منصوبا[5] . ويقول بنصب الاسم والخبر بعد لعلّ .. (وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى (لعلّ أباك منطلقا)[6] . ويونس يقول باعمال (لكن) بعد تخفيفها[7] . وأجاز أيضا ظاهرة من ظواهر القليل استعمال (يتعاهد)[8] وأجاز (عطف الجملة الاسمية على جملة الشرط)[9] . كما في قول الشاعر :

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا ... أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[10]

فجملة أو تنزلون تقديرها عند يونس (أنتم تنزلون) جملة اسميّة معطوفة على الجملة الشرطية[11] . ويونس يروى عن العرب الظواهر اللغوية الموصوفة بالقلة والرداءة والخبث .. وينسبها لبعضهم دون تحديد ... مكتفيا بقوله (انّ ناسا من العرب يقولون ..) فهو يزعم وكما يقول سيبويه (أن قوما - من العرب - يقولون .. هذه عشرون أضعافها .. وهذه عشرون أضعاف أي مضاعفة .. والنصب أكثر)[12] . وهذه الرواية تؤكدّ ما قلناه .. فقد روى سيبويه زعم يونس ، عن أبي عمرو بن العلاء ،

---

(١) الكتاب ٢١٤/٢ .
(٢) نفسه ، ١١٢/٢ .
(٣) الدرر اللوامع ١١/١ .
(٤) الشاهد بلا نسبة ، الكتاب ٣١٥/٢ .انظر الدرر ، ١١/١ .
(٥) المغني ، ص ٢٤٦ .
(٦) السابق ، ص ٣٧٧ .
(٧) السابق ، ص ٣٨٥ .
(٨) السابق ، ص ٦٧٧ .
(٩) الكتاب ٥١/٣ ، والمغني ، ص ٩٠٩ .
(١٠) الشاهد للاعشى في الكتاب ٥١/٣ . وبدون نسبة في المغني ، ص ٩٠٩ .
(١١) المغني ، ص ٩٠٩ .
(١٢) الكتاب ١١٩/٢ .

أنه قال : (هذا باب نختار فيه الرفع ، ويكون فيه الوجه ، في جميع اللغات وذلك قولك : أمّا العبيد فذو عبيد ٠٠)[١]. ثمّ روى سيبويه زعم يونس (أن قوما من العرب يقولون : أمّا العبيد فذو عبيد ، وأمّا العبد فذو عبد ٠٠)[٢] ويصفه سيبويه (بأنه قليل خبيث ٠٠ ولا يتكلّم به وانما وجهه وصوابه الرفع. وهو قول العرب ، وأبي عمرو ويونس ولا أعلم الخليل خالفهما)[٣] ٠ ومع ذلك فقد رواه يونس ونسبه الى قوم من العرب دون تحديد ٠ وعلّله سيبويه (بأنّهم يجرونه مجرى المصدر سواء)[٤].

ويروي سيبويه عن يونس أنّه سمع أعرابيا يقول : (ضرب من منا)[٥]. دون أن يروي رأيه في هذا الاستعمال ٠ مع أن رواية يونس له تومي بأنه يأخذ بجميع الظواهر التي يسمعها من العرب ٠ ولما كانت الظاهرة اجراء (من) في الوصل مجراها في الوقف ٠ من الظواهر التي وصفها سيبويه بأنها " بعيدة لا تتكلم بها العرب ، ولا يستعملها منهم ناس كثير "[٦] فقد يفهم منها أن يونس يأخذ بالقليل والنادر ٠٠ ويقيس عليهما ٠ ويروي سيبويه تحديث يونس (أن ناسا يقولون أبدا ٠٠٠ منا ومني ومنو ، عنيت واحدا أو اثنين أو جمعا في الوقف ٠٠ ، وأمّا يونس فانه كان يقيس فيه على أيّة فيقول منة ، ومنة ومنة اذا قال يا مني ٠٠ وهذا بعيد وانما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرّة ثمّ لم يُسْمَعْ بَعْدُ)[٧]:

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ... فقالوا: الجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلامًا[٨]

ويرى ابن يعيش (أنّ قياسَ مَنْ على أيّ فليس بصحيح لأن أيا معربة ومن مبنيّة ، وأما ما حكاه من قولهم : ضرب من منا فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها ٠ وقد استبعدها سيبويه ٠٠)[٩] ٠ اذن يونس كما يقول أحد الباحثين المعاصرين ٠٠ (كانت له مذاهب وأقيسة تفرد بها ٠)[١٠] ٠ لذلك (خالف

---

(١) الكتاب ٢٨٧/١ ٠ وترجمه السّيرافي بقوله : باب اسم الجنس الجاري على طريقة أما كذا فكذا ٠ هامش رقم (٤) الكتاب ٢٨٧/١ ٠

(٢) السابق ، ٣٨٩/١ ٠

(٣) السابق ، ٣٨٩/١ ٠

(٤) السابق ، ٣٨٩/١ ٠

(٥) السابق ، ٤١١/٢ ٠

(٦) السابق ، ٤١١/٢ ٠ بتصرّف يسير ٠

(٧) الكتاب ٤١٠/٢ ٠

(٨) الشاهد لشمير بن الحارث ، نوادر أبي زيد ، ص ١٢٣ ٠ وفي شرح المفصّل ١٦/٤ ٠ وبدون نسبة في الكتاب ٤١١/٢ ٠ وفي الخصائص ١٢٩/١ ٠ ونسب لتأبّط شرّا ، ولابن سنان الغاني ٠

(٩) شرح المفصّل ١٧/٤ ٠

(١٠) الأصول ، ص ٣٦ ٠ د٠ تمّام حسّان ٠

سيبويه في اعراب أيّهم في (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا)[١]. اذ عدّ أيهم . هي المفعول .. بينما حملها الخليل وسيبويه على الحكاية . بينما حملها يونس على تعليق (نزع) عن العمل .[٢]

وتقول الدكتورة سهير محمد خليفة (ان يونس ذهب الى جواز اعمال (ما) بعد انتقاض خبرها بالآ مخالفا بذلك من قال بعدم اعمالها)[٣]. مستدلا بقول الشاعر :

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحاجاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا[٤]

وليس الأخذ بكل ظواهر القليل والنادر خطأ متصلا في منهج يونس فقد كان يردّ بعض الظواهر ويعدّ ندب النكرة قبيحا[٥]. وكان يونس يرجع بعض الظواهر من القليل والنادر الى أنها لغة . (وزعم يونس أن نصب الاسم والخبر بعد لعلّ (لغة لبعض العرب)[٦] دون أن يحدّدهم بالتعيين . وحكى (لعلّ أباك منطلقا)[٧]. والقول بأن (لعلّ) تنصب الاسم والخبر معا ، مخالفة وخروج على ما عليه المطّرد من لغة العرب . الذى نصبت فيه (ان وأخواتها) الاسم ورفعت الخبر . ولكن خروجا ما على هذه القواعد ورد في شواهد نصبت فيها ليت الاسم والخبر معا . ومن ذلك قول الشاعر :
(يَا لَيْتَ أيّامَ الصِّبا رَوَاجِعا)[٨].

أمّا عيسى بن عمر الذى نسب اليه تأليف كتابين في النحو هما الجامع والاكمال[٩] . ثمّ ذكر أن الخليل كان معجبا بهما ، فانهما لم يصلا الينا لنتعرّف على موقفه من القليل والنادر . فقد ضاعا في فترة مبكرة ، لأن السيرافي المتوفي سنة ٣٦٨ هـ يقول أنه لم يعرف أحدا ممن رآهما . وقد قيل عنه أنه (وضع كتابه على الأكثر والأشيع ، وبوّبه وهذّبه وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات)[١٠].

---

(١) مريم / ٦٩ .
(٢) الكتاب ٤٠٠/٢ ، المغني ، ص ١٠٨ .
(٣) تيسير النحو ٢٥/٢ . انظر الكافية في النحو ٢٦٧/١ .
(٤) الشاهد لأحد بني سعد . انظر الخزانة ١٢٩/٢ . وبلا نسبة في شرح الكافية ٢٦٧/١ . والجنى الداني ٣٢٧ . والمغني ، ص ١٠٢ .
(٥) المغني ، ص ٣٧٧
(٦) السابق ، ص ٣٧٧ .
(٧) السابق ، ص ٣٧٧ .
(٨) الرجز للعجّاج في ديوانه ، ص ٨٢ . وبلا نسبة في الكتاب ١٤٢/٢ . وفي المغني ، ص ٣٧٦ .
(٩) الفهرست ، ص ٦٢ . معجم الأدباء ١٤٧/١٦ . إنباه الرواة ٣٧٥/٢ .
(١٠) إنباه الرواة ٣٧٥/٢ . في أصول النحو ، ص ٨٣ .

ويظلّ هذا الرأي مجرد افتراض لا يسنده دليل علمي لأنّ كتبه لم تصل الينا لنعرف موقفه ٠٠ ولأن بعض الباحثين المعاصرين وصفه بأنه كان يقيس على القليل ، ومعه من القدماء أبو زيد ، قال : (ومن النحاة القدامى عيسى بن عمر وأبو زيد فقد كانا يقيسان على القليل ويأخذان به ويعتمدانه ومن ذلك الحاقهما جواري بالممنوع من الصرف ٠٠ ولم يجعلاها كالمنقوص)[1] متشهدين بقول الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا[2]

وأميل الى هذا الرأي لما نقله عنه المرادي من أنه حكى أن بعض العرب يلغي اذن مع استيفاء شروط اعمالها وهي لغية نادرة ٠٠)[3] فقال عنه المالقيّ في رصف المباني : (وذلك شاذ لا يعتبر)[4]٠ وأرى ممّا سبق أن عيسى بن عمر كان يأخذ بالقليل ٠ ويكفي أنه لا يخطئ مخالفيه من العرب ٠ ويلحق العلم المفرد المنادى التنوين اضطرارا ٠٠[5] كما في قول الأحوص :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام[6]

ولكن عيسى بن عمر يقول : يا مطرا كما يروى عنه سيبويه ٠ يشبّهه بقوله يا رجلا ٠٠ يجعله اذا نوّن وطال كالنكرة ٠٠ ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس اذا نوّن وطال كالنكرة ٠[7] وأجاز عيسى بن عمر مجيء الحال من النكرة فكان (يجيز نصب " مقبلا " في قولهم هذا أوّل فارس مقبلا ٠ على نصب هذا رجل مقبلا)[8] ٠ وقرأ عيسى بن عمر : (عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ)[9] مثبتا ألف (ما) الاستفهامية ، وهي مجرورة ، مع أن بعض النحاة يقولون بوجوب حذفها ، اذا جرّت ، وابقاء الفتحة دليلا عليها ٠٠[10] ٠ لذلك وصف ابن هشام قراءة عيسى بن عمر (بأنها نادرة)[11] لاثبات ألف ما الاستفهامية وهي مجرورة ٠ وفي قراءة عيسى هذه دليل آخر على أنّه يأخذ بالقليل والنّادر ٠

---

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٥٦ ٠ عبد الجبار علوان النايله ٠

(٢) الشاهد للفرزدق ، الكتاب ٣/٣١٣ ، ٣١٥ ٠

(٣) الجني الدّاني ، ص ٣٥٦ ٠

(٤) الجني الدّاني ، ص ٣٥٦ ، حاشية رقم ٢٢ ٠

(٥) الكتاب ٢/٢٠٢ ٠

(٦) نفسه ، ٢/٢٠٢ ٠

(٧) نفسه ، ٢/٢٠٣ ٠

(٨) نفسه ، ٢/١١٢ ٠

(٩) النبأ / ١ ٠

(١٠) المغني ، ص ٣٩٣ ٠

(١١) السابق ، ص ٣٩٤ ٠

(وعيسى بن عمر هو الذى زعم أن بعض العرب ينشد بيت أبي الأسود الدؤلي)[١] :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ... وَلا ذَاكِرِ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلا[٢]

وحذف التنوين من اسم الفاعل واعماله من الظواهر القليلة في اللغة . (وعيسى بن عمر هو الذى زعم أنّهم (العرب) ينشدون هذا البيت ..)[٣] :

هَلْ أَنْتَ باعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنا ... أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ[٤]

والوجه الجرّ .. ولكن الشاعر نصب فيه عبد رب حملا على موضع دينار .. (وهو النصب) مع حذف تنوين اسم الفاعل باعث [٥] . وكان عيسى بن عمر يعرف امرأة اسمها عمرو . لأنه أخفّ الأبنية[٦] .

أما ما ينقل عن ابن أبي اسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ هـ فهو (أوّل من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل)[٧] . (وهو لم يعن بالقياس على قواعد النحو فحسب ، بل عنى أيضا بالتعليل للقواعد تعليلا يمكن لها في ذهن تلاميذه . وجعله تمسّكه الشديد بتلك القواعد المعلّلة والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصحّ الخروج عليها يخطئ كل من ينحرف في تعبيره عنها . وكان لذلك كثير التعرّض للفرزدق لما كان يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية)[٨] . لهذا عدّه بعض الباحثين (أقدم نحويّ تنسب اليه آراء نحويّة)[٩] لأنّ الاتجاه الى جمع المسائل النحوية منفصلة عن العلوم الأخرى ظهر في عصر ابن أبي اسحاق ، اذ تكلم في الهمز وغلب فيه أبا عمرو بن العلاء . ويذكر أنه ألّف كتابا في الهمز .[١٠] يدلّنا على أن النحو في عصر ابن أبي اسحاق أصبح له مسائل عامّة تراعى عند التكلم ما تعرّض به للفرزدق من رفع ما حقّه النصب[١١] أو نصب ما حقّه الجر[١٢] . ممّا جعل شوقي ضيف يصفه بأنّه (عني بالقياس عناية جعلته يحتكم للقياس ، وما ينبغي

---

(١) الكتاب ١٦٩/١ .

(٢) الشاهد لأبي الأسود ، الكتاب ١٦٩/١ .

(٣) الكتاب ١٧١/١ .

(٤) الشاهد من الخمسين ـ كما يقول عبد السلام هارون في هامش الكتاب رقم (٢) . ١٧١/١ . ويقول : ونسبه ابن خلف الى جابر بن رالان ونسب أيضا الى جرير ، والى تأبّط شرا . وقيل أنه مصنوع .

(٥) الكتاب ١٧١/١ .

(٦) السابق ٢٤٢/٣ .

(٧) طبقات فحول الشعراء ، ص ١٤ .

(٨) المدارس النحوية ، ص ٢٣ .

(٩) تاريخ العربية ، ص ٧ .

(١٠) مراتب النحويين ، ص ١١٧ ، وانظر طبقات فحول الشعراء ، ص ١٤ .

(١١) الشاهد : وعضّ زمان يابن مروان لم يدع ... من المال الاّ مسحتا أو مجرّف

(١٢) اشارة الى الشاهد : على عمائمنا يلقى وأرحلنا ... على زواحف تزجى مخها رير

للقاعدة من الاطّراد بحيث لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحا أن يخرج عليها)[١]. والحضرميّ من أوائل الطاعنين على العرب في فصاحتهم ولغتهم . لأنّ غايته (الوصول الى انشاء آلة نحوية لها من الاطّراد والبعد عن التوسّع والشذوذ ما يعصم الألسنة عن الخطأ واللحن ، وبلغ من شغفه بالاطّراد وحرصه عليه أنّه لم يكن يطيق أن يسمع كلاما لا تصدق عليه قواعده التي توصّل اليها ، لأنّ كلّ مخالفة لهذه القواعد في نظره كانت تحديّا لها لهذا الهيكل البنويّ البديع الذى اهتدى اليه . وتهديدا لطابع الصناعة والضبط الذى يتّسم به هذا البناء الجديد . لهذا كان يطعن على العرب الفصحاء اذا خالفوا القواعد .. وهو القائل ليونس بن حبيب : عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس .[٢] وكان عبد الله الحضرميّ قارئا كما كان نحويّا ، لهذا كان يستعمل القواعد في اختيار القراءات)[٣]. كما فعل في قراءة الآية (وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)[٤]. فقد اختار أن يقرأها (بالنصب على المفعول به)[٥]، مخالفا بذلك جمهور القرّاء الذين يقرؤونها بالرفع على الابتداء ، تمشيا مع تمسّكه بالقياس النحويّ ، حتى تطّرد القواعد وحتى لا تكون استثناءات تخرج على اطّرادها . لذلك كلّه لم يكن الحضرميّ يأخذ بالقليل ولا بالنادر ولا يقيس عليهما . بل يخطيء أصحابهما من الشعراء .

ومن قدماء النحاة اللغويين أبو عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة وقد عني بلغات العرب وغريبها ، فهو واسع العلم بكلام العرب ولغاتها الذى ينبغي لقوله في العربية أن يؤخذ كلّه)[٦] . وموقف أبي عمرو بن العلاء ـ شيخ العربيّة ـ من القليل والنادر يتلخّص في القصّة التي رواها ابن نوفل قال : (سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء .. أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربيّة أيدخل به كلام العرب كلّه ؟ فقال : لا . فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ . قال : أحمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات .[٧] ويتضّح من قول أبي عمرو أنّه لم يأخذ الأمثلة القليلة ولم يرفضها في الوقت نفسه . بل أطلق عليها لغات ولم يقس عليها لقلّتها . فأمّا تسميته لها (لغات) فأمر كلّه صواب ، لأنّها لهجات عربيّة صادرة عن عرب خلّص موثوق بفصاحتهم . وكأنه يعبّر في هذا القول بلساننا هذه الأيّام لأننا نقول في ما جاء مخالفا الأكثر ولكنه قليل نقول (هكذا قالت العرب أو هكذا نطقت) .

ويستخلص الدكتور شوقي ضيف من تلك القصّة أنّ أبا عمرو بن العلاء (كان يأخذ بالاطّراد في

---

(١) المدارس النحويّة ، ص ٢٤ .
(٢) الأصول ، تمام حسان ، ص ٣٢ .
(٣) السابق ، ص ٣٣ .
(٤) المائدة / ٣٨ .
(٥) طبقات النحويّين واللغويّين ، ص ٣٢ .
(٦) طبقات الشعراء ، ص ١٢ ، طبعة قديمة .
(٧) طبقات النحويّين واللغويّين ، ص ٣٩ .

القواعد ويتشدد في القياس .[1] لأنه يرفض أن يقيس على القليل يؤكد هذا ما قاله أبو عمرو بن العلاء (لا أقول قالت العرب : الاّ ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية)[2] ، يريد ما بين نجد وجبال الحجاز ، حيث قبائل أسد وتميم وبعض قبائل قيس)[3] . ولأنّه لم يكن يستشهد بشعر الاسلاميين فهو القائل (لقد كثر هذا المحدث وحسن ، حتى هممت أن آمر فتياننا بروايته)[4]. وفيه يقول الأصمعي (جلست الى أبي عمرو بن العلاء عشر حجج ما سمعته يحتج ببيت اسلامي)[5]. وهذه نظرة متشددة من أبي عمرو بن العلاء في تحرّى الفصاحة . فلا غرو أن لا يأخذ بالقليل والنادر وأن لا يقيس عليهما . ولكن هذه النظرة المتشددة من أبي عمرو لم تكن مطّردة على بعض القراءات القرآنية التي جاءت استثناءا على القواعد المطّردة ... فقد قال لأحدهم عندما فزع اليد قائلا انّ أصحاب النحو يلحوننا في قراءة ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ﴾[6] بكسر الياء . (هي جائزة أيضا فلا تبال)[7]. وقد يقال ليس في هذا مناقضة لموقفه من القليل والنادر ورفضه لهما وعدم القياس عليهما .. لأنه أحد القرّاء السبعة .. والقراءة سنة متّبعة لا سيما أنه كان يعدّ الفرزدق والأخطل مولدين . وكان يلحّن الفرزدق والكميت وذا الرّمّة .[8] وليس حكمه على القراءات القرآنية بمندرج على الظواهر اللغوية . ولكن المدقق في موقف أبي عمرو بن العلاء يتأكد أنه يأخذ بالظواهر اللهجية . وقصّته مع عيسى بن عمر في (ليس الطيب الا المسك أو المسك)[9]. وقوله : (ليس في الأرض تميمي الاّ وهو يرفع ، ولا حجازيّ الاّ وهو ينصب)[10] دليلنا على ذلك .

ومما سبق أرى أن أبا الأسود الدؤلي والأخفش الكبير (أبو الخطاب) .. ويونس وعيسى بن عمر ... ويحيى بن يعمر كانوا يأخذون ببعض الظواهر التي وصفت بالقلة والندرة بينما كان عبد الله بن أبي اسحق الحضرميّ .. وأبو عمرو بن العلاء يتشددان في قبول ظواهرهما ويردّانها ولا يأخذان بها ولا يقيسان عليها . وأكثر ما يبدو هذا التشدد عند الحضرميّ . الذى لم يكن يكتفي برد الظواهر القليلة والنادرة . بل كان يخطّيء أصحابها .

---

(١) المدارس النحوية ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٢) انظر في أصول النحو ، ص ٢٤ .

(٣) السابق ، ص ٢٤ .

(٤) البيان والتبيين ٣٢١/١ . العمدة ٩٠/١ .

(٥) البيان والتبيين ٣٢١/١ . وفي رواية أخرى ثماني حجج . العمدة ٩٠/١ .

(٦) ابراهيم / ٢٢ .

(٧) خزانة الأدب ٢٥٩/٢ .

(٨) السابق ٣/١ .

(٩) المغني ، ص ٣٨٧ .

(١٠) السابق ، ص ٣٨٨ .

الباب الرابع

موقف البصريين من القليل والنادر

موقف النحاة البصريين من القليل والنادر

لقد استقرّ في أذهان علماء العربيّة أنّ "النحو صناعة"(١) وتعمّق هذا الشعور عند أئمة النحو واللغة (٢). وكونهم يعتقدون أنّ النحو علم وصناعة، جعلهم يحتاطون في صياغته صياغة دقيقة لابد له من اطّراد قواعده، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل، وأن تصبح كلّ قاعدة أصلا منضبطا تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا (٣). وجعلهم يتحوّطون من استعمالات قد تخرج على هذه القواعد المطّردة، كما في أيّ علم من العلوم. ولهذا فقد نقل السيوطيّ عن أبي حيّان الأندلسيّ قوله في شرح المفصّل: " وما من علم إلاّ وقد شذّت منه جزئيّات مشكلة. فتردّ الى القواعد الكليّة، والضوابط الجمليّة (٤)، وهذا يدلّ على أنّ احتراس النحاة، من الأشياء التي قد تخرج في الاستعمال عمّا عليه المطّرد موجود عندهم. وأنّ التأهّب لردّ الاستعمالات التي قد تخالف ما عليه الجمهور والكثرة قائم. لاسيّما انّ هذا الكلام جاء تعقيبا من أبي حيان على تعريفه للنادر. مع أنّ لابن السرّاج رأيا شبيها برأيه (أبي حيّان)، ويمتاز عنه بالقدم فهو يقول: (وأعلم أنه ربّما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أنّ القياس اذا اطّرد في جميع الباب، لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطّرد في نظائره. وهذا يستعمل في كثير من العلوم. ولو اعترض بالشاذ على القياس المطّرد، لبطل أكثر الصّناعات والعلوم. فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول.. فاعلم أنه شاذ، فان كان ممن ترضى عربيته فلا بدّ من أن يكون حاول به مذهبا. ونحا نحوا من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه (٥) وحرص النحاة المتأخرون على هذه النظرة للنحو. وهذه النظرة معقولة لو لم يبالغ بها حتى جعلتهم يتحكمّون في اللغة وظواهرها التي تخضع للتطور والنماء، تحكمّا فلسفيا منطقيّا لايتناسب مع جوهر اللغة ممّا جعلهم يرفضون، كلّ ما يجيء غير متفق مع تلك الأصول التي اتفقوا عليها في اللغة. يضاف الى ما سبق، شعور النحاة البصريين أنّ لهم فضل السبق في ميدان النحو، ولنحاة البصرة يرجع فضل بنائه، حيث توّجت جهودهم بأوّل مؤلّف نحويّ وصل الينا وهو الكتاب لسيبويه تلميذ الخليل. فسبقت البصرة الى بناء صرح النحو، لأنّها كانت موئلا لتلاقح الثقافات المختلفة. وقد شاعت فيها الفلسفة والمذاهب الكلاميّة، فتأثر بها. وتأثر بمدرسة الرأي والقياس في الفقه التي نشأت وضربت بجذورها في أعماقه. واذا كان قيام النحو على السماع، فقد كان القياس هو الأصل الثاني في بنائه. فما موقف النحاة البصريين من الشواهد التي تمثل ظواهر لغويّة وصفت بالقلّة والندرة ؟ وخرجت على القياس المطّرد ؟

يعتمد موقف البصريين من القليل والنادر على مبدأ عام من مبادئهم في الاحتجاج، وهو

---

(١) الأصول ٥٦/١. الايضاح في علل النحو ص ١١٣. الخصائص ٩٧/١.
(٢) الانصاف مسألة "٦٣". فاتحة الاعراب ص ١٩٤.
(٣) المدارس النحوية ص ١٨.
(٤) الأشباه والنظائر ٢٨٨/١.
(٥) الأصول ٥٦/١.

حجم السماع عن العرب . فالبصريون أصلا يضيّقون دائرة السماع بعض الشيء عن العرب . كذلك نراهم يفتخرون بأنّهم أخذوا اللغة " عن حرشة الضّباب وأكلة اليرابيع (١) " . ويتضح من هذا القول أن البصريين يتشدّدون " في السماع وفي قبول الرواية الصحيحة عن العرب الفصحاء (٢) " والذين يفرقون في البداوة والفصاحة .

فالبصريون لم يأخذوا بالقليل والنادر ولم يحتجوا بهما ، ولم يجيزوا القياس عليهما . ويكاد الاجماع ينعقد " على أنّ البصريين كانوا يتحرّون عن الشواهد ، ويدقّقون ، ولايقبلون الآ ما كان صحيحا منها ، شائعا على ألسنة الكثرة من الفصحاء ، ولا يقبلونها على علّاتها قبل مناقشة رواتها " (٣) فسيبويه يناقش شيوخه ويسألهم عن صحّة الشواهد ووجوهها في العربية قبل اثباتها فيقول : وسألناه - يعني الخليل - عن بيت أنشد ناه يونس

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّيَ وَمِنْ يُعَيْلِيَا ... لمّا رَأَتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا (٤)

فقال : هذا بمنزلة قوله

فَلَوْ كَانَ عَبْدُاللّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ ... وَلَكِنَّ عَبْدَاللّهِ مَوْلَى مَوالِيَا (٥)

فجاء به على الأصل . وكما أنشدنا من نثق بعربيته

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ (٦)

فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل . (٧)

هكذا يمضي سيبويه وراء خطوات استاذه الخليل . والذى تجدر الاشارة اليه أن تؤوّل تلك الظاهرة الى الضرورة . والضرورة أصلا لايقاس عليها .

والظاهرة ليست ضرورة كما وصفها سيبويه والخليل . " بل هي لغة لبعض العرب . يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله " . (٨) دون حذف حرف العلّة في حال الجزم . ولكن سيبويه لايأخذ بالقليل ولا بالنادر . لذلك عدّها ضرورة . والفرق بين الضرورة وبين القليل والنادر كبير وليس هذا مجاله . والفرق بين الضرورة وما كان لغة لبعض القبائل العربية أكبر . فلماذا وصف سيبويه ما كان لغة لبعض القبائل بالضرورة ؟ قد يكون ذلك راجعا لنقص في الاستقراء ، أو لعدم احاطة بلغات العرب . أو يكون وراء ذلك عدم الخروج على القواعد الكليّة المطّردة ، التي صارت معيارا يحكم به على اللغة . ولا أريد الاطالة في تحليل موقف سيبويه من القليل والنادر قبل أن أوضّح موقف

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ، ص ٥٠ .

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو ص ٨٨ .

(٣) السابق ص ٨٧ .

(٤) الرجز للفرزدق . ينظر الكتاب ٣١٥/٣ . المقتضب ١٤٢/١ . الخصائص ٦/١ .

(٥) الشاهد للفرزدق ديوانه ص ٧٠ . وينظر الكتاب ٣١٥/٣ . المقتضب ١٤٤/١ .

(٦) الشاهد لقيس بن زهير الخصائص ٣٣٣/١ ، ٣٣ : ابن الشجرى ٨٤/١ ، ٨٥ .

(٧) الكتاب ٣١٦/٣ .

(٨) انظر الجمل في النحو ص ٤٠٦ .

البصريين بشكل عام منهما وذلك لان " البصريين يتشددون في اطّراد القواعد تشدّدا جعلهم يطّرحون الشّاذ ولا يعوّلون عليه في قليل أو كثير . وكلّما اصطدموا به خطّأوه وأوّلوه "(١). والبصريون يحفظون "المطّرد في القياس الشّاذ في السماع "(٢) ولايقيسون عليه لأنّ السماع يقدّم على القياس . قال أبو البركات الأنباريّ .. فأمّا قولهم في المثل " عسى الغوير أبؤسا(٣)... فهو من الشّاذ الذى لايقاس عليه .(٤) وذلك لايجوز أن يكون معمولها الاّ أن مع الفعل وبه ورد السماع الكثير .

ويقف البصريون من المطّرد في السّماع الشّاذ في القياس عند السماع . فيحتجون بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولايقيسون عليه(٥). ويوضّح هذا ابن جني بقوله : " واعلم أن الشيء اذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس .. فلا بدّ من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنّه لايتّخذ أصلا يقاس عليه غيره "(٦).

وهذا القسم يمثّل قدرا كبيرا من أساليب مرويّة عن الفصحاء .. وقد نزّل البصريّون في تفسيرها، واحتالوا عليها بالتأويل حينا أو الحكم بشذوذها حينا آخر .(٧)

ولم يأخذ البصريّون بالشواهد التي تمثّل ظواهر القلّة والندرة ، فرفضوا الأخذ بالشواهد التي جاء فيها الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير حرف الجر والظرف ، مع تنوعها ما بين آيات قرآنية، وكلام عربي ، وشعر .. ولكل نوع أحدثوا له تأويلا يناسبه . فالشعر قليل ومجهول القائل "، والكلام بسبب أنه يمين . فالفصل جاء للتوكيد . وَعُدّ لغوا (زائدا) وأرجعوا الآيات القرآنية الى وهي القراءة ووهم القارئ .. (٨) ولايجيز البصريون توكيد النكرة توكيدا معنويّا على الاطلاق . ويعللون لردالشواهد بحجج منها أن الشاهد مجهول القائل ، أو أنّ الرواية محرّفة والتحريف في موطن الشاهد ، أو أنّ الأخذ بهذه الشواهد يفسد الصناعة بأسرها .(٩)

ولا يأخذون بالشواهد التي تمثّل ظاهرة العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار. ولو

---

(١) المدارس النحوية ص ١٨.

(٢) الخصائص ١/٩٧.

(٣) قول لعمر بن الخطاب / أنظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٢٢٣ .

(٤) المفصّل ص ٢٠ والانصاف مسألة رقم "١٨" .

(٥) الاقتراح ١٤ ـ ١٥.

(٦) الخصائص ١/٩٩ ـ و ١/١١٧.

(٧) من أسرار اللغة ص ١٣ .

(٨) الانصاف مسألة "٦٠" .

(٩) الانصاف مسألة رقم "٦٣" .

صحّت عندهم تلك الشواهد لكانت عندهم من الشّاذ الذى لايقاس عليه ، أو ضرورة . أو أن الواو للقسم وليست عاطفة .(١) وبالحجة نفسها احتجوا لعدم جواز العطف على الضمير المرفوع وعدوّه من الشّاذ الذى لايؤخذ به ٠ ولا يقاس عليه ٠ لأنه يجيء لضرورة الشعر ، وما يجيء للضرورة لاحجة فيه(٢).

ولا يأخذ البصريون بالشواهد التي دخلت فيها الألف واللام على صريح الفعل ٠٠ ويعدّون ذلك فاسدا ٠ لأنه ضرورة ولا يأتي في اختيار الكلام ، فلا صحّة فيه (٣).

ويعدّون حذف لام الأمر " وبقاء الفعل مجزوما ضرورة ٠ وما حذف للضرورة " لايكون أصلا يقاس عليه (٤) .

ويعدّون ما روى من قول رؤبة خير " لمن قال له ، كيف أصبحت " شاذا نادرا لايعرّج عليه ٠ ولهذا أجمع النحويون قاطبة - في رأ يهم - على أنه لايجوز أن يقال " زيد " في جواب من قال : أين تذهب ٠ على تقدير الى زيد ٠ وفي امتناع ذلك بالاجماع دليل على أنّه من النادر الذى لايلتفت اليه ٠ ولايقاس عليه .(٥)

فهم ينصّون صراحة على أنّ النادر لايلتفت اليه ، ولايقاس عليه ٠ لأن الاخذ به يفسد الصناعة " النحوية " بأسرها ٠ والبصريون يحرصون على هذه الصناعة حرصا يجعلهم يهملون شواهد مختلفة وكثيرة على ظواهر لغوية متعددة ٠

ولايجيز البصريون اعمال العامل الأوّل في باب التنازع ٠ وذهبوا الى وجوب اعمال العامل الثاني (٦) مع أنّ جواز اعمال أيّ العاملين لايؤدى الى فساد في اللغة ٠ ولايفسد الاصول النحويّة ٠ والدليل على ذلك أنّ المظانّ النحوية تحتوى على شواهد صحيحة ، من الشعر والنثر والقرآن الكريم على اعمال العامل الأوّل ، وأخرى على اعمال العامل الثاني (٧). ودفعت هذه الشواهد التي جاءت على اعمال أي العاملين محمد محي الدين عبدالحميد الى القول : (وليكن المقرّر أنّ اعمال الأول جائز ، واعمال الثاني جائز أيضا ، وليس اعمال أحدهما بأولى من اعمال الآخر)(٨).

---

(١) الانصاف مسألة رقم "٦٥" ٠

(٢) السابق ، مسألة رقم "٦٦" ٠

(٣) السابق ، مسألة رقم "٧١" ٠

(٤) السابق ، مسألة رقم "٧٢" ٠

(٥) السابق ، مسألة رقم "٧٢" ٠

(٦) المفصّل ص ٢٠ ٠ الانصاف مسألة رقم "١٣" ٠

(٧) انظر الانصاف مسألة رقم "١٣" ٠

(٨) كتاب الانتصاف من الانصاف ٨٦/٢ ٠هامش الشاهد رقم "٤١" ٠

(ولا يأخذ البصريون بظاهرة اعمال اسم المصدر)[١]. (ولا يجيزون تقديم التمييز على عامله غير المتصرف)[٢] . وخرج المازنيّ على اجماع البصريين في تقديم التمييز على عامله غير المتصرّف .. فأجازه وشبهه بالحال.[٣]

ولا يأخذ البصريون بما نقله الكوفيّون من قول العرب : الثلاثة الأثواب ، والخمسة الدراهم ويعدّون هذا معزولا عن القياس واستعمال الفصحاء.[٤]

والسبب في عدم أخذ البصريين بالشواهد التي تمثّل هذه الظواهر اللغويّة أنها قليلة . ولأنّ مبدأهم العام في الاحتجاج والاستشهاد ، وتقعيد القواعد مبنيّ على الكثرة من كلام العرب وأشعارهم . فالمطّرد والغالب والكثير هو الفصيح الجيّد من الكلام الذى تقعد عليه القواعد . وعلى هذا المبدأ سار جمهور البصريين في تعاملهم مع المرويات ومع المسموع عن العرب . (وذلك لأنهم أرادوا أن ينشئوا قواعد لغة يسودها النظام ، والمنطق ويميتوا كل أسباب الفوضى من روايد ضعيفة أو موضوعة أو قول لايتمشى مع المنطق . ولذلك حاولوا وضع اللغة ضمن قواعد ثابتة لاتحيد عنها ، في نظام متسق . فاعتمدوا على ما ورد من جمهرة كلام العرب . أمّا ما ورد بعد ذلك فانهم يقيسونه على هذه القواعد فما كان مقبولا في القياس أخذوا به ، والا رفضوه . واذا كان غير المقبول في القياس نصّا من القرآن الكريم ، فانهم حينئذ يلجئون الى التأويل حتى يستوى النصّ مع القاعدة . بل انهم اذا وضعوا قاعدة نحويّة واستشهدوا على صحّتها بالقرآن أتوا بالشعر يسندها أو بكلام عربي يؤيدها "[٥].

وفي هذا دليل على أنّ النحاة البصريين قدّموا قواعدهم على النصوص الفصيحة كالقرآن ويتضح هذا في أنّ الشواهد الشعرية التي ردوها ولم يأخذوا بها ، ليست كلّها ضعيفة أو موضوعة أو محرّفة .. ولكنّه التحكم في النص من خلال القواعد المرتضاه والمتفق عليها . وتظهر هذه المبادىء عند النحاة البصريين مجتمعين ومتفرقين - الاّ ما ندر - ولو تتبعنا موقف جمهور البصريين من اللغة وظواهرها لوجدنا أنهم لا يأخذون الاّ بما شاع وكثر على ألسنة العرب . فالخليل بن احمد استاذ البصريين (يحمل على الأكثر ويسمّي ما خالفه لغات)[٦] لهذا يعدّه سعيد الأفغاني قد أهدر كثيرا مما يتكلم به العرب لتسلم له قواعد غالبيّة بقدر الامكان ... وهذه القواعد على قصورها فالخير كلّ الخير في اتباعها وتعاهدها بالاحكام مع الزمن)[٧]. ولكني لا أرى ما يراه الاستاذ سعيد

---

(١) التبصرة والتذكرة ٢٤٥/٢ .
(٢) السابق ، ٢١٨/٢ .
(٣) السابق ، ٢١٩/٢ .
(٤) المفصّل ، ص ٨٣ .
(٥) ظاهرة الاعراب في النحو ، ص ٢٢٦ .
(٦) في أصول النحو ، ص ٧٢ .
(٧) السابق ، ص ٧٢ .

الأفغاني . فليست القواعد القاصرة التي أهدرت كثيرا مما يتكلم به العرب نحا قرآنيا لا يزاد عليه . فالخير كل الخير في التحرّي والاستقصاء ، فما كان ظاهرة صحيحة مدعّمة بشواهد موثوقة يؤخذ بها وتزاد على القواعد المرتضاه والتي يعترف بقصورها الاستاذ سعيد الأفغاني . فاللغة أشبه ما تكون بالكائن الحي تتطور وتنمو تراكيبها ، فما يعد قليلا في فترة ما ، قد يكون ارهاصا لبداية ظهور ظواهر جديدة . قد تكثر وتشيع وتطرد في فترة لاحقة . وما يكون كثيرا في فترة معينة قد يضمحلّ ويتلاشى في فترة أخرى . وقد نصّ الخليل صراحة على عدم أخذه بالقليل والقياس عليه . يقول سيبويه : (زعم الخليل رحمه الله أنه سمع أعرابيا يقول : ما أنا بالذى قائل لك شيئا . وهذه قليلة . ومن تكلم بهذا فقياسه : اضرب ايّهم قائل لك شيئا ، قلت : أفيقال : ما أنا بالذى منطلق . قال : لا . فقلت ما بال المسألة الأولى ؟ فقال : لأنه اذا طال الكلام فهو أمثل قليلا ... وكأنّ طوله عوض عن ترك هو . وقلّ من يتكلم بذلك)[1] . فهذا موقف الخليل من بعض ظواهر اللغة القليلة . ينصّ صراحة على عدم القياس عليها . ويعلل لذلك تعليلا واهيا . فأى طول في المسألة الأولى عنه في الثانية ؟ وأرى أن عدم قياسه على هذه الظاهرة رغبته في عدم كسر طوق القواعد التي ارتضاها بعد استقراء على قدر معين وطوق بها اللغة ، حتى لا يخرج تعبير أو كلام على هذه القواعد . ويتكرر موقف الخليل هذا - في عدم أخذه بالقليل والنادر ، والقياس عليهما ، في أغلب الظواهر اللغوية التي تمثّلها . فهو لا يجيز أن يعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع .. قال سيبويه (وأمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر - في الفعل - المرفوع .. وذلك قولك : فعلت وعبد الله وزعم الخليل أن هذا انما قبح من قبل أن هذا الاضمار يبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمرا ، يغير الفعل عن حاله اذا بعد منه)[2]. ولا يجيز الخليل اعمال " انّ " اذا اتصلت بها " ما " . قال : (انما لا تعمل فيما بعدها)[3]. ولا يجيز مجيء الحال معرّفة أو مضافة [4] . ولجأ الى تأويل ما جاء عن العرب من شواهد ووضعها حال ، على نية طرح الألف واللام ، أو على معنى التفرد (منفردا) أو منفردين . في مثل قولهم : مررت به وحده . ومررت بهم وحدهم)[5]. ولا يجيز دخول الألف واللام على المنادى . ولا يجيز ندب النكرة . (مثل رجل - ولا المبهم مثل من وهذا)[6]. ونخلص من ذلك الى أن الخليل - كجمهور البصريين - لا يأخذ في الأعم الأغلب بالقليل والنادر ، ولا يقيس عليهما . ولا يجيز مجيئهما في اللغة ويعمد الى التأويل .

ومثل الخليل في عدم الاخذ بالقليل والنادر والقياس عليهما . تلميذه سيبويه وجمهور البصريين . فسيبويه بنى قواعده على الكثرة من كلام العرب وأشعارهم . وقاس على الكثير . ولم يقس

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٤ .
(٢) نفسه ، ٢/٣٧٨ .
(٣) نفسه ، ٢/١٣٨ .
(٤) نفسه ، ١/٢٧٥ .
(٥) نفسه ، ١/٢٧٣ - ٢٧٤ .
(٦) نفسه ، ١/٣٢٤ .

على القليل والأقل والنادر لأنها نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها . فالكثير الغالب والشائع على ألسنة الفصحاء ، هو الفصيح من الكلام العربي الجيّد الذى تقعد عليه القواعد ، ويقاس عليه . وأمّا الظواهر القليلة والنادرة فلا يأخذ بها ولا يقيس عليها في غالبية كتابه ولو كان الذى رواها ثقة كشيوخه . فهو يقول : (زعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول : ضرب من منا .. وهذا بعيد لا تتكلم به العرب. ولا يستعمله منهم ناس كثير)[١] . ولا يأخذ بهما حتى لو كانت هذه اللغة من شاعر فصيح كالعجاج في قوله :

جارِيَ لا تَسْتَنكِري عَذِيري ... سَيْري و إشْفاقِي عَلَى بَعِيري[٢]

وقال في ما جاء من أمثلتها في النثر كقول العرب : (" افتد مخنوق " " أصبح ليل " " أطرق كرا " : وليس هذا " بكثير ولا بقوىّ)[٣] . وما ليس بكثير ولا قوى يكون قليلا وضعيفا . ويتضح موقفه من القليل والنادر بصورة أوضح في وصفه لبعض مظاهرهما وظواهرهما بالرداءة يقول : (وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء ، وبريئة ، وذلك قليل ردىء)[٤] . مع أن الدكتور فوزى سعود يعدّ سيبويه غير مصيب في انكاره تحقيق الهمزة ، ولأن ما وصفه بالقلة والرداءة ، ورد في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ)[٥] . وقوله تعالى : (أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ)[٦] (ولأنّ نافعا قرأهما بتحقيق الهمزة)[٧] . ولأن نافعا من القرّاء المشهورين ، والقراءة سنّة ، والسنّة لا تخالف أو توصف بالقلّة أو الرداءة)[٨] . وكان سيبويه ملتزما في " الكتاب " بالقياس على الكثير الشائع .. أما النوادر فتحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، وأكثر من ذلك فقد وصف سيبويه بعض هذه الظواهر بأنها غلط . قال : (اعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون . وانّك وزيد ذاهبان)[٩] . ويتضح ممّا سبق كيف كانت تحكم القواعد في المسموع عن العرب حيث يوصف بالغلط . فعدّ سيبويه : توكيد اسم ان أو العطف عليه بالرفع قبل استكمال الخبر قولا غلطا . (سمع أنّ العرب نطقت المعطوف على المنصوب مرفوعا حملا على المحل)[١٠] . وجاء في لغتها على ذلك

---

(١) الكتاب ٤١١/٢ .

(٢) الشاهد للعجاج . الكتاب ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ ، ٢٤١ . (رجز) . وانظر المفصّل ، ص ٤٥ . / حذف حرف النداء من النكرة / أو ترخيمها .

(٣) الكتاب ٢٣١/٢ .

(٤) سيبويه جامع النحو العربي ، ص ٤١ .

(٥) التحريم / ١ .

(٦) البيّنة / ٧ .

(٧) سيبويه والقراءات ، ص ٧١ . سيبويه جامع النحو العربي ، ص ٤١ .

(٨) سيبويه جامع النحو العربي ، ص ٤١ .

(٩) الكتاب ٢٩٠/١ .

(١٠) شرح المفصل ٦٩/٢ .

شواهد كثيرة . ومما جاء في القرآن على ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(١) . وبهذه القراءة رفع كلمة " الصائبون " عطفا على المحل قبل استكمال الخبر لـ " انّ " .. وبها قرأ القراء السبعة ، وعليها مصاحف الأمصار(٢) . وقال جل شأنه ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾(٣) . ومن الشعر قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ(٤)

وبعد تلك الشواهد التي اشتملت على كلام لبعض العرب وعلى الشعر وعلى آيات من القرآن الكريم . كيف يحق لسيبويه أن يعد تلك الظاهرة غلطا ؟ وهل يجوز الخطأ على ابن اللغة الفصيح سليقة لا تعلما . وقد أشرنا سابقا الى مغالاة النحاة واللغويين بسلائق الأعراب ، فكيف يغلطون . أو يخطئون ؟ واذا جاز ذلك على الانسان العربي فكيف يجوز ذلك على الله سبحانه وتعالى الذى ورد في القرآن الكريم آيات على ظاهرة العطف على اسم انّ قبل استكمال الخبر .. ؟ معاذ الله سبحانه وتعالى ..

ويدفعنا ما سبق الى القول بأنّ في بعض أحكام وقواعد البصريين قصورا ليس بسيطا ولا قليلا عن استيعاب ظواهر اللغة . وأن في بعض أحكامهم تسلّطا على ظواهر اللغة لا داعي له ، وليس دقيقا . سببه رغبة في اطّراد القواعد ومحافظة على الصّناعة لئلا تفسد . لذلك (أهدر سيبويه والبصريون ما كان يجرى على لسان عرب الحطمة ، لما دخل من ضعف على سلائقهم . بسبب اقامتهم في الحاضرة . وأكثر من هذا ، فقد كانوا يهدرون ما جاء على ألسنة بعض البدو من لغات عدّوها شاذة . لا تجرى مع القياس المستنبط من كثرة ما يدور على ألسنة ـ العرب ـ الفصحاء)(٥) . ولما سبق يتبين لنا مغزى قول سيبويه : (ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس)(٦) . ويتضح أيضا مراده عندما يصف قول العرب : " خمسة عشرك " بأنها لغة رديئة .(٧) فهو لا يأخذ بالظواهر القليلة أو النادرة . ولا يقيس عليهما . بل يصفهما بالقبح والرداءة والرداءة والخبث ، امعانا في استهجانها وانكارها . ولهذا لم يجز سيبويه أن تكون المعرفة حالا . كما تكون النكرة حالا . فتلتبس بالنكرة . ـ ولو جاز

---

(١) المائدة / ٦٩ .

(٢) البحر المحيط ٥٣١/٣ .

(٣) الأحزاب / ٥٦ .

(٤) الشاهد لضابيء البرجمي ، الكتاب ٧٥/١ . والانصاف مسألة رقم "١٣" . ٩٤/١ . وانظر مغني اللبيب ، ص ٦١٨ ، ٨١١ .

(٥) المدارس النحوية ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٦) الكتاب ، ٤٠٢/٢ .

(٧) السابق ، ٢٩٩/٣ .

ذلك لقلت : (هذا أخوك عبد الله) ، اذا كان عبد الله اسمه الذى يعرف به . وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه ... فالنكرة تكون حالا ، وليست تكون شيئا بعينه ، قد عرفه المخاطب من قبل[1] .
(ولا يجيز مجيء الحال من النكرة موافقا بذلك استاذه الخليل . مع أنه أورد الأمثلة التي رواها الخليل ويونس مستشهدين بها وما نسب الى رؤبة من قوله : هذا غلام لك مقبلا)[2].

ونقل عن أحد أصحاب رسول الله - عليه السلام - قوله : (صلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلّى وراءه رجال قياما) . والجدير بالذكر أنّ النحاة كابن عقيل[3] ومن المعاصرين محمد محيي الدين عبد الحميد[4] .. ينسبان الى سيبويه اجازته مجيء الحال من النكرة وأن ذلك مقيس . وقد فهمت من كلام سيبويه السابق عدم اجازته مجيء الحال من النكرة[5]. ولا يجيز تقديم التمييز على عامله سواء أكان متصرفا أم غير متصرف . مخالفا بذلك المبرد والمازني اللذين أجازا تقديمه على عامله المتصرف[6]. كما في قول الشاعر :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب[7]

ونمضي مع البصريين الذين تشدّدوا في اجازة السماع ، الا من قبائل عدوها نصيحة ، فطرحوا كثيرا من الشواهد التي خالفت قواعدهم وأحكامهم ، وحملوا على الخطأ ما لم يستطيعوا ردّه الى وجه من وجوه العربيّة (كما خطّأوا جماعة من أهل القراءات)[8] . وكثيرا ما نسب الى البصريين في كتب النحو ، أنهم لا يأخذون لا بالقليل ولا بالنادر ، ولا يقيسون عليهما . وأنهم يقولون : (وذلك من النادر الذي لا يقاس عليه)[9]. وللمبرّد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، سبب لعدم أخذه بالقليل . فهو لا يأخذ بالقليل لرداءة القليل ، ولكن لخوفه على السماع الصحيح ، والقياس المطّرد ، فهو يقول : (والسماع الصحيح والقياس المطّرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة)[10] لذلك عرف عن المبرّد أنه كان يردّ ما يخالف الكثرة الكاثرة الدائرة في أفواه العرب[11]. فأنكر أن يقال : " لولاى " و " لولاك " . لعدم

---

(١) الكتاب ١١٤/٢ .
(٢) السابق ، ١١٣/٢ .
(٣) شرح ابن عقيل ٦٤٠/١ .
(٤) منحة الجليل ٦٤٠/١ ، هامش رقم (٣) .
(٥) الكتاب ١١٣/٢ - ١١٤ .
(٦) ينظر شرح ابن عقيل ٦٧٠/١ - ٦٧١ . وائتلاف النصرة ، ص ٣٩ .
(٧) الشاهد ، مختلف في نسبته . وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٦٧٠/١ .
(٨) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٥٨ .
(٩) الهمع ١٥٣/١ .
(١٠) الكامل ٢٢/١ .
(١١) المدارس النحوية ، ص ٣٢ .

وروده في التنزيل الا ضميرا منفصلا . (وكان يصرّ على تخطيء من يخالفه)[١]. فنحن هنا نراه يرفض الظاهرة لعدم ورودها في القرآن الكريم ، بينما نراه في غيرها ، يتمسّك بالقياس النحويّ ويحكمه في القراءات ، رغبة منه في أن تسير اللغة وفق قواعد ثابتة وعلى سنن مستقيمة . فضعّف بعض القراءات بل قال في الآية الكريمة :(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)[٢] : لو صلّيت خلف امام يقرأ (وَالْأَرْحَامِ) لأخذت نعلي ومضيت)[٣] ، أي لقطعت صلاتي . مع أنه من الأولى أن تتخذ الآية حجة تقاس عليها صحّة الشعر .

وعرف عن المبرّد تشدّده في التوصّل الى القاعدة من الأمثلة الكثيرة ، وكان يعدّ الأمثلة المفردة شواذّ من القاعدة (وكانت له رغبة ملحة في أن تجرى المسائل على نظام مستقيم وقياس مطرد ، تدفعه ذلك الى أن ينكر بعض الروايات التي تخالف القياس العام .. واستكثر من ذلك حتى عرّض نفسه لأن (يقول فيه عليّ بن حمزة في كتابه التنبيهات على أغاليط الرواة (لو تشاغل أبو العبّاس بملح الأشعار ونتف الأخبار وما يعرفه من النّحو لكان خيرا له من القطع على كلام العرب وأن يقول : هذا ليس من كلامهم . فلهذا رجال غيره ويا ليتهم أيضا يسلمون)[٤] . وقال عنه ابن جني بصدد ردّه رواية سيبويه :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْماً مِنَ اللَّهِ وَلاَ وَاغِلِ[٥]

: " وأمّا اعتراض أبي العبّاس على الكتاب فانّما هو على العرب لا على صاحب الكتاب . لأنّه حكاه كما سمع ولا يمكن في الوزن أيضا غيره .. وقول أبي العباس انما الرواية ... فاليوم فاشرب .. . فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته .. واذا بلغ الأمر هذا الحدّ من السرف فقد سقطت كلفة القوم معه)[٦]. ولكن ما قاله ابن جني بالحرف هو قوله : (واعتراض أبي العبّاس في هذا الموضع انما هو ردّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة . مجرّدة من النصفه ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه . وهذا واضح)[٧]. وقال أيضا : وأمّا دفع أبي العباس ذلك فمدفوع وغير ذي مرجوع اليه)[٨].

وكما ينقل البغدادى، ما قال عنه ابن ولاّد في الانتصار : فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلا وكلام العرب فرعا فاستجاز أن يخطئها اذا تكلّمت بفرع يخالف أصله .[٩].

---

(١) الكامل ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ . الانصاف ١٩٤/٢ .

(٢) النساء / ١ .

(٣) تفسير القرطبي ٣/٥ .

(٤) انظر المقتضب ١٠٨/١ ، المقدمة .

(٥) الشاهد : لامرىء القيس في الكتاب ٢٠٤/٤ . والخصائص ٧٥/١ ، ٣٤٠/٢ ، ٩٦/٣ .

(٦) الخزانة ٢٧٩/٢ .

(٧) الخصائص ٧٥/١ ، وانظر الخزانة ٢٧٩/٢ .

(٨) الخصائص ، ٣٤١/٢ .

(٩) انظر خزانة الأدب ٢٧٩/٢ ، ٥٣٠/٣ .

من الأقوال السابقة يتضح أن المبرد لم يكن على صواب في تشدده ولا في ردّه للروايات التي رواها سيبويه وغيره ويتضح اختلاف وجهات نظر النحاة واضطرابهم حول المسموع عن العرب . ومما أنكره أبو العباس المبرّد اعمال حرف الجزم مع حذفه وأوّله على تقدير تفدى نفسك .. أي الجملة خبر يراد به الدعاء، وحذف الياء للضرورة[(١)] . (لو صح التقدير فحذف اللام لضرورة الشعر .. وما حذف للضرورة لا يجعل أصلا يقاس عليه)[(٢)] الآ أن المبرد لا يرى أن عوامل الافعال تضمر وأضعفها (الجازمة)[(٣)] . يقول : (والذي يدلّ على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازني قال : جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه : لا يجوز حذف لام الأمر الآ في شعر .. فقلت له : لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام ؟ فقال : لأنّ الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ، فدل على أن هذا الحذف انما يكون في الشعر لا في اختيار الكلام ، بالاجماع)[(٤)] .

ويصفه شوقي ضيف بانه يعني بالسماع عناية شديدة . ولا يرتضي بعض القراءات الشاذّة ما دامت لا تطّرد مع قواعده النحوية . ويتشدد في قبول الرواية عن العرب .. ويطعن في رواية بعض الأشعار المأثورة ما دامت لا تستقيم مع مقاييسه حتى لو وردت عند سيبويه)[(٥)] .

ولما سبق فقد نادى المبرّد بعدم الالتفات الى الشّواذ والنوادر . فقال - كما أسلفنا - : (القياس المطّرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة)[(٦)] . وقال أيضا : (اذا جعلت النوادر والشواذّ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاّتك)[(٧)] . ولذلك خالف سيبويه في جواز اعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل . فالمبرد لا يرى اعمال ما كان على وزن فعيل (جائزا ، وذلك لأن فعيلا انما هو اسم الفاعل من الفعل الذى لا يتعدّى)[(٨)] . ولا يرى في ما استشهد به سيبويه من شواهد دليلا أو حجة .. وأكثر من هذا فهو يعدّ بعض ما استشهد به سيبويه على هذه الظاهرة ممنوعا)[(٩)] . كما جاء في تعليقه على الشاهد الذى ذكره سيبويه :

حَـذِرٌ أُمُوراً لا تَضُرُّ وآمِـنٌ ... مَا لَيْسَ يُنْجِيهِ مِنَ الأَقْـدارِ[(١٠)]

---

(١) الانصاف ، مسألة "٧٢" .
(٢) هذا رأي (أبو البركات) الانصاف مسألة "٧٢" .
(٣) المقتضب ١٣٣/٢ .
(٤) الانصاف ، مسألة رقم "٧٢" .
(٥) المدارس النحوية ، ص ١٣١ .
(٦) الكامل ٢٢/١ .
(٧) انظر مقدمة المقتضب ١٠٧/١ . الأشباه والنظائر ٤٩/٣ .
(٨) المقتضب ١١٤/٢ - ١١٥ .
(٩) السابق ، ١١٧/٢ .
(١٠) الشاهد (لابان اللاحقي) ، الكتاب ١١٣/١ . المقتضب ١١٧/٢ .

قال المبرد : وهذا البيت موضوع محدث . وانما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره .. فان ذكرت فعولا من غير فعل لم يجر مجرى الفعل .[1] وعدّ تنوين المعدود ضرورة[2] في مثل قول الشاعر :

إذا عاشَ الفَتى مِئَتَيْنِ عامــاً ... فقدْ ذَهَبَ اللَّذاذَةُ والفَتــاءُ[3]

ولا يجيز المبرد حذف النون من " ليتني " الاّ أن يضطر شاعر[4] . كما في قول الشاعر :

كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قالَ لَيْتي ... أُصادِفُهُ وأُفْقِدُ جُلَّ مالي[5]

ويعد المجازاة بـ " اذا " ضرورة[6] . كما قال الشاعر :

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يَرْفَعُ لي ... ناراً إذا ما خَبَتْ نيرانُهُمْ تَقِدِ[7]

وقول الآخر :

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وَصْلُها ... خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضارِبِ[8]

وعدّ حذف " الفاء " من جواب الشرط ضرورة[9] .

ووصف استعمالات العرب الذين يضيفون فيها العدد المعرّف الى المعدود المعرّف بقوله : (وهذا كله خطأ فاحش)[10] . في مثل قولهم : (الثلاثة الدراهم) . ونقل عنه ابن هشام أنه لا يجيز انشاء عمل لام الأمر المحذوفة حتى في الشعر[11] . أمّا أبو عمر الجرمي (فلا يرى مجيء المفعول لأجله الاّ نكرة)[12] (واذا جاء مضافا كانت الاضافة على نية الانفصال ، واذا جاء معرّفا بـ " أل " نعلى أن " أل التعريـف

---

(١) المقتضب ، ١١٧/٢ .

(٢) السابق ، ١٦٨/٢ .

(٣) الشاهد للربيع بن ضبعة . الكتاب ٢٠٨/١ ، وللربيع بن ضبع في شرح ابن يعيش ٢١/٦ . وبدون نسبة في المقتضب ١٦٩/٢ .

(٤) المقتضب ٢٥٠/١ .

(٥) الشاهد لزيد الخيل في الكتاب ٣٧٠/٢ . والمقتضب ٢٥٠/١ .

(٦) المقتضب ، ٥٦/٢ .

(٧) الشاهد للفرزدق في الكتاب ٦٢/٣ . وبلا نسبة في المقتضب ٥٧/٢ .

(٨) الشاهد لقيس بن الخطيم في الكتاب ٦١/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٥٧/٢ . والأمالي الشجرية ٣٣٣/١ .

(٩) المقتضب ، ٧١/٢ .

(١٠) السابق ، ١٧٥/٢ .

(١١) المغني ، ص ٢٩٧ .

(١٢) انظر شرح الرضي على الكافية ، ١٩٢/١ .

زائدة .[١] أما موقف البصريين من الشاذ في مثل نصب الفاعل ، ورفع المفعول .. (نهو سرذول مطر ح)[٢].. لا يؤوّلونه ، ولا يلتفتون اليه .. ولا يسوغ القياس عليه . وهم على صواب في ذلك . لأنّ القياس عليه يؤدي الى تشتيت لغوى . ولمّا كان البصريون (متشددين في سماعهم ، فلم يسمعوا الاّ من قبائل قليلة .. كانت في وسط وشرق الجزيرة العربية عدّوها فصيحة .. وقد دفعهم الى هذا حرصهم الزائد على حفظ اللغة وصيانتها . فرأوا حفظها في ذلك التشدّد ، وبسبب هذا التضييق كان استقراؤهم اللغة ناقصا ، حيث ذهب عنهم سماع كثير من كلام العرب . فلما وضعوا أحكامهم وأقيستهم بمقتضى ذلك الاستقراء ، اعتزّوا بها واستمسكوا . ولمّا حاولوا أن يطبقوها على كلام العرب وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة تخالف تلك الأحكام وتهدمها ، فماذا يصنعون؟ هل يتركون أحكامهم وأقيستهم وهم معتزون بها ؟ أم يتجاهلون الشواهد المخالفة لها والصادرة عن الفصحاء ؟[٣]. ولم يترك البصريّون أقيستهم وأحكامهم . ولم يكن بمقدورهم تجاهل الشواهد المخالفة المتنوعة ... ولكنّهم لجأوا الى التأويل والتعليل ليردّوا هذه المسائل الخارجة الى قواعدهم . وطرحوا الشيء ممّا لم يروا له وجها في قواعدهم . وحملوا على الخطأ ما لم يستطيعوا ردّه الى وجه . كما فعلوا في تخطئة جماعة من أهل القراءات .[٤] وربما غلوا في التأويل والتقدير غلوا حتى يتورّطوا في التكلّف أو يميلوا عن التصد . والتأويل وسيلة يذللون بها كلّ صعب لينسجم النص المرويّ وقواعدهم المقرّرة . ولذلك قلّ أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من التاويل ، تراهم يذكرون القاعدة ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها مخالفة لها .. فيتناولونها بالتأويل والتمحل البعيد لكي تساير قاعدتهم وتساوق مذهبهم ... وكأنّ القاعدة هي الأصل والكلام العربيّ هو الفرع .. وكان التأويل وسيلة ناجعة في معالجة شواهد متنوعة ما بين نصّ قرآني ... وحديث شريف وكلام عربي فصيح خالفت القواعد المستنبطة عند النحاة البصريين. وكان الخليل ـ الذى بدأ عنده الدرس النحوى منهجا ومضمونا بالنسبة للعرب ـ لكثرة ما نقل عنه سيبويه في الكتاب ـ كلّما اصطدم مثال أو تعبير بقاعدة نحوية استظهرها ، حاول أن يجد له تأويلا . ولعل خير ما يصور ذلك " الحال " فقد وضع له قاعدة التنكير . أى لا بد أن يكون " الحال " نكرة . ولا يصح أن يكون معرفا بالألف واللام ، ولا مضافا ... . ولكن جاءت عبارات على لسان العرب معرفة ، ومضافة ، ووضعها حال . من ذلك قول لبيد :

فأَرْسَلَها العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْها ولَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[٥]

ومن ذلك قول العرب : (مررت بهم الجماء الغفير)[٦] . ولجأ الخليل الى التأويل . على أن العرب تكلمت بهذين الحرفين وما يماثلهما على نيّة طرح الألف واللام . وكأنهم قالوا : أرسلها معتركة ، ومررت بهم قاطبة)[٧]. ومن ذلك أيضا قول العرب : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم . ومثل

---

(١) انظر منحة الخليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، ١/٥٧٦ .

(٢) الخصائص ، ١/٩٩ .

(٣) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٥٧ .

(٤) السابق ، ص ١٥٨ .

(٥) الشاهد للبيد بن أبي ربيعة ، ديوانه ، ص ٨٦ . الكتاب ١/٣٧٢ . شرح المفصل ٢/٦٢ . الخزانة١/٥٢٤ .

(٦) الكتاب ١/٣٧٥ . (٧) السابق ، ١/٣٧٥ ـ ٣٧٦ .

ذلك ما جاء في لغة أهل الحجاز من قولهم : مررت بهم ثلاثتهم .. وأربعتهم ، وكذلك الى العشرة ومررت بهم قضهم بقضيضهم[1] . ولجأ الخليل الى التأويل ، فخرج المثالين الأولين على معنى التفرد فكأن القائل قال : مررت به منفردا ، أو مررت بهم منفردين .[2] وخرج المثال الثالث على أن القائل كأنه قال : (مررت بهم انقضاضا)[3].

وكل هذا التأويل (لما عرف عن البصريين - وعلى رأسهم الخليل وسيبويه - نحملهم القياس على الأكثر والشاذ عليه محاولين أن يجدوا مخرجا لما شذ عن الأقيسة . وكانوا ينحون على الشاذ والمهمل من أساليب العرب مما لا يدخل في أقيسة لغتهم)[4]. ويمضي سيبويه في تأويل بعض الشواهد التي وردت فيها - لا - النافية العاملة عمل انّ عاملة في معرفة والتي تقول (ولا تعمل - لا - في معرفة أبدا ..)[5] ويقول أيضا : (واعلم أنّ المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب)[6]. وكان من الممكن أن لا تناقش هذه القاعدة لو لم تأت شواهد عملت فيها لا النافية في المعارف . مثل قول الشاعر :

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلمَطِيِّ ....[7]

فكيف تعامل سيبويه مع هذا الشاهد في ظلال القاعدة الموضوعة ، قال : فأمّا قول الشاعر : لا هيثم الليلة للمطيّ .. فانه جعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهيثميين . ومثل ذلك لا بصرة لكم)[8]. وعلى هذا التأويل أوّل قول ابن الزبير الأسديّ ...

أَرَى الحَاجَاتِ عِنْدَ أَبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ بِالبِلادِ[9]

وقال سيبويه : (تقول : قضيّة ولا أبا حسن ، بجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا وانما أراد عليّا رضي الله عنه ، فقال : لأنّه لا يجوز أن تعمل لا في معرفة وانما تعملها في النكرة ، فاذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليّ ..)[10]. وهذا

---

(١) الكتاب ، ١/٢٧٣ - ٢٧٤ .
(٢) السابق ، ١/٢٧٥ .
(٣) المدارس النحوية ، ص ٤٤ .
(٤) السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .
(٥) الكتاب ، ٢/٢٩٦ .
(٦) نفسه ، ٢/٢٩٦ .
(٧) بدون نسبة ، الكتاب ٢/٢٩٦ .
(٨) الكتاب ، ٢/٢٩٧ . الأمالي الشجرية ١/٣٢٩ ، شرح المفصل ٢/١٠٢ - ١٠٣ .
(٩) الشاهد في الكتاب ، ٢/٢٩٧ .
(١٠) الكتاب ، ٢/٢٩٧ . وفي النص اختلاط كلام سيبويه بكلام غيره .

التأويل البعيد منطق فلسفيّ غريب عن اللغة وظواهرها . ومن الظواهر التي أوقعت سيبويه في حيرة الوصف الذي وزن " فعال " ، فقال : لا يقولون في غير النداء : جاءتني خباث ولكاع)[1]. ثمّ عاد في موضع آخر فأجازه في النداء وغير النداء ، فقال : (وممّا جاء من الوصف منادى وغير منادى : يا خباث ، ويا لكاع)[2]. وهذا يدلّ على أنّ سيبويه قد أتى باحكام يناقض بعضها بعضا[3]. ولكن ما تناقض من أحكامه شيء ضئيل اذا قيس بدقة أحكامه وحسن ربطه في معالجة اللغة . وهذا يؤكد ما ذكرته سابقا من أن اتساع ظواهر اللغة وكثرة عدد متكلميها وتشعبها جعل الاحاطة بها ضربا من المستحيل . وأمّا لجوء البصريين في تفسير ظواهر القليل والنادر الى الضرورة فهو أكثر من أن يحصى . ففي شواهد متنوعة وكثيرة تخرج على القواعد الكليّة ، لجأ نحاة البصرة الى عدّها ضرورة . أو مما يجوز في الشعر ، أو وهو في الشعر أكثر من أن يحصى . وكأن القول بالضرورة الشعرية أصبح المخرج الوحيد لكثير من النحاة من أن تصطدم هذه الشواهد وما تثيره من ظواهر بالقواعد الكليّة حتى يرتاحوا من تغيير قواعدهم ، أو حتى لا يفرّعوا قواعد جديدة مستثناة على القواعد الكليّة . وليس كلّ ما قيل من أحكام الضرورة في غاية الدقة بل هو نوع من الهروب عن مواجهة الشواهد المستثناه والتي تحمل تفريعا أو تناقضا .. فلجأوا الى الضرورة أو القول بالضرورة . ومن هذه الظواهر حذف همزة الاستفهام لأمن اللبس .. قال سيبويه : (ويجوز في الشعر أن يريد بـ كذبتك الاستفهام ويحذف الألف)[4]. وعليه قول الشاعر الأسود بن يعفر التميمي :

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ داريـا ... شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أمْ شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ[5]

وقول عمر بن أبي ربيعة :

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ داريـا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ[6]

فقد حمل سيبويه تلك الظاهرة على ما يجوز في الشعر[7].

ولكن وبالرغم ممّا عرف به البصريّون من التشدد في السماع والأخذ بالمطّرد والشائع والكثير على ألسنة العرب ، وبالرغم مما عرفوا به من النص صراحة على عدم الالتفات الى الشواذ والنوادر والظواهر القليلة فلم يكن موقفهم هذا شاملا لهم جميعا ، وكذلك لم يكن موقفهم من ظواهر القليل والنادر موحّدا بحيث رفضوها جملة واحدة ، ولكنهم وقفوا منها مواقف مختلفة تبعا لاختلاف أنواع القلّة والندرة.

---

(١) الكتاب ، ٣١١/١ .
(٢) السابق ، ٣٨/٢ .
(٣) سيبويه ، جامع النحو العربي ، ص ٤٨ .
(٤) الكتاب ، ١٧٤/٣ .
(٥) الشاهد للأسود بن يعفر ، الكتاب ١٧٥/٣ .
(٦) الشاهد ، لعمر بن أبي ربيعة ، الكتاب ١٧٥/٣ .
(٧) الكتاب ، ١٧٥/٣ .

والاستقداء في المظان النحوية يؤكّد أنّ سيبويه واستاذه الخليل أخذا بالقليل وقاسا عليه . فأجازا تحقير (ما أميلحة)[1] مع أن الفعل لا يحقر - يصغر - (ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وانما يعنون الذي تصفه بالملح .. وليس شيء من الفعل ولا شيء ممّا سمّي به الفعل يحقر الآ هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله)[2] . وهذا يوضح أن تحقير أفعل لغة عربيّة قليلة فلم يسمع عن العرب غير ما أميلح وما أحيسن .. ومع ذلك فقد أجازا سيبويه والخليل أن يكون ذلك قياسا مطردا .[3] وقياس الخليل أو سيبويه على القليل والنادر ليس دليلا على قصور لغوي أو على عدم احاطة بقوانين اللغة وأحكامها . ولكنه دليل على منهجهما النقلي القائم على الجمع والتدوين دون تحقيق .[4] وأجاز الخليل مجيء الحال من النكرة على ما سمع من كلام العرب مثل : (هذا أوّل فارس مقبلا) جعله حالا ولم يجعله وصفا . ومثل ذلك مررت برجل قائما .. اذا جعلت الممرور به في حال قيام .. وقد يجوز على هذا : فيها رجل قائما ..)[5] . ومع التشدّد ، وعدم الأخذ بالقليل والنادر في معظم الظواهر اللغوية نجد الخليل يقبل ما يقيسه الناس في لغتهم على ظواهرها . قال : لو أنّ رجلا قال : (ايّاك نفسك لم أعنّفه . لأنّ هذه الكاف مجرورة)[6] . وقال سيبويه : (وحدّثني من لا أتهم عن الخليل أنّه يقول : اذا بلغ الرجل الستين فايّاه وايّا الشوابّ)[7] . واحتج الخليل بالقراءة القرآنية : (وَمَن تَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ)[8] . على مجيء صلة " من " الموصولة " . بصيغة المثنّى مرّة ، والجمع مرّة أخرى ، والمؤنث والمذكر . حسب المعنى المراد . فجعلت صلة " من " في الآية كصلة التي حين عنيت مؤنّثا[9] .

أجاز سيبويه في باب ما ينتصب من الاماكن والأوقات (أن تكون هذه الأشياء كلّها أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو . - قال - سمعنا من العرب من يقول : دارك ذات اليمين[10] . قال الشاعر وهو لبيد :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنّه مولى المخافة خلفها وأمامها[11]

وأجاز سيبويه اعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل على اختلاف في حجم شيوع اعمال صيغة " فعيل "

---

(١) الكتاب ٤٧٧/٣ .
(٢) الكتاب ٤٧٨/٣ .
(٣) سيبويه جامع النحو العربي ، ص ٤٩ .
(٤) السابق ، ص ٤٩ .
(٥) الكتاب ١١٢/٢ .
(٦) السابق ، ٢٧٩/١ .
(٧) السابق ، ٢٧٩/١ .
(٨) الأحزاب / ٣١ .
(٩) الكتاب ، ٤١٥/٢ .
(١٠) السابق ، ٤٠٧/١ .
(١١) الشاهد ، للبيد في شرح القصائد العشر ، ص ٢٨٣ .

و " فعل " [١]. وأجاز سيبويه اعمال انّ بعد تخفيفها قال : حدّثنا من نثق به ، أنّه سمع من العرب من يقول : ان عمرا لمنطلق . وأهل المدينة يقرءون : (وَإِن كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ) [٢]. يخفّفون وينصبون [٣]، كما قالوا :

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ [٤]

والمبرّد نفسه قاس على ما يراه غيره قليلا أو شاذا ، مثل جرّ " حتّى " للضمير .. فأجاز اعمال " حتّى " الجارّة في مضمر موافقا بذلك الكوفيين ومخالفا سيبويه وجمهور البصريين الذين يرون ذلك ضرورة لا يقاس عليها [٥]. كما في قول الشاعر :

أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ [٦]

وأجاز المبرّد (الجمع بين فاعل " نعم " والتمييز) [٧] لوروده في أشعار العرب . كما في قول الشاعر :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا [٨]

وأجاز دخول " الفاء " في الخبر ولم يلجأ الى التأويل [٩]، في نحو قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) [١٠]. وكذلك المازنيّ ، مع ما عرف عنه من تشدّد في عدم قبول الظواهر التي لا تطّرد مع القواعد الكلّيّة ، الا أنه أجاز - ووافقه الجرميّ - تقديم التمييز على عامله [١١]. مستشهدين بقول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ [١٢]

---

(١) الكتاب ، ١/١٠٩ - ١١٣ .

(٢) هود / ١١١ . وهذه قراءة نافع المدني وابن كثير المكي .

(٣) الكتاب ، ٢/١٤٠ .

(٤) الشاهد من الخمسين ، الكتاب ٢/١٤٠ .

(٥) انظر المغني ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٦) الشاهد بلا نسبة في المغني ، ص ١٦٧ .

(٧) المقتضب ، ٢/١٥٠ ، وانظر المغني ، ص ٦٠٤ .

(٨) الشاهد لجرير في ديوانه ، ص ١٣٥ .

(٩) المقتضب ، ٣/١٩٥ - ١٩٦ .

(١٠) البقرة / ٢٧٤ .

(١١) المفصّل ، ص ٦٦ . الانصاف مسألة "١٢٠" . التبصرة والتذكرة ، ٢/٢١٩ .

(١٢) الشاهد ، منسوب الى المخبل السعدى وأعشى همدان ومجنون ليلى . ورجح الرواة أنه الى المخبل السعدي . انظر معجم شواهد النحو رقم "٧٣" ، وهو بلا نسبة في المفصّل ص ٦٦ ، والانصاف مسألة "١٢٠".

ويعدّ الأخفش صاحب آراء جديدة (لأنه قد أفسح للقياس على الأشعار الشاذة التي لا تطّرد مع قوانين البصريين ، كما فسح للقراءات القرآنية ، واحتج بها مهما خالفت قواعد النحو عند سيبويه)[١].
(فأجاز الأخفش مجيء " الباء " زائدة في خبر المبتدأ[٢] الموجب . كما في قوله تعالى : (جَــزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَــا)[٣]. مع أن (زيادة الباء في خبر المبتدأ - عزيزة جدا ، لا نكاد توجد -[٤]. ولكن الأخفش يقعّد القواعد على ما ورد في القرآن . فأجاز مجيء الفعل الماضي حالا[٥]، كما في قوله تعالى : (أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[٦]. وقد ورد على هذه الظاهرة قول أبي صخر الهذليّ :

وانّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ نِفْضَــةٌ ... كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ (٧)

وأجاز الأخفش انابة (غير المفعول به من الظرف والمصدر نائب فاعل . مع وجود المفعول به)[٨]. كما في قراءة أبي جعفر : (ليجزى قَوْمــاً بِمَا كانوا يكسبون)[٩] . وأجاز الأخفش الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف والجار والمجرور[١٠]، كما في قول الشاعر :

فَزَجَجْتُهَــا بِمِزَجَّــةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَــزَادَهْ(١١)

وبهذا يكون الأخفش من أكثر النحاة أخذا بظواهر القليل والنادر والقياس عليهما . ولكنّه وقف من قضاياهما موقف الرادّ .. فقد نقل عنه أنّه قال في قراءة (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا)[١٢] ، ان ادخال اللام في أمر المخاطب لغة رديئة . لأنّ هذه اللام انما تدخل في الموضع الذى لا يقدر فيه على افعل)[١٣].

---

(١) المدارس النحويّة ، ص ١٠٦ .
(٢) فاتحة الاعراب ، ص ٧٠ .
(٣) يونس / ٢٧ .
(٤) فاتحة الاعراب ، ص ٧٠ .
(٥) الانصاف ، مسألة "٣٢" ، وفاتحة الاعراب ، ص ١٤٥ .
(٦) النساء / ٩٠ .
(٧) الشاهد للهذليّ في الانصاف مسألة "٣٢" .
(٨) الكافيّة في النحو ، ٨٥/١ . وشرح ابن عقيل ٥٠٩/١ ، ٥١١ .
(٩) الجاثية / ١٤ .
(١٠) شرح المفصّل ، ٢٢/٣ ، ٢٣ .
(١١) الشاهد ، بلا نسبة . انظر الانصاف مسألة "٦٠" ، وشرح المفصّل ، ٢٢/٣ .
(١٢) يونس / ٥٨ .
(١٣) هامش الجنى الداني رقم (٥٠٩) ، ص ١٥٣ .

من كلّ ما سبق ، نخلص الى أنّ البصريين اشترطوا في الشواهد ، التي تقعّد عليها القواعد ، ويستمدّ منها القياس ، أن تكون كثيرة على ألسنة العرب الفصحاء ، وأنهم ضيّقوا دائرة السماع عن الاعراب ، وأنهم أبعدوا " الشاذ " و " القليل " و " النادر " ، وتشدّدوا في ذلك كثيرا من أجل الوصول الى قواعد مطّردة ودقيقة ، ولكنّهم لم يسلموا من الأخذ ببعض ظواهر القليل والنادر والقياس عليهما ، وذلك بعد أن ردّوا كثيرا من الشواهد الصحيحة ، وبعد أن لجأوا الى التأويل في كثير من الشواهد التي تخرج على القاعدة ، وبعد أن حكموا بالضرورة على كثير من الشواهد الأخرى ،، فكأنهم لم يجدوا بدا من الاعتراف ببعض هذه الظواهر اللغوية التي تتضح في شواهد جاءت عن العرب الفصحاء ، على الرغم من مخالفتها لبعض الاحكام والقواعد اللغوية المقعدة والمرتضاه ،

ولكن ، يظلّ طابعهم العام ، وسمتهم الخاصّة ، الأخذ بالكثير الجاري على ألسنة العرب الفصحاء ، ،،، وعدم الأخذ بالقليل والنادر ، مع اختلاف في ما بينهم في درجة التشدد ، وتضييق دائرة السماع ، وفي حجم ومقدار الظواهر القليلة والنادرة التي يردّها كل واحد منهم ، أو في مقدار الظواهر التي يأخذ بها ويقيس عليها مما وصف بالقلة والندرة ، ويتميّز الأخفش سعيد بن مسعدة بأنه أكثر النحاة البصريين القدماء أخذا بما روى عن العرب وأنه أكثرهم احتراما للمسموع من العرب ، بحيث يعدّ أكثرهم أخذا بالشواهد التي تمثّل ظواهر لغوية موصوفة بأنّها قليلة أو نادرة ، حتى عدّه أحد النحاة المعاصرين أنّه فتح الباب أمام الكوفيين ليخرجوا على البصريين[1] ، ويأخذوا بالقليل والنادر والقراءات والأشعار التي فيها خروج على المطّرد ، وأثبت البصريون الشواهد الشاذّة لينبهوا الى الوجه الصحيح المستقيم ، ولينصّوا على أنها جرت على ألسنة بعض العرب الفصحاء ، ولكنها لا تجرى على القواعد الكليّة العامّة للنحو ، وكأنّهم يريدون ابعادها عن الألسنة لتستقيم القواعد ،

ونستطيع القول بأنّ البصريين لم يكونوا يأخذون بكل ظواهر القليل والنادر ، ولم يوسّعوا القواعد لتتسع للظواهر اللغوية الحادثة أو التي تسرّبت من بقايا لغات قديمة ، وكانوا يردّونها أو يؤوّلونها ، واذا لم يكن ردّها أو تأويلها ممكنا فكانوا يعدّونها في الشعر ضرورة ، واذا كان الحكم في الضرورة الشعرية مقبولا في الشواهد الشعرية ، فانه لا يمكن أن يكون مقبولا في الشواهد النثرية ، ولهذا السبب كانوا يعدّون مجيء الظواهر اللغوية التي لا تتفق مع القواعد شاذة ، وأكثر البصريين ردّا ورفضا لمجيء ظواهر لغوية مخالفة لما عليه الكثرة ، والتي قعّدت عليه القواعد ، كان المبرّد ولكنه أجاز وقاس بعض قضاياهما ، كما أسلفنا ،

ويكون الخليل وسيبويه قد نهجا منهجا وسطا بين التشدد والتسامح في معالجة ظواهر القليل والنادر ، وان كانا ينهجان نهجا أقرب الى التشدد والصرامة في ردّ ظواهر القليل والنادر لأنهما تتعارض مع ما عليه الكثرة والاطراد وان أجازا في بعض الأحيان مجيء بعض ظواهرهما قياسيا ،

---

(١) المدارس النحوية ، ص ٩٦ ،

الباب الخامس

موقف الكوفيين من القليل والنادر

موقف الكوفيين من القليل والنادر

كان لعلماء الكوفة - مثل علماء البصرة - مساهمة كبيرة وفعّالة ، في استقراء كلام العرب ، واستنتاج ضوابط وقواعد نظموها لحماية اللغة من أخطاء المولدين والمتعلمين . واذا كان نشاط الكوفة اللغوي والنحويّ (قد بدأ متأخرا عن البصريين ، فقد استطاع الكسائي ، وتلميذه الفرّاء أن يستحدثا - مدرسة نحوية تستقلّ بطوابع خاصّة ...)(١).

وتنسب أقوال بعض العلماء القدماء الى الكوفيين أنّهم كانوا أعلم بالشعر من البصريين .. يقول أبو الطيب اللغويّ : الشعر بالكوفة أكثر وأجمع من البصرة ..)(٢). ويعلل ابن جني سبب كثرة الشعر بالكوفة بما يرويه حمّاد أنّ النعمان (أمر فنسخت له أشعار العرب في الطّنوج - الكراريس - ثمّ دفنها في قصره الأبيض . فلمّا كان المختار بن أبي عبيد قيل له : ان تحت القصر كنزا . فاحتفره ، فأخرج تلك الأشعار . فمن ثم أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة)(٣) . ولهذا العلم بالشعر أثر كبير في منهج الكوفيين بالاحتجاج والاستشهاد لأن من يعلم حجة على من لا يعلم . ولا يضير الكوفة اتهامها بوضع الشعر ، لأن وضع الشعر وصنعه ، والتزيّد فيه ، لم يكن مقصورا على الكوفة وحدها ، فقد نسب الوضع الى آخرين غير الكوفيين . وسيأتي الحديث عن الوضع في باب مستقل .

أما الكوفة فقد اشتهرت بأنها (دار الضرب لكثرة ما وضع الوضّاعون فيهم ، من شعر مصنوع)(٤) . ويقول أبو الطيب اللغوي عن الشعر وكثرته في الكوفة : (ولكن أكثره مصنوع ومنسوب الى من لم يقله . وذلك بيّن في دواوينهم)(٥). هذا مع أنّ دواعي الكذب على اللغة أو فيها في غاية الضعف)(٦) . ورحم الله الكسائي - مؤسس المذهب الكوفي - اذ قال لمن دعاه الى أن يقول في اللغة شيئا يبتدعه : (قطعه الله - ويعني لسانه - اذن اذا قلت ما لا أعلم)(٧) . وقد يكون سعة حفظهم من أسباب اتهامهم بالوضع فالزاهد * أملى ثلاثين ألف ورقة في اللغة من حفظه(٨).

وأرى أنّ وراء اتهام الكوفة وعلمائها ونحاتها بالتزيّد والوضع كثرة استشهادهم بالشعر . وأقوال العرب ، على ظواهر لغوية تعدّ تفريعا واستثناءا على القواعد المطردة ، والمتفق عليها من قبل

---

(١) المدارس النحوية ، ص ٦ . (وأنا لا أميل الى الأخذ تسمية المدارس) .
(٢) مراتب النحويين ، ص ١١٩ .
(٣) الخصائص ، ٣٨٧/١ .
(٤) الأصول ، ص ٢٧ . تمام حسّان .
(٥) مراتب النحويين ، ص ١١٩ .
(٦) تاريخ آداب العرب ٣٨٦/١ .
(٧) السابق ، ٣٤٤/١ .
(٨) السابق ، ٣٤٧/١ .
* أبو عمرو الزاهد المعروف بالمطرّز ... غلام ثعلب توفي سنة ٣٤٥ هـ .

جمهور النحاة ، على اختلاف بيئاتهم • حتى لو كان اعتمادهم في هذا على سماع بيت واحد فيه جواز شيء مخالف للأصول لاعتمدوه ، وجعلوه أصلا ، وبوّبوا عليه • حقّا لقد استقلّت الكوفة بطوابع خاصّة (من حيث الاتساع في الرواية ومن حيث بسطة القياس ، وقبضه)[1] • ومن أوضح مميّزات المنهج الكوفي ، توسّعهم في السّماع عن العرب ، فسمعوا من مناطق لم يسمع منها البصريّون ، ثمّ قبلوا جميع المرويّات من الشعر ، ومأثور الكلام • ويصف الدكتور تمام حسان الكوفيين بأنهم تميّزوا (باتساع الرواية بحيث لا يتشددون في فهم الفصاحة كما تشدّد البصريون ، وانما يأخذون اللغة من قبائل نزحت من البادية واستقرّت ••• فأخذوا عن أصناف من أعراب الحواضر ، لأنهم في نظرهم ما يزالون على سليقتهم الأولى في الفصاحة)[2] • وسبّب اتساع دائرة السماع عند الكوفيين عن العرب اتهام البصرين لهم بأنهم أخذوا اللغة (عن باعة الشواريز ، وأكلة الكواميخ)[3] • ويتاز المنهج الكوفي بأنه يضع كلّ ما ورد على ألسنة العرب موضع القاعدة (ويوسّعون القاعدة له حتى تسعه • وذلك يكون المنهج الكوفيّ هو الصحيح ، اذ أنّه انتقال من الأمثلة الى القاعدة ••)[4] • كما قيل عن الكوفيين أنّهم (لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه)[5] • وهذه الميزة هي التي دعت البصريين الى أن يوجهوا انتقادهم في هذا الصدد الى الكوفيين في شخص الكسائي أنه كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز الاّ في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه • فأفسد بذلك النحو •[6]

وعرف الكوفيّون بتساهلهم في المرويّات وتوسعهم في الرواية والسماع عن العرب ، واحترامهم للمسموع عن العرب الفصحاء ، فقد اعتدوا بكل المرويات التي سمعوها ، وصحّت روايتها عندهم •• فأخذوا بالقليل والنادر واحتجّوا به وقاسوا عليه • فأجاز الكوفيّون توكيد النكرة توكيدا معنويّا اذا كانت مؤقتة[7] • وأجاز الكوفيون ادخال الألف واللاّم على الفعل اذا كانت بمعنى الذى تقوم مقامها طلبا للخفّة •[8] وأجاز الكوفيون (حذف اللام وأن يظل عملها الجزم في الفعل • وأجازوا حذف حرف الجر وابقاء عمله)[9] • لذلك قال عنهم بعض الباحثين المعاصرين : (أمّا الذى ثبت عن الكوفيين نهو استشهادهم بالشاهد النادر •• أو الشاذ أو المجهول أو المرويّ بروايات مختلفة)[10] وربّما بالغ الكوفيّون بالأخذ بالقليل والنادر الى درجة كبيرة • فقد استشهدوا بالبيت الواحد •• على جواز زيادة

---

(١) المدارس النحوية ، ص ٦ •
(٢) الأصول ، ص ٣٨ ـ ٣٩ • تمام حسان •
(٣) النحو العربي والدرس الحديث • ص٥٠•
(٤) ظاهرة الاعراب في النحو ، ص ٢٢٦ •
(٥) الاقتراح ، ص ٢٠٢ •
(٦) بغية الوعاة ١٦٤/٢ •
(٧) الانصاف ، مسألة رقم "٦٣" •
(٨) السابق ، مسألة رقم "٧١" •
(٩) السابق ، مسألة رقم "٧٢" •
(١٠) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٧٥ •

كان بين الجار والمجرور ، كما في قول الشاعر :

سَراةُ بَني أبي بَكْرٍ تَسَامَى　　　عَلَى - كَانَ - المُسَوَّمَةِ العِرابِ (١)

وأكثر من هذا فقد استشهدوا على جواز مجيء لام التوكيد في خبر لكن بشطر واحد من الشعر :

((يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيلَى عَواذِلِي))　　　وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ (٢)

ومثل هذا الشاهد دفع بعض القدماء للتعريض بالكوفيين وانتقادهم ، كابن عصفور مثلا الذى وصفهم بأنهم يجيزون في الكلام ما لا يحفظ الا في الشعر)(٣). ومنهج الكوفيين الذى قام على وضع كل مسموع موضع القاعدة عرّضهم للنقد من القدماء والمتأخرين والمعاصرين .. فنقل السيوطي عن صاحب الافصاح قوله : (عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا)(٤) . وقال عنهم ابن الشجرى : (ولنحاة الكوفة في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة)(٥). ولا أرى ما قاله ابن الشجرى صحيحا أو دقيقا أو نزيها لأن غالبيّة القضايا التي فرّعها الكوفيون على القواعد الكلية العامة واستشهدوا على صحّتها بشواهد قليلة أو نادرة تكوّن مساحة كبيرة من النحو العربي . وشواهدها ما بين آيات قرآنية وشعر ونثر تشكل جزءا كبيرا وهاما من معجم الشواهد النحوية . وتعرّض الكسائي لنقد شديد واتهام كبير من أبي الطيّب اللغوى فقال عنه : (وعلمه مختلط بلا حجج ، ولا علل ، الا حكايات عن الأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقنهم ما يريد)(٦). وفي هذا الرأى تحامل شديد وتجنّ أشد .. لأن الكسائي لم يقل برأى أو بظاهرة الا أيّد ذلك بشواهد كثيرة تشمل القرآن الكريم أو الحديث أو الشعر أو مأثور الكلام العربي أو الأمثال . واذا كان أبو الطيّب اللغوى متأثرا بهذا الرأى بما نسب الى الكسائي من تلقينه عرب الحطمة ما يريد أن يقولوا في (المسألة الزنبورية)(٧) بينه وبين سيبويه في مجلس الرشيد ، فما نسب الى الكسائي ليس دقيقا أو مثبوتا بشكل قاطع كما عرف من أخلاقه ونزاهته وهو أحد القراء السبعة وقد أسلفنا (أنه تمنى قطع لسانه أن يقول ما لا يعلم) وما قيل عنه في المسألة الزنبورية لم يقل عنه في معالجته قضايا اللغة الأخرى . وليس كلّ ما فرعه الكسائي من استثناءات على القواعد المطردة قد اعتمد فيه على الشاذ الذى لا يجوز الا في الضرورة . وليست استدلالاته فقط من الشعر الذى تقع فيه الضرورة . فهناك الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأقوال التي سمعت من العرب الفصحاء . ولا تقع فيها سبق الضرورة . ولست أرى أن الأخذ بكل ما جاء عن العرب الفصحاء يفسد النحو ، لأن النحو وقواعده

(١) الشاهد لمجهول . شرح المفصل ٩٨/٧ ، ١٠٠ . أوضح المسالك ١٨١/١ . الدرر ٨٩/١ .

(٢) وصدره (يلومونني في حبّ ليلى عواذلي) . لمجهول الانصاف ، مسألة "٢٥" .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢٣١/١ .

(٤) انظر الهمع ١٥٣/١ .

(٥) الأمالي الشجرية ٣٩/١ .

(٦) مراتب النحويين ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

(٧) الانصاف مسألة "٩٩" . المغني ، ص ١٢١ . وتذكرة النحاة ، ص ١٢١ - ١٧٧ .

نتيجة لما كانوا يقولونه ولهذا (رأى الكسائي أن هذه اللغة انما هي مانطق به أهلها على أيّ صورة ، كثيرا كان ذلك في الاستعمال أو قليلا . ما دام هذا الناطق أو الناطقون من ذوى الفصاحة الموثوق بفصاحتهم ، ولم يداخل الفساد لغتهم ولم يخالطوا من اختلّت المنتهم أو خارت سلائقهم)[١] . وأضيف أيضا بأنّ ما أخذه الكسائيّ وغيره من الكوفيين كان من استعمالات العرب سواء الشعرية أو النثرية . وعلى الرغم ممّا قيل عن الشعر ولغته الخاصّة من كونه ميدان الضرورات لما يكتنفه من قيود ، تظلّ لغة الشعر على الرغم من ذلك . لغة فصيحة يعتدّ بها وتقعد عليها القواعد . وقد أخذ بهذا جمهور النحاة بـل كلّهم . فقد قعدوا القواعد على الشعر اذ جعلوه في المقام الأول في الاحتجاج . ومن هذا لا يجوز الطعن على الكسائيّ بأنه حرص على الشاذ الذى لا يجوز الاّ في الضرورة .

وفضيلة المنهج الكوفيّ كانت باعتدادهم بالقراءات القرآنية . فكان في طليعة شواهد الكوفيين آيات القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية التي تعدّ مصدرا هاما من مصادر النحو الكوفيّ . ويرجع ذلك الى أن الكسائي مؤسّس مذهب الكوفة أحد القرّاء السبعة .. فاعتدّ الكوفيون بالقراءات واستشهدوا بها . واستندوا اليها في كثير من أصولهم وأحكامهم النحويّة . منها ـ مثلا ـ ذهابهم الى جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه [٢] . وذهابهم الى جواز العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجـار [٣] . مما يؤكّد على أن الكوفيين قد اهتمّوا بالقراءات على اختلافها سواء كانت قراءة السبعة أو العشرة أو كانت شاذة ، وأخذوا بها وبنوا قواعدهم على كثير من تلك القراءات ، فقد استشهدوا بقراءة أبي جعفر (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون)[٤] . وهذه القراءة لم ينفرد بها أبو جعفر بل قرأ بها شيبب وجاءت أيضا عن عاصم[٥] . قال ابن الجزرى : (وهذه القراءة حجة على اقامة الجار والمجرور وهو ـ بما ـ مع وجود المفعول به الصريح وهو ـ قوما ـ مقام الفاعل)[٦] . فهم أساس خطّة في المنهج العلمي ، فـي توسّعهم في الأخذ عن الأعراب وفي تَغْلِيبهم المسموع على المقيس ، (وفي توسّعهم في الاعتماد على القراءات ، وما يعرض من مسائل لا ترد كثيرا في المسموع المشهور ..)[٧] . وهذا ينفي ما اتهم به الكوفيون من اعتمادهم على الشّاذ والضرورة في تقعيدهم القواعد التي تعدّ استثناءا على القواعد المطّردة ، وتفريعا جديدا عليها . وبالرغم ممّا وجّه الى الكوفيين من طعن ونقد قديما وحديثا (فكثير ممّا ذهبوا اليه أقرب الى واقع اللغة ، فقد غلبت عليه السمة الوصفية في دراسة اللغة بطريقة تقريريّة ، تبتعد عن التعليل الفلسفيّ ... وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة حين سئل في مجلس يونس عن قولهم : لأضربن أيّهم يقوم . لم لا يقول : لأضربن أيّهم بالنصب ؟ فقال أيّ هكذا خلقت . ومثل الكسائي كان الفراء ... وفي عبارة الكسائي جوهر المنهج الوصفي)[٨] . ويبدو أن الكوفيين على صواب ، فيما

---

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٨٥ .

(٢) الانصاف مسألة "٦٠" . شرح ابن عقيل ٦٩/٢ ـ ٧٠ .

(٣) الانصاف مسألة "٦٥" .

(٤) الجاثية / ١٤ .

(٥) الرضي على الكافيـة ٨٥/١ . الموفى في النحو الكوفي ، هامش رقم (٢) ، ص ٢١ .

(٦) النشر في القراءات العشر ٣٧٢/٢ .

(٧) مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية ، السنة السادسة ، ١٩٨٣ ، ص عدد مزدوج .

(٨) دروس في كتب النحو ، ص ٥٤ ـ ٥٦ .

ذهبوا اليه ، من أخذهم في كثير من قضايا القليل والنادر . فقد تابعهم المتأخرون في كثير من القضايا اللغوية التي قعّدوا لها ، بناء على شواهد قليلة أو نادرة .. ففي ظاهرة العطف على الضمير المجرور ، دون اعادة الجار وافقهم من البصريين يونس و قطرب . والأخفش من القدماء [١]. وجوّزه أبو حيان الأندلسي [٢]. وتابعهم ابن مالك [٣]. واختاره الاستاذ أبو علي الشلوبيني [٤]. ومدح موقفهم من القليل وأخذ به بعض المعاصرين . كالدكتور تمّام حسّان ، قال : (اتسع الكوفيون بالقياس .. وكان لهم موقف آخر - من القليل - ربما رموا به كذلك الى غاية نبيلة تتناسب مع الطابع النقلي الغالب على أنظارهم ، فلربما قصد الكوفيون باعتدادهم بالقليل الّا يهدروا نصّا اعتبروه فصيحا) [٥]. والدكتور أحمد سليمان ياقوت [٦] والباحث عبد الجبار علوان [٧] ... وغيرهم . وتظهر المظان النحويّة القديمة أن للكوفيين منهجا خاصّا في تلقّيهم اللغة ومناقشة قضاياها ، ممّا جعل لهم موقفا خاصّا ومختلفا عن موقف البصريين . ويعتمد موقف الكوفيين من القليل والنادر على أسس منهجهم الذى رسمه الكسائيّ على أسس ثلاثة هي الاتساع في الرواية بحيث تفتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار ، والأقوال ، والقراءات . والاتساع في القياس بحيث يعتد في قواعد النحو بالشاذ والقليل والنادر . والاتساع في مخالفة البصريين اتساعا قد يؤول الى مدّ القواعد وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية ، بل قد يؤول احيانا الى رفض المسموع الشائع على نحو موقف الفراء من اعمال صيغ المبالغة) [٨]. والحق أنّ الكوفيين لم يمدّوا القواعد بدون اسنادها بالشواهد اللغويّة المرويّة عن العرب . ولكن هل كانت هذه الشواهد عمّن ترضى فصاحته أم لا ؟ . أو هل كانت هذه الشواهد مصنوعة أو غير مصنوعة ؟ أو هل كانت الشواهد قيلت في فترة تالية للفترة التي حددت للاحتجاج بلغة أهلها أو ضمن الفترة المحددة ؟ وما عدا ذلك فالقواعد التي جاء بها الكوفيّون تسندها الشواهد عن العرب . الّا ما كان - مثلا - من اجازه الفرّاء اضافة اسم الفاعل المحلّى بالألف واللام الى العلم دون شاهد يسنده [٩]. وقد يكون في ما قيل عن الكوفيين انّهم لا يسندون قواعدهم بشواهد تحامل وأى تحامل ؟ وفي الشواهد التي استشهدوا بها على (ما جوّزوه من عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون اعادة حرف الجر في سعة الكلام) [١٠] دليلنا على ذلك . فقد تنوعت شواهدهم فاستشهدوا (بقراءة حمزة وابراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مطرف والأعمش ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد

---

(١) البحر المحيط ٤٢/٨ .
(٢) السابق ٤٢/٨ .
(٣) شرح ابن عقيل " متن " . ٢٣٩/١ . وعليه الشارح .
(٤) البحر المحيط ، ٤٢/٨ .
(٥) الأصول ، ص ٣٨ - ٣٩ (لتمّام حسّان) .
(٦) ظاهرة الاعراب في النحو العربي ، ص ٨ .
(٧) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٢٨٦ .
(٨) المدارس النحوية ، ص ١٩٥ - ١٩٦ .
(٩) انظر الرضي على الكافية ٢٨١/١ . المدارس النحوية ، ص ٢١٧ .
(١٠) الانصاف مسألة "٦٥" .

الوارث)[١] للآية الآتية بجر الارحام ، قال تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)[٢] . ودعم الكوفيون استشهادهم هذا بآيات من التنزيل وجهوا اعرابها تبعا لقاعدتهم هذه كقوله تعالـــى : (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ)[٣] . (فـ " ما " في موضع خفض . لأنه عطف على الضمير المخفوض في فيهن)[٤] . وقوله تعالى : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ)[٥] . (فـ " من " في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في لكم)[٦] . وغيرها من الآيات . ودعم الكوفيون قاعدتهم السابقة علاوة على الآيات الكريمة ، التي تعدّ ذروة الفصاحة ، بما روى من لغة العرب شعرا ونثرا . فقد جاء من كلام العرب على ظاهرة عطف الاسم على الضمير المجرور ما حكاه قطرب من قولهم : (ما فيها غيره وفرسه)[٧] . وورد في الشعر من ذلك قول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[٨]

وغير ذلك شواهد أخرى كقول الآخر :

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي ... أَفِيهَا كَانَ حَتْفِي أَمْ سِوَاهَا[٩]

وقول الآخر :

تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ[١٠]

وقول الآخر :

هَلَّا سَأَلْتِ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ... وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرَقِ[١١]

ففي الأبيات السابقة على الترتيب . جرّ الأيام (عطفا على الضمير في " بك " ، وجرّ " سواها " عطفا على الضمير في " فيها " وجرّ " والكعب " عطفا على الضمير في " بينها " وجرّ " أبي نعيم " عطفا على الضمير في " عنهم ") دون اعادة الجار . ممّا يدل على أن القواعد التي ارتضاها الكوفيون استثناء على قواعد البصريين لها شواهد متنوعة وليست قليلة . ممّا جعل (يونس بن حبيب) (وقطـــرب)

---

(١) معاني القرآن ٢٥٢/١ . والانصاف مسألة "٦٥" .
(٢) النساء / ١ .
(٣) النساء / ١٢٧ .
(٤) معاني القرآن للفراء ٢٩٠/١ . والانصاف مسألة "٦٥" .
(٥) الحجر / ٢٠ .
(٦) معاني القران للفراء ٨٦/٢ . والانصاف مسألة "٦٥" .
(٧) أوضح المسالك ٦١/٣ .
(٨) الشاهد بلا نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢ . والانصاف مسألة "٦٥" .
(٩) الشاهد بلا نسبة في الانصاف مسألة "٣٩" ، ومسألة "٦٥" .
(١٠) الشاهد لمسكين الدارمي . نسبه الاستاذ النجار في معاني القرآن ٨٦/٢ هامش (٢) .
(١١) الشاهد بلا نسبة في معاني القرآن ٨٦/٢ . والانصاف مسألة "٦٥" .

والشَّلَوبيني • يوافقون الكوفيين على هذه الظاهرة [1]• ويقول محمد محي الدين عبد الحميد : (ونظير الشواهد السابقة ما أنشده ابن الناظم نقلا عن الأخفش من قول الشاعر :

بِنَا أَبَداً لا غَيْرِنَا تُدْرَكُ المُنَى ... وَتُكْشَفُ غَمَّاءُ الخُطُوبِ الفَوادِحِ

عطف "غيرنا" على الضمير المجرور في "بنا" • ومثله قول الشاعر :

إِذا أَوْقَدوا نَاراً لِحَرْبِ عَدوِّهِم ... فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا

فقد عطف قوله "سعيرها" على الضمير المجرور في "بها")[2]• ويرينا حجم شيوع شواهد ظاهرة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور ، دون اعادة حرف الجرّ ، وتنوّعها ما بين آيات قرآنية ونثر ، وشعر ، انها ظاهرة سائغة يجوز الأخذ بها ، والقياس عليها • وأجاز الكوفيّون توكيد النكرة توكيدا معنويّا اذا كانت محدودة[3]• واستشهدوا على ذلك بشواهد[4] منها :

يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا ... تَحْمِلُنِي الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَجْمَعَا[5]

وأجازوا اعمال "ان" النصب في المضارع مع حذفها من غير بدل •[6] واستشهدوا بقراءة عبد الله بن مسعود (واذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدوا الاّ الله)[7]• نصب الفعل بـ "أن" مضمرة • ومثله قول طرفة :

أَلا أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي•[8]

وشواهد أخرى غيره من الشعر والنثر [9]• وجعلوا ذلك قياسا مطردا - اعمال أن مضمرة • وذهب الكوفيّون الى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرّف، وعلى رأسهم الكسائي ، ووافقهم المازنيّ

---

(١) الانتصاف من الانصاف ٤٦٤/٢ • هامش "الشاهد" ٢٩٢ •
(٢) السابق ٤٦٥/٢ ، هامش الشاهد ٢٩٣ •
(٣) شرح ابن عقيل ٢١١/٢ •
(٤) انظر الانصاف مسألة "٦٣" • وشرح ابن عقيل ٢١١/٢ •
(٥) الشاهد بلا نسبة في الرضي على الكافية ٣٣٥/١ •
(٦) الانصاف مسألة "٧٧" •
(٧) البقرة /٨٣ •
(٨) انظر المغني، ص ٨٤٠ • وشرح القصائد العشر ، ص ١٧٢ •
(٩) انظر الانصاف مسألة "٧٧" • والرضي على الكافية ٣٣٥/١ • والمغني، ص ٨٤٠ •

والمبرد[١]. والجرمي[٢]. واستشهدوا بقول الشاعر :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ[٣]

وفي الشاهد تقدّم التمييز " نفسا " على العامل فيه " تطيب " وهناك شواهد أخرى غير الشاهد السابق، على هذه الظاهرة . مثل قول الشاعر :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ ... كَمِيشٍ إذا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا[٥]

وقول الآخر :

إذا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِياً ... وَلَمْ يُعْنَ بِالإحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا[٦]

وقول الآخر :

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلا ... وَمَا ارْعَوَيْتُ، وَشَيْباً رَأْسِي اشْتَعَلا[٧]

وهذه الشواهد التي اقنعت (أبا عثمان المازنيّ، وأبا العبّاس المبرد والكسائيّ، وأبا عمر الجرمي، فذهبوا الى جواز تقديم التمييز على عامله اذا كان فعلا مُتَصَرِّفا)[٨]. تجعلني أقتنع بجواز تقديم التمييز على عامله سواء أكان متصرفا أم غير متصرف .

(وأجاز الكوفيون تركيب " الثلاثة الأثواب " وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدودة، نحو " الخمسة الدراهم " " والمائة الدينار)[٩]. وأجاز الكوفيّون زيادة الأفعال الناقصة غير - كان - كما ينقل ابن عصفور ذلك مثل اجازتهم زيادة " أمسى " و " أصبح " كـ "كان" . وحكوا : (ما - أصبح - أبردها ، وما - أمسى - أدفأها . ومصدرا كلامه بـ زعم أهل الكوفة)[١٠]. موحيّا بذلك أنه لا يجيز زيادة الأفعال . ولأن " كان " تزاد في التعجب عند أهل البصرة[١١] قاس أهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب . ومنهم من أجاز زيادة كلّ

---

(١) الانصاف مسألة رقم "١٢٠" ، وائتلاف النصرة ، ص ٣٩ .

(٢) ينظر الهمع ٧١/٤ .

(٣) الشاهد مختلف في نسبته . فنسب الى المخبل السعدى (ربيع بن ربيعة بن مالك) في الصبح المنير ص ٣١٢ . ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ المعروف بمجنون ليلى . وينظر الانصاف مسألة رقم "١٢٠" ٨٢٨/٢ .

(٤) الانصاف مسألة رقم "١٢٠" ، ٨٢٩/٢ .

(٥) الشاهد لربيعة بن مقروم الضبي ، منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٦٧٢/١ .

(٦) الشاهد لمجهول ٦٧٢/١ .

(٧) الشاهد لمجهول القائل ، شرح بن عقيل ٦٧١/١ .

(٨) الانتصاف من الانصاف ٨٢٩/٢ . وانظر الهمع ٧١/٤ .

(٩) الفوائد الضيائية ١١/٢ .

(١٠) شرح جمل الزجاجي ٤١٥/١ ، ٤٨٦ . (١١) الأصول ٦٤/١ . شرح المفصّل ١٥١/٧ . شرح الجمل ٥٨٦/١ .

فعل لا يتعدّى[1]. وأجاز الكوفيّون والكسائيّ أن يعمل " اسم الفاعل " بمعنى الماضي مطلقا[2] كما في قوله تعالى : (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)[3] . وأجاز الكوفيّون التعجّب من البياض والسواد من بين سائر الألوان فيقال ما أبيضه ! ، ما أسوده ![4]. (وأجاز الأخفش والكسائي وهشام التعجب من العاهات)[5]. ونسب الدكتور شوقي ضيف الى هشام بن معاوية أنه يذهب الى أنّ " كيف" قد تأتي حرف عطف[6] معتمدا في ذلك على قول بعض الشعراء (محيلا في هذا الى المغني) :

إِذَا قَلَّ مَالُ الْمَرْءِ لَانَتْ قَنَاتُهُ ... وَهَانَ عَلَى الْأَدْنَى فَكَيْفَ الْأَبَاعِدِ[7]

والمغني ينسب العطف ب " كيف " الى عيسى بن موهب وليس الى هشام بن معاوية[8]. وأجاز الفرّاء وبعض أصحابه أن تنصب " ليت " الاسم والخبر[9]. وأجاز الفراء ، حذف حرف الجر وارادته في مثل قول - رؤبة - عندما سئل : كيف أصبحت ؟ قال : خير عافاك الله[10]. وصف الكسائي والفراء وهما رأس المنهج الكوفيّ في النحو بأنهما يتوسعان في الرواية عن الاعراب المتحضرين متتبعين فصحاء ، هم أمثال أبي ثروان وأبي الجرّاح[11]. وكان الفرّاء يبسط القياس معتمدا على القرآن وقراءاته ، وأشعار الشعراء .. ومن ذلك أنّه أجاز اذا اجتمع شرط وقسم وتقدّم القسم أن يكون الجواب للشرط ، (لأنه بعد حرف ينوى به الجزم . والوجه الرفع)[12] واستشهد بقول الأعشى :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لَاتُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ[13]

وأجاز الفرّاء مجيء " كما " حرفا ينصب الفعل المضارع بشرط الاّ يفصل بينها وبينه بفاصل[14].

---

(١) شرح الجمل ٥٨٦/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافيّة ٢٢٠/٢ . وشرح ابن عقيل ١٠٦/٢ .

(٣) الكهف /١٨ .

(٤) الانصاف مسألة "١٦" .

(٥) انظر المدارس النحوية ، ص ١٨٩ .

(٦) السابق ، ص ١٩١ .

(٧) الشاهد بلا نسبة في المغني ، ص ٢٧٣ .

(٨) المغني ، ص ٢٧٣ .

(٩) الجنى الداني ، ص ٤٥٨ . والمغني ، ص ٢٧٦ .

(١٠) معاني القرآن ١٦٩/١ .

(١١) المدارس النحوية ، ص ٢١٥ .

(١٢) معاني القرآن ٦٨/١ .

(١٣) شرح القصائد العشر ، ص ٥٠٨ .

(١٤) المدارس النحوية ، ص ٢٢١ .

وأجاز الكسائي حذف لام الطلب من الفعل المضارع مع بقاء عملها - الجزم - في الشعر والكلام ، بشرط تقدّم " قل "[1]. ومنه قوله تعالى : (قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ آمَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَاةَ)[2]. ومن الشعر قوله :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي ... لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[3]

وأجاز الكسائيّ (العطف على اسم " انّ " بالرفع قبل استكمال الخبر[4] نحو :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[5]

ومن الشواهد على ظاهرة العطف على اسم " انّ " قبل استكمال الخبر قول الشاعر :

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ مَا حَيِينَا فِي شِقَاقِ .[6]

وقال الآخر :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ ... بِبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيسُ[7]

وقال الآخر :

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا ... وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ[8]

(إِنَّ ٱلَّذِينَ آمَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَىٰ)[9]. ولم يشترط الكسائي في جواز العطف على اسم " ان " قبل تمام الخبر خفاء اعراب الاسم . بينما كان شرط الفراء لصحة العطف بالرفع .. خفاء اعراب اسم " ان "[10] ولا أرى مبررا لهذا الشرط . اذ كيف نجيز العطف اذا خفي الاعراب في اسم " ان " ثمّ نمنعه اذا ظهر اعراب اسمها . وهل عدم ظهور اعراب الكلمة يلغيه ؟ . (وأجاز الكسائيّ اعمال " ان " النافية وتابعه أكثر الكوفيين)[11] . ومن شواهد اعمالها قوله تعالى : (**ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم**)[12] . ومن شواهدها الشعرية قوله :

---

(١) المغني ، ص ٢٩٨ .

(٢) ابراهيم / ٣١ .

(٣) الشاهد لمتمّم بن نويرة ، الكتاب ٩/٣ . وبدون نسبة في المغني ، ص ٢٩٧ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٣١١/١ . والمغني ، ص ٦١٧ .

(٥) الشاهد ، لضابيء بن الحارث البرجمي . انظر معجم الشواهد رقم "١١٩" . وبلا نسبة في معاني القرآن ٣١١/١ . والمغني ، ص ٦١٨ .

(٦) الشاهد لبشر بن أبي خازم ، الكتاب ١٥٦/٢ . الانصاف مسألة "٢٣" .

(٧) البيتان لرؤبة . انظر معجم شواهد النحو رقم "٣٤٢٢" .

(٨) الشاهد بلا نسبة في المغني ، ص ٦١٧ .

(٩) المائدة / ٦٩ .

(١٠) معاني القرآن ٣٣١/١ . المغني ، ص ٦١٧ .

(١١) الجني الداني ، ص ٢٢٩ .

(١٢) الاعراف / ١٩٤ .

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلاّ عَلَى حِزْبِهِ المَجَانِينِ [١]

ومنع ذلك - اعمال ان - الفراء [٢]. لأنها من الحروف التي لا تختص . والقياس منها أن لا تعمل . وأجاز الفراء مجيء اللام المؤكدة في خبر لكن [٣] محتجا بقول الشاعر :

((يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي)) وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ [٤]

وكان أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباريّ المتوفي ٣٢٨ هـ يذهب الى أن (الى) قد ترد اسما فيقال : (انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك) [٥]. وكان يجيز في تابع المنادى العلم اذا كان مضافا الرفع فتقول يا زيد ذو المعرفة . ويا تميم كلكم . والجمهور لا يجيز سوى النصب [٦]. وأمّا أبو جعفر الرؤاسيّ ومعاذ الهرّاء ، فلم أعثر لهما على آراء في المظان النحويّة . يقول الدكتور شوقي ضيف : (من المؤكد أن أبا جعفر الرؤاسيّ لم يدل في النحو بآراء ذات قيمة . بدليل أنّ اسمه لم يرد في كتب النحاة التالية لعصره) . وفيه يقول أبو حاتم السّجستانيّ . كان بالكوفة نحوى يقال له أبو جعفر الرؤاسيّ وهو مطروح العلم . ليس بشيء) [٧]. ولكن الرؤاسيّ هو الذى نقل أن الجزم بـ " أن " والرفع بها عن العرب [٨].

ومع ما عرف عن الكوفيين أخذهم بالقليل والنادر والقياس عليه ، الاّ أنهم لم يلتزموا بهذا المبدأ في كل الظواهر اللغوية . ففي ظاهرة الفاء اذن مع استيفائها لشروط الاعمال وقف الكوفيّون موقفا غير منتظر منهم ... فقد أنكر سائرهم الفاءها ، ولم يجز أحد منهم الرفع بعدها . على عكس البصريين (اذ تلقوها بالقبول ووافقهم ثعلب) . (والفاء اذن مع استيفاء الشروط لغيّة نادرة حكاها عيسى بن عمر وسيبويه ولا يقبل قول من أنكرها . وذلك لأن رواية الثقة مقبولة . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الاّ أنها لغية نادرة جدا ، ولذلك أنكرها الكسائي والفراء .. على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل) [٩]. (ويعدّ الفراء العطف على المضمر المجرور بدون اعادة الخافض قبيحا) [١٠].

(١) الشاهد بلا نسبة في الجني الداني ، ص ٢٣٠ .
(٢) شرح ابن عقيل ٣١٧/١ .
(٣) معاني القرآن ٤٦٥/١ .
(٤) الشاهد بلا نسبة ، انظر معاني القرآن ٤٦٥/١ .
(٥) المدارس النحوية ، ص ٢٣٩ .
(٦) السابق ، ص ٢٤٠ .
(٧) المدارس النحوية ، ص ١٥٣ .
(٨) الجني الداني ، ص ٢٤٤ .
(٩) السابق ، ص ٢٥٦ بتحرّف يسير .
(١٠) معاني القرآن ، ٢٥٢/١ - ٢٥٣ .

وسار ثعلب* على نهج الكسائيّ والفرّاء . وأجاز القياس على بعض ظواهر القليل والنادر . (فأجاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به . مستشهدا على ذلك بما سمع من العرب على ذلك[1]. (وأجاز ثعلب حذف لام الأمر في الفعل المضارع وبقاء جزمه)[2] واستشهد بقول الشاعر :

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي ... وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ[3]

وبقول الآخر :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[4]

ولكن بالرغم ممّا عرف به الكوفيّون من قياسهم (على القليل والنادر والمنازيد) . وبالرغم من أنّ طابعهم العام ومنهجهم الخاص في معالجة اللغة ، يقومان على احترام المسموع عن العرب . ووضعه موضع القاعدة . فلم يكن موقفهم هذا ينطبق على جميع الكوفيين في كافة الظواهر اللغويّة التي تبدو فيها مظاهر القلّة والندرة . فأنكروا بعضها وعابوا قسما آخر . فأنكر الكسائيّ والفرّاء - شيخا الكوفيين - الغاء " اذن " مع استيفاء شروط اعمالها على اتساع حفظهما ، وأخذهما بالقليل والنادر . ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ . وقد قال (بالغائها عيسى بن عمر)[5]. وعاب الكسائيّ قراءة (فَلْتَفْرَحُوا)[6] وذلك لأنّه وجد مثل هذه القراءة قليلاً فجعله عيبا)[7]. وفي ظاهرة العطف على اسم " انّ " بالرفع قبل استكمال الخبر .. خالف الفرّاء الكسائيّ والكوفيين . (فلم يجز العطف على اسم انّ بالرفع الّا اذا كان اسمها غير واضح الاعراب ، كأن يكون مبنيا)[8] ، كقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا ...)[9]. هذا الفرّاء وهو شيخ متقدم من شيوخ الكوفيين والمعروف باتساع الرواية عن العرب ... واعتداده بكل ما جاء من روايات غريبة .. (يرفض مجيء مرفوعين بعد كان مع ورود السماع بذلك)[10] كقول الشاعر :

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ[11]

---

* أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ .

(١) المجالس ١٢٣/٣ - المجلس رقم "١٥٢" وليس فيه الآية .

(٢) المجالس رقم "٥٢٤" ، ص ٤٥٦ . معاني القرآن ١٥٩/١ ، ١٣٦/١ . المغني ، ص ٢٤٨ .

(٣) الشاهد لمجهول القائل ، انظر مغني اللبيب ، ص ٢٩٧ .

(٤) الشاهد مختلف في نسبته . فنسب للاعشى في الكتاب ٤٥/٢ . ولربيعة بن جشم ولدثار بن شيبان النمري . انظر الانصاف مسألة رقم "٧٢" ، شرح المفصل ٣٣/٧ . شذور الذهب ٢١١ .

(٥) الجنى الداني ، ص ٣٥٦ .

(٦) يونس / ٥٨ .

(٧) معاني القرآن ٤٦٩/١ .

(٨) السابق ، ٣١٠/١ .

(٩) المائدة / ٦٩ .

(١٠) انظر المدارس النحوية ، ص ٢١٨ .

(١١) الشاهد للعجير السلولي ، الكتاب ٧١/١ .

ووقف الفرّاء من قراءة ابراهيم النخعي وحمزة للآية : (**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**)(١) بجر الأرحام عطفا على الضمير المجرور دون اعادة الجار موقف المقبّح فقال : (في ذلك قبح . لأنّ العرب لا تردّ - لا تعطف - مخفوضا وقد كني عنه . وانما يجوز هذا في الشعر لضيقه)(٢). وأنكر قراءة ابن عامر للآية (**وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم**)(٣) . بالفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به - أولادهم - . ويرد الفرّاء على الأخفش الذي يصحّح القراءة ويحتج لها بشاهد يفصل فيه بين المضاف والمضاف اليه ، كقول الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ(٤)

بقوله - الفراء - (وليس قول من قال : انما أرادوا مثل قول الشاعر :- (فزججتها بمزجة - زج القلوص أبي مزاده) بشيء . وهذا ممّا كان يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربيّة)(٥). ووقف الفراء من قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب وحمزة للآية (**ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيّ**)(٦) بخفض الياء موقف المنكر فقال : (لعلها من وهم القراء طبقة يحيى . فانه قلّ من سلم منهم من الوهم . ولعله ظن أن الياء في كلمة " بمصرخيّ " خافضة للحرف كلّه . والياء من المتكلم خارج من ذلك)(٧) . ولكنه عاد في الوقت نفسه يثبت (أن بعض العرب قد يخفض ياء المتكلم في الجار والمجرور في مثل كلمة " فيّ ")(٨). وقد اتهم الفرّاء العرب (بأنّهم يغلطون ، فهو قد يخطّئهم وقد يرد بعض ما سمعه مؤمنا بأنه شاذ لا يقاس عليه ، ولا يصح اطراده في العربية)(٩). وقد ذكرنا سابقا كيف كان الكوفيّون ومنهم الفرّاء ، يتوسعون في الرواية والقياس . فيبنون قاعدة على شاهد واحد ، كما فعلوا في جواز دخول اللام في خبر لكن .. ولكن ليس معنى هذا أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد .. بل لقد كانت الشواهد تتكاثر أحيانا وترفض القاعدة والقياس عليها ، على نحو ما رفض الفراء اعمال ان النافية(١٠) . وأنكر الكوفيون اثبات العطف بـ حتّى .. لأنّ العطف بها لا يكون الاّ قليلا .(١١). ورفض الكوفيّون السماع أحيانا في القراءات القرآنية ولم يلتفتوا لاحتجاج البصريين بقراءة نافع وابن كثير وهي من القراءات السبع(١٢) كقوله تعالى : (**وان كلا لما ليوفينهم ربّك أعمالهم**)(١٣).

---

(١) النساء / ١ .

(٢) معاني القرآن . الفراء ١/٢٥٢ .

(٣) الأنعام / ١٣٧ .

(٤) الشاهد لمجهول ، المفصل ، ص ٣١ . الانصاف مسألة "٦٠" ، ٢/٤٢٧ .

(٥) معاني القرآن / الفراء ١/٣٥٧ .

(٦) ابراهيم / ٢٢

(٧) معاني القرآن ٢/٧٥ .

(٨) السابق ٢/٧٥ .

(٩) انظر المدارس النحويّة . ص ٢١٨ .

(١٠) السابق . ص ٢١٨ .

(١١) أوضح المسالك الى ألفيّة ابن مالك ٣/٤٤ . وكتاب ائتلاف النصرة . ص ٧٣ - ٧٤ .

(١٢) المغني ص ٥٦ . وقرأ بها الحرميان وأبو بكر . وانظر المدارس النحوية . ص ١٦٤ .

(١٣) هود / ١١١ .

يتضح مما سبق أنّ موقف النحاة الكوفيين كان يتميّز بالتوسّع في الأخذ عن الأعراب ، والاعتماد على القراءات القرآنية وما يعرض فيها من مسائل لا تردّ كثيرا في المسموع المشهور . وأنهم أساس خطّه في النهج العلمي ... فهم يعتمدون على الشعر وأقوال العرب مهما كانت آراء بعض العلماء ، فيها ووصفها بصفات نحو (الشعر ممنوع .. أو غير منسوب لقائله)[1] أو أن الكوفيين يكتفون بالشاهد الواحد فيبنون عليه حكمهم ويستنبطون القاعدة . ويتوسّعون في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر والقليل دون تقيّد بندرته وشذوذه وعلى القليل أو على كل مسموع يسمعونه من العرب بغض النظر عن حجم استعمال العرب له ، أو عن عدد الناطقين به ، أو شيوعه على ألسنتهم . فهم يحترمون المسموع المرويّ عن ثقة ويضعونه موضع القاعدة ، أو يوسّعون له القاعدة حتى تتسع له . وأصابوا في كثير من المواقف التي خالفوا فيها البصريين ، مما جعل بعض البصريين يأخذون بها . وسار على ذلك من المتأخرين ابن مالك ، وابن هشام ، وابن عقيل وغيرهم. فهم قد أخذوا ببعض التفريعات التي زادها الكوفيون على قواعد البصريين . والجدير بالقول أن مدرسة الكوفة تكاد تنحصر في الكسائي والفراء ، ويتبعهما ابن الأنباري وثعلب وهشام الضّرير . وأما الرؤاسي والهراء فلم تثبت لهما المظانّ النّحْوية اراء يعتمد عليها الباحث في معرفة موقفهما من القليل والنادر .[2]

ويبقى الكسائيّ والفرّاء قطبي المدرسة الكوفيّة . وقد أكثر الكسائي من سماعه عن أعراب الحطمة - عشيرة من بني عبد القيس - وأخذ بكل اللّغات ، وتوسّع في القياس ، ومَدّه ليشمل ما نطق به العرب المتحضرون . ومدّ النحو ليشمل ما يعده بعض العلماء - قديمين ، ومعاصرين - شاذا أو نادرا أو قليلا وسبب ذلك في رأي أحد العلماء المعاصرين : هو أن الكسائي من القراء ، وكانت تجرى في قراءته حروف تشذ على قواعد النحو البصريّ ، فخشي أن يظن بهذه الحروف أنها غير جائزة وأنها لا تجرى على الألسنة السليمة ، ورمما خشي اندثارها وهي جميعا مرويّة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفيها ما هو متواتر وهو القراءات السبع ، وفيها ما هو غير متواتر وهو ما وراءهما من قراءات . وجميعها صحيح . وينبغي أن نتوسع في قواعد النحو والصرف حتى تشملها .[3]

ولا أرى ما يراه الدكتور شوقي ضيف بأنّ الكسائي بافساحه للقراءات واللغات الشاذة قد خرج بذلك (الى صورة جديدة للنحو لا تتفق والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضي في قواعدها الاطراد والتعميم والشمول)[4]. والسبب في ذلك لأن العلوم الانسانية بعامة ، واللغات بخاصة ، واللغة العربية بالذات ... لا تخضع لقواعد العلم الصارمة ، ولا للقيود الدقيقة . ولأن اللغة كائن حيّ تتطور وتنمو وتزداد وتنقص وتشيع ظواهرها وتتقلص أخرى . وبالتالي يكون خنقها بقواعد ضيّقة لا تسعها أمراً غيرَ ميسور . ولأن اللغة أسبق من تقعيد القواعد فيكون كلّ ما جاء على ألسنة أهلها

---

(١) التواعد النحوية ، مادتها وطريقها ، ص ٧٥ .

(٢) المدارس النحوية ، ص ١٥٧ .

(٣) السابق ، ص ١٧٥ - ١٧٦ .

(٤) السابق ، ص ١٧٧ .

جاريا مجرى التقعيد والأخذ به ٠ وقلت اللغة العربية بالذات ، لأنّ في نشأة اللغات عامة واللغة العربية خاصّة ، غموضا ٠٠ فنحن لا نعرف عن طفولة اللغة العربية شيئا ، وكل ما نعرفه هو ما جاءت عليه من نضج كبير في الشعر الجاهلي ونثره ٠ وما سبق تلك يظل مجهولا بالنسبة لنا ٠ ولا نستطيع أن نعرف ما كانت عليه اللغة آنذاك الاّ بالظن والتخمين ٠ وحتا وصلت اللغة العربية ذروة الفصاحة ابان نزول القرآن الكريم ٠ فلماذا لا نعدّ الشواهد الأدبية شعرا ونثرا فصيحة كلّها ، حيث يَشْمَلها التقعيد النحويّ كما فعل الكوفيّون في معالجتهم اللغة ؟ ٠

الباب السادس

موقف غير البصريين والكوفيين من القليل والنادر

موقف غير البصريين والكوفيين من القليل والنادر

يشمل هذا الباب مساحة زمنيّة واسعة . فهي تمتدّ من أوائل القرن الرابع الهجري الى أوائل القرن العاشر الهجري تضمّ عددا كبيرا من مشاهير النحاة ، الذين يمثلون بيئات مكانيّة مختلفة . فمنهم البغدادي والمصريّ والمغربيّ والأندلسي . ومنهم من تتلمذ على نحاة بصريين . أو من تتلمذ على نحاة كوفيين . ومنهم من كان يختلف الى البصريين والكوفيين ، يأخذ من كلّ فريق ما يروق له ويناسبه .ويختار ما يعجبه. ولهذا فهم متأثرون بما سبقهم من مناهج .. ولكنّ هذا التأثر لم يلغ أن يكون لكل واحد منهم طريقته الخاصة في معالجة ظواهر اللغة . وهذه الفترة فترة زخم المؤلفات النحويّة ، ومنها ما يعدّ ثورة[1] على النحو في بعض مسائله . ونظرا لاتساع هذه الفترة الزمنية التي تغطي ستّة قرون من تطوّر النحو ، ولانها تشمل على عدد كبير من أمهّاته ، التي ترجع الى بيئات مكانية وزمانية وثقافيّة مختلفة ، ولأنها تشمل على عدد كبير من النحاة الذين لم يكن لأيّ واحد منهم منهج واضح محدّد شمولي ثابت في معالجة الظواهر التي أثارتها الشواهد التي وصفت بالقلة والندرة . حيث قبلها أو رفضها دفعة واحدة . بل كان موقفه من بعض الظواهر يختلف من كتاب الى آخر من مؤلفاته كابن هشام مثلا الذى يتمتع بشهرة فائقة في النحو أجاز مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا في الشعر والنثر في كتابه أوضح المسالك[2] بقلّة ، ثم خصّ الظاهرة نفسها بالضرورة الشعرية على الأصح ، في كتابه المغني[3]. واختلفت شواهده على الظاهرة نفسها في الكتابين ممّا يدل على أن مقدار الشواهد التي تكون في الذهن وقت ادلاء الحكم له تأثير كبير في نوعيته من حيث اجازة الظاهرة أو رفضها . ولأنّ موقف النحاة لم يكن شموليا ولا ثابتا في قبول القليل والنادر أو رفضه دفعة واحدة . من قبل جميع النحاة . ولكن موقف النحاة منهما كان مختلفا ، حسب نوع الظاهرة ومدى ما تثيره من تشعّب وتشتت لغوى ، وما تثيره من تناقض في تحليل المفردات النحويّة . وحسب درجة تشدّد أو تساهل النحويّ نفسه ، في اطراد القواعد ، أو الرجوع الى السماع والأخذ به ، أقول نظرا لما سبق فانّ اعطاء حكم على موقف النحاة من القليل والنادر من أصعب وأدق الأمور تجنبا من الوقوع في الخطأ الذى يعدّ سهلا في معالجة مثل هذه الأحكام . للاسباب التي ذكرتها . لاسيّما أن نظرة النحاة تختلف من ظاهرة الى أخرى .

ولكن ، يظلّ السؤال قائما ، على النحو الآتي : ما موقف النحاة غير البصريين والكوفيين . من القليل والنادر ؟ تخضع الاجابة عن هذا السؤال الى عوامل متعددة من أهمها : تحديد النحاة الذين سنعتمد آراءهم . وتحديد المظان النحويّة التي يتم استقراؤها لمعرفة آراء النحاة في معالجة ظواهر اللغة .. التي تعدّ قليلة أو نادرة حتى نكوّن رأيا يصف موقفهم منهما . وعلى استقصاء تام لآراء كلّ نحويّ منفردا في كل ظاهرة لغوية وصفت عنده أو عند غيره بأنّها قليلة أو نادرة .. ثمّ تصنيف هذه الآراء مع آراء النحاة الآخرين في معالجة هذه الظواهر حتى نخرج برأى عن موقفهم بعامّة من القليل والنادر .

---

(١) كتاب الردّ على النحاة ، لابن مضاء القرطبي .

(٢) أوضح المسالك الى ألفيّة ابن مالك ١/ ١٩٠ .

(٣) المغني ، ص ٩١٨ .

وبعد استقصاء طويل دؤوب مضن أقول : انّ الحكم على نحوي أو مجموعة من النحاة بأنهم يأخذون بالقليل والنادر ، ويقيسان عليهما يظلّ حكما نسبيا . لأن الاستقصاء يؤكد أنّ اكثر النحاة آخذا بهما وقف من بعض قضاياهما موقف الرادّ المؤوّل لهما المانع لمجيئهما كبعض الكوفيين مثل الفرّاء والكسائي .. ومن المتأخرين ابن عقيل وأبي حيّان الأندلسي .. وابن الشجري .. وغيرهم . وكما يؤكد الاستقصاء أيضا أن اكثر النحاة تشددا كأبي البركات أخذ ببعض ظواهرهما . ومع هذا يظل لكل نحوي طابع خاص بنسبة غالبة أنه مع ظواهر القلة والندرة أو أنه يرفضهما ولا يجيزهما . لذا وقف النحاة موقف الحذر من الشواهد التي تمثل ظواهر جديدة ، تتعارض مع القواعد المطّردة . حتى لا تختلط الأحكام ، فتفسد الصناعة النحوية . لا سيّما اذا كان عدد شواهد الظاهرة بيتا من الشعر . فيلاحظ المتتبع أحكام النحاة على بعض ظواهر اللغة أنها أحكام قطعيّة لا تجوز مناقشتها ، أو تغييرها بناء على مدّ أو جزر بعض الظواهر اللغوية . ويتضح هذا في مناقشة أحكام النحاة على ظاهرة تقديم الحال على صاحبها المجرور ... (فعامّة النحويين يقولون : انه لا يجوز تقديم الحال على - صاحبها - المجرور . لأنّ الحال صفة ، والصفة من التوابع ... الاّ ابن كيسان .. فانه أجاز ذلك).[١] محتجا بقوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ)[٢] . وقد عقّب الاسفرايني بقوله : (وقد وجد هذا كثيرا في أشعار المحدثين .. ومثل هذا في كلامهم أكثر من أن يحصى ... والتقصّي عنه لا يمكن الاّ بجعله على الضرورة أو على مذهب ابن كيسان ، أو نائب " عن الحال ")[٣]. فهذه ظاهرة من ظواهر اللغة ، بدأت قليلة ولم يجزها جمهور القدماء ... ، ولكنّها نمت وكثرت .. فلماذا لم يقبل بها النحاة الذين كثرت في زمنهم ؟ ولماذا ظلّ سلطان قواعد القدماء المتشدد مهيمنا على أحكام النحاة الذين جاءوا بعدهم فلم يستطيعوا الافلات منه ؟ ولماذا عمدوا الى التأويل والتّخريج للآية التي يتضح فيها مجيء الحال متقدمة على صاحبها المجرور ؟ . ولست أرى أنّ جعل " كافّة " حالا من " الكاف " في أرسلناك ، والتاء للمبالغة)[٤] . أو جعل " كافّة " منصوبة على أنها (وصف للمصدر على تقدير الاّ رسالة عامّة شاملة للناس)[٥] أدقّ ولا أصوب من جعلها حالا متقدمة على صاحبها (الناس) المجرورة . ولماذا لجأ الاسفرايني نفسه ، الذي اعترف بمجيء الحال المتقدم على صاحبه المجرور كثيرا في أشعار المحدثين الى التأرجح بين عدّه ضرورة أو على مذهب ابن كيسان ؟ ولماذا لم يجز هذه الظاهرة لورودها في القرآن الكريم ؟ وهل نستطيع عدّ الآية ضرورة ؟ . وأعتقد أن وراء ذلك كله ، رغبة النحاة في التشدد والتحكم بظواهر اللغة لتسير وفق القواعد المرتضاه . بغض النظر أحيانا عن قلة الشواهد أو كثرتها . وقد أجاز مجيء الحال متقدمة على صاحبها المجرور بعده ابن عقيل ، وعدّه نادرا[٦] . واستشهد عليها بقوله تعالى : (والسّموات مطويّات بيمينه)[٧] في قراءة من قرأ بكسر التاء . ممّا يدلّ على أن أحكام النحاة كانت أنظارا

---

(١) فاتحة الاعراب ، ص ١٤٥ . وهذا رأي الاسفرايني وليس دقيقا .

(٢) سبأ / ٢٨ .

(٣) فاتحة الاعراب ، ص ١٤٦ .

(٤) الرأي للزجاج في فاتحة الاعراب ، ص ١٤٥ .

(٥) الرأي للزمخشري ، انظر السابق ، ص ١٤٦ .

(٦) شرح ابن عقيل ٦٤٩/١ . واجازها من القدماء الكسائي .

(٧) الزمر / ٦٧ .

في اللغة ، حسب استقصاء واطّلاع واحاطة ، وجهود كل واحد منهم الفردية ، وصفاته العقلية من النباهة والفطنة في استيعاب عناصر الاستعمال في اللغة . مع أنّ جهودهم واتقانهم يفوق الوصف . غير أنّ معالجتهم لقضايا التعليل والنادر ، كانت تنقصها الدقة والاتقان . وسأدرس في الصفحات التالية القادمة موقف النحاة من بعض الاستعمالات في اللغة العربية مثل :

أولا : أنماط الشرط .

ثانيا : لام الطلب واضمارها .

أنماط الشرط في اللغة العربية

من صور جملة الشرط في اللغة العربيّة أن يكون الأوّل مضارعا ، والثاني ماضيا [١]. ومنه قوله :

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ ... كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ [٢]

ومنه قول الشاعر :

ان تَلِنْ لِنتُ وان تقسُ قَسَا ... قلبي القاسي وإنْ تَعْسُ يَلِنْ [٣]

ومنه قول قعنب بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا ... مِنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا [٤]

وجاء على هذه الظاهرة من القرآن الكريم قوله تعالى : (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ) [٥] . لأن تابع الجواب (فظلّت) جواب عند ابن هشام [٦] . ومن شواهدها الشعريّة :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا ... مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا [٧]

ومنه في النثر قول عائشة - رضي الله عنها - : (انّ أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق) [٨] . وقوله - صلى الله عليه وسلم - : (من يقم ليلة القدر غفر له ما تقدّم من ذنبه) [٩] . وذهب جمهور النحاة [١٠] الى أن مجيء فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا يختصّ بالضرورة الشعرية . كابن عصفور [١١] . وأيّ ضرورة تفسّر مجيء مثل هذه الظاهرة في القرآن الكريم ؟ أو في الحديث الشريف . ولذا فتعد معالجة جمهور النحاة غير كافية لتفسيرها !؟ وأجاز الزمخشري [١٢] هذه الظاهرة من الشرط دون أن يبدي فيها رأيا .

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٣٧١ .

(٢) الشاهد لأبي زبيد الطائي . انظر الخزانة ٣/٦٥٤ ، ٦٥٥ والعيني ٤/٤٢٧ ، ٤٢٨ وبلا نسبة في المقتضب ٢/٥٩ . وشرح ابن عقيل ٢/٣٧١ .

(٣) الشاهد بلا نسبة في كشف المشكل ١/٦٠٤ .

(٤) الشاهد لقعنب بن أم صاحب . انظر معجم الشواهد النحوية رقم "٢٨٥٢" . وبلا نسبة في المغني ص ٩٠٨ .

(٥) الشعراء / ٤ .

(٦) أوضح المسالك ٣/١٩٠ .

(٧) الشاهد بلا نسبة في الدرر ٢/٧٤ . الهمع ٢/٧٩ . انظر معجم شواهد النحو رقم "٢٠٠" .

(٨) شرح ابن عقيل ٢/٣٧٢ .

(٩) السابق ، ٢/٣٧٢ .

(١٠) شرح ابن هشام ٣/١٩٠ .

(١١) المقرّب ١/٢٧٥ .

(١٢) المفصل ، ص ٣٢١ .

ومن النحاة من أجازها على قلة . ابن هشام [١] وأبو علي الشلوبيني [٢]. وابن عقيل [٣]. وابن الحاجب [٤]. ورضي الدين الاستراباذي [٥] . وحيدرة اليمني [٦]. وأكثر النحويين يخصّون هذا النوع بالضرورة وليس بدقيق بدليل ما روى من قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

وفي دراسة تطبيقيّة قام بها مالك يوسف المطلبي ، على دواوين حديثة .. أثبت فيها أن نمط الشرط الذي يقوم على اداة الشرط ، جملة الشرط فعل مضارع وجواب الشرط فعل ماض من الأنماط الفعلية النادرة . لم يرد عند نازك الملائكة أو عند البيّاتي . وندرة مجيء هذا النمط في موضوع البحث تتطابق مع نتائج البحث النحويّ . فقد جعل النحاة هذا النمط على القلة . [٧] ولكن نتيجة دراسته وبحثه على البنية اللغوية في شعر عروة بن الورد ، انتهت الى نتائج قلبت سلّم التدرج الاستعمالي لانماط الشرط الفعلية : اذ جاءت نتائجها في الاداة - يفعل + فعل : اربعة شواهد . [٨]

من العجيب أن يقع أمام كبير كابن هشام في التناقض . فهو قد أجاز الظاهرة على قلة [٩]. ثمّ عاد وخصها في الأصح على ضرورة الشعر [١٠]. ولا تجوز في غيرها . والسبب في ذلك لأنّ طبيعة هذه الظواهر اللغوية دقيقة للغاية ويكون الجزم بحكم عليها من الأمور المشكلة الدقيقة . ولكن ما الذي يمنع اجازتها ، طالما أنها سمعت في شعر وفي سعة الكلام وفي التنزيل الكريم . قوله تعالى : ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ ﴾ [١١]. ومجيء مثل هذه الظاهرة في القرآن ، الذي هو ذروة الفصاحة ، يبعد عنها حكم الضرورة . ويعلي من شأنها فصاحة في تدرّج الاستعمال عند العرب .

اللام التي في الأمر [١٢]:

وسمّاها ابن هشام " لام الطلب " وهي اللاّم العاملة للجزم [١٣]. ويرى المراديّ أن الأولى

(١) أوضح المسالك ٣/١٩٠ .
(٢) التوطئة ، ص ١٤٦ .
(٣) شرح ابن عقيل ٢/٣٧١ .
(٤) الكافية في النحو ١/٢٦٠ .
(٥) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٦٠ .
(٦) كشف المشكل ، ص ٦٠٤ .
(٧) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ، ص ١٩٥ .
(٨) السابق ، ص ١٨٨ .
(٩) أوضح المسالك ٣/١٩٠ .
(١٠) المغني ، ص ٩٠٨ .
(١١) الشعراء / ٤ .
(١٢) الكتاب ٣/٨ .
(١٣) المغني ، ص ٢٩٤ .

أن يقال لام الطلب ، لتشمل لام الأمر والدعاء والالتماس [١]. وهذا ما عناه سيبويه بقوله : واعلم أنّ هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي [٢]. واللام التي في الأمر . وذلك قولك ليفعل [٣].
هذه هي القاعدة المطّردة التي وضعها سيبويه بعد ملاحظة واستقصاء وجمع كلام العرب . وهي أنّ لام الطلب تختصّ بالدخول على فعل الغائب . وسمع من العرب ما يعدّ تقريعا واستثناء على هذه القاعدة كقول الشاعر :

لتقم أنت يا ابن خير قريش ... فلتقضي حوائج المسلمينا [٤]

وقول الآخر :

فلتكن أبعد العداة من الصّلح ... من النجم جاره العيّوق [٥]

وقول الآخر :

لتبعد اذ نأى جدواك عنّي ... ولا أسفي عليك ولا أبالي [٦]

ولم تكن شواهد هذه الظاهرة مقصورة على الشعر وحده . فقد وردت شواهد من القرآن الكريم عليها . قوله تعالى : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) [٧]. وجاء في الحديث (ولتزرّه ولو بشوكة) [٨] . وجاء عند - صلى الله عليه وسلم قوله في بعض مغازيه : (لتأخذوا مصافكم) [٩] . ومرة أخرى قال : (لتقوموا الى مصافكم) [١٠]. وجاءت شواهد دخلت فيها اللام على فعل المتكلم كقوله تعالى : (وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) [١١]. وقوله - صلى الله عليه وسلم - : (قوموا فلأصلّ لكم) [١٢]. فكيف عالج النحاة هذه النصوص التي اشتملت على نثر فصيح من القرآن والسنّة وعلى شواهد سمعت من العرب ؟ .

أجاز ابن السرّاج هذه الظاهرة [١٣]. أن يؤمر المخاطب باللام . وليس للزمخشريّ فيها نصّ ..

---

(١) الجنى الداني ، ص ١٥٢ .
(٢) الكتاب ٨/٣ .
(٣) السابق ٨/٣ .
(٤) الشاهد لمجهول القائل انظر الانصاف م "٧٢" ، ٥٢٥/٢ ، فاتحة الاعراب في اعراب الفاتحة ، ص ١٨٠ . المغني ، ص ٣٠٠ ، ٧١٦ . تذكرة النحاة ، ص ٦٦٦ .
(٥) الشاهد بلا نسبة في تذكرة النحاة ، ص ٦٦٦ . والانصاف م "٧٢" .
(٦) الشاهد لأحمد بن منصور اليشكري . له ارجوزة في النحو ، انظر تذكرة النحاة ، ص ٦٦٦ . وانظر الانصاف م "٧٢" ، ٥٢٧/٢ .
(٧) يونس / ٥٨ . في قراءة النبيّ من طريق أبي ابن كعب ، ورويت عن عثمان وأنس بن مالك . وغيرهم كثير ، انظر الانصاف ، م "٧٢" .
(٨) الانصاف م "٧٢" .
(٩) معاني القرآن للفراء ٤٧٠/١ . وفي مسند أحمد بن حنبل ٢٤٣/٥ .
(١٠) السابق " م ٧٢" .
(١١) العنكبوت / ١٢ .
(١٢) المغني ، ص ٢٩٦ .
(١٣) الأصول ١٥٨/١ . وتابعه الانباري في الانصاف ، مسألة "٧٢" .

عندما عالج أصناف اللامات . ولكنه قال : لام الأمر نحو قولك ليفعل [١]. وعدّها الاسفراييني [٢] وأبو حيّان الأندلسي [٣] والمراديّ قليلة [٤] . وتابعهم ابن هشام [٥]. وعدّها الحيدرة اليمني " قليلة جدا " [٦] أما ابن يعيش فعدّ ادخال اللام مراعاة الأصل [٧] وتابعه السيوطي [٨].

ويرى الاستاذ سعيد الأفغاني [٩] أنّ دخول لام الطلب على المضارع الغائب في الأعمّ الأغلب . ولا قيمة لانكار قوم دخولها على غيره . بدليل جواز ادخالها على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بالقراءة الشاذة (فَبِذلكَ فلْتَفْرَحُوا)* وادخالها على المضارع المبدوء بالنون بالقراءة المتواترة (ولْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ)** . ولا أرى أنّ القراءة شاذة . وأرى أن دخول اللام جائز قياسا . لأنه لا يؤدي الى تناقض ولا الى تشتيت لنوى ولا يجعل الأصول تختلط حتى تفسد الصناعة . بل ان ادخال اللام على الفعل المضارع للمخاطب مراعاة للأصل . وأعتمد على رأي المبرد الذي يقول : ان اللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب ، ولو كانت للمخاطب لكان جيدا على الأصل [١٠].

اضمار لام الأمر واعمالها :

أجاز سيبويه حذف لام الأمر ، واعمالها مضمرة ، في الشعر ، كأنّهم شبهوها بـ " أن " اذا أعملوها مضمرة [١١] . واستشهد بقول الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إذا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالا [١٢]

وقول متمّم بن نويره :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمُشِي ... لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى [١٣]

---

(١) المفصّل ، ص ٣٢٧ .
(٢) فاتحة الاعراب ، ص ٢٤ .
(٣) تذكرة النحاة ، ص ٦٦٥ - ٦٦٦ .
(٤) الجنى الداني ، ص ١٥٣ .
(٥) المغني ، ص ٢٩٦ . أوضح المسالك ١٨٧/٣ .
(٦) كشف المشاكل ، ص ٥٩٣ .
(٧) شرح المفصّل ٤١/٧ ، ٦١ .
(٨) الأشباه والنظائر ٦٤/١ .
(٩) في أصول النحو ، ص ٣٨ .
(١٠) المقتضب ٤٤/٢ - ٤٥ .
(١١) الكتاب ٨/٣ .
(١٢) الشاهد ، مختلف في نسبته . فنسب لأبي طالب عم النبي (ص) - في شرح شذور الذهب ، ص ٢١١ .
(١٣) الشاهد لمتمّم بن نويره . الكتاب ٨/٣-٩ .

* يونس / ٥٨ . ** العنكبوت / ١٢ .

وقال أحيحة بن الجلاح :

فَمَنْ نَالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْه ... صَنِيعَتَهُ ويَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ (١)

وقول الشاعر :

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا ... تِئْذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وَجَارُهَا (٢)

ومنه قول الشاعر :

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي ... وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ (٣)

ومنه قول الشاعر :

مَنْ كَانَ لا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرُ ... فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ (٤)

وكما ينقل ابن هشام من ابن مالك أنّه أجاز حذف اللّام وابقاء عملها في النثر بعد تقدّم قل، وأنّه يقع في النثر قليلا بعد القول الخبريّ(٥) . ومن الشواهد على حذفها بعد " قل " قوله تعالى : (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمنوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ)(٦) . فابن مالك أجاز هذه الظاهرة في الشعر والنثر . ولم يجعلها ضرورة خاصّة بالشعر . أما المرادى(٧) وابن الشجريّ(٨) فقد أجازاها وقسماها الى قسمين : قسم يجوز في النثر وهو قليل . وآخر قليل مخصوص بالاضطرار . وهو الحذف الذى يتمّ دون تقدم قول . وعدّها الانباريّ كثيرة في الشعر ، ولم يتعرض للحذف في النثر . أمّا جمهور النحاة فعدّ حذف اللام وابقاء عملها ضرورة شعرية(٨) . بل هو من أقبح الضرورة ، لأنّ الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمر ، وقيل حذفت الياء للتخفيف ، وليستقيم وزن البيت . وقد تحذف العرب حروف المد واللين وتكتفي بالحركات قبلها (٩) . أمّا المبرّد فلا يجيز حذف اللام واعمالها حتى في الشعر ، لأن عوامل الافعال لا تضمر .(١٠) . ومن النحاة الذين قالوا انّ حذف اللام واعمالها ضرورة ، ابن عصفور (١١) وابن الشجرى(١٢) ، ولعبد اللطيف الشرجيّ الزبيديّ رأى غريب : يصف حذف اللام واعماله بأنه فاسد .(١٣)

---

(١) الشاهد لأحيحة . الكتاب ٣/٨-٩ .

(٢) الرجز لمنصور بن مرشد ، كما في العيني على هامش الخزانة ٤/٤٤٤ .

(٣) الشاهد لمجهول ، انظر المغني ، ص ٢٩٧ . ومعاني القرآن ١/١٥٩ . والعيني ٤/٤٢٠ ، والاشموني ٤/٥ ، ومجالس ثعلب ٥٢٤ . وانظر معجم شواهد الشعر النحوية رقم "١٤٨" .

(٤) الشاهد بلا نسبة في لسان العرب " زجر " ٤/٣١٩ . والانصاف مسألة "٧٢" .

(٥) تسهيل الفوائد ، ص ٢٢٧ . وانظر المغني ، ص ٢٩٨ .

(٦) ابراهيم ٣١ .

(٧) انظر الجنى الداني ، ص ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٨) الأمالي الشجرية ١/٣٧٥ .

(٩) الانصاف مسألة رقم "٧٢"/ ٢/٥٣١ الهامش . ونسب هذا القول الى الشنتمرى في الدرر ٢/١٧١ .

(١٠) الجنى الداني ، ص ١٥٥ . والمقتضب ٢/١٣١ .

(١١) المقرب ١/٢٧٢ .

(١٢) الامالي الشجرية ١/٣٧٥ .

(١٣) ائتلاف النصرة ص ١٢٥ .

فلم اشترط النحاة عدم حذف لام الطلب . طالما أنّ الاستعمال اللغويّ المسموع من التنزيل الكريم قد نقضها ؟ ثمّ لماذا لم توسّع القاعدة حتى تشمل ما جاء به القرآن الكريم ، من استعمالات لغوية . وقد لمسنا مثل هذا عند السيوطيّ بقوله : يجوز حذف العامل الضعيف كالجار والجازم في مواضع قويت فيها الدلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل.[1] وهذا يؤكد أن أحكام النحاة كانت أنظارا في اللغة كل حسب استقصائه واطلاعه واحاطته بها وحسب جهوده الفرديّة وخصائصه العقلية .

وبعد الذى سبق فبماذا أصف موقف النحاة - غير البصريين والكوفيين - من القليل والنادر ؟ . وهل أتجرّأ متسرعا ، فأقول : ان كثيرا من الشروط التي وضعها النحاة البصريون وبعض الكوفيين لا داعي لها ؟ . والتي كانت من أسباب وصف الشواهد والظواهر اللغوية بالقلة والندرة . لعدم تحقق الشروط الموضوعة فيها . لانها نقضت بما سمع عن العرب بشواهد جاءت دون التزام بتلك الشروط التي وضعها النحاة لجواز الاستعمالات اللغويّة . وسأتتبّع أحكام كل امام من أئمة النحو في الظواهر اللغوية . ليتكون لديّ حجم الظواهر التي أجازها ، والظواهر التي عدّها ضرورة أو شاذة ، أو أوّلها عن جهتها . وسأبدأ بابن السراج الذى قيل فيه : (ظلّ النحو مجنونا حتّى عقّله ابن السرّاج)[2] .

يمتاز ابن السرّاج بالاضافة الى عنايته بالقياس عناية شديدة بمهاجمته للذين يعتدّون بالشواذ والنوادر داعيا الى اسقاطها حتى لا يحدث اضطراب في المقاييس النحوية[3] . يقول : (وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى اسناد حجة على الأصل المجمع عليه في الكلام ولا في نحو ، ولا نقد)[4] . فهو يرى أن الأساس في كل قاعدة عملية أن تطّرد ، وأن يحكم على كل ما يخالفها بالشذوذ ، لا أن تتخذ قاعدة مستقلة فان ذلك .. يعطل القواعد النحوية ويصيبها بالشلل لمجرد وجود بيت شاذ عليها ، أو كلام محفوظ بأسانيد ضعيفة .. وكأنه يرى أنه يكفي أن ينص على شذوذه ، وأن لا يحاول أحد تأويله أو تخريجه ..)[5] . هذا الحرص على اطراد القواعد ، والخوف من تعطيل القواعد النحوية جعله يعدّ عطف الظاهر على المكني المخفوض ضرورة [6] وعدّ اتّصال الضمير ب " لولا " شاذا عن القياس[7] . والنصب ب أن مضمرة ضرورة[8] . وحذف لام الطلب - وابقاء عملها - ضرورة[9] . وعدّ

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٥٠/١ . وعزاه الى ابن هشام .
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عدد "٣٥" ، ص ٢١٩ . من مقال (نظرات في كتاب الأصول) للدكتور محمد طاهر الحمصي .
(٣) المدارس النحوية ، ص ١٤٢ .
(٤) الأصول ٥٧/١ .
(٥) المدارس النحوية ، ص ١٤٢ .
(٦) الأصول ٧٦/١ .
(٧) السابق ، ١٢٤/١ .
(٨) السابق ، ١٥٩/١ .
(٩) السابق ، ١٥٧/١ .

مجيء خبر كان وأخواتها ضميرا متصلا قليلا . لأنّ مجيء مثل " كانه " قليلة . ولذلك لا يجوز أن نقول كانني وليسني.[١] وأجاز مجيء لام الأمر للمخاطب[٢]. ومجيء عسى بدون " أن " قليلا[٣]. وأجاز مجيء لا التي للعطف قبل الماضي[٤]. واستشهد بقوله تعالى : (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ)[٥].

وكان الزجاجيّ كابن السرّاج في ذهابه الى : (أن الشيء اذا اطّرد عليه باب ، فصحّ في القياس وقام في المعقول ، ثمّ اعترض شيء شاذ نزر قليل لعلّة تلحقه ، لم يكن ذلك مبطلا للأصل ، والمتفق عليه في القياس المطّرد)[٦]. وحتى يكون هذا الرأى مقنعا ، أضفى عليه صفة شرعية بربطه له مع الشرائع والاديان فقال : ومثل هذا في جميع العلوم حتى في علوم الشرائع والديانات [٧]. ولهذه النظرة ردّ كثيرا من الظواهر اللغوية ... فعد اضافة أسماء الزمان الى الأفعال مثل " ذو " "آية " لو صحّت مع قلتها وكثرة ما امتنع من ذلك مفسدة لما ذكرناه ..)[٨] من الأصل والقياس المطّرد . وعد اضافة آية الى الفعل - عند من أجاز اضافتها - غير جائزة ولا صحيحة[٩] . وأمّا ما جاء مثل " اذهب بذى تسلم" فعلى أن هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل .. والأمثال يحتمل فيها مالا يحتمل في غيرها وتنزال كثيرا عن القياس [١٠]. وعدّ التعجب من البياض شاذا وغير مأخوذ به ولا معمول عليه[١١]. وعدّ مجيء المضمر مؤخرا في المعنى على المظهر متصلا باسم مرفوع شاذا أو ضرورة[١٢].

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[١٣]

وأجاز ان يتعدى الفعل الى المفعول بنفسه اذا حذف حرف الجر[١٤] .

---

(١) الأصول ١١٩/١ .

(٢) السابق ، ١٥٧/١ .

(٣) السابق ١٦٢/١ .

(٤) السابق ، ٦٠/١ .

(٥) القيامه / ٣١ .

(٦) الايضاح في علل النحو ، ص ١١٣ .

(٧) السابق ، ص ١١٣ .

(٨) السابق ، ص ١١٣ .

(٩) السابق ، ص ١١٦ .

(١٠) السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(١١) الجمل ، ص ١٠٢ .

(١٢) السابق ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(١٣) الشاهد مختلف في نسبته . انظر الجمل ، ص ١١٩ .

(١٤) الايضاح ، ص ١٣٩ .

أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إِلَيْهِ القَوْلُ والعَمَلُ[(١)]

وعدّ مجيء " علماء بنو فلان " لغة عربيّة فاشية جيّدة .[(٢)] ويرى أبو عليّ الفارسيّ (أن القليل الذى لا نظير له موضع للدفع لقلّته . وأنه ليس حكم ما كان مثله في القياس عليه)[(٣)]. فهو يرفض القليل ولا يجيز القياس عليه . ويؤكد هذا ما قاله في مكان آخر في مسألة العائد من الصفة الى الموصوف . قال : (فان ذلك شاذّ نادر عن القياس لا يعدى به سواه ولا يتجاوز فيه ما عداه)[(٤)]. ولموقفه هذا لم يجز انتصاب الحال من المضاف اليه[(٥)]. ونقل عنه قوله في الآية : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)[(٦)]. ان " حنيفا " حال من ملّة ولم يؤنث تشبيها بفعيل الذى هو مفعول)[(٧)] ووصفه الاسفراييني (بأنه قول متعسّف بعيد عن الصواب)[(٨)]. بينما نقل البغدادى اجازة الفارسيّ مجيء الحال من المضاف اليه[(٩)] في الشعر . وينقل السيوطي عن الفارسي أنه لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر نحو " غلام لزيد "[(١٠)]. ويعدّ الفارسيّ (مررت برجلين صالح لا طالح " شاذّا نادرا عن القياس ، لا يعدى به سواه . ولا يتجاوز فيه ما عداه ، وعدّ الجمع بين يا/النداء - حرف التنبيه - وبين الميم ، ضرورة[(١٢)]. ويقول أبو علي الفارسيّ (انّ الحمل على القياسيّ والأمر العام أولى حتى يحوج الى الخروج عنه أمر مخطر الى خلافه ويخرج عن الشائع الواسع)[(١٣)] . ويرى (أنّ الحمل على القليل ليس أولى)[(١٤)] وأن الحروف القليلة لا ينبغي أن يعترض بها لقلّتها)[(١٥)] . وأن القليل موضع للدفع لقلّته . ولأنه قليل لا نظير له وليس حكم ما كان مثله في القلة القياس عليه .. وصرف ما يتوجه على غيره اليه[(١٦)] و أنّ الحمل على

---

(١) الشاهد من الخمسين ، انظر الكتاب ٣٧/١ . الايضاح ، ص ١٣٩ .

(٢) الجمل ، ص ٤١٨ . ويكون من أوائل النحاة الذين فطنوا لكثرتها .

(٣) المسائل المشكلة ، ص ٢٣٨ .

(٤) السابق ، ص ١٣١ .

(٥) انظر كتاب فاتحة الاعراب ، ص ٢١٢ .

(٦) البقره /١٣٥ .

(٧) انظر كتاب فاتحة الاعراب ، ص ٢١٢ .

(٨) انظر السابق ، ص ٢١٢ .

(٩) الخزانة ١٥٥/٣ - ١٥٦ ، اشارة الى قول الشاعر

أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم الى كشحيه كفا مخضّبا

(١٠) الأشباه والنظائر ٢٧/١ .

(١١) المسائل المشكلة ، ص ١٣١ .

(١٢) السابق ، ص ١٥٩ .

(١٣) الحجة في علل القراءات ، ٦٣/١ .

(١٤) المسائل المشكلة ، ص ٥٤٩ - ٥٥٠ .

(١٥) السابق ، ص ٥٣١ .

(١٦) السابق ، ص ٢٣٨ .

القليل غير سائغ[١] . وفي مناقشة دخول (من) على الزمان نقل ابن عصفور عن الفارسيّ ، لما رأى كثرة مجيء هذا ارتاب فيه فقال : (ينبغي أن ينظر فيما جاء من هذا ، فان كثر قيس عليه ، وان لم يكثر تؤوّل)[٢] .

ممّا سبق يتبيّن كيف كان الفارسيّ يمتنع عن القياس على القليل ؟ وحتي لو رأى مجموعة شواهد ، بين آيات قرآنية واربعة شواهد شعريّة تصلح للنظر فيها ، ومعاودة الحكم عليها . وتوسيع القاعدة النحوية لتشملها ، أو تغيير القاعدة التي لا تنطبق عليها ووضع قاعدة جديدة تتفق معها . ولكن هذا لم يحدث . لأن تغيير القاعدة لم يكن بوضع محلّ نظر ومراجعة من قبله . وذكر أنّ النادر لا حكم له)[٣] . في قول امرىء القيس :

اليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْماً مِنَ اللّهِ وَلا وَاغِلِ[٤]

ويفرّق ابو علي بين النادر الذى لا يعتدّ به ولكنّه قليل في الاستعمال ، غير قويّ في القياس . وهذا النوع يصير مذهبا ، فهو كالمقارب لليجدّع[٥] . وبين غيره . وعلى الرّغم من التشدد فقد أجاز بعض الظواهر الموصوفة بالقلة والندرة ، ففي ظاهرة الفصل بالظرف بين الاسم المنصوب في التعجب بفعله ، وبين فعله ، يقول أبو علي النحوى (الفارسيّ) : (ليس لسيبويه فيه نصّ ... وذكر ابو العبّاس أن الفصل بالظرف فيه غير جائز ، وقد أجازه بعضهم ولا أرى القياس الاّ مجيزا له)[٦] . ويعتمد في ذلك على أنّ الفصل جاء في باب نعم وبئس كقوله تعالى : (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً)[٧] . (فاذا جاز الفصل في هذا كان في التعجب أجوز ، لأنّه أشدّ تصرفا في معموله من نعم)[٨] . وأجاز أن تبدل النكرة من المعرفة[٩] ، ومنه قوله تعالى : (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ)[١٠] . وأجاز تخفيف " ان " واعمالها ، كما في قول الشاعر :

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي ... فِراقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[١١]

(١) المسائل المشكلة ، ص ٤٠٢ .
(٢) شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور ، ٤٨٩/١ .
(٣) الحجة في علل القراءات ٨٦/١ .
(٤) الشاهد لامرىء القيس . وفيه سكن " اشرب " لغير جازم .
(٥) الحجة في علل القراءات ، ٧٤/١ . اشارة الى الشاهد .
يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا ... الى ربّنا صوت الحمار اليجدّع
(٦) المسائل المشكلة ، ٢٥٦ .
(٧) الكهف / ٥٠ .
(٨) السابق ، ص ٢٥٦ .
(٩) الحجة في علل القراءات السبع ، ١٠٧/١ .
(١٠) العلق / ١٥ ، ١٦ .
(١١) الحجة في علل القراءات السبع ، ١٣٧/٢ .

فقال : فهو قليل ، وقياسه قياس من أعملها مخففة في المظهر [١]. ثمّ قال : والأصل في هذه الحروف اذا خففت ألا تعمل لزوال المعنى الذى كان به يعمل ، ولذلك لم تعمل " لكن " مخففة [٢]. ومثل هذه الأقوال تؤيد ما قلناه : أنّه لم يكن للنحاة منهج محدد دقيق في معالجة ظواهر اللغة القليلة والنادرة . وأجاز الفارسيّ اعمال المصادر " أو أسمائها " لوروده عند العرب [٣] :

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا [٤]

ومن النحاة . الذى لا تستطيع أن تعدّه مع الذين أخذوا بالقليل والنادر وقاسوا عليهما ، ولا مع الذين رفضوهما . والسبب في ذلك تناقض أحكامهم عليهما . فمرة يطرحونهما ، وأخرى يقيسون عليهما . وخير من يمثّل هذه الطائفة من النحاة ابن جني .. فهو يقول : وأمّا ضعف الشيء في القياس ، وقلّته في الاستعمال فمرذول مطّرح) [٥] .. وفي هذا تصريح واعتراف منه بأنّ القليل مرذول ومطروح لا يأخذ به ، ولا يقيس عليه . وتتوالى أقوال أخرى له . تؤكد هذا الرأى وهو أنه لا يأخذ بالقليل ولا بالنادر ، وانما يعتدّ بالكثير ، فهو يجزم بأن (الحمل انما يكون على الأكثر لا على الأقل . فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى أولى من الحمل على الأدنى . وكيف تصرّفت الحال فينبغي أن يعمل على الأكثر لا على الأقلّ ... وان كان الأقلّ أقوى قياسا) [٦]. ثمّ يؤكد ما سبق بقوله (والشيء الذى يطّرد في الاستعمال ويشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه لكنّه لا يتخذ أصلا يقاس عليه ولم تتجاوز ما ورد به السمع . ومن ذلك استعمالك أن بعد كاد .. فهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا) [٧] . وهذا ما جعل " فائز فارس الحمد " يقول عنه : (لقد حفظ ابن جني للقياس مكانته ، وأقصى الشاذ ، ولم يأخذ الاّ بما اتسع استعماله) [٨]. ولكن ابن جني لم يقف عند حدّ الكثير فقد أخذ بالقليل متتبعا آراء الكوفيين فقال عنه محقق اللمع : (.. وكل هذا لم يمنعه من احترام أئمة الكوفيين والأخذ ببعض أقوالهم) [٩]. ويتضح من تتبّع أنظار وآراء ابن جني في الظواهر اللغوية أنه يجيز القياس على القليل ، يقول : (وهذا باب ظاهره - الى أن تعرف صورته - ظاهر التناقض ، الا أنّه مع تأمّله صحيح . وذلك أن يقلّ الشيء وهو قياسيّ ويكون غيره أكثر منه الاّ أنه ليس بقياس) [١٠]. وهذا الرأى يتناقض مع رأيه السابق الذى أشرنا اليه وفيه يدعو الى (الحمل على الأكثر

---

(١) الحجة في علل القراءات السبع ، ١٣٧/٢ .

(٢) السابق ، ١٣٧/٢ .

(٣) السابق ، ١٣٧/٢ .

(٤) السابق ، ١٣٧/٢ .

(٥) الخصائص ، ١٢٦/١ .

(٦) السابق ، ٢٥٩/١ - ٢٦٠ . وانظر ١٠/٢ .

(٧) السابق ، ٩٩/١ - ١٠٠ .

(٨) مقدمة محقق اللمع ص . ى .

(٩) السابق ، ص . ى .

(١٠) الخصائص ، ١١٥/١ .

لا على الأتلّ وان كان الأتلّ أقوى قياسا)[١]. وقول آخر له يدعو فيه الى قبول ما يجيء به العربي الفصيح متفرّدا (وما جاء به العربيّ الفصيح متفردا يقبل منه لاحتمال أن يكون ذلك لغة قديمة جاءت اليه من قوم بادوا . واللغات على اختلافها حجة)[٢]. أو لاحتمال (أنّ ينبغ نابغ . فينشيء خلاف ما عليه أهل مذهبه . فاذا سمع خصمه به .. قال : هذا لا يقول به أحد الفريقين ..)[٣]. وفي رأى ابن جني الأخير فضل سبق وتقدّم في اعتباره أنّ المبدعين قد يأتون بأشياء جديدة لم يعرفها من سبقوهم . وفي هذا دلالة على تطور اللغة وأن أبناءها قد يستحدثون فيها أشياء جديدة فلا مجال لانكارها اذا كانوا فصحاء (وعلى هذا قبلت لغة ابن احمر لفصاحته . أمّا جدة لغته ، وانفراده بها ، فتعليل ذلك اما أن يكون أخذها سماعا من لغة قديمة لم يشاركه أحد في سماعها . أو يكون قد ارتجل هذه الألفاظ ارتجالا .. فالأعرابيّ اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله)[٤] . ورؤبة والعجاج (أبوه) مثالان على ذلك فقد كانا يرتجلان لأن للانسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يلو بنص ، أو ينتهك حرمة شرع)[٥].

وأرى أنّ سبب آراء ابن جنيّ التي تبدو متناقضة أنّه عالم لغة ، ويحترم السماع ويقدّمه - ولو نظريا - على القياس ، فهو يقول : اذا تعارض السماع والقياس ، نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره لأنّه ليس بقياس ، لكنّه لا بدّ من قبوله . لأنّك انما تنطق بلغتهم ، وتحتذى في جميع ذلك أمثلتهم . ثمّ انّك لا تقيس عليه غيره)[٦]. ثم اذا اصطدم هذا المسموع يَرُدّه كما يبدو في قوله : اذا سمع من العربي ما يخالف ما عليه الجماعة : (ان كان الذى سمعت منه اللغة المخالفة للغات الجماعة مضعوفا في قوله ، مألوفا منه لحنه وفساد الكلام ، حكم عليه ولم يسمع منه .. وان كان قد يمكن أن يكون مصيبا في ذلك لغة قديمة ، مع ما في كلامه من الفساد الآ أن هذا أضعف القياسين . والصواب أن يرد ذلك عليه ولا يتقبّل منه)[٧] . مع أنّ ابن جني الذى لا يشك في بعد لغة حمير ونحوهما عن لغة ابني نزار ولكنه يحتمل أن يكون هذا المسموع المخالف قد وقع من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه ممن سمع منه . وانما هو منقول من تلك اللغة)[٨]. أو أن يكون هذا المتفرّد في كلامه نابغا (فينشيء خلاف ما عليه أهل مذهبه . فاذا سمع خصمه به وأتلب عليه قال : هذا لا يقول به أحد الفريقين فيخرجه مخرج التقبيح له والتشنيع عليه . وذلك كانكار أبي العباس تنديم خبر ليس عليها)[٩].

---

(١) الخصائص ، ١/٢٦٠ .
(٢) السابق ، ١/٤١١ . ٢/١٠ .
(٣) السابق ، ١/١٨٨ .
(٤) السابق ، ٢/٢٤ - ٢٥ . الاقتراح ، ص ٥٣ .
(٥) السابق ، ١/١٨٩ .
(٦) السابق ، ١/١١٧ .
(٧) السابق ، ١/٣٩٠ . هذه لغة ابن جني نفسه تركتها على حالها .
(٨) السابق ، ١/٣٨٦ .
(٩) السابق ، ١/١٨٨ .

وبعد كلّ تلك الأقوال يذكر صراحة رفض العرب للقلّة بقوله : فان ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ، ويأباه القياس على كلامها ، فانه لا تقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ، ولا من العدّة القليلة ، الاّ أن يكثر من ينطق به منهم . فان كثر قائلوه الاّ أنه مع هذا ضعيف الوجه)[1]. ويتضح ان ابن جنيّ حفظ للقياس مكانته ، وأقصى الشاذ ، ولم يأخذ الاّ بما اتسع استعماله . ولكن هذا لم يمنعه من احترام أئمة الكوفيين والأخذ ببعض أقوالهم)[2].

وفي ردّ ابن جني بعض المسموع عن العرب يقع فيما عابه على المبرد حين رآه يرد بعض ذلك فقد قال فيه : ان اعتراض أبي العباس في هذا الموضع انما هو ردّ للرواية ، وتحكم على السماع بالشهوة مجرّدة من النصفة ، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه)[3] . فلم لا يقبل ابن جني ويقتنع بما يسمعه من الواحد ، أو من العدّة القليلة . وعلى الرغم من أقوال ابن جني فقد قبل المسموع . وأجاز ظواهر كثيرة لم يجزها غيره من النحاة القدماء ولا الذين عاصروه ، من الظواهر الموصوفة بالقلة والندرة . فأجاز ابن جني حذف أن من خبر عسى[4]، كما قال هدبة بن خشرم :

عَسَى الهَمُّ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ (٥)

وكان يجيز اعمال المصدر ان كان فيه اللام[6] :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا (٧)

ويجيز اضافة المصدر الى الفاعل ، واضافته الى المفعول به[8]، كما قال الشاعر :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ (٩)

ويجيز ابن جني مجيء الحال اذا تقدّمت على النكرة كما ورد في تعبيره فيها قائما رجل فيقول : (وهذا على قلّته جائز في الشعر والنثر وفيه حمل على أحسن الأقبحين)[10] وذلك لئلا تتقدّم الصفة على الموصوف . ونقل ابن عصفور عن ابن جني أنه أجاز زيادة أضحى وسائر - أخواتها - أفعال هذا الباب

(١) الخصائص ٢٥/٢ .

(٢) مقدمة الخصائص ، ١/ د .

(٣) الخصائص ، ١٨٨/١ .

(٤) اللمع ، ص ١٤٤ .

(٥) الشاهد لهدبة في الكتاب ١٥٩/٣ ، الكامل ١٩٦/١ . المقتضب ٧٠/٣ . الايضاح ٨٠/١ . الجمل للزجاجي ، ص ٢٠٩ . اللمع ، ص ١٤٤ . شرح اللمع ، ص ١٢٧ .

(٦) اللمع ، ص ١٩٦ .

(٧) القائل مالك بن زغبة الباهلي ، خزانة الأدب ٤٤١/٣ . ونسب في الكتاب ١٩٢/١ الى المرار الأسدي . وانظر اللمع ، ص ١٩٦ ، وشرح اللمع ، ص ١٨٩ .

(٨) اللمع ، ص ١٩٦ .

(٩) الشاهد للمغيرة بن الاسود الأقيشر الأسدي ، خزانة الأدب ٢٨/٢ . وانظر الأغاني ٨٤/١٠ . اللمع ، ص ١٩٧ .

(١٠) الخصائص ٢١٢/١ - ٢١٣ .

اذا لم تنتقض المعنى • وزيادة كل فعل متعد من غير هذا الباب [1]• واحتج بأنّ العرب زادت الأفعال في نحو :

الآن قربتَ تهجونا وتشتمنا ... فاذهبْ فما بكَ والأيامِ منْ عَجَبِ [2]

وفي نحو قولهم : فلان قعد يتهكّم بعرض فلان [3] وكقول الشاعر :

عَلى مَا قامَ يَشْتُمني لَئيمٌ ... كَخِنْزيرٍ تَمَرّغَ فـي رَمادِ [4]

على زيادة " فاذهب " " وقعد " و " قام " • ونسب (صاحب " أبو جناح " هذا الرأي الى ابن جني [5]• ولكنه وقف من بعض القضايا موقف الرادّ أو بالتخريج على أنها ضرورة •

أمّا الزمخشريّ فتبدو معالجته للظواهر اللغوية معالجة وصفيّة • في الأعم من كتابه المفصّل • فهو يصف ما جاء به الاستعمال ، ويعلل أحيانا لمجيء بعض الشواهد المخالفة لما عليه المطّرد من كلام العرب نحو مجيء العلم مضافا وباللّام • وأجاز الزمخشري مجيء العلم مضافا ومعرّفا باللام ، وذكر على ذلك أربعة شواهد • وعدّ مجيء مثل هذه الظاهرة قليلة [6] • نحو قول الأخطل :

وَقدْ كانَ منهمْ حاجبٌ وابنُ أمّهِ ... أبو جَنْدَلٍ والزّيدُ زيدُ المَعارِكِ [7]

ويجيز الزمخشري تعدّد الخبر [8] مستشهدا بقوله تعالى : (وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ فَعّالٌ لِمَا يُرِيدُ) [9] • ويجيز اعمال " لا " عمل " ليس " وهو قليل [10] :

مَنْ صَدّ عَنْ نِيرانِها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ [11]

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ٤١٥/١ •

(٢) من الخمسين • انظر الكتاب ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٤/١ و ٤١٥ •

(٣) شرح جمع الزجاجي لابن عصفور ٤١٥/١ •

(٤) الشاهد لحسان بن ثابت ، الديوان ، ص ٧٩ ، ورواية الديوان : ففيم تقول يشتمني • ولا شاهد فيه •

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ٤١٥/١ • هامش رقم (٣) • نقلا عن شرح مشكلات الحماسة ص ١٠٥ • والخزانة ٣٤١/٢ •

(٦) انظر المفصّل ، ص ١٤ •

(٧) الشاهد للأخطل المفصّل ، ص ١٤ •

(٨) المفصّل ، ص ٢٧ •

(٩) البروج / ١٤ - ١٦ •

(١٠) المفصّل ، ص ٣٠ •

(١١) الشاهد لسعد بن مالك في الكتاب ٥٨/١ • المفصّل • ص ٣١ •

ويجيز اضافة حيث الى الاسم المفرد[١] نحو قوله :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعـــــاً نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لامِعَاً[٢]

ويجيز اعمال المصدر معرّفا[٣]، واعمال صيغ المبالغة بدون شروط .[٤] ويردّ الزمخشري بعض الظواهر الأخرى . مثل تعريف العدد المعرّف الى المعدود المعرف نحو (الثلاثة الأثواب . والخمسة الدراهم ، ويقول : وهذا يعزى عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء)[٥]. وغير ذلك كثير[٦]. ومن القضايا الهامة التي لم يجزها مثل أنه لا يجيز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف الا في الشعر[٧]. ويصف الذي يذكر العدد وتمييزه بأنه عمل على القياس المرفوض[٨] كما في قول الشاعر :

كَأَنَّ خُصْيَيْـــــهِ مِنَ التَّدَلْـــــدُلِ ظَرفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَـلِ[٩]

ويصف الزمخشري قراءة حمزة في قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)[١٠] . بأنها ليست بتلك القوية)[١١]. ويعدّ الشاعر الذي قال " منون " في الوصل قد ارتكب شذوذين ، هما : الحاق العلامة في الدرج وتحريك النون ، التي من حقها أن تكون ساكنة[١٢]. مثل قوله :

أَتَوا نَارِي فَقُلْتُ مَنُــــونَ أَنْتُــــمْ فَقالوا الجِنُّ ، قُلْتُ عِمُوا ظَلاما[١٣]

ويؤوّل الزمخشري ما يجيء من الأحوال معرفة لأن من حقها أن تكون نكرة .[١٤].

---

(١) المفصّل ، ص ١٦٩ .

(٢) الشاهد لمجهول . انظر المفصّل ، ص ١٦٩ . وابن عقيل ٢/٥٦ .

(٣) المفصّل ، ص ٢٢٤ .

(٤) السابق ، ص ٢٢٧ .

(٥) السابق ، ص ٨٣ .

(٦) انظر المفصّل ، ص ٣٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٢١٢ .

(٧) المفصّل ، ص ٩٩ .

(٨) السابق ، ص ٢١٢ .

(٩) الشاهد مختلف في نسبته ، انظر المفصّل ، ص ٢١٢ .

(١٠) النساء / ١ .

(١١) المفصّل ، ص ١٢٤ .

(١٢) السابق ، ص ١٤٧ .

(١٣) الشاهد لسمير بن الحارث الغسّاني . انظر المفصّل ، ص ١٤٧ .

(١٤) المفصّل ، ص ٦٣ .

أرى في تتبّع آراء ابن الشجري أنه يسير على طريقة البصريين في تشدّدهم في اطراد القواعد . ويتهكم على الكوفيين بقوله : ولنحاة الكوفيين في اكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة[(١)] . وليس هذا الوصف دقيقا ولا عادلا . وعلى الرغم من تشدده ، ورفضه لكثير من قضايا القلة والندرة ، الآ أنه أجاز بعضها . لانه يقدر السماع كما كان الكوفيون يفعلون . فهو يقول : فيكون الرجوع الى السّماع فينقطع المجلس عن النظر والقياس)[(٢)] . ومن القضايا التي أجازها ، استعمال لدن من غير "لن" وعدّه قليلا في الكلام . مقتفيا رأى ابن جنّي وأبي علي الفارسي في ذلك[(٣)] . كما في قول كثيّر :

وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلَى لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا ... لكالها رِئم المُقْصَى بِكُلِّ مَكَانِ[(٤)]

ويصف حذف العائد المتصل بحرف جرّ (بأنه قليل جدا)[(٥)] ومنه قول القائل :

وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ[(٦)]

ومثله في التنزيل الكريم : (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ)[(٧)] . وردّ ظواهر أخرى ولم يجوّزها في اللغة . ووصفها بأنها لا تجوز الآ في الشعر على سبيل الضرورة . فوصف اتصال الفاعل بضمير يعود على الاسم المتأخر من أقبح ضرورات الشعر[(٨)] :

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[(٩)]

وعدّ مجيء اسم ليت محذوفا ضرورة[(١٠)] ، وغيرها .[(١١)]

---

(١) الأمالي الشجرية ٣٩/١ .

(٢) السابق ، ٢٣٠/١ .

(٣) السابق ، ٢٢١/١ .

(٤) الشاهد لكثيّر عزّة . الأمالي الشجرية ٢٢١/١ . واستشهد عليها بشاهدين آخرين .

(٥) الأمالي الشجرية ٧/١ .

(٦) الشاهد في الأمالي الشجرية ٧/١ .

(٧) الشورى / ٢٣ .

(٨) الأمالي الشجرية ١٠٢/١ .

(٩) الشاهد ، مختلف في نسبته . انظر الأمالي ، ص ١٠٢ .

(١٠) انظر الأمالي ٢٨٥/١ .

(١١) الأمالي الشجرية ٤٢/١ ، ٢٧٥ ، ٣٧٥ .

ويكثر أبو البركات الأنباري في الانصاف في اجابته عن كلمات الكوفيين من عبارة (لا حجة فيه[1] أو (لا يعبأ به)[2]. أو (بعدة عن القياس)[3]. أو (لغية نادرة لا يعرّج عليها)[4]. أو (لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يجوز أن يقاس عليها ... لأنّ اكثر العرب لا تتكلم بها .. وانما جاءت قليلة في لغة العرب)[5]. أو (شاذ لا يعتد به لقلّته وشذوذه ..)[6]. أو (لا حجة لهم فيه ، لقلّته في الاستعمال وبعده عن القياس ... ، فلا يعتدّ به لقلّته وشذوذه)[7]. أو (... أنه من الشاذ النادر الذي لا يعرّج عليه ... النادر الذي لا يلتفت اليه ولا يقاس عليه)[8]. أو (.. فانه لم يأت عنهم الاّ شاذا نادرا لا يعرّج عليه . ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضا فوجب أن لا يكون جائزا)[9]. أو قوله : (.. ومحمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلّته ، ولا يقاس عليه . لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه .. كما حكى اللحياني أنّ من العرب من يجزم بـ " لن " وينصب بـ " لم " الى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت اليها ولا يقاس عليها ..)[10] . وفي ما تقدم من عبارات وغيرها لم نذكرها دليل على أنّ أبا البركات الأنباري لا يعتد بالقليل والنادر ولا يقيس عليهما . ولا يجيز مجيء ما يمثلانه من ظواهر . ويعد أبو البركات من أكثر النحاة تشددا في عدم الأخذ بهما والقياس عليهما . وعدم اجازة شيوع ظواهرهما لأنها تمثل شذوذا واضطرارا زيادة على ما بها من قلة أو ندرة .

وفي جوابه عن كلمات الكوفيين في مجيء الحال معرفة يقول : (وأمّا قولهم ان الحال قد جاء معرفة في قولهم : أرسلها العراك .. وطلبته جهدك ، ورجع عوده على بدئه ... هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا ... على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها ، فكذلك كلّ ما جاء من المصادر والاسماء بالألف واللام في موضع الحال ... فانه نادر لا يقاس عليه ..)[11]. فأبو البركات يعمد الى التأويل في الشواهد التي جاءت فيها أسماء معرفة وَوَضْعُهَا حال ولا يقاس عليها .. أو نادرة ولا يكتفي بالتأويل بل يعمد الى عدّها شاذّة لا يقاس عليها .. أو نادرة ولا يقاس عليها أيضا . وعدّ أبو البركات الأنباريّ اضافة النيّف الى العشرة مما لا يقاس عليه .[12]

---

(١) الانصاف ، مسألة رقم "٤٦" .
(٢) السابق ، مسألة رقم "٥٢" .
(٣) السابق ، مسألة رقم "٤٩" .
(٤) السابق ، مسألة رقم "٥٧" .
(٥) السابق ، مسألة رقم "٥٨" .
(٦) السابق ، مسألة رقم "٥٨" .
(٧) السابق ، مسألة رقم "٤٣" .
(٨) السابق ، مسألة رقم "٧٢" .
(٩) السابق ، مسألة رقم "٨٠" .
(١٠) السابق ، مسألة رقم "٨٥" .
(١١) السابق ، مسألة رقم "١١٩" .
(١٢) انظر كتاب ائتلاف النصرة ، ص ٤٣ .

وموقف ابن يعيش من القليل والنادر مثل غيره من النحاة . لم يأخذ بهما دفعة واحدة ولم يرفضهما دفعة واحدة . بل أجاز بعض قضاياهما وردّ قسما آخر من ظواهرهما وأوّل قسما ثالثا . فأجاز ابن يعيش اعمال اسم المصدر المضاف الى فاعله[١]، كما في قول الشاعر :

أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطائِكَ المِئَةَ الرِّتاعا[٢]

وقول الآخر :

فَأَشْفِي نَفْسِي مِنْ تَبارِيحِ ما بِها ... فَإِنَّ كَلامَها شِفاءٌ لِما بِيا[٣]

وأجاز مجيء الأفعال مضافا اليها بقوله : (فاما المضاف اليه فقد يكون فعلا)[٤] نحو قوله تعالى : (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)[٥]. ونحو قول الشاعر :

عَلى حِينِ عاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... وَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وازِعُ[٦]

وأجاز اضافة الاسم الى اللقب والى غير اللّقب[٧]. وأجاز اضافة العلم الخاص وادخال لام التعريف عليه لمشاركة غيره له في اسمه ممّا يخرجه عن كونه معرفة . ولكنّه وصف ادخال لام التعريف على العلم بأنه قليل جدّا ، وان كان القياس لا يأباه كلّ الاباء .[٩]. وأجاز صرف العلم الثلاثي المؤنّث ساكن الوسط ، لخفته بسكون وسطه . مع أن الوجه منعه من الصرف . وقد يصرفه بعضهم لخفّته .. وليس صرفه من قبيل الضرورة.[١٠] . واستشهد بقول الشاعر :

أَلا حَبَّذا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِها هِنْدُ ... وَهِنْدٌ أَتَى مِنْ دونِها النَّأْيُ وَالبُعْدُ[١١]

---

(١) شرح المفصّل ٢٠/١ .
(٢) الشاهد للقطامي . انظر معجم شواهد النحو رقم (١٨٢٦) . وبلا نسبة في شرح المفصّل ٢٠/١ .
(٣) الشاهد ، لم أعثر على قائله . وبلا نسبة في شرح المفصّل ٢١/١ .
(٤) شرح المفصّل ٢٥/١ .
(٥) المائده /١١٩ .
(٦) الشاهد للنابغة الذبياني ، انظر معجم شواهد النحو (١٥٧٧) ، " وبدون نسبة في شرح المفصل ٢٥/١ .
(٧) شرح المفصّل ٣٣/١ .
(٨) السابق ، ٤٤/١ .
(٩) السابق ، ٤٥/١ .
(١٠) السابق ، ٧٠/١ .
(١١) الشاهد للحطيئة ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٥٥٥)

وقول الآخر الذى صرف في مرّة ومنع الصرف في الثانية :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا ... دَعْدٌ ولَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ (١)

وأجاز الابتداء بالنكرة على تقدير النفي(٢)، في مثل قولهم : " شرّ أهرّ ذا ناب " .أو قولهم في المثل : شيء ما جاء بك)(٣). وأجاز تعدّد خبر المبتدأ قال : ويجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران أو أكثر .. ولكن على أن الخبر - وان كان متعدّدا من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى(٤) كما قال الشاعر :

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فَهذا بَتِّي ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجاتٍ سِتِّ ... سُودٍ جِعادٍ مِنْ نِعاجِ الدَّشْتِ (٥)

ومثله قوله تعالى : (وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ ذُو العَرْشِ المَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)(٦) . وأجاز حذف خبر ان وأخواتها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا . والسكوت على أسمائها وذلك لكثرة استعمالها . والاتساع فيها ودلالة قرائن الأحوال عليها ، وذلك قولهم : انّ مالا وان ولدا وان عددا)(٧). وقال : ويقول الرجل الرجل هل لكم أحد ان الناس عليكم أى ألب . فيقول انّ زيدا وان عمرا . والمعنى ان لنا زيدا(٨). كما في قول الأخطل :

خَلا أَنَّ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا ... عَلى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الأَكارِمَ نَهْشَلا(٩)

وأجاز اعمال " لا " عمل ليس وعدّ استعمال " لا " بمعنى " ليس " قليلا(١٠) . ومنه :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها ... فأَنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ(١١)

---

(١) الشاهد لجرير ، ديوانه ، ص ٦٧ . انظر الكتاب ٢٤١/٣ . بلا نسبة في شرح المفصل ٧٠/١ .
(٢) شرح المفصّل ٨٦/١ .
(٣) السابق ٨٦/١ .
(٤) السابق ، ٩٩/١ .
(٥) الشاهد من الخمسين ، انظر الكتاب ٨٤/٢ ، وشرح المفصّل ٩٩/١ .
(٦) البروج / ١٤ - ١٦ .
(٧) شرح المفصّل ١٠٣/١ - ١٠٤ .
(٨) السابق ، ١٠٤/١ .
(٩) الشاهد للأخطل ، شرح المفصّل ١٠٤/١ .
(١٠) شرح المفصّل ١٠٩/١ ، وهذا رأى الزمخشرى ، انظر المفصل ، ص
(١١) الشاهد لسعد بن مالك في شرح المفصل ١٠٩/١ .

ويجيز أن تنادى هذا فتقول : (يا هذا أقبل ولا تخف)[١] . وأجاز أن يجيء الاسم المنصوب على الاختصاص نكرة في مثل قراءة من قرأ :(وَٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ)[٢] ، بالنصب على الذم والشتم[٣]. وكما في قول الهذلي :

ويأوي الى نسوة عطـــــل　　　وشعثا مراضيع مثل السعالى[٤]

وأجاز اتصال الضمائر المتصلة بـ لولا وعسى لوروده عن أعيان الشعراء العرب الذين روى شعرهم الثقات[٥] مثل يزيد بن أم الحكم الثقفي :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى　　　بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى[٦]

وقول عمر بن أبي ربيعة :

أَوْمَتْ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الهَوْدَجِ　　　لَوْلَاكَ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ[٧]

يقتضي القياس الآ يحذف الموصوف او الصفة لانهما كالشيء الواحد . ويأبى القياس حذف الموصوف لأن حذفه يوقع في اللبس الا أن العرب قد حذفوه اذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه أما بحال أو لفظ ، وأكثر ما جاء الحذف في الشعر لأنه موضع ضرورة . وكلما استبهم كان حذفه أبعد في القياس ..[٨]. ثم قال : وربما جاء شيء من ذلك وما أقله[٩] . وأرى أن ابن يعيش وافق مضطرا على قبول ظاهرة حذف الموصوف . وسبب ذلك حرصه على القياس . مع أن ما سمع عن العرب لا بأس به لاجازة مثل هذه الظاهرة . يدعم هذا السماع ما جاء في كلام العرب وهو ما حكاه سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهم : (ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا)[١٠]. ويعلى شأن ذلك كله ما ورد في القرآن الكريم على ظاهرة حذف الموصوف قوله تعالى : (وَعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ ٱلطَّرْفِ عِينٌ)[١١]. ومع

---

(١) شرح المفصل ٨/١ .
(٢) المسد / ٤ .
(٣) شرح المفصل ١٩/٢ .
(٤) الشاهد . للهزلي . انظر المفصل ، ص ٤٦ . وشرح المفصل ١٨/٢ .
(٥) شرح المفصل ١٢٠/٣ .
(٦) الشاهد ليزيد بن أم الحكم في المفصل ، ص　. وشرح المفصل ١٢٠/٣ .
(٧) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ، انظر ، شرح المفصل ١١٩/٣ .
(٨) شرح المفصل ٥٩/٣ .
(٩) السابق ٦٠/٣ .
(١٠) السابق ، ٦١/٣ ـ ٦٢ .
(١١) الصافات / ٤٨ .

ذلك فهو عند ابن يعيش لا يجوز القياس عليه لقلّته وشذوذه في القياس .[1] ومن شواهد هذه الظاهرة قول النابغة :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أُقَيْشٍ ... يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ[2]

ومنه قول الآخر :

وَعَلَيْهِما مَسْرُودَتانِ قَضاهُما ... داوُدُ أو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ[3]

وقول الآخر :

رَبّاءُ شَمّاءُ لا يَأْوِي لِقُلَّتِها ... إِلاَّ السَّحابُ وإِلاَّ الأَوْبُ والسَّبَلُ[4]

وفي مناقشة ابن يعيش لما سمع عن العرب من حذف نون الوقاية من بعض الحروف مثل من ، عن ، في قول الشاعر :

أَيُّها السائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي ... لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِي[5]

قال : وهو قليل الاستعمال وان كان القياس لا يأباه كلّ الاباء[6]. وعدّ ابن يعيش ادخال الألف واللام في الفعل (شاذا في القياس والاستعمال)[7]. كما في قول الشاعر :

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نافِقائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بالشِّيحَةِ اليُتَقَصَّعُ[8]

وعدّ الفصل بين المضاف والمضاف اليه قبيحا لأنهما كالشيء الواحد ... وما سمع عن العرب من فصل بينهما عدّه ضرورة[9] . وأما عن الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور فيقول ابن يعيش فأما الفصل بغير الظرف فلم يرد به بيت والقياس يدفعه[10] ، فأمّا قوله :

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أبِي مَزادَهْ[11]

---

(١) شرح المفصل ٦٢/٣ .

(٢) الشاهد للنابغة الذبياني ، انظر المفصّل ، ص ١١٨ . وشرح المفصّل ٦٠/٣ .

(٣) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي في شرح المفصّل ٥٨/٣ - ٥٩ . وبدون نسبة في المفصل ، ص ١١٧ .

(٤) الشاهد للمتنخل الهذلي " مالك بن عويمر " انظر شرح المفصّل ٥٩/٣ وبدون نسبة في المفصّل ص ١١٧ .

(٥) الشاهد لمجهول ، انظر شرح المفصّل ١٢٥/٣ .

(٦) شرح المفصّل ١٢٥/٣ .

(٧) السابق ٢٥/١ .

(٨) الشاهد لذي الخرق الطهوي ، انظر نوادر أبي زيد ، ص ٦٦ ، ٦٧ . وبدون نسبة في شرح المفصّل ٢٥/١ .

(٩) شرح المفصّل ١٩/٣ - ٢٠ .

(١٠) السابق ، ٢٢/٣ .

(١١) الشاهد لمجهول ، شرح المفصّل ٢٢/٣ .

(ضعيف جداً ولم يصح نقله عن سيبويه)[1] . ويقول ابن يعيش : ان حذف المضاف وابقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال [2]. (أو هو في الشذوذ نظير اضمار الجار)[3] نحو قول الشاعر :

رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الحَياةَ مِنْ جَلَلِهْ[4]

ونحو قول رؤبة : خيرٍ عافاك الله[5] يريد بخير . وكلاهما : - حذف المضاف وابقاء عمله ... وحذف حرف الجر وابقاء عمله - قليل في الاستعمال والقياس معا والجامع بينهما أنهما من عوامل الخفض[6].

ولا يجيز ابن يعيش توكيد النكرة توكيدا معنويا وان كانت محدودة كما فعل الكوفيون[7]. وكان يرى أن شواهد الكوفيين التي استشهدوا بها على صحّة مذهبهم (لا حجة فيها ، لقلّتها وشذوذها في القياس ، واختلاف في رواية بعضها)[8]. (أو لأن بعضها لا يعرف قائلها مع شذوذها)[9]. ولا يجيز العطف على المضمر المرفوع بدون توكيده أو وجود فاصل الا في ضرورة الشعر[10] كما في قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادَى ... كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[11]

ولا يجيز العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار . ويعد ما جاء من الشعر على هذه الظاهرة ضرورة[12]. كما في قول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وَتَشْتِمُنا ... فَاذْهَبْ فَما بِكَ وَالأَيّامِ مِن عَجَبِ[13]

---

(١) شرح المفصّل ٢٣/٣ .
(٢) السابق ، ٢٦/٣ .
(٣) السابق ، ٢٨/٣ .
(٤) الشاهد لجميل بن معمر العذري ، انظر منحة الجليل ٢٨/٢ ، هامش رقم (٢٢٠) .
(٥) شرح المفصّل ٢٨/٣ .
(٦) السابق ، ٢٨/٣ .
(٧) السابق ، ٤٤/٣ .
(٨) السابق ، ٤٥/٣ .
(٩) السابق ، ٤٥/٣ .
(١٠) السابق ، ٧٦/٣ .
(١١) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في شرح المفصّل ٧٦/٣ .
(١٢) شرح المفصّل ٧٨/٣ .
(١٣) الشاهد لا يعرف قائله ، انظر الكتاب ٣٩٢/٢ ، وشرح المفصّل ٧٨/٣ .

وعندما وصل الأمر الى مناقشة الآية (وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ)[١]، في قراءة حمزة قال ابن يعيش : ان اكثر النحويين قد ضعّف هذه القراءة ، وردّها محمد بن يزيد المبرّد وقال: لا تحل القراءة بها . وعقب عليه ابن يعيش بقوله : وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ، لأنه قد رواها امام ثقة ، ولا سبيل الى ردّ نقل - الأئمة - الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وابراهيم النخعي والاعمش والحسن البصري وقتادة ومجاهد . وقاد واحتمل أن الواو للقسم . أو أن الباء حذفت لتقدّم ذكرها[٢]. ولا يرى حذف ضمير الشأن جائزا في حال الاختيار ويجوز حذفه في الشعر[٣] كقول الشاعر :

إِنَّ مَنْ لامَ في بني بِنْتِ حَسّا ... نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ[٤]

وقول الآخر :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يَوْماً ... يَلْقَ فِيها جَآذِراً وَظِبَاءَ[٥]

ويرى ابن عصفور أن العمل انما يكون على الأكثر[٦] لا على الأقل ، ويقول أيضا في مناقشة مجيء الحال متقدّمة على صاحبها : (انّه لا يحفظ منه الاّ هذا وما لا بال له لقلّته فلا ينبغي أن يجاوز ذلك قياسا على هذا القليل)[٧] وفي مناقشته تقدّم المعطوف على المعطوف عليه وعودة ضمير متأخر عنهما اليهما يقول : فان كان العطف بالواو كان الضمير على حسبهما ولا يجوز الافراد الاّ في الشعر .. أو في نادر من الكلام والعطف بغير الواو فشاذّ لا يقاس عليه[٨] ، تعقيبا على الآية الكريمة (إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا)[٩]. فكيف لا يقاس على العبارة القرآنية وهي على ما هي عليه من الفصاحة؟. ومن الشاذ الذى لا يقاس عليه العطف على الموضع قبل اتمام الخبر[١٠]. ولا يجيز اغراء الغائب ... فان جاء من اغراء الغائب شيء حفظ ولم يقس عليه .. كقولهم : عليه رجلا ليسني)[١١]. وعندما جاء على اغراء الغائب حديث من أحاديث الرسول - عليه السلام - قوله : من استطاع منكم الباءة

(١) النساء / ١ .
(٢) شرح المفصّل ٧٨/٣ .
(٣) السابق ، ١١٥/٣ .
(٤) الشاهد للاعشى ، الكتاب ٧٢/٣ . وبدون نسبة في شرح المفصّل ١١٥/٣ .
(٥) الشاهد للأخطل ، ديوانه ، ص ٢٦٧ . وبلا نسبة في شرح المفصّل ١١٥/٣ . والشاهد في المغني ص ٥٦ ، ص ٧٦٧ .
(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣/١ .
(٧) السابق ٣٣٦/١ .
(٨) المقرب ٢٣٥/١ .
(٩) النساء / ١٣٥ .
(١٠) المقرب ١١٢/١ .
(١١) السابق ، ١٣٦/١ .

فليتزوج ، والا فعليه بالصوم فانه له وجاء)[1]. فيتخرّج على أن الياء زائدة في المبتدأ كأنه قال والا فعليه الصوم .[2] وعدّ اضافة ثنتا ضرورة[3] كما في قول الشاعر :

كأنّ خُصْيَيْه مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[4]

وعدّ ثبوت حرف العلّة والجزم بحذف الحركة ضرورة[5] :

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[6]

والفصل بين المضاف والمضاف اليه بأجنبي ضرورة[7] ، واتصال الألف واللام بالجمل ضرورة[8] . (وحذف ان مع عسى وبوشك قليل وبابه الشعر ودخول أن على خبر كاد وكرب قليل وبابه الشعر)[9] ومجيء ليتي بدلا من ليتني - بحذف نون الوقاية - ضرورة[10] . ويعد الحال اما نكرة أو في حكمها نحو قولهم :

فأَرْسَلَها العِراكَ وَلَمْ يَذُدْها وَلَمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[11]

وطلبته جهدي وطاقتي .. وكلّمته فاه الى فيّ .. ورجع عوده على بدئه . وجاء القوم قضّهم بقضيضهم . وجاء زيد وحده . ومررت بالقوم ثلاثتهم وأربعتهم الى العشرة .. وتفسيره لها على أنها مؤوّلة لتكون الحال نكرة . وأمّا ادخلوا الأول فالأول ... وجاء القوم الجماء الغفير ... فالألف واللام زائدتان[12] . وأجاز ابن عصفور اعمال فعل وفعيل عمل اسم الفاعل بقلّة[13] فمن اعمال فعيل قوله :

حَتّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنا عَمِلٌ باتَتْ طِراباً وَباتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ[14]

---

(١) الحديث في المقرب ١٣٦/١ .

(٢) المقرب ، ١٣٦/١ .

(٣) السابق ، ٣٠٥/١ .

(٤) الرجز لبعض السعديين في الكتاب ٦٢٤/٣ ولراجز في ٥٦٩/٣ . ونسبه محقق الكتاب لخطام المجاشعي في ٥٦٩/٣ ، هامش رقم (٣) .

(٥) المقرّب ، ٥٠/١ .

(٦) الشاهد لقيس بن زهير العبسي ، الكتاب ٣١٦/٣ . الانصاف مسألة رقم "٢" . والمغني . ص ١٤٦ ، ص ٥٠٦ .

(٧) المقرّب ٥٤/١ .

(٨) السابق ، ٦٠/١ .

(٩) السابق ، ٩٨/١ .

(١٠) السابق ، ١٠٨/١ .

(١١) الشاهد للبيد بن أبي ربيعة ، الكتاب ٣٧٢/١ .

(١٢) المقرّب ١٥١/١ .

(١٣) السابق ، ١٢٨/١ .

(١٤) الشاهد لساعدة بن جؤيّة ، انظر **معجم الشواهد رقم (٢٨٢٦)** ، **المقرّب** ١٢٨/١ . المغني . ص ٥٦٨ .

ومن اعمال فعل قول زيد الخيل :

أَتانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكرملين لَها فَدِيدُ(1)

وأجاز اثبات تنوين المصدر مع ذكر الفاعل - وعدّه - قليلا جدا ..(2). ومما جاء من ذلك قوله في أحد الوجهين :

حَرْبٌ تَرُدُّ بَيْنَهُمْ بِتَشاجُرٍ ... قَدْ كَفَّرَتْ آباؤها أَبْناؤها(3)

وأجاز اضافة المصدر الى المفعول وابقاء الفاعل على رفعه بقلّة(4) ومنه :

أَفْنَى تِلادي وَما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَرْعُ القَواقيزِ أَفْواهُ الأباريقِ(5)

وأجاز اعمال المصدر المحلّى بالألف واللام عمل فعله .. والأحسن الا يعمل(6). ومن شواهد اعماله :

ضَعيفُ النِّكايةِ أَعْداءَهُ ... يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ(7)

وأجاز النصب بـ حاشا على قلة والخفض بعدا وخلا بقلّة(8).

ويبدو من تتبع واستقصاء آراء ابن مالك في كتابه تسهيل الفوائد أنّه يأخذ كثيرا بالمسموع عن العرب . ولا ينعته بأوصاف القبح والرداءة ان خالف القواعد المطّردة . وكأنّ نحاة العصور المتوسطة الخامس والسادس والسابع أخذوا يبتعدون بعض الشيء عن تضييق الخناق على الناطقين باللغة فكانوا اكثر احتراما للمسموع عن العرب . وعلى الرغم من أخذ ابن مالك بأكثر الظواهر اللغوية الا أنه لم يسلم من عدم اجازة بعضها . ولكن عدم اجازته لبعض ظواهر القلة والندرة تزيد على اصابع اليد الواحدة مثل افراد الحال بعد " امّا " ومثل مجيء تمييز كم جمعا .. ومثل توكيد ضمير

---

(1) الشاهد لزيد الخيل . ديوانه ، ص ٤٢ . انظر المقرّب ١٢٨/١ .

(2) المقرّب ١٢٩/١ .

(3) الشاهد للفرزدق . ديوانه ، ص ١٠ ، جـ ١ . نقلا عن المقرّب . ص ١٣ . هامش (١) .

(4) المقرّب ١٣٠/١ .

(5) الشاهد للأقيشر الأسدي . الخزانة ٢٨٢/٢ . المغني ، رقم ٩٣٦ . ص ٦٩٤ .

(6) المقرّب ١٣٠/١ .

(7) الشاهد من الخمسين . وهو في الكتاب ١٩٢/١ . والمقرّب ١٣٠/١ .

(8) المقرّب ١٦٦/١ .

الرفع المتصل توكيدا معنويا الآ بعد توكيده بمنفصل . ومثل الجزم بأن .. والنصب بأن وأخواتها الاسم والخبر . ومثل اعمال غير ان وليت اذا اتصلت بهن ما . ووصف ظواهر لنوية بالضرورة وأخرى بالشذوذ وتبدو معالجته للّغة وصفية أكثر منها تحكميّة معياريّة . وفي معالجته لظواهر القلّة والندرة وصفها بهما دون أن يقبحهما أو يصفهما بالرداءة . وتبدو معالجته لهما أنه يجيز مجيء ظواهر القلة والندرة من أنظاره الخاصة . ومن النادر دخول كان على مبتدأ وخبرها جملة طلبية[1] :

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي ... وَدُلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ[2]

ويعد العطف على اسم انّ ، قبل تمام الخبر بالرفع نادرا .[3] وأجاز قضايا (نادرة وقليلة)[4] بشكل كبير . ومع ذلك فقد ردّ بعض الظواهر ، وحملها على الضرورة .. فهو يعدّ مجيء الأفعال المعتلّة غير محذوفة حرف العلّة في حالة الجزم ضرورة ..[5] ويرى أن العطف لا يغني عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار ..[6] . ويعدّ عدم دخول الفاء على خبر المبتدأ بعد امّا ضرورة أو ندارة قول أغنى عنه المقول[7]. ويعدّ الجزم بـ اذا في الشعر للضرورة[8] . ويعد مجيء العدد والمعدود معا في الواحد والاثنين ضرورة[9] كما في قول الشاعر :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ... ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[10]

ومن الضرورة عنده أن يفصل بين حرف الجر ومجروره بظرف أو جار ومجرور[11]. ويرى أن دخول " اللام " على ما النافية في جواب القسم ضرورة[12]. ويعدّ اضافة " كلا " و " كلتا " الى مفرّق بالعطف ضرورة[13] :

---

(١) تسهيل الفوائد ، ص ٥٣ .

(٢) الشاهد ، لم أعثر على قائله . تسهيل الفوائد ، ص ٥٢ .

(٣) تسهيل الفوائد ، ص ٦٦ .

(٤) السابق ، ص ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١١٦ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٩٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ، ٢٥٠ ، وغيرها كثير .

(٥) السابق ، ص ١١ .

(٦) السابق ، ص ١٢ .

(٧) السابق ، ص ٥١ .

(٨) السابق ، ص ٩٣ .

(٩) السابق ، ص ١١٦ .

(١٠) الشاهد لراجز ، في الكتاب ٥٦٩/٣ ولبعض السعديين في ٦٢٤/٣ . وهو لخطام المجاشعي في الخزانة ، ٣١٤/٣ . وبدون نسب في التسهيل ، ص ١١٦ .

(١١) تسهيل الفوائد ، ص ١٤٩ .

(١٢) السابق ، ص ١٥٢ .

(١٣) السابق ، ص ١٥٧ .

كلا أخي وخليلي واجدي عضداً   في النائبات وإلمام الملمات[1]

وعدّ الاسفراييني حذف الفاء من جواب الشرط وهو مبتدأ (شاذاً)[2] في قول الشاعر :

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها   والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مثلانِ[3]

ولا يجيز دخول حتى على الضمير[4]. ولا تدخل الكاف على المضمر استغناء عنها بمثل ... فلا يقال :

وأمّ أوعالٍ كها أو أقربا[5]

...اة المعرف بأل دون واسطة[6] . وبعد زيادة الباء في خبر المبتدأ
...ى عن الأخفش أن الباء في قوله تعالى : (جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا)[7]
...ك بل يرى (أن الصواب هنا تعلق الباء بمحذوف والتقدير جزاء
...قول - ولا وجه للزيادة ما وجد عنها مندوحة ..)[9] . وعنده أن
... واضافة من ثلاثة الى عشرة الى جمع الكثرة ضرورة[11] . ولا يجيز
... لنكرة.[12] ولا يجيز العطف على الضمير المتصل المرفوع[13]
...ن وجود آية قرآنية على هذه الظاهرة وهي (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ
...دل على جواز العطف . وعندما ناقش الشاهد الشعري :
...ـادى   كنعاج الملا تعسفن رملا ..[15]

...ي ، ص ٢٦٩ . وشرح ابن عقيل ٢/٦٣ .

...ان ، الكتاب ٣/٦٥ . نوادر أبي زيد ، ص ٣١ ، الخزانة ٣/٤٤ .

... ، ٢/٢٨٤ .

(٩) السابق ، ص ٧٠ .
(١٠) السابق ، ص ٧٠ .
(١١) السابق ، ص ٧٦ .
(١٢) السابق ، ص ١٢٠ .
(١٣) السابق ، ص ١٧١ .
(١٤) النجم / ٦ ، ٧ .
(١٥) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في شرح المفصل ٣/٧٦ .

أخذ باحتمال مجيء الواو واو الحال ، ثم قال : (والشاهد من الشواذ التي لا يؤخذ بها ولا يخرج عليها ، أو هو ضرورة شعرية فلا حجة فيه)[١] ، ويضطرب رأيه في ظاهرة حذف العامل واعماله كحذف حرف الجر واعماله محذوفا مثل ما روى عن رؤبة اذا قيل له كيف أصبحت ، يقول : (خير عافاك الله)[٢] ، ومثل حذف حرف الجزم واعماله ، فهو يقول : (لا يستقيم)[٣] الاعمال مع الحذف ، في مثل قول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ إِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ[٤]

ثم يقول : ويجوز اعمال اللام الجازمة أيضا مع الحذف لكثرة الاستعمال[٥] ، ثمّ يقول : (وقول رؤبة من الشواذ فلا يجوز الاضمار)[٦] وهذه الرواية في الشاهد (ليست بصحيحة والصحيحة هي . فقلت ادعي وادعو انّ أندى)[٧] ، وان صحّت فلا حجّة فيه لشذوذه وحمله على الضرورة فانّه حذف الواو واجتزأ عنه بالضم)[٨] .

وفي مناقشة الاسفراييني لظاهرة تأكيد النكرة يوجز رأيه ويبدو لي أنه يسير في هذا الرأي على هدى خطى النحاة البصريين الذين يصفهم بأنهم أصحابه ..[٩] وكأنه ينقل آراءهم أو يتبناها فهو يقول : (والشاهد لمجهول لا يعرف قائلة ولا يجوز الاحتجاج به ، ولو سلّمنا أن البيت صحيح عن العرب فليس فيه حجّة أيضا لشذوذه وقلّته في بابه اذا لو طردنا القياس في كلّ ما كان شاذا مخالفا للاصول والقياس وجعلناه أصلا لكان يؤدي ذلك الى أن يجعل كل ما لم يكن أصلا أصلا ... واختلطت الأصول بغيرها وذلك يفسد الصناعة بأسرها)[١٠] ، وهذا يذكرنا برأي ابن السراج في الأصول ،[١١] وهما يبديان حرصا على سلامة أصول النحو لا على سلامة اللغة نفسها ، الّتي منها استنبطت أصول الصناعة النحوية .

---

(١) فاتحة الاعراب ، ص ١٧٢ .

(٢) السابق ، ص ١٨٠ .

(٣) السابق ، ص ١٨١ .

(٤) الشاهد ، مختلف في نسبته ، فهو ينسب للأعشى وللحطيئة أو ربيعة بن جسم أو دثار بن شيبان ينظر الكتاب ٤٥/٣ ، الانصاف ، مسألة "٧٢" وانظر شرح المفصّل ٣٢/٧ .

(٥) فاتحة الاعراب ، ص ١٨١ .

(٦) السابق ، ص ١٨٣ .

(٧) السابق ، ص ١٣ .

(٨) السابق ، ص ١٨٤ .

(٩) السابق ، ص ١٩٣ .

(١٠) السابق ، ص ١٩٤ .

(١١) انظر الأصول ، ٥٦/١ ـ ٥٧ .

وهذا الحرص هو الذي دفع الاسفراييني أن يصف القراءة القرآنية للآية : (تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ)[١] بأنها شاذة[٢] . ولم تكن الآية شاهدا وحيدا على حذف العائد من جملة الصلة بل هناك شواهد غيرها . منها من القرآن (الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً)[٣] . وهناك قول الاعرابي الذي سمعه الخليل ورواه سيبويه وهو ما أنا بالذي قائل لك شيئا)[٤].

ويسير أبو حيّان الأندلسيّ في ركاب الحريريّ بالنظر الى النادر ، فالشاهد النادر هو البيت الواحد من الشعر ، ولا حجة فيه لأنه قد يتقدم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام فهو يقول : (والشاذ النادر لا يلتفت اليه ولا يعرّج عليه)[٥] . وقال : وليس الشاذ النّادر الخارج عن القياس يوجب ابطال الاصول)[٦]. ويؤوّل الشواهد القليلة التي تخالف الكلام الكثير المطرد في لغة العرب . فقد أوّل الشاهد الآتي ...

أَخاكَ الَّذِي إِنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ ... يُجِبْكَ بِما تَبْغِي وَيَكْفِيكَ مَنْ يَبْغِي[٧]

وعدّ " أخاك " منصوبا بفعل محذوف تقديره الزم[٨] . ويجمع الباحث أقوالا كثيرة لأبي حيّان تؤكد أخذه بالكثير .. حتى ليكاد يعتقد أنه لا يلتفت الى القليل أو النادر . ومنها قوله : (والحمل على ما كثر في كلام العرب أولى من الحمل على ما قلّ)[٩]. وقوله : (والمصير الى ماله نظير وما نظيره أكثر أولى من المصير الى ما لا نظير له أو قلّ نظيره)[١٠]. ويقول في مناقشته حذف الضمير اختصارا في باب ظننت انه قليل جدا ، والمصير الى ما ليس بقليل أحسن من المصير الى ما هو قليل)[١١] وقد ردّ أبو حيّان بعض الظواهر ووصفها بأنّها (من الشاذ في القياس والاستعمال مثل ادخال الألف والسلام على الفعل)[١٢]. وعدّ حذف " ان " من خبر عسى وبوشك خاصّا في الشعر . ويقول في اسقاط حرف النداء قبل النكرة : ان العرب قلما تسقط النداء من النكرات وترفع الآ في شاذّ من الشعر[١٣]. ومن

---

(١) الأنعام / ١٥٤ .

(٢) كتاب فاتحة الاعراب ، ص ١٩٨ .

(٣) الفرقان / ٤١ .

(٤) الكتاب ٢/٤٠٤ .

(٥) تذكرة النحاة ، ص ٥١٤ .

(٦) السابق ، ص ١٦٩ .

(٧) الشاهد ، بدون نسبة . انظر الاقتراح ، ص ٧٦ .

(٨) انظر الاقتراح ، ص ٧٦ .

(٩) تذكرة النحاة ، ص ٣٤٨ .

(١٠) السابق ، ص ٣٥٠ .

(١١) السابق ، ص ٣٥٢ .

(١٢) السابق ، ص ٣٧ .

(١٣) السابق ، ص ٣٠٨ .

الشواهد على هذه الظاهرة ، قول الشاعر :

فَتاتانِ أَمّا مِنْهُما فَشَبِيهَةٌ الهِـــلال ... وَالأُخرى مِنْهُمــا تُشبِه الشَّمْسا
فَتاتانِ في سَعْدِ السُّعودِ وُلِدْتُمــــا ... وَلَمْ تَلْقَيا يَوْمًا هَوانًا وَلا نَحْسا[1]

على تقدير ياء في النداء قبل " فتاتان "[2] . ويمضي أبو حيّان في التشدد وردّ بعض اللهجات وذلك بقوله (ان من العرب من ينصب بـ لم . ويجزم بـ لن . وليس ذلك مما يلتفت اليه . ومثل ذلك في الشذوذ خفض بعض العرب بـ لعلّ ... فلم يلتفت سيبويه الى مثله ، ولا حكاه)[3]. وقد تغيّر موقف أبي حيّان المتشدّد بالنسبة لبعض ظواهر القليل والنادر والتي لم يجز القياس عليها أو الالتفات اليها في ظاهرة مجيء معمول " رب " ضميرا مبهما ، (فنفى أن يكون جرّ " رب " للضمير قليلا)[4] وبذلك يكون قد دحض احكام النحاة المتقدّمين الذين قالوا - (ان جر رب للضمير قليل)[5]. ويقول أبو حيّان في حذف نون " من " اذا وليها " أل " التعريف : (انه حسن شائع . لا قليل ولا ضرورة فلو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير فكيف يجعل قليلا أو ضرورة ؟ بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام)[6]. ويرى أبو حيّان جواز توكيد النكرة اذا كانت مؤقتة كما يقول الكوفيّون[7] وشاهد الكوفيين :

لَكِنَّهُ شاقَهُ أَنْ قِيلَ ذا رَجَــــبٌ ... يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَــب[8]

ومنه قول الشاعر :

إِذا القَعودُ كَرَّ فِيها حَفَــــدا ... يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّهُ مُطَّـــرِدا[9]

وقول الشاعر :

زَحَرَتْ بِهِ لَيْلَـــةً كُلَّهـــا ... فَجِئْتَ بِهِ مُؤَيَّدًا خَنْفَقِيـــقًا[10]

وقول الشاعر :

.... قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعــا[11]

---

(١) الشاهدان للاخطل . وبلا نسبة في تذكرة النحاة ، ص ٤٥٠ .
(٢) تذكرة النحاة ، ص ٤٥٠ .
(٣) السابق . ص ١٨١ .
(٤) السابق ، ص ٦ .
(٥) السابق ، ص ٦ .
(٦) انظر اللهجات العربية في التراث ٧٠٥/١ .
(٧) تذكرة النحاة ، ص ٦٤٠ .
(٨) الشاهد لعبد الله بن مسلم الهذلي . الإنصاف ، مسألة "٦٣" ، ٤٥١/٢ .
(٩) الشاهد لمجهول . انظر الانصاف ، مسألة "٦٣" ، وتذكــــرة النحاة ٦٤١ .
(١٠) الشاهد لشميم بن خويلد ، الانصاف "٦٣" ، وتذكـــــرة النحاة ، ص ٦٤١ .
(١١) الشاهد لمجهول . انظر الانصاف ٦٣ ، وتذكـــــرة النحاة ، ص ٦٤١ .

ويرد على البصريين الذين لا يجيزون ذلك بأنهم تأوّلوا هذا السماع بتأويلات بعيدة ونازعوا في القياس [١]. ويفنّد أبو حيان آراء المتقدمين (كالزمخشري الذي يرى وجوب مجيء خبر " ان " بعد " لو " فعلا ، ليكون ذلك عوضا عن ظهور الفعل المقرّر بين " لو " و " أن " بقوله : وما منعه شائع في كلام العرب)[٢]. وجاء منه في القرآن الكريم : (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ) [٣] .
وجاء منه في الشعر قول الشاعر :

لَوْ أَنَّ حَيّاً مُدْرِكَ النَّجَـاحِ   أَدْرَكَتْـهُ مُلاعِبُ الرِّمَـاحِ [٤]

وقال الآخر :

ولو أنّ حيّاً فائتُ الموتِ فاتَـه   أَخو الحَرْبِ فَوْقَ القَارحِ العَـدَوانِ [٥]

وقال الآخر :

ولو أنّ ما أبْقَيْتِ مِنّي مُعَلَّـقٌ   بِعودِ ثُمامٍ ما تَأَوَّدَ عُودُهـا [٦]

وقال الآخر :

ولو أنّها عُصْفورةٌ لحَسِـبْتُها   مُسَوَّمَةً تَدْعُو عُبَيداً وأَزْنَمـا [٧]

ثمّ قال أبو حيّان (ولا يختص بالضرورة ايلاؤها الاسم ، على اضمار فعل يفسّره ما قبله خلافا لابن عصفور . والدليل قوله تعالى : (قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)[٨]. وقول عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة . وما جاء في المثل لو ذات سوار لطمتني .[٩] وقال الشاعر :

أَخِلايَ لَوْ غَيْرُ الحِمامِ أَصابَكُـمْ   عَتِبْتُ وَلَكِن ما على الدَّهْرِ مَعْتَبُ [١٠]

وقد جاءت الجملة الأسميّة بعد لو في الشعر [١١] . قال الشاعر :

لو بِغَيْرِ الماءِ حَلْقِـي شَـرِقٌ   كُنْتُ كالغَصّانِ بِالماءِ اعْتِصارِي [١٢]

---

(١) تذكرة النحاة ، ص ٦٤١ .
(٢) السابق ، ص ٧٢ . ورأي الزمخشري في المفصّل ، ص ٣٢٣ .
(٣) لقمان / ٢٧ .
(٤) الرّجز للبيد بن ربيعة في ديوانه ، ص ٣٣٣ . انظر معجم شواهد النحو رقم (٣٣٠٩) .
(٥) الشاهد لصخر بن عمرو السلمي ، انظر معجم شواهد النحو (٣٠٣٧) وبلا نسبة في التذكرة ، ص ٧٣.
(٦) الشاهد لأبي العوام بن كعب ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٦١٣) وبدون نسبة في التذكرة، ص ٧٣.
(٧) الشاهد للعوام بن شوذب الشيباني . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٥٦٢) .
(٨) الاسراء / ١٠٠ .
(٩) تذكرة النحاة ، ص ٤٠ ، ٧٣ ، ١٨٩ .
(١٠) الشاهد للغطمش الضبيّ ، انظر معجم شواهد النحو رقم (١٣٧) وبلا نسبة في تذكرة النحاة ، ص ٤٠ .
(١١) تذكرة النحاة ، ص ٤٠ .
(١٢) الشاهد لعدي بن زيد ، ديوانه ، ص ٩٣ . انظر معجم شواهد النحو رقم (١٢١٣) .

وقول الآخر :

ولو غَيْرُ أخْوالي أرادوا نَقيصَتي ... جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ العَرانينِ مِيْسَما[1]

وقول الآخر :

لو غَيْرُكُمْ عَلِقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ ... أدّى الجِوارَ إلى بَني العَوّام[2]

وأستطيع أن أعدّ أبا حيّان من أكثر النحاة تحمّسا للقليل والنادر . فهو الذى قال في معرض مناقشته الزام المثنى الألف على كلّ حال من حالات الاعراب : ومن يفعل ذلك من العرب قليل .. واللغة الأخرى - الاعراب بالحروف في حالات الاعراب - هي الأكثر والاولى ... فقف على ما ذكرته لك . فانّه قليل الوجود صحيح عند التأمّل[3] . فهو يحث على تأمّل القليل ، لأنّه صحيح وان كان عدد الناطقين به قليلا .

ولحسن بن قاسم المرادى ميزة خاصّة عن جمهور النحاة . انّه يجمع الآراء المختلفة منسوبة الى أصحابها . ثمّ يبدى رأيه ليكون خلاصة دقيقة في الغالب عن الظواهر اللغوية الموسومة بالقلّة والندرة . وقبله فعل مثل فعله أبو البركات الأنباريّ في الانصاف ، وحذا حذوه ابن هشام في المغني و أبو حيان في تذكرة النحاة والسيوطي في الهمع . أما موقفه من القليل والنادر فيبدو أنّه يميل الى الأخذ بأكثر ظواهرهما والقياس عليهما وينص على اطراد بعض الظواهر .. فهو ينصّ على أنّ حذف همزة الاستفهام لأمن اللبس قبل أم المتصلة مطرد .. لكثرته نظما ونثرا[4] . كقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ ما أدْري وإنْ كُنْتُ دارِيا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ[5]

وأبيات أخرى لا حاجة الى التطويل بانشادها .[6] وكثيرا ما يصوّب بعض أحكام القدماء من النحاة في الظواهر مثل زيادة الباء في خبر ما التميمية . فهو يقول : (منع الفارسي والزمخشرى زيادتها بعد ما التميمية .. والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم)[7] . (وقد وردت زيادة الباء في خبر لا أخت ليس . وفي خبر فعل ناسخ منفيّ ..)[8] ثمّ قال : (وظاهر كلام بعضهم أن هذا مجرور

---

(١) الشاهد للمتلمس ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٦٣٣) ، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة. ص ٤٩٠.

(٢) الشاهد لجرير في الدرر ٨١/٢ . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٧٥٥) . وبدون نسبة في تذكرة النحاة ، ص ٤٩٠ .

(٣) تذكرة النحاة ، ص ٤٨٧ .

(٤) الجني الداني ، ص ١٠٠ .

(٥) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ، ص ٢٦٦ . وانظر الكتاب ، الأمالي الشجرية ٢٦٦/١ . شرح المفصّل ١٥٤/٨ .

(٦) الجني الداني ، ص ١٠٠ . مغني اللبيب ، ص ١٩ - ٢٠ .

(٧) الجني الداني ، ص ١١٥ .

(٨) السابق ، ص ١١٥ .

القياس عليه)[١] . والمرادي من النحاة القلائل الذين لم يصفوا تأكيد الحرف بالحرف بالشذوذ أو الضرورة في مثل قول الشاعر :

. . . . . وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[٢]

وقال الشاعر :

فَلا واللّهِ لا يُلْفَى لِمَا بِي ... وَلا لِلِمَابِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ[٣]

بل ذكر أنهما حرفان[٤] أكد الأول بالثاني أو أن الكافين اسمان ـ أكد أحدهما بالآخر في وصاليات ككما يؤثفين[٥]. وأجاز المرادي اعمال ان النافية عمل ليس . لأنه ـ الصحيح . لثبوته ـ عن العرب ـ نظما ونثرا[٦]. فمن النثر : (ان ذلك نافعك ولا ضارك) و (ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية) . وقال أعرابي : ان قائما " يريد ان أنا قائما "[٧] . وعلى ذلك خرّج ابن جني قراءة سعيد بن جبير : (ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)[٨] . ومن النظم قول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ ... إِلاّ عَلَى حِزْبِهِ المجانِينِ[٩]

وقول الآخر :

إِنِ الْمَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا[١٠]

ويظهر أنه يصوب بعض أحكام البصريين الذين لا يجيزون اعمالها فيقول : وقد نص بهذا بطلان قول من خص ذلك ـ أي اعمال ان ـ بالضرورة وقال : لم يأت منه الا ان هو مستوليا)[١١]. وفي معرض حديثه عن اذن يقول : وبعض العرب يلغي اذن مع استيفاء الشروط ـ لاعمالها ـ وهي لغة نادرة حكاها عيسى وسيبويه[١٢] . ثم يعقب على ذلك بقوله : ولا يقبل قول من أنكرها[١٣]. فهو لا يتقبل رأي

---

(١) الجنى الداني ، ص ١١٥ .

(٢) الشاهد لخطام المجاشعي ، انظر الجنى الداني ، ص ١٣٢ .

(٣) الشاهد لمسلم بن معبد الوالبي ، شرح المفصل ٤٣/٨ . الخزانة ٣٦٤/١ .

(٤) الجنى الداني ، ص ١٣٢ .

(٥) السابق ، ص ١٣٣ و ص ١٣٩ .

(٦) السابق ، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٧) السابق ، ص ٢٣٠ .

(٨) الأعراف /١٩٤ .

(٩) الشاهد بلا نسبة في الجنى الداني ، ص ٢٣٠ ، وشرح ابن عقيل ٣١٧/١ .

(١٠) الشاهد لمجهول في الجنى الداني ، ص ٢٣٠ . وشرح ابن عقيل ٣١٨/١ .

(١١) الجنى الداني ، ص ٢٣٠ .

(١٢) السابق ، ص ٣٥٦ .

(١٣) السابق ، ص ٣٥٦ .

منكرى الفاء اذن مع أنها لغيّة نادرة لسماعها عن العرب . ومن الأحكام التي سوّغها المرادى ما يتعلق ب لو الامتناعية انّها مثل " ان " الشرطية في الاختصاص بالفعل، فلا يليها الا فعل أو معمول فعل مضمر يفسّره ظاهره بعده[1] ، كقول عمر : (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة)[2] . وقال ابن عصفور : لا يليها فعل مضمر الا في ضرورة كقول الشاعر :

أَخِلَّايَ لَوْ غَيْرُ الحِمامِ أَصابَكُمْ ... عَتِبْتُ وَلكِنْ ما عَلى المَوْتِ مُعْتَبُ[3]

أو نادر كلام[4]، كقول حاتم : (لو ذات سوار لطمتني)[5] . فقال المراديّ : والظاهر أن ذلك لا يختصّ بالضرورة والنادر ، بل يكون في فصيح الكلام[6] . كقوله تعالى : (**قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي**)[7] . وفي مناقشة المرادى لجواز مجيء خبر عسى جملة فعلية مقترنة بأن ، يقول : .. والأكثر اقترانه ب " أن " وقد تحذف[8] .. كقول الشاعر :

عَسى الكَرْبُ الّذى أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[9]

ويفيد من ظاهر كلام سيبويه الذي يرى (أنّ حذف " أن " من خبر عسى لا يختص بالضرورة[10] . لأن سيبويه قال : (واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل ، يشبهها ب كاد يفعل ف يفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الغوير أبؤسا . فهذا مثل أجروا فيه عسى مجرى كان)[11] .

ومع ما قلناه عن المراديّ من أنه يأخذ بظواهر اللغة القليلة والنادرة ويجعلها مطّردة مقيسة . فقد كان يرد بعضها ولا يجعلها مقيسة على كثرتها ومنها .. (زيادة الباء مع المفعول غير مقيسة مع كثرتها[12] . نحو قوله تعالى : (**ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة**)[13] . وقوله تعالى : (وَهُزِّي

---

(١) الجني الداني ، ص ٢٩٠ .

(٢) نوادر أبي زيد ، ص ٦٤ . والجنى الداني ، ص ٢٩١ . شرح المفصّل ٨٢/١ .

(٣) البيت للنطمش الضبّي ، انظر معجم شواهد النحو رقم (١٣٧) .

(٤) الجني الداني ، ص ٢٩١ .

(٥) السابق ، ص ٢٩١ .

(٦) السابق ، ص ٢٩١ .

(٧) الاسراء / ١٠٠ .

(٨) الجني الداني ، ص ٤٣٤ .

(٩) الشاهد لهدبة بن خشرم ، الكتاب ١٥٩/٣ ، شرح المفصّل ١١٧/٧ ، ١١٩ . والمغني ، ص ٢٠٣ وشرح ابن عقيل ٣٢٧/٢ .

(١٠) الجني الداني ، ص ٤٣٤ .

(١١) الكتاب : ١٥٨/٣ .

(١٢) الجني الداني ، ص ١١٣ .

(١٣) البقرة / ١٩٥ .

إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ)[١] و (فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ)[٢] ، (وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ)[٣] . ووصف بعض الظواهر بالشذوذ مثل قولهم في القسم (تالرحمن) (وتحياتك)[٤] . وأتساءل ما الذي جعل هذا التعبير شاذا ، طالما أن الذين استعملوه هم أنفسهم الذين أخذنا عنهم والله وتالله .. وبالله ؟ . فكيف حكمنا على الأولين بالشذوذ .. وحكمنا على الأخيرات بالاطراد والكثرة ؟ ثم أتساءل ، ما الذي يحدثه التعبيران الأولان من تشتيت لغوي ؟ . وعدّ زيادة اللام من غير المطرد[٥] ، في مثل قول الشاعر :

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ العِراقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكاً أجارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعاهِدِ[٦]

ومنه قوله تعالى : (رَدِفَ لَكُم)[٧] . وزيادة اللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه، في قوله :

يا بُؤْسَ لِلحَرْبِ التي وَضَعَتْ أراهِطَ فاسْتَراحوا[٨]

ولا يجيز دخول لام التوكيد في خبر لكن خلافا للكوفيين ، نحو :

يَلومونني في حُبِّ لَيْلى عَواذِلي وَلَكِنَّني من حُبِّها لَعَميدُ[٩]

ومن الظواهر التي ردّها ، جرّ رب للمعرّف ب " أل "[١٠] كقول الشاعر :

ربّما الجامِلِ المُؤَبَّلِ منهم والعَناجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ[١١]

ويقول المرادي : (ان صحّت الرواية بجر الجامل وصفته ، حمل على زيادة " ال ")[١٢] . وللبيت رواية

---

(١) مريم / ٢٥ .
(٢) الحج / ١٥ .
(٣) الحج / ٢٥ .
(٤) الجني الداني ، ص ١١٧ .
(٥) السابق ، ص ١٥٠ .
(٦) الشاهد لابن ميّاده ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٨١٦) .
(٧) النمل / ٧٢ .
(٨) الشاهد لسعد بن مالك . الخصائص ١٠٦/٣ . الأمالي الشجرية ٢٧٥/١ ، ٨٣/٢ . الحماسة شرح التبريزي ٢٩/٢ .
(٩) الشاهد لمجهول ، انظر الجني الداني ، ص ١٦٧ .
(١٠) الجني الداني ، ص ٤٢٤ .
(١١) الشاهد لأبي دؤاد الايادي ، شعره ، ص ٣١٦ . المغني ١٨٣ ، شرح ابن عقيل ٢٣/٢ . الجني الداني ، ص ٤٢٤ .
(١٢) الجني الداني ، ص ٤٢٤ .

ثانية برفع (الجاحل)[1] يرويها المرادي نفسه أيضا ، وتأول الشواهد التي سمعت عن العرب وفيهـا نصبت ان وأخواتها الاسم والخبر . وقال المرادي : انه لا حجة فيه[2]. مع أن الفراء اجاز نصب الاسم والخبر الذين تدخل عليهما ليت وأجازه بعض أصحابه في الأحرف الستة .[3] ومما ورد من نصب الاسم والخبر مع ليت قول الشاعر :

يا ليتَ أيامَ الصِّبا رَواجِعـا[4]

وقول الآخر :

ليتَ الشبابَ هو الرَّجيعَ على الفتى
والشيبَ كان هو البديءُ الأولُ[5]

وقد قال المرادي بأن الحمل على الأكثر أولى[6]. كما قال المتشددون على الاطراد من النحاة .

أجاز ابن هشام اعمال " لا " في المعرفة ، و جعل عملها في المعرفة قليلا يقول : (وربما عملت في اسم معرفة)[7]، كقول الشاعر :

أَنْكَرْتُها بَعْدَ أعوامٍ مَضَيْنَ لَهـا لا الدارُ دارا ، ولا الجيرانُ جيرانا[8]

ولكنه عد أعمال لا في المعرفة (غير جائز)[9] . ويدعم رأيه هذا في مناقشة بيت للمتنبي بقوله : (ولهذا غُلِّط المتنبي)[10] :

اذا الجودُ لم يُرْزَقْ خَلاصا مِـن الأذى فلا الحَمْدُ مَكْسوباً ، ولا المالُ باقيا[11]

---

(١) الجني الداني ، ص ٤٢٤ .

(٢) السابق ، ص ٤٥٨ .

(٣) انظر السابق ، ص ٤٥٨ .

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ، ص ٨٢ . وانظر الكتاب ١٤٢/٢ ، المغني ، ص ٢٧٦ .

(٥) لم أقف على قائله ينظر معاني القرآن للفراء ٤١٠/١ و ٣٥٢/٢ .والجني الداني ، ص ٤٥٨ .

(٦) الجني الداني ، ص ٤٧٢ .

(٧) شرح شذور الذهب ، ص ١٩٧ .

(٨) الشاهد لمجهول ، انظر شرح شذور الذهب ، ص ١٩٧ .

(٩) شرح قطر الندى ، ص ١٤٥ .

(١٠) السابق ، ص ١٤٥ .

(١١) الشاهد للمتنبي في ديوانه ، ص ٢٧٩ .

ويلفت الانتباه في مناقشة ابن هشام لاعمال " لا " في المعرفة أنه أجاز اعمالها في كتاب ولم يجزه في كتاب آخر . وأكثر من هذا فقد حكم على شاهد شعرى لشاعر عاش في غير الفترة المحددة للاحتجاج بشعر شعرائها بأنه جائز في كتاب شرح شذو الذهب ثمّ عاد وحكم على الشاهد نفسه بأنه غير جائز بل وأنه غلط في كتابه شرح قطر الندى . وهذا يؤكّد ما قلناه في مكان سابق وهو أن طبيعة الظواهر اللغوية التي تشكل القليل والنادر ميدان خصب للوقوع في التناقض . وأرى أن اعمال لا في المعرفة لا يوقع في تناقض أو تشتت لغوى فالأصح جواز اعمالها ، لا سيما أن هذه الظاهرة صارت تكثر على ألسنة الشعراء المتأخرين .. ومن القليل مجيء بل حرف عطف في غير النفي وشبهه وينقل ابن هشام عن هشام بن معاوية قوله : محال في : (ضربت زيدا بل اياك) . ويعلق ابن هشام : ومنعهم - الكوفيين - ذلك مع سعة روايته دليل على قلّته[1] . ومن القليل (عود الضمير على ما هو بدل منه ، نحو (اللهم صلّ على الرؤوف الرحيم . وتقدّم الخبر الواقع جملة قليل أيضا)[2] . قال الشاعر :

إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ … أَبُوه ، ولا كانَتْ كُلَيْبُ تُصَاهِرُهْ[3]

(ويجيز ابن هشام جرّ لفظ الرّبّ مضافا الى الكعبة وجرّ لفظ الرحمن " بالتاء " . وقالوا : (ترب الكعبة لأفعلن كذا ، وهو قليل ، وقالوا : (تالرّحمن لأفعلن) .. وهو أقل ..)[4] . ولم يصفها بذلك في المغني . ويجيز ابن هشام مجيء المفعول لأجله معرفا بأل[5] . كقول الحماسيّ :

فَلَيْتَ لي بِهِمُ قوما إذا رَكِبُوا … شَنّوا الإغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا[6]

فانتصاب الاغارة على أنه مفعول لأجله .[7] ويجعل ابن هشام زيادة الباء في مفعول ما يتعدّى الى اثنين من القليل[8] . كقول الشاعر :

تَبَلَتْ فؤادَك في المنامِ خَرِيدَةٌ … تَسْقي الضَّجِيعَ بِبارِدٍ بَسّامِ[9]

---

(١) المغني ، ص ١٥٣ .

(٢) السابق ، ص ١٥٨ .

(٣) الشاهد للفرزدق . وبدون نسبة في المغني ، ص ١٤٨ . وفي شرح ابن عقيل ٢٣٠/١ .

(٤) شرح قطر الندى ، ص ٢٥٢ - ٢٥٣ . وانظر المغني ، ص ١٥٧ .

(٥) مغني اللبيب ، ص ١٤١ .

(٦) الشاهد لقريط بن أنيف العنبرى ، انظر شرح ابن عقيل ٢٠٤/١ . والمغني ، ص ١٤١ .

(٧) المغني ، ص ١٤١ .

(٨) السابق ، ص ١٤٨ .

(٩) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ، ص ٢١٤ .

وأجاز ابن هشام، مجيء اسم أن المخففة مصرّحا به غير ضمير شأن في ضرورة الشعر[١]. ويأتي خبرها حينئذ مفردا وجملة وقد اجتمعا في قول الشاعر :

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ ... وأنكَ هناك تكونُ الثمالا[٢]

ومثله قول الآخر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ... فراقك لم أبخل وأنت صديقُ[٣]

وأجاز (في المنادى مضافا الى مضاف الى الياء، قلب الياء ألفا)[٤] كقوله :

يا ابنةَ عمّا لا تلومي واهجعي ... حتى إذا واراكِ أُفْقٌ فارجعي[٥]

أو اثبات الياء[٦] :

يا ابن أمّي ويا شقيّق نفسي ... أنت خلّفتني لدهر جديد[٧]

ويقول : وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال.[٨] وأجاز ابن هشام أن تكون " ال " اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه. وأجاز وصلها بالظرف أو بجملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع[٩]. وفي هذا دليل على أنها ليست حرف تعريف، كقوله :

مَنْ لا يزالُ شاكِرًا عَلَى المَعَهْ ... فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ[١٠]

والثاني كقوله :

مِن القَوْمِ الرَّسولِ اللهِ مِنْهُمْ ... لَهُمْ دانَتْ رِقابُ بَني مَعَدِّ[١١]

---

(١) شرح قطر الندى، ص ١٥٦. ومغني اللبيب، ص ٤٧.

(٢) الشاهد مختلف في نسبته، فنسب لجنوب بنت العجلان في شرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢. ونسب لعمرة بنت العجلان، انظر معجم شواهد النحو رقم (٢١٠٠).

(٣) البيت بلا نسبة في المغني، ص ٤٧. وانظر معجم شواهد النحو رقم (١٧٧٢).

(٤) شرح قطر الندى، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٥) الشاهد لأبي النجم الفضل بن قدام العجلي، الكتاب ٢١٤/٢. وبلا نسبة في أوضح المسالك ٩١/٣. انظر معجم شواهد النحو رقم (٣٤٦٩).

(٦) شرح قطر الندى، ص ٢٠٧.

(٧) الشاهد لأبي زبيد حرملة بن المنذر الطائي في الكتاب ٢١٣/٢. وبدون نسبة في أوضح المسالك ٩٠/٣، الأمالي الشجرية ٧٤/٢، ١٣١.

(٨) شرح قطر الندى، ص ٢٠٨.

(٩) مغني اللبيب، ص ٧١.

(١٠) الرجز بلا نسبة في المغني، ص ٧٢. وشرح ابن عقيل ١٦٠/١، وغيرها. انظر معجم شواهد النحو رقم (٣٤٦٨).

(١١) الشاهد بلا نسبة في المغني، ص ٧٢. وشرح ابن عقيل ١٥٨/١. وانظر معجم شواهد النحو رقم (٨١٩).

والثالث دخولها على الجملة الفعلية وفعلها مضارع كقوله :

يَقُولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقــــا   الى رَبِّنا صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ[1]

ثم ذكر أن ذلك خاص بالشعر . خلافا للأخفش ، وابن مالك ، في دخول ال على الفعل المضارع[2] .
وعد ابن هشام مجيء " أل " التعريف زائدة - خاصة - بالشعر أو في شذوذ من النثر . في مثل قولهم : ادخلوا الأول فالأول . وقول العرب جاءوا الجمّاء الغفير . ومثل قراءة بعضهم : (لَيُخْرِجَنَّ الأعزَّ مِنْها الأذَلَّ)[3] . لانّ الحال واجبة التنكير .[4] ويرى ابن هشام (ان من فنون العرب في كلامهم القلب)[5] . فيجعلون المعرفة خبرا والنكرة مبتدأ أو اسما للحروف العاملة في المبتدأ والخبر (ان وأخواتها) . (وأكثر وقوعه - القلب - في الشعر)[6] . كقول حسّان :

كأنّ سَبِيئَــةً مِنْ بَيْتِ رأسٍ   يَكُونُ مِزاجَها عَسَــلٌ وَماءُ[7]

ومثله قول الشاعر :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعـــا   ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعـا[8]

ويقول ابن هشام : واللّغات الشاذة لا تحصى ، وانما يعمل على ما عليه الفصحاء الموثوق بلغتهم[9] .
ولهذا عدّ حذف أن وابقاء اعمالها شاذا[10] في نحو :

أَرَدْتُ بِها فَتْكاً فَلَمْ أَرْتَمِضْ لَـهُ   وَنَهْنَهْتُ نَفْسي بَعْدَ ما كِدْتُ أفْعَلَهُ[11]

يعدّ ابن عقيل من النحاة الذين أخذوا بظواهر القليل والنادر . وأجازوها لورود السماع بها وقاسوا بعضها أو جعلوها قياسا . ونرى أن نحاة القرنين السابع والثامن من أكثر النحاة على مرّ عصور النحو أخذا بالقليل والنادر وخاصة نحاة القرن الثامن .. ممثلين بابن مالك . وأبي حيّان . والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل . ولكن هل أخذوا كلّ ظواهر القليل والنادر وأجازوها ؟ . لقد أخذوا بمعظمها وأجازوها وفي اجازتهم لها على قلة أو ندرة ، دون التعرّض لها بالرد أو الشذوذ . أو

---

(١) الشاهد لذى الخرق الطهوى في نوادر أبي زيد ، ص ٦٦ ، ٦٧ . وانظر المغني ، ص ٧٢ .
(٢) مغني اللبيب ، ص ٧٢ .
(٣) المنافقون / ٨ ، وانظر في القراءة القرآنية معاني الفرّاء ١٦٠/٣ .
(٤) مغني اللبيب ، ص ٧٤ ، ٧٦ .
(٥) السابق ، ص ٩١١ .
(٦) السابق ، ص ٩١١ .
(٧) الشاهد لحسان بن ثابت في ديوانه ، ص ٨ . وانظر الكتاب ٤٩/١ . وانظر مغني اللبيب ، ص ٥٩١ .
(٨) الشاهد للقطامي " عمر بن شييم " انظر الكتاب ٢٤٣/٢ . وانظر المغني ، ص ٥٩١ .
(٩) شرح شذور الذهب ، ص ٢٤٩ .
(١٠) المغني ، ص ٨٣٩ .
(١١) الشاهد لعامر بن جوين الطائي ، الكتاب ٣٠٧/١ .

الرداءة ، دليل على أنها قياسية يجوز لنا أن ننشيء على منوالها . ولكنهم لم يأخذوا بكلّ الظواهر اللغوية الموصوفة بالقلة والرداءة . فردّوا وأوّلوا ولم يجيزوا مجيء مثل بعضها قياسا وحملوا منها على الضرورة . أما موقف ابن عقيل من القليل والنادر فكان من المجيزين لأكثر ظواهرهما تباعا ، في الشعر والنثر . ولكنه لم يسلم - كغيره من النحاة - من رد بعض الظواهر أو تأويلها ، أو عدم تجويزه لها أو حمل بعضها الآخر على الضرورة . أجاز ابن عقيل أن يقع بعد " لو " الامتناعية ما هو مستقبل المعنى[1] . ومنه قوله تعالى : (لِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً خَافُوا عَلَيْهِمْ)[٢] وقوله :

وَلَوْ أَنَّ لَيْلى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ ودوني جَنْدَلٌ وَصَفائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البشاشةِ أَوْزَقَا ... إِلَيْها صَدَىً مِنْ جانِبِ القَبْرِ صَائِحُ[٣]

ويجيز اقتران جواب " لو " الشرطية المنفي باللام .[٤] وجاز ندب الموصول ان كان خاليا من " أل " واشتهر بالصلة كقولهم : وامن حفر بئر زمزماه)[٦].

وردّ على المبرد الذي زعم أن تركيب لولاك ونحوه لم يرد من لسان العرب بترلد . وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم[٧] . نحو قول الشاعر :

أَتُطْمِعُ فِينا مَنْ أَراقَ دِماءَنا ... وَلَوْلاكَ لَمْ يَعْرِضْ لأَحْسابِنا حَسَن[٨]

وقول الآخر :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي[٩]

ويجيز حذف المضاف ويبقي المضاف اليه مجرورا ، بشرط أن يكون المحذوف مماثلا لما عليه قد عطف[١٠].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٣٨٥ .
(٢) النساء / ٩ .
(٣) الشاهدان لتوبة بن الحُمَيِّر . انظر معجم شواهد النحو رقم (٤٩١) .
(٤) شرح ابن عقيل ٢/٣٨٩ .
(٥) السابق ، ٢/٣٩٢ .
(٦) السابق ، ٢/٢٨٢ .
(٧) السابق ، ٢/٧ .
(٨) الشاهد لعمرو بن العاص . انظر معجم شواهد النحو : رقم (٣٠٩٤) .
(٩) الشاهد ليزيد بن الحكم بن أبي العاص . انظر معجم شواهد النحو رقم (٣١٣٢) .
(١٠) شرح ابن عقيل ، ٢/٧٧ .

كقول الشاعر :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْـــرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَـــارًا[١]

وأجاز حذف حرف النداء مع اسم الاشارة بقلة ، ومع اسم الجنس ، لورود السماع به[٢]. تابعا في ذلك المصنف . ومنه (ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ..)[٣] أي يا هؤلاء . وقول الشاعر :

ذَا ، ارْعِوَاءً ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ ... أْسِ شَيْباً إِلى الصِّبا مِنْ سَبِيلِ[٤]

أي يا ذا . (ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم : " أصبح ليل " أطرق كرا)[٥]. وتجيء " من " لابتداء الغاية في الزمان قليلا[٦]. كقوله تعالى : (لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ)[٧]، وقول الشاعر :

تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمانِ يَوْمِ حَلِيمَـــةٍ ... إِلى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ[٨]

وأجاز ابن عقيل مجيء الكاف اسما وهو قليل[٩]. نحو :

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَــطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ[١٠]

ويجيز أن تزاد " ما " بعد الكاف ورب ولا تكفهما عن العمل وهو قليل[١١]، نحو :

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَـــا غَـــارَةٍ ... شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالمِيسَـــمِ[١٢]

---

(١) الشاهد لأبي دؤاد الايادي . انظر معجم شواهد النحو رقم "١١٨٧" . والشاهد بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٧٧/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢٥٧/٢ .

(٣) البقره / ٨٥ .

(٤) الشاهد بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢٥٧/٢ . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٢٧٠) .

(٥) الكتاب ٢٣١/٢ ، و ٦١٧/٣ . شرح ابن عقيل ٢٥٧/٢ .

(٦) شرح ابن عقيل ١٥/٢ .

(٧) التوبة / ١٠٨

(٨) الشاهد للنابغة الذبياني . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٨٤) .

(٩) شرح ابن عقيل ٢٧/٢ .

(١٠) الشاهد للأعشى : انظر معجم شواهد النحو ، رقم (١٩٥٥) .

(١١) شرح ابن عقيل ٣٤/٢ .

(١٢) البيت لضمرة النهشلي . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٨٠٤) .

وقال الآخر :

وَنَنْحَرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ[1]

وعدّ ابن عقيل اجراء " من " في الوصل اجراء " من " في الوقف قليلا يرد في الشعر . وليس قياسا ، لأن القياس أن تكون بلفظ واحد .[2] وقد ورد في الشعر قليلا " منون " وصلا : كقوله :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ؟   فَقَالُوا : الجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامَا[3]

وعد حذف " الفاء " في النثر من جواب أمّا بدون قول قليلا .[4] كقوله - صلى الله عليه وسلم - : (أما بعد فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله)[5] . ومن الصور التي يأتي عليها الشرط في اللغة العربية اذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين ، أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا وهو قليل .[6] ومنه قوله :

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ   كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ[7]

وقوله - صلى الله عليه وسلم : (من يقم ليلة القدر غفر له ما تقدم من ذنبه)[8] . وعد حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء قليلا[9] ومنه :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ   وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[10]

ومن القليل ترجيح جواب الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وان لم يتقدّم ذو خبر[11] .

---

(١) الشاهد لعمرو بن برّاقة الهمداني . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٤٣٢) . وبدون نسبة في شرح ابن عقيل ٣٥/٢ .

(٢) شرح ابن عقيل ٤٢٦/٢ - ٤٢٧ .

(٣) الشاهد الى شمير بن الحارث الضبي ، انظر نوادر أبي زيد ، ص ١٢٣ . وبدون نسبة في شرح ابن عقيل ٤٢٧/٢ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٩٢/٢ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل ٣٩٢/٢ .

(٦) السابق ، ٣٧١/٢ .

(٧) الشاهد لأبي زبيد الطائي . انظر معجم شواهد النحو ، رقم (٨٥٦) .

(٨) انظر شرح ابن عقيل ٣٧٢/٢ .

(٩) السابق ، ٣٨٠/٢ .

(١٠) الشاهد للأحوص . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٤٤١) .

(١١) شرح ابن عقيل ٣٨٣/٢ .

ومنه قوله :

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَــــةٍ   لا تُلْفِنا عَنْ دِماءِ القَوْمِ نَنْتَفِـلُ[١]

و يردّ ابن عقيل بعض ظواهر القليل والنادر ، ولا يقيس عليها . نحو : (ظاهرة النصب بأن محذوفة كما في قولهم مره يحفرهـا .. ونحو خذ اللصّ قبل يأخذك)[٢]. ونحو :

أَلا أَيُّهَذا الزّاجِري أَحْضُرُ الوَغَــى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟[٣].

ويعدّها (شاذة لا يقاس عليها)[٤]. لأنها ليست من المواضع التي يجوز أو يجب فيها حذف أن[٥]. ويرى أن مجيء الحال مصدرا نكرة ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل .[٦] وحق التحذير أن يكون للمخاطب . وشذّ مجيئه للمتكلّم[٧] في قوله ايّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب .[٨] وأشذّ منه مجيئه (التحذير / للغائب . في قوله اذا بلغ الرجل السّتين فايّاه وايّا الشواب . ولا يقاس على شيء من ذلـك)[٩]. وجعل اضافة حيث الى مفرد شاذة[١٠] كقوله :

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُـــهَيْلٍ طالِعــاً

نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهابِ لامِعــاً[١١]

ويرى أنّ حذف حرف الجرّ والجرّ به غير مطّرد في قول رؤبة لمن قال له " كيف أصبحت ؟ " : " خير والحمد لله " . والتقدير على خير[١٢] ، وقول الشاعر :

إذا قِيلَ : أَيُّ النّاسِ شَرُّ قَبيلَــةٍ ؟   أَشارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصابِعُ[١٣]

---

(١) الشاهد للاعشى . انظر معجم شواهد النحو ، رقم (٢٠٠٣) .

(٢) ابن عقيل ٣٦٢/٢ .

(٣) الشاهد لطرفة بن العبد البكري ، شرح المعلقات العشر ، ص ١٧٢ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٦٢/٢ .

(٥) انظر في شرح ابن عقيل ، مواضع حذف أن ٣٤٨/٢ ، وما بعدها .

(٦) شرح ابن عقيل ٦٣٢/١ .

(٧) السابق ، ٣٠٠/٢ .

(٨) القول لعمر بن الخطاب انظر منحة الجليل ٣٠٠/٢ هامش رقم (٢) .

(٩) شرح ابن عقيل ٣٠٠/٢ ـ ٣٠١ .

(١٠) السابق ، ٥٦/٢ .

(١١) الشاهد بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٥٦/٢ .

(١٢) شرح ابن عقيل ٣٩/٢ .

(١٣) الشاهد للفرزدق انظر معجم شواهد النحو رقم (١٥٠١) .

وقوله :

وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ أَلَفْتُـــــــهُ ... حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الأَعْـــلَامِ[١]

والتقدير فارتقى الى الأعلام . ولم يجوّز ابن عقيل اعمال اسم الفاعل ان كان بمعنى الماضي لعدم جريانه على الفعل الذى هو بمعناه . بل يجب اضافته [٢].

وكان موقف السيوطيّ من القليل والنادر مثل غيره من النحاة ، أخذ قسما منها وأجازه . ومنع قسما آخر وردّه . ونقل آراء العلماء في كثير من القضايا مكتفيا بما نقل ، دون أن يتدخل برأيه الخاص الآ فيما كان يراه ضروريا . ويظلّ الخلاف بين النحاة في عدد الظواهر التي قبلها كل واحد منهم أو ردها . لأنّنا لم نعثر على واحد منهم أجاز كل ظواهر اللغة التي سمعت قياسا . ومن الظواهر التي أجازها السيوطيّ زيادة الباء في مفعول ما يتعدى لاثنين وهي قليلة.[٣] وزيادة الباء في مفعول كفى المتعدية لواحد مع أنها قليلة .[٤] وأجاز رفع المكرّر في الاغراء : بقوله وقد يرفع المكرر[٥] نحو :

لَجَدِيرونَ نَحْنُ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَـــا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ[٦]

وأجاز مجيء المنصوب على الاختصاص علما بقلة[٦] بقول: بنا تميما يكشف الضّباب[٧] . وأجاز اضافة اسماء الزمان الى الافعال ، كما في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٨] . لأن الفعل فيه في موضع المصدر .[٩] وأجاز السيوطي مجيء صيغة فعال ومفعل في الأعداد فاعلة ومجرورة وذلك قليل[١٠]. وأجاز مجيئها مضافة مع أنه قليل[١١] واستشهد بـ :

وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَـــــا ... ثُنَاءُ الرِّجَالِ وَوُحْدَانُهَـــا[١٢]

---

(١) الشاهد ، بلا نسبة في شرح ابن عقيل ٢/ ٤٠ . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٦٦٢) .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٠٦ .

(٣) الهمع ٣/١٥ .

(٤) السابق ، ٣/١٦ .

(٥) السابق ، ٣/٢٨ .

(٦) الشاهد لمجهول . انظر همع الهوامع ٣/٢٨ .

(٧) الرجز لرؤبة ، وصدره : راحت وراح كعصا السباب . انظر ديوانه . ص ١٦٩ . واللسان مادة " سبب " . الهمع ٣/٣١ . ((كان حق هذا الشاهد أن يكون منفصلا)) .

(٨) المائدة / ١١٩ .

(٩) الهمع ١/١٣ .

(١٠) السابق ١/٨٦ .

(١١) السابق ١/٨٦ .

(١٢) الشاهد لمجهول ، انظر الهمع ١/٨٦ .

وقول الآخر :

يُفاكِهُنَا سَعْدٌ وَيَغْدُو لِجَمْعِنَا ... بِمثْنى الزِّقاقِ المُتْرَعَاتِ وبالجُزُر[١]

ويبدو أن السيوطي لم يكن متشددا في القياس على الكثير ، مخالفا بذلك جمهور النحاة الذين أولو الكثرة أهمية كبيرة ، للقياس عليها . فقال ابن جني : (ان ما قيس على الأقل استعمالا . والاضعف قياسا لا يعتقد أنه من كلام العرب)[٢] . بينما يرى السيوطي أنه ليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له[٣] . وللسيوطي نظرة ثاقبة نابعة من علمه بالفقه والحديث ولذا فهو يعجب كيف أقام الأصوليون الدلائل على خبر الواحد أنه حجة في الشرع ، ولم يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة . وكان هذا أولى . لأن الدواعي الى الكذب على اللغة في غاية الضعف)[٤] . فأجاز ادخال لام الأمر على الفعل المبدوء بتاء الخطاب[٥] بقراءة (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ)[٦] . وأجاز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار[٧] متابعا في ذلك ابن مالك . وأجاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعول المضاف[٨] . وأجاز مجيء خبر عسى اسما مفردا ونص على أنه نادر .[٩] وأفاد السيوطي مما وصل اليه من جهود العلماء ، الذين سبقوه نحفظه ووعاه ، وأتاح له ذلك قدرا كبيرا من استقراء ظواهر اللغة . فتوصل الى تغيير بعض الأحكام التي اطلقوها بسبب نقص الاستقراء . ومن ذلك ما نقله (من قول ابن هشام في شرح التسهيل : ان النداء بالهمزة قليل في كلام العرب ، وتبعه ابن الضائع في حواشي المغني . فعقب السيوطي بقوله : وما قالاه مردود ، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمئة شاهد وأفردتها بتأليف .[١٠] وغير ذلك مثل بدل الكل من البعض . الذي أثبته السيوطي مخالفا النحاة الذين لم يجعلوا هذا البدل قسما خامسا لقلته وندرته بل لعدم وقوعه في كلام العرب . أو لوجود الأمثلة المصنوعة عليه مثل نظرت الى درجة الأسد برجه .[١١] ولكن السيوطي أثبت مثل هذا البدل وجعله قسما خامسا برأسه لوروده في الكلام الفصيح فقال : والمختار خلافا للجمهور اثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح[١٢] نحو قوله

---

(١) الشاهد لامرىء القيس ، انظر الدرر ١/٩ .

(٢) الخصائص ١/١١٤ .

(٣) الاقتراح ، ص ٤٠ .

(٤) السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٥) الاقتراح ، ص ٤٨ .

(٦) يونس / ٥٨ .

(٧) الاقتراح ، ص ٤٩ .

(٨) السابق ، ص ٤٩ .

(٩) الاقتراح ، ص ٧٣ .

(١٠) همع الهوامع ٢/٣٤ - ٣٥ .

(١١) الفوائد الضيائية ٢/٦٥ .

(١٢) الهمع ٢/١٢٧ .

تعالى : (يَدخلون الجَنّةَ ولا يُظلَمونَ شَيْئاً جنّاتِ عَدْنٍ)[١] . وقول الشاعر :

رَحِمَ اللّهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَـــا ... بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَــاتِ[٢]

وقول الآخر :

كأنّي غَداةَ البَيْنِ يومَ تَرَحَّلــوا ... لَدَى سَمُرَاتِ الحَيِّ ناقِفُ حَنْظَلِ[٣]

ولكنه وقف من بعض القضايا عند السماع . ولم يجزها قياسا ، فنقل السيوطي ما سمع من العرب من رفع الفاعل ورفع المفعول به . وقال : والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس . ولا يقاس على شيء من ذلك .[٤] والزام العرب (سنين) الواو واعرابه على النون كزيتون بعيد من جهة القياس[٥] . ولا يجيز عطف ما حقه التثنية أو الجمع بالواو . لأنّ أصل التثنية والجمع العطف ، وانّما عدل عنه للاختصار ، فلا يجوز الرجوع اليه ، لأنّ الرجوع الى أصل مرفوض ممنوع الاّ في ضرورة[٦]. ولا يجيز حذف الحروف العاملة في المضارع النصب ، واعمالها بلا عوض ، لانه (لا شيء من الحروف يعمل مضمرا بلا عوض)[٧] . ورجّح رواية الرفع في بيت طرفة لأنه وفق القياس[٨] وهو :

ألا أيُّهذا الزّاجِري أَحْضُرُ الوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي ؟[٩]

يتضح ممّا سبق أنه لم يكن هناك منهج موحّد عند النحاة يتعاملون مع الشواهد من خلاله بحيث يكون موحّدا عند جميعهم أو يكون واحدا عند الامام النحوي في معالجته لقضايا اللّغة . ولذلك اختلفت أحكامهم على القضيّة الواحدة ما بين القلة والندرة والشذوذ والضرورة . ولكن هذا لا يمنعنا أن نشيد بجهودهم التي ستظل معالم يهتدى لها كلّ من يحاول النظر في لغة القرآن . الذي نزل بلسان عربي مبين .

ولعلّ من أسباب اختلاف أحكام النحاة على ظواهر القليل والنادر الاستعمال اللغوي نفسه الـذي

---

(١) مريم / ٦٠ - ٦١.

(٢) الشاهد لعبد الله بن قيس الرقيات ، انظر الانتصاف من الانصاف ، مسألة "٤" هامش (١٩) .

(٣) الشاهد لامرئ القيس ، شرح القصائد العشر ص ، ٥٤.

(٤) الهمع ٨/٣ .

(٥) السابق ، ١٦٠/١.

(٦) السابق ، ١٤٥/١ .

(٧) الاقتراح ، ص ١٨٥ .

(٨) السابق ، ص ١٨٥ .

(٩) الشاهد ، لطرفة ، انظر شرح القصائد العشر ، ص ١٧٢ .

يجيء به ابن اللغة . فعامّة الناس تجرى السنتهم باستعمال اللغة على نمط معيّن ، ومن هذه الاستعمالات صيغت واستنبطت قواعد اللغة . ولكن ابن اللغة نفسه خرج على هذه الاستعمالات الكثيرة المطّردة باستعمالات تناقضها وتناقض القاعدة التي استنبطت وتناقض الشروط التي وضعها النحاة . فكان هذا من الدواعي الى الاختلاف في النظرة الى هذه الشواهد . هل تقعّد عليها القواعد ؟ أو تردّ ؟ وكيف تردّ ومنها قسم كبير من آيات الله البيّنات ؟

ولعل عدم الاحاطة باللغة أيضا لاتساعها وكثرة الناطقين بها من أسباب اختلاف احكام النحاة على الظواهر الموصوفة بالقة والندرة . وقد تكون الظواهر الموصوفة بالقلة والندرة من أسباب اختلاف أحكام النحاة عليها . لما فيها من غرابة قياسا الى الظواهر المطّردة .

الباب السابع

القليل والنادر واللهجات العربية

القليل والنادر واللهجات العربيــة

(اللهجة مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي الى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة . وبيئة اللهجة جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات ، لكل منها خصائصهـــا ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسّر اتصال أفراد هذه البيئات ، بعضهـم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث ، فهما يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات . وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح المحدثون على تسميتها باللغـــة . فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص . فاللغة عادة تشتمل على عدة لهجات . لكـل منها ما يميزها . وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلاميّة الـتي تؤلّف لغة مستقلة عن غيرها من اللّغات)[1].

وتتميز الجزيرة العربية قبل الاسلام بوجود لهجات عربيّة كثيرة منتشرة . ويرجع ذلك الى طبيعـة جغرافية الجزيرة . فهي تمتدّ بشكل واسع ، (وفيها الجبال والوديان ، وفيها مناطق استقرار وتحضّـر حيث يوجد شيء من زراعة ، أو نصيب من تجارة . فكان من الطبيعي أن تختلف اللهجات . فالذين يعيشون في بيئة زراعية مستقرّة يتكلمون لهجة غير التي يتكلّمها الذين يعيشون في بيئة صحراوية بادية)[2] .

ويعزى سبب وجود هذه اللهجات أيضا الى الهجرات البشرية ، فقد هاجر من أهل اليمن الـــى وسط الجزيرة وشرقها وشمالها وهاجر من هاجر من أهل الحجاز الى اليمن ، وتجاورت لهجات مع لهجات ومع لغات أخرى . فلهجـات القبائل العربيّـة التي كانت تنزل بادية الشام أو العراق مثـــلا كانت تجاور لغات كالارامية والعبرية . والاحتكاك معها أدّى الى ظواهر لهجيّة .[3] (وبالرغـم من اختلاف اللهجات العربيّة اختلافا طفيفا في بعض الظواهر اللغوية ، الاّ أن قبيلة قريش منذ نهضـت في أرض الحجاز وبدأت تسود غيرها من القبائل ، وتتزعمها في الدين والسياسة والاقتصاد ، وأخـــذت لهجتها كذلك تسود اللهجات الأخرى . وتتغلّب عليها . فقد استمرت هذه اللهجة في طريقها مـن الرقيّ بواسطة عدّة عوامل حتى كادت تهمل في جانبها لهجات القبائل الأخرى)[4]. ولكن لهجة قريش لم تكن لهجة خالصة نقيّة كلّ النقاء من اللهجات الأخرى فقد (كانت هدفا لأن تطعم من اللهجات الأخرى ، لأنّها كانت على صلات بالقبائل الأخرى . فقد كانت بيئتها موردا للقبائل العربيّة يأتون اليهـــا للتجارة والحج والمفاخرة والمنافرة في الأسواق .. ولكن مهما كثر الدخيل في تلك اللهجة القرشيّة فلن يرقى الى أن ينمحي أمامه الأصل ، اللهجة القرشية)[5]. لـذا قيـل : (كانت قريش أجـــود

---

(١) اللهجات العربية ، ص ١١ . وينظر ظاهرة الاعراب في النحو ، ص ١١٨ .

(٢) اللهجات العربية ص ٣٧ . وظاهرة الاعراب في النحو ، ص ١٢١ .

(٣) ظاهرة الاعراب في النحو العربي ، ص ١٢١ .

(٤) السابق ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٥) السابق ، ص ١٢٢ .

العرب انتقاءا للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعا وابانة عمّا في النفس)[١] . والذين عنهم نقلت اللغة العربيّة وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربيّ هم قيس وتميم وأسد . فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه . وعليهم اتكل في الغريب وفي التصريف وهذيل . وبعض كنانة وبعض الطائيين .[٢] اذن لم يكن أخذ النحاة للاحتجاج عامّا عن كل العرب . فقد استبعدت قبائل من الاحتجاج كما أسلفنا في المقدّمة . وحدّدت فترة زمنية للاحتجاج . التزم بها النحاة حيث عدّ بشار بن برد أوّل المحدثين . وبالرغم من كلّ الشروط التي اشترطها النحاة وبالرغم من سيادة لهجة قريش .. الاّ أنه وضح آثار تلك اللهجات في بعض الامثلة والشواهد التي نقلها الينا من تصدّى لجمع اللغة وتدوينها من القدماء . ولا غرو في ذلك ، فمن مجموع اللهجات المختلفة الكثيرة المنتشرة في الجزيرة كانت اللغة العربية . وبعد أن قام العلماء والنحاة بعمليّة استقراء اللغة وأخذها عن الرواة والأعراب كانت عمليّة تقعيد القواعد على المطرد والأعم الأغلب والكثير من كلام العرب . ولأن العرب كانوا مختلفي اللهجات ، وكانوا يتناشدون الشعر الذى قيل في لهجة أدبية موحدة . فينشد كلّ واحد منهم على مقتضى لهجته التي نشأ عليها [٣]. ولأن الشعر بقي متداولا بين القبائل مشافهة حتى زمن التدوين ، حيث سمع الرواة من قبائل مختلفة ، فسجلوا روايات مختلفة [٤]. تشمل بعض الأبيات أو بعض الكلمات ، وتكون في موطن الشاهد أحيانا . جاءت في قواعد اللغة العربية شواهد وصفت بالقلة والندرة وهي شواهد لهجية ، منسوبة الى قبائل محددة معيّنة . ووجود مثل هذه الشواهد اللهجية يدلّ على أن القدماء من علماء العربية ، لم يقتصروا في تقعيدهم لقواعدها .. على لغتها النموذجية الأدبية ، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة . وهكذا حاولوا تقعيد القواعد من عدّة مصادر [٥]. منها اللهجية التي تكون مستوى ثانيا أو ثالثا بالنسبة للّغة الأدبية النموذجية . يتضح هذا فيما نقله المراديّ من قول الرؤاسيّ : فصحاء العرب ينصبون ب "ان" وأخواتها الفعل . ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها)[٦].

وممّا جاء في قواعد اللغة العربيّة من شواهد اللهجات مايلي :-

---

(١) تذكرة النحاة ، ص ٥٧٣ .

(٢) السابق ، ص ٥٧٣ . الاقتراح ، ص ٥٦ .

(٣) الاقتراح ، ص ٥٨ . خزانة الأدب ١/٨ .

(٤) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٥٢ .

(٥) ظاهرة الاعراب في النحو العربي ، ص ١٢٣ .

(٦) الجنى الداني ، ص ٢٤٣ .

الجـزم بأن ...

أن من الحروف التي تنصب الفعل المضارع . وهي أم الباب وخالفت بعض الشواهد هذه القاعدة الكثيرة المطردة ، وجاءت بها " أن .. جازمة " للفعل المضارع . ونقل الجزم بها اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة [1] وأجازه بعض الكوفيين كالفراء [2] وأبو عبيدة [3] من غيرهم . ونقل الرؤاسي : فصحاء العرب ينصبون بـ " أن " ودونهم قوم يرفعون بها . ودونهم قوم يجزمون بها [4] . وهذا يدل على أن اللغة العربية كان لها مستويات في عصر الاحتجاج . مستويات في اللهجات . مع وجود اللغة العربية الفصيحة المشتركة . والجزم بـ " أن " لغة قال به من المتأخرين المرادي [5] والشنقيطي الذي قال : ولا تتجه المخالفة في أمر ثبت بالنقل أنه لغة لبعض العرب .

ولا يجيز البصريون الجزم بـ " أن " وقالوا : إن " أنْ " المفتوحة الهمزة : (لا تكون للمجازاة مطلقا ...) ووافقهم على أن الجزم بـ " أن " ضرورة تشبيها لها بـ " لم " نقضتها في المعنى الحيدرة اليمني [6] وابن هشام [7] . ومن شواهد الجزم بأنْ قول الشاعر :

أُحاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بِها فَتَرُدَّهـا ... فَتَتْرُكَها ثِقْلاً عَلَيَّ كَما هِيَـا [8]

وللشاهد رواية ثانية :

أَخافُ إذا أَنْبأْتُها أنْ تُضيعَها ... فَتَتْرُكَها ثِقْلاً عَلَيَّ كَما هِيَـا [9]

ومنها قول الشاعر :

إذا مَا عَدَوْنا قالَ وِلدانُ أهْلِنا ... تَعالوا إلى أنْ يأتِنا الصَّيْدُ نَحْطِبِ [10]

وللبيت رواية ثانية هي :

اذا ما ركبنا قال ولدان أهلنا ... تَعالوا إلى أنْ يأتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبِ [11]

---

(١) الجنى الداني ، ص ٢٤٣ . مغني اللبيب ، ص ٤٥ . الدرر اللوامع ٢/ ٣ .
(٢) مغني اللبيب ، ص ٤٥ .
(٣) الجنى الداني ، ص ٢٤٣ . المغني ، ص ٤٥ .
(٤) السابق ، ص ٢٤٣ .
(٥) السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .
(٦) كشف المشكل ، ٥٣٧ .
(٧) مغني اللبيب ، ص ٤٦ .
(٨) الجنى الداني ، ص ٢٤٤ . المغني ، ص ٤٥ . الشاهد لجميل .
(٩) انظر المغني ، ص ٤٥ ، هامش ، رقم (٥) . لم أجد هذه الرواية في ديوان جميل .
(١٠) الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ، ص ٣٨٩ . الجنى الداني ، ص ٢٤٤ . المغني ، ص ٤٥ .
(١١) ديوان امرئ القيس ، ص ٣٨٩ .

وداخل الدليلين السابقين الاحتمال لوجود رواية - لا شاهد فيها - لكل دليل . كما في ديواني الشاعرين . وهناك شاهد ثالث لم أعثر له على رواية ثانية وهو :

إِذَا جَادَتْ الدُّنْيَا عَلَيْكَ فَجُدْ بِهَا ... عَلَى أَهْلِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَتَفَلَّتِ (١)

مجيء " لن " جازمة

لن حرف نفي ينصب الفعل المضارع (٢) وجاءت شواهد عن العرب جزمت " لن " فيها الفعل المضارع . (وذكر العلماء أن من العرب من يجزم بـ " لن " تشبيها لها بـ " لم " - منهم النحاس واللحياني والبطليوسيّ وابن هشام والأشموني والسيوطي والشنقيطيّ) . (٣) ويرى ابن هشام أنّ اعطاء " لن " حكم " لم " في الجزم من حكم كلامهم في تقارض اللفظين في الاحكام . (٤) ولذا يكون الجزم بـ " لن " لغة قديمة بادت .. وظل منها هذه المخلفات . ومن شواهدها :

أَيَادِي سَبَأْ يَا عِزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ ... فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ (٥)

وللشاهد رواية ثانية :

فَلَمْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ (٦)

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت . ومنها قول الآخر :

لَنْ يَخِبْ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّ ... كَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلْقَه (٧)

وقول الشاعر :

فَلَنْ أَنْفَكَّ أَرْثِي أَخًا لِي مَاجِدًا ... جَمِيلَ الْمُحَيَّا كَانَ لِي سَنَدًا ظَهْرَا (٨)

وذكر أبو حيّان ما حكاه الكسائي من أن العرب تجزم بـ " لن " وأن الأصح النصب بها . وكلّها متولة أو مسموعة عن العرب . وذكر شواهد مثل قول أحدهم لعبد الله بن عمر .. لن تزغ الحديث (٩) . وغيرها .

---

(١) الشاهد ينسب لعلي بن أبي طالب . انظر كشف المشكل ، ١/ ٥٣٧ .

(٢) المفصّل ، ص ١٤٣ . الجني الداني ، ص ٢٨٤ .

(٣) شرح أبيات سيبويه ، ص ١٦ . وانظر المغني ، ص ٩١٥ . الأشموني ٣/ ٢٧٨ . الهمع ٢/ ٤ . الدرر اللوامع ٢/ ٤ .

(٤) المغني ، ص ٩١٥ - ٩١٦ .

(٥) الشاهد لكثير عزّة في الدرر ٢/ ٤٠ وبلا نسبة في الجنى الدّاني ، ص ٢٨٦ . والمغني ٢٧٥ .

(٦) الكشاف ٤/ ٤١٧ . انظر الدرر ٤١٢ .

(٧) الشاهد بلا نسبة في المغني ، ص ٢٧٥ . الدرر ٢/ ٤ .

(٨) الشاهد بلا نسبة . انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٦ .

(٩) تذكرة النحاة ، ص ٤٨٣ .

نصب الاسم والخبر بعد " انّ وأخواتها "

تنصب "إنّ وأخواتها " الاسم وترفع الخبر في لغة العرب . وهذا مذهب الجمهور . وعليه جاء المطّرد من كلام العرب . وخرجت شواهد على هذا المطّرد فنصبت فيها " ان وأخواتها " الاسم والخبر معا . فأجازها بعض الكوفيين فيهن جميعا[١]. وأجازها الفرّاء في " ليت "[٢] ونقل عنه اجازة نصب الخبر بـ " لعلّ " أيضا [٣]. ونقل عن يونس أنّ نصب " الاسم والخبر " بـ " لعلّ " لغة لبعض العرب[٤]. ونقل المرادي[٥] عن ابن عصفور[٦]، ما نقله من اجازة ابن سلّام نصب " الاسم والخبر " في " ان وأخواتها " . في طبقات الشعراء[٧] وزعمه أنّها لغة رؤبة وقومه . والى هذا ذهب ابن الطراوة . وذهب الجمهور أن ذلك لا يجوز . وكانوا يلجؤون الى التأويل والتقدير ... ومن شواهد هذه الظاهرة قول الشاعر :

كَأَنَّ أُذْنَيْـهِ إِذَا تَشَوَّفَـا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَمَاً مُحَرَّفَـا[٨]

وقول الآخر :

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَـرُوزَا ... تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَـةٍ قَفِيـزًا[٩]

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْـدَا[١٠]

وقول الشاعر :

يا لَيْتَنِي حَجَـرًا بِـوَادٍ ... أَقَـامَ وَلَيْتَ أُمِّي لَمْ تَلِدْنِـي[١١]

---

(١) الجنى الداني ، ص ٣٧٩ . تسهيل الفوائد ، ص ٦١ . المغني ، ص ٣٣٧ - ٥٧٧ . الرضي على الكافية ، ٣٤٧/٢ .

(٢) معاني القرآن ٤١٠/١ . الرضي على الكافية ٣٤٦/٢ . شرح المفصّل ٨٤/٨ . تسهيل الفوائد . ص ٦١ . الجنى الداني ٣٧٩ . المغني ، ص ٣٧٧ .

(٣) الجنى الداني ، ص ٣٧٩ . (٤) المغني ، ص ٣٧٧ .

(٥) الجنى الداني ، ص ٣٧٩ . (٦) شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور ٤٢٤/١ .

(٧) ذكر محقق شرح الجمل أن رأى ابن سلام في طبقات الشعراء ، ص ٦٥ وتابعه محقق الجنى الداني . وعدت " لطبقات الشعراء " طبعة دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠ ، فلم أجد .

(٨) الشاهد للعماني الراجز (محمد بن ذؤيب) الكامل ١٠٩/٢ وشرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١ . وبدون نسبة في المغني ، ص ٢٥٥ . والرضي على الكافية ٣٤٧/٢ .

(٩) بلا نسبة شرح جمل الزجاجي ٤٢٥/١ . الهمع ١٣٤/١ . الدرر ١١٢/١ .

(١٠) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في شرح جمل الزجاجي ٤٢٤/١ . والجنى الداني ، ص٣٨ . و بدون نسبة في المغني ، ص ٥٥ . الدرر ١١٢/١ .

(١١) الشاهد بلا نسبة في الدرر ١١٢/١ . الهمع ١٣٤/١ . وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٠٠٢).

وروى في الحديث "إنّ قعر جهنم سبعين خريفا "[1]

وقول الشاعر :

(إذا كُنْتَ فِي وَادي العَتيقِ راتِعَـا) يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَـا[2]

وقول الهذلي :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذا رَجَـبُ يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبَـا[3]

ان النافيـــة

وان النافية نوعان عاملة وغير عاملة ٠ فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر ٠ وفي هذا خلاف منعه أكثر البصريين[4] ٠ ومنعه الفرّاء من الكوفيين[5] ومن المتأخرين ابن يعيش[6] لأنه لم يوجد في " ان " من السماع ما يعتمد في اعمالها ٠ أما سيبويه فانّه لم يصرّح باعمالها او اهمالها[7] ٠ وربّما مال الى اهمالها ، لأنّه كان يرى أنّها حرف نفي دخل على المبتدأ والخبر ، والفعل ، والفاعل . كما تدخل همزة الاستفهام فلا تغيره ٠ وذلك كمذهب تميم في ما ٠ وأغفل الزمخشري البتّ في اجازة اعمالها عمل ليس ٠٠ أو اهمالها[8] ٠ ولأن مثل هذه القضايا توقع في الحيرة والتناقض في اعطاء الحكم عليها ٠٠ اختلف حكم ابي حيّان بين الاجازة والمنع في اعمال ان النافية عمل ليس ٠ لأنّ المحفوظ من اعمالها بيت نادر ٠ ولكن ما الذي يمنع أن يكون الصحيح اعمالها طالما انه ثبت في النثر والنظم ٠ على لغة العرب ٠[9] وقيل انّ اعمال "ان" عمل " ليس " " نادر "[10] أو لغة أهل العالية[11] .

---

(١) انظر المغني ، ص ٥٥ ٠ وينفي محققو المغني وجود هذه الرواية في الصحاح ولا في مسند أحمد ٠

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ، ص ٨٢ ٠ وبدون نسبة في الكتاب ١٤٢/٢ ٠ شرح المفصّل ، ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ٠ الرضي ٣٤٧/٢ ٠ المغني ، ص ٣٧٦ ٠

(٣) الشاهد لعبد الله بن مسلم الهذلي ٠ وفي شرح شذور الذهب ، ص ٤٢٩ ٠ والانصاف ، مسألة رقم "٦٣" ٠ روى بالرفع وعلى هذه الرواية يسقط الاحتجاج بهذا الشاهد على نصب الاسم والخبر بعد ليت ٠

(٤) الجنى الدّاني ، ص ٢٢٩ ٠

(٥) مغني اللبيب ، ص ٣٥ ٠

(٦) شرح المفصّل ، ١١٣/٨ ٠

(٧) الكتاب ٤٧٥/١ ، ٣٠٥/٢ ٠ وانظر الجنى الداني ، ص ٢٢٩ ٠

(٨) المفصّل ، ص ٣٠ ٠

(٩) ينظر في ذلك البحر المحيط ، ٢٧٦/١ ، ٤٤٢/٤ ٠ وانظر الدرر اللنيط ٤٤٢/٤ وما بعدها ٠

(١٠) خزانة الأدب ، ١١٣/٢ ٠

(١١) انظر مثلا الجنى الدّاني ، ص ٢٣٠ ٠ شرح شذور الذهب ، ص ١٩٣ ٠ خزانة الأدب ١١٣/٢ ٠ شرح التصريح ٢٠١/١ ٠

وأجازها الكسائيّ من الكوفيين[١]. وتابعه المبرّد[٢] من البصريين المتشددن في اطراد القواعد . وغيرهما أجازها أكثر الكوفيين . ومن غير الكوفيين أجازها ابن السرّاج والفارسيّ وأبو الفتح بن جنّي[٣] واختاره ابن مالك وابن عقيل[٤] والمراديّ[٥]. وقيل انّ الحاق "ان" النافية بـ "ليس" قليل[٦] وعلى أيّ تعليل فقد ورد السماع به . ولا يشترط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين . ومن الشواهد على ذلك ، قول الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ ... إِلاّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ[٧]

وقول الشاعر :

إِنِ المَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ... وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلا[٨]

وبهذا يكون القول باعمال ان عمل ليس ضرورة غير دقيق . لا سيّما اذا كان من شواهد اعمالها شواهد نثرية .. كقولهم (ان ذلك نافعك ولا ضارّك) . و (ان أحد خيرا من أحد الاّ بالعافية)[٩]. وعلى ذلك خرّجت قراءة سعيد بن جبير للآية الكريمة : **(ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم)**[١٠].

مجيء "أن" ملغاة

من الظواهر في اللغة العربيّة مجيء ما بعد "أن" الناصبة للفعل المضارع . مرفوعا . وذكر بعض العلماء ، انّ لغة جماعة من العرب اهمال "أن" المصدريّة ، حملا على ما المصدرية فلا ينصبون بها . ويرتفع الفعل بعدها[١١]. وقال بذلك ابن مالك وتابعهم ابن عقيل مضيفا : أنها تلغى بعدما لا يدل

---

(١) مغني اللبيب ، ص ٣٥ . وشرح التصريح ، ١/٢٠١ .

(٢) المقتضب ٢/٢٦٤ . وشرح المفصّل ٨/١١٣ . وشرح الرضي على الكافية ١/٢٧٠ . وشرح التصريح ١/٢٠١ فيما يرويه النحّاس .

(٣) انظر الجنى الداني ، ص ٢٢٩ . وانظر شرح ابن عقيل ١/٣١٧ .

(٤) شرح ابن عقيل ١/٣١٧ .

(٥) الجنى الداني ، ص ٢٣٠ .

(٦) تسهيل الفوائد ، ص ٥٧ .

(٧) الشاهد بلا نسبة في الجنى الداني ، ص ٢٣٠ . شرح ابن عقيل ١/٣١٧ . وفي شرح الرضي على الكافية ١/٢٧٠ . وفي شرح التصريح ١/٢٠١ .

(٨) الشاهد بلا نسبة في الجنى الداني ، ص ٢٣٠ . شرح ابن عقيل ١/ ٣١ .

(٩) الجنى الدّاني ، ص ٢٣٠ . ومغني اللبيب ، ص ٣٦ .

(١٠) الأعراف / ١٩٤ .

(١١) الانصاف ، مسألة رقم "٧٧" . مغني اللبيب ، ص ٩١٥ .

على يقين أو رجحان[١] . ويختلف البصريون عن الكوفيين في هذه المسألة .. فالكوفيّون يقولون باهمال أن حملا على ما المصدرية [٢] . بينما ينسب ابن هشام الى البصريين اهمال " أن " حملا على ما . وينسب الى الكوفيين قولهم ان " أن " مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل دون فاصل[٣] . ورغم هذا فالعلماء الذين يقولون ان بعض العرب يلغي اعمال " أن " أو يهمله ، حملا على " ما " كثيرون منهم ثعلب والزمخشري وأبو البركات الأنباري .. والمرادي وابن هشام وغيرهم [٤] . وحقيقة الخلاف في الظاهرة تظل في جواز احتمال تقديرها أنها " أن " المهملة حملا على ما .. اذا وليها فعل مضارع ، ولم تفصل عنه بفاصل ، وليس قبلها علم أو ظن . ويجيز المرادي الأمران فيها اذا كان قبلها فعل ظن[٥] . وغيره من العلماء قال ان رفع الفعل بعدها شذوذ[٦] . أو أن تكون " أن " المخففة من الثقيلة . كما كان يقول بذلك (أبو علي الفارسيّ وابن جني)[٧] وغيرهما . ونقل بعض النحاة الرفع بعد " أن " في الشواهد الآتية ، مثل قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنّي السَّلامَ وَأَنْ لا تُشْعِرا أَحَدا [٨]

ونحو :

أنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ ... مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ [٩]

وأضيف في حاشية شرح المفصّل لشعراء متأخرين شواهد على اهمال " أن " [١٠] . ومن شواهد هذه الظاهرة قول الشاعر :

إِذا مِتُّ فادْفِنِّي إِلى جَنْبِ كَرْمَةٍ ... تُرَوِّي عِظامي بَعْدَ مَوْتي عُرُوقُها
وَلا تَدْفِنَنّي في الفَلاةِ فَإِنَّني ... أَخافُ إِذا ما مِتُّ أَنْ لا أَذوقُها [١١]

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٤٣/٢ .
(٢) شرح المفصّل ٩/٧ .
(٣) مغني اللبيب ، ص ٤٦ .
(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٤٦/١ . والانصاف مسألة "٧٧" والجنى الداني ، ص ٢٢٨ .
(٥) الجنى الداني ، ص ٢٢٨ .
(٦) شرح ابن عقيل ٣٨٩/١ .
(٧) الخصائص ، ٣٩٠/١ .
(٨) البيت بلا نسبة في الانصاف ، مسألة "٧٧" . والخصائص ٣٩٠/١ . شرح المفصّل ١٥/٧ . والجنى الداني ، ص ٢٢٨ . والمغني ، ص ٤٦ ، ٩١٥ .
(٩) الشاهد بلا نسبة في الخصائص ٣٨٩/١ . وشرح المفصّل ٩/٧ .
(١٠) شرح المفصّل ٩/٧ ، هامش رقم "١" .
(١١) البيتان لأبي محجن الثقفي ، وانظر الأمالي الشجريّة ٢٥٣/١ . والدرر اللوامع ٢/٢ . وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١٤٦/١ .

وعلى اهمال " أنْ " وردت قراءة الآية : (لِمَنْ أَرادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)[١] والآيــــة : (وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَــــةٌ)[٢]

اسناد الفعل الى فاعل مجموع أو مثنى

مذهب جمهور العرب - وما عليه اللغة المطّردة - أنه اذا أسند الفعل الى ظاهر مثنى أو مجمـوع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالة اذا أسند الى مفرد .[٣] وكان مذهـب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب ، وطيء ، وأزرد شنوءة - أنّ الفعل اذا أسند الـى الظاهر المثنى أو المجموع - أتى فيه بعلامة تدلّ على التثنية والجمع[٤]. وامتلأت صفحات كثيرة في المظان النحويّة لتخريج هذه الظاهرة وتفسيرها[٥]. واختلفت الاراء حولها . وكان من الممكـن أن تخرّج شواهد هذه الظاهرة على أنها لهجة لبعض القبائل العربية . أو هكذا ورد عن العرب وسمع منهـم . اقتداء بسيبويه الذى قال : وأعلم أنّ من العرب من يقول : ضربوني قومك .. وضرباني أخواك . فشبّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة - وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة - كما جعلـوا للمؤنث علامة ، وهي قليلة.[٦] وجاءت شواهد على هذه الظاهرة في التنزيل الكريم قوله تعالى : (وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ)[٧]. وقوله تعالى : (مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)[٨] . وحمل بعض العلمـاء على هذه اللغة أيضا قوله تعالى : (ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ)[٩] . وينقل المراديّ عن السهيلـيّ قوله في هذه اللغة : (ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ، ما يدلّ على كثرة هذه اللغة وجودتها . وذكر آثارا منها : " يتعاقبون فيكم ملائكة "[١٠]. وعبّر ابن مالك عن هذه اللغة بلغة " يتعاقبـون فيكم "[١١]، متناسيا قول النحاة بها أنها " لغة أكلوني البراغيث "[١٢]. ومن الشواهد الشعريـة

---

(١) البقرة / ٢٣٣ .
(٢) المائدة / ٧١ .
(٣) شرح ابن عقيل ٤٦٧/١ - ٤٦٨ .
(٤) الأمالي الشجرية ١٣٢/١ . التسهيل ، ص ٧٦ . المغني ، ص ٤٧٨ . أوضح المسالك ٣٤٥/١ . شرح ابن عقيل ٤٦٧/١ - ٤٦٨ .
(٥) الأمالي الشجرية ١٣٢/١ .
(٦) الكتاب ٤٠/٢ .
(٧) الأنبياء / ٣ .
(٨) النساء / ٦٦ .
(٩) المائدة / ٧١ .
(١٠) الجنى الداني ، ص ١٩٧ .
(١١) شرح ابن عقيل ٤٧٣/١ .
(١٢) السابق ، ٤٧٣/١ .

على الظاهرة ، قول الشاعر :

أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا ... أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ(١)

وقول الشاعر :

يَلُومُونَنِي في اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ ... أَهْلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ(٢)

وقول الشاعر :

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضِي ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّوَاضِرِ(٣)

وقول الشاعر :

وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ ... بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُهْ(٤)

وقول الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ(٥)

وقول الشاعر :

وَلَوْ أَحْدَقُوا بِي الإِنْسُ والجِنُّ كُلُّهُمْ ... لِكَيْ يَمْنَعُونِي أَنْ أَجِيئَكِ لَجِئْتُ(٦)

وقول الشاعر :

جَفَونِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّءَ إِنَّنِي ... لَغَيْرُ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ(٧)

وعلى هذه اللغة قول الراجز :

وَقُلْنَ الجَوارِي ما ذَهَبْتَ مَذْهَبَا ... وَعِبْنَنِي وَلَمْ أَكُنْ مُعَيَّبَا(٨)

إهمال " لم "

" لم " من الحروف التي تجزم الفعل المضارع • وذكر بعض العلماء ، أن " لم " تهمل قليلا فلا تجزم ويرتفع الفعل بعدها • ونسبوها الى قوم من العرب(٩)• ولكن النحاس نسبها الى جذام .

---

(١) الشاهد لعمرو بن ملقط • النوادر ، ص ٦٢ • وبلا نسبة في المغني ٤٨٥ • ابن يعيش ٣/٨٨ ، ٧/٧٠ .

(٢) الشاهد لأمية بن أبي الصلت ، الأمالي ١/١٣٣ • شرح ابن عقيل ١/٤٧٠ • الدرر ١/١٤٢ •

(٣) الشاهد لمحمد بن عبد الله العتبي • وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/٤٧١ •

(٤) الشاهد للفرزدق ، في الكتاب ٢/٤٠ • وبلا نسبة في الجنى الداني ، ص ١٨١ •

(٥) الشاهد لابن قيس الرقيات في ديوانه ٢/١٩٦ • شرح ابن عقيل ١/٤٦٩ .

(٦) الشاهد لمجنون ليلى في ديوانه ، ص ٧٤ •

(٧) الشاهد بلا نسبة في المغني ، ص ٦٣٥ •

(٨) الشاهد بلا نسبة في معاني القرآن ١/٢٤ ، وفي الخصائص ٢/١٩٤ •

(٩) الجنى الداني ، ص ٢٨٠ • مغني اللبيب ، ص ٣٦٥ •

وعدّها لغة قديمة (١). يرفعون الفعل بـ " لم " حملا لها على ما أو على لا . وطالما أنها لغة سواء قلت أم كثرت ، فلا داعي لوصفها بالشذوذ (٢) أو الضرورة (٣). وجاء على هذه الظاهرة ، قول الشاعر :

لَوْلا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتِهِمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لَمْ يُوفونَ بِالْجارِ (٤)

وقول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْباءُ تَنْمِي ... بِما لاقَتْ لَبُونُ بَني زِيادِ (٥)

وجاء على هذه الظاهرة قول رؤبة :

إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلا تَرَضّاها وَلا تَمَلَّقِ (٦)

وقول الشاعر :

هَجَوْتَ زَبّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ (٧)

وعليها قيل أيضا :

أَزُرْتَ دِيارَ الحَيِّ أَمْ لَمْ تَزُورُها (٨)

" الجرّ بـ لعلّ "

وممّا روي على لغات - لهجات - القبائل الشاهد المنسوب الى كعب بن سعد الغنوي :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ (٩)

واستشهد به النحاة على هذه الرواية على أنّ لعلّ من حروف الجر ، والجرّ بـ لعلّ لغة عقيل (١٠) حكاها أبو زيد والأخفش والفرّاء (١١).

---

(١) شرح أبيات سيبويه ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) شرح المفصّل ٧/٨-٩ .

(٣) الخصائص ١/٣٨٨ . الأمالي الشجرية ١/٨٤ . المقرّب ١/٥٠ . الجنى الداني . ص ٢٨٠ . المغني ص ٣٦٥ .

(٤) الشاهد لمجهول . انظر الخصائص ١/٣٠٧ ، ٣٨٨ . شرح المفصّل ٧/٨ . الجنى الداني . ص ٢٨٠ . المغني ، ص ٣٦٥ .

(٥) الشاهد لقيس بن زهير في نوادر أبي زيد ، ص ٢٠٣ . والأمالي الشجرية ١/٨٤ . الدرر ١/٢٨ . وبلا نسبة في الكتاب ٢/٥٩ . وشرح المفصّل ٨/٢٤ .

(٦) الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ، ص ١٨١ . وبلا نسبة في شرح المفصّل ٥/٤٩ .

(٧) الشاهد بلا نسبة في الأمالي الشجرية ١/ ٨٤ .

(٨) شرح أبيات سيبويه للنحاس ، ص ١٦ .

(٩) الشاهد في مغني اللبيب ، ص ٣٧٧ . أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٢/١١٨ . شرح ابن عقيل ٢/٤ . وبدون نسبة في شرح قطر الندى ، ص ٢٤٩ . اللسان علل ١١/٤٧٢ .

(١٠) تسهيل الفوائد ، ص ٦٦ . شرح قطر الندى ، ص ٢٤٩ . (١١) الجنى الدّاني ، ص ٥٣١ .

وأنكر بعض النحاة رواية الجر فقال عنها أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير في تعليقه على نوادر أبي زيد : انها حرف نصب[1] . وهي الرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها . وأنكرها الفارسي وتأول البيت[2] وزعم أنّ الأصل لعله لأبي المغوار[3] . وتابعه ابن الشجرى في هذا على تخفيف لعلّ والغائها . بعد حذف اللام المتطرفة وبقاء" لعل " ساكن اللام فادغمها في لام الجر وفتحها لاستثقال الكسرة على المضاعف[4] . ويقول المرادى : واذا صحّت اللغة بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض الشواهد : بما هو بعيد[5] . ومثل قول المرادى قال الشنقيطي : وهذا تكلف كثير ولم يثبت عن العرب تخفيف لعلّ[6] . وأنكر الجر بـ " لعلّ " ابن عصفور : وقال : لا حجة في أنّ " لعلّ " تجرّ الاسم . لأنه قد استقر فيها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر[7] . وأثبتت طائفة أخرى من العلماء الظاهرة - جرّ الاسم بعد لعلّ - منهم أبو زيد[8] . وأثبت ذلك الهروى[9] وغيرهم من العلماء . ومهما قيل في هذه الظاهرة ، فهي لهجة عربية منسوبة الى أصحابها وهذا لا يعني الدعوة الى محاكاتهم في لغتنا الأدبية اليوم مع أنه جائز . ومن الشواهد التي جاءت بها " لعلّ " تجرّ الاسم قول الشاعر :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[10]

وقول الاخر :

لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ[11]

وقول الآخر :

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا ... جِهاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ[12]

وقول الآخر :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِهَا ... تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا[13]

---

(١) النوادر ، ص ٣٧ .

(٢) انظر الجنى الداني ، ص ٥٣١ . المغني ٣٧٧ .

(٣) المغني ، ص ٣٧٧ . والدرر ٣٣/٢ .

(٤) الأمالي الشجرية ٢٣٧/١ . وانظر المغني ، ص ٣٧٧ .

(٥) الجنى الداني ، ص ٥٣٢ .

(٦) الدرر اللوامع ٣٣/٢ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ٤٧١/١ .

(٨) النوادر ، ص ٣٧ .

(٩) كتاب اللامات ، ص ٣٤ .

(١٠) الشاهد لكعب بن سعد الغنوى . وسبق ذكره في هامش رقم (٩) في الصفحة السابقة .

(١١) الشاهد بلا نسبة في شرح قطر الندى ، ص ٢٤٩ . وأوضح المسالك ، رقم ٢٧٧ . وشرح ابن عقيل ٥/٢ .

(١٢) اللسان علل ٤٧٣/١١ . بدون نسبة . ومغني اللبيب ، ص ٢٠٦ . والشاهد لخالد بن جعفر .

(١٣) الشاهد بلا نسبة ، اللسان علل ٤٧٣/١١ . الانصاف مسألة "٢٦" .

الجـرّ بـ " متى "

ومن الشواهد التي جاءت على لهجات القبائل العربيّة ، قول الشاعر يصف السحاب :

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ (١)

ومتى لا يجرّ بها الا هذيل (٢).

مَتَى ما تُنْكِرُوهَا تَعْرِفُوهَا ... مَتَى أَقْطَارِهَا عَلَقٌ نَفِيثُ (٣)

وللمعترض على الشاهد الأوّل أن يقول انّه ورد بروايات أخرى وفي موضع الشاهد مثل :

تَرَوَّتْ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ ... عَلَى حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ (٤)

وللشاهد رواية ثالثة هي :

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... لَدَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ (٥)

وشاهد آخر لساعدة بن جؤية :

أَخِيلُ بَرْقاً مَتَى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ ... إِذَا يَفْتُرُ مِنْ تَوْمَاضِهِ حَلَجَا (٦)

واذا جاز للمعترض على الشاهد الثاني أن يعترض لوروده بروايات أخرى ليس فيها شاهد على الظاهرة ٠٠ فبقي شاهدان شعريان آخران ٠ على أن ما بعد لعل ٠٠ يأتي في لغة هذيل مجرورا ، هما :

إِذَا أَقُولُ صَحَا قَلْبِي أُتِيحَ لَهُ ... سُكْرٌ مَتَى قَهْوَةٍ سَارَتْ إِلَى الرَّأْسِ (٧)

والثاني قول ساعدة بن جؤية ، الذي ذكرناه ٠ ونقل بعض الأئمة أن " هذيل " تقول في سعة الكلام : (أخرجها متى كمّه) أي منه ٠ ووضعته " متى كمّي " بمعنى في أو وسط (٨).

---

(١) الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي ، انظر الخصائص ٨٥/٢ ٠ المغني ، ص ٤٤١ ٠ وبدون نسبة في الأمالي الشجرية ٢٧٠/٢ في شرح قطر الندى ، ص ٢٥٠ وفي شرح ابن عقيل ٦/٢ ٠

(٢) الجنى الداني ، ص ٤٦٨ ٠ المغني ، ص ٤٤٠ ٠ وشرح قطر الندى ، ص ٢٥٠ ٠ وشرح ابن عقيل ٦١٢ ٠ وتسهيل الفوائد ، ص ١٤٨ ٠

(٣) الشاهد لصخر الغي ٠ الأغاني (نفث) ١٩٥/٢ ٠

(٤) انظر المقصور والممدود ، هامش رقم (٤٦) ، ص ٥٧ - ٥٨ ٠

(٥) كشف المشكل ، ٥٦٧ ٠

(٦) الشاهد لساعدة بن جؤية في اللسان ٠ وبدون نسبة في المغني ، ص ٤٤٠ ٠

(٧) الشاهد ٠ بلا نسبة في الأغاني " متى " ، ٤٧٥/١٥ ٠

(٨) الجنى الداني ، ص ٤٦٨ ٠ ومغني اللبيب ، ص ٤٤٠ - ٤٤١ ٠

الأســماء الستّة

في الأسماء الستة لغات . واحدى هذه اللغات (أن تعرب الأسماء " أب ، أخ ، حم " بالحركات على " الباء " و " الخاء " و " الحاء " وسميت هذه اللغة لغة النقص)[(١)] وهذا يؤيّد ما ذهب اليه المازني في أن الأسماء الستّة معربة بالحركات ، ونشأت الألف والواو والياء من اشباعها[(٢)] . ووصفت هذه الظاهرة بأنها نادرة [(٣)] أو ضعيفة وضرورة .[(٤)] وتشير المظان النحوية الأخرى الى أنها لغة لبعض العرب ، يقولون في سعة الكلام : هذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك .[(٥)] ومن شواهدها الشعرية :

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[(٦)]

واللغة الثانية في الأسماء الستّة الزامها الألف في حالات الاعراب الثلاث .. الرفع والنصب والجرّ . وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك - بالألف في حالة الرفع والنصب والجر فيجعلونه اسما مقصورا .[(٧)] ويحكى عن الامام أبي حنيفة أنه قال : " ... لا ، ولو رماه بأبا قبيس . مجيبا من سأله عن انسان رمى انسانا بحجر فقتله : هل يجب عليه القود ؟ نحاء بأحد الأسماء الستّة بالألف ، على هذه اللغة - وفيها قلبت الواو المتحركة ألفا لانفتاح ما قبلها[(٨)] . وقد تكلّم الرسول بهذه اللغة . وذلك في قوله : " ما صنع أبا جهل "[(٩)] . وجاء منها في المثل قولهم : " مكره أخاك لا بطل "[(١٠)] . ومن الشواهد الشعرية على هذه الظاهرة ، قال الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا[(١١)]

ومنها لبعض أهل اليمن :

واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حِقْوَاهَا ... نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا[(١٢)]

---

(١) شرح المفصّل ٥٣/١ . شرح ابن عقيل ٤٩/١ - ٥٠ . الدرر ١٢/١ .

(٢) الانصاف ، مسألة رقم "٢" .

(٣) ألفيّة ابن مالك ، ص ٢٢ .. (وفي أبٍ وتالييه بندر) . شرح ابن عقيل ٥٠/١ .

(٤) شرح المفصّل ٥٣/١ .

(٥) الانصاف مسألة رقم "٢" . وحاشية الصبّان على شرح الاشموني ٦٩/١ .

(٦) الشاهد بلا نسبة في أوضح المسالك ٣٢/١ . وشرح ابن عقيل ٥٠/١ . وهو لرؤبة بن العجاج . انظر معجم شواهد النحو ، رقم "٣٦٥٢" .

(٧) الانصاف مسألة رقم "٢" ، ١٨/١ .

(٨) السابق ١٨/١ .

(٩) السابق ، ١٨/١ . منحة الجليل ٥٢/١ ، هامش (١) .

(١٠) أوضح المسالك ٣٥/١ .

(١١) الشاهد بلا نسبة في الانصاف ، مسألة "٢" . وفي أوضح المسالك ٣٣/١ . وشرح ابن عقيل ٥١/١ . والشاهد لرؤبة ، انظر معجم شواهد النحو ، رقم "٣٧١٣" .

(١٢) الشاهد لبعض أهل اليمن في نوادر أبي زيد ، ص ٥٨ ، ١٦٤ . وانظر شرح الشواهد للعيني - على حاشية الصبان ٧٠/١ .

المثـنّى

والمشهور في اعراب المثنّى والملحق به في لغة العرب أن يكون بالألف رفعا والياء نصبا وجرا . وجاءت شواهد عن العرب خرجت على المشهور هذا ، ولزمت الألف المثنى مطلقا رفعا ونصبا وجرا . والزام المثنى الألف لهجة منسوبة الى قبائل مسمّاه (فنسبها الزجاج الى كنانة . وابن جني الى بعض بني ربيعة . وهي لهجة بلحرث بن كعب وزبيد وبعض بني عذرة . وزاد آخرون بكر بن وائل وخثعم وحمدان وفزارة ، وعكل وطيء)[١] . ومن شواهد هذه الظاهرة . قول الشاعر :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَـــا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَـــا[٢]

وقول الاخر :

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالْعَيْنَانَـــا ... وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَـــا[٣]

ويلاحظ أن الشاعر أتى باللغتين معا ، في هذا الشاهد . المطردة فجاء المثنى منصوبا بالياء (منخرين) . والقليلة (العينانا) وتشكّك ابن عقيل في هذا الشاهد وقال . انه مصنوع[٤] . وجاء في التنزيل الكريم (إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ)[٥] . وقوله تعالى : (فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ)[٦] . وقول الرسول : (لا وتران في ليلة)[٧] . ومجيء نون التثنية مفتوحة على لغة الحرث بن كعب[٨] . قال الشاعر :

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّـــةً ... فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيـــبُ[٩]

وأنشد أبو زيد :

أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنْفَ وَالْعَيْنَانَـــا ... وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَـــا[١٠]

---

(١) شرح المفصل ٥٣/١ . شرح الزجاجي ٢٥١/١ . تذكرة النحاة ، ص ٦٣٥ . وشرح شذور الذهب ، ص ٤٧ . والتسهيل ، ص ١٢ . وانظر شرح الشواهد للعيني على حاشية الصبان ٧٠/١ - ٧١ .

(٢) الشاهد مختلف في نسبته انظر شرح المفصّل ٥٧١ . والمقرب ٤٧/٢ .

(٣) الشاهد لرجل من ضبة النوادر ، ص ١٥ . انظر شرح جمل الزجاجي ١٥٠/١ . وشرح ابن عقيل ٥٢/١ . وشرح الشواهد للعيني ٧٠/١ .

(٤) شرح عقيل ٧٢/١ .

(٥) طه / ٦٣ .

(٦) الكهف / ٨٠ . قراءة أبي سعيد الخدري في البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

(٧) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٥٢/١ ، هامش (١) .

(٨) تذكرة النحاة ، ص ٤٧٩ .

(٩) الشاهد لحميد بن ثور ، المقرّب ١٣٦/٢ . أوضح المسالك ٤٦/١ . تذكرة النحاة ص ٤٧٩ .

(١٠) الشاهد لرؤبة في ديوانه ، ص ١٨٧ وقيل لرجل من ضبة الخزانة ٣٣٧/٣ ، وانظر تذكرة النحاة ص ٤٧٩ . ودقائق التصريف ، ص ١٩٧ .

وينقل أبو حيّان أن الكسائيّ عزا هذه الظاهرة الى بعض العرب .. وعدّ من يفعل ذلك من العرب قليلا[١]. لا سيما اذا تذكرنا أن في الشاهد ظاهرة من يلزم من العرب المثنى الألف في كل حال . ويقول فيها الكسائي : (اللغة الأخرى هي الأكثر والأولى . واللغة الثانية قليلة . فقف على ما ذكرته لك فانه قليل الوجود صحيح عند التأمّل)[٢]. ومن اللهجات بعض بني تميم ينصبون حيث على كل حال[٣] . وتحقيق همزة نبيء وبريئة .. لغة عند بعض العرب يسميهم سيبويه أهل التحقيق[٤]. وانّ وأخواتها اذا اتصلت بها " ما " فيجوز اعمالهن واهمالهن واعمالهن لغة لبني ذبيان[٥].

حذف نون من اذا وليها أل التعريف

جاء في لغة العرب (حذف نون "مِنْ" الجارّة اذا وليها ساكن) . ووصف سيبويه الظاهرة بقوله : (ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث : بلعنبر وَبَلحارث بحذف النون . وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة[٦] . ومثل هذا قول بعضهم : علماء بنو فلان ، فحذف اللام . يريد على الماء بنو فلان . وهي عربيّة)[٧]. وسبب الحذف كراهة التضعيف لقرب اللّام من النون لسكونها[٨] . وتعدّ هذه الظاهرة ظاهرة لهجية في لغة زبيد وبني خثعم من قبائل اليمن وشاركتهما في الحذف تميم ، وثبت في نثرهم قولهم : خرجت مدّار . وجئت ملمسجد . وقد تعاورها شعراء من قبائل أخرى مثل هذيل ومخزوم وخزاعة وربيعة[٩]. وليس مقنعا أن تفسر تلك الظاهرة بالشذوذ أو الضرورة[١٠]. ليس لأنّ الحذف جاء في الشعر والنثر معا . بل لأن شواهد هذه الظاهرة كانت كثيرة ولعدد كبير من الشعراء يرجعون في نسبهم الى قبائل مختلفة . وليس مقنعا أن توصف الظاهرة بالقلة . لأن حذف النون حسن شائع .. لا قليل ولا ضرورة .

---

(١) تذكرة النحاة ، ص ٤٨٧ .

(٢) السابق ، ص ٤٨٧ .

(٣) دقائق التّصريف ص ٢٠٦ .

(٤) انظر سيبويه ، جامع النحو العربي ص ٤١ .

(٥) تذكرة النحاة ، ص ٦٢٠ .

(٦) الكتاب ٤٨٤/٤ . الأمالي الشجرية ٩٧/١ . الدرر ٢٣٢/١ .

(٧) السابق ٤٨٤/٤ - ٤٨٥ .

(٨) الأمالي الشجرية ٩٦/١ .

(٩) اللهجات العربية في التراث ٩٢/١ . بحوث ومقالات في اللغة ص ٤٣ - ٤٦ .

(١٠) السابق ٧٠٥/١ .

ويجوز في سعة الكلام ، كما هو كثير الآن في اللهجات المحليّة العربية .. فكثيرا ما يقولـون في الأردن .. ملبيت .. ملمدرسة .. ملمسجد .. ملحديقة .. مشارع .. وغير ذلك . والشواهد الشعريّة التي استدركها الدكتور رمضان عبد التواب منها قول الشاعر :

كَأَنَّهُمَا مِلْآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ[١]

وقال الشاعر :

لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةَ العِدَا ... بِمَا جَاوَزَ الآمَالَ مِلْأَسْرِ وَالْقَتْلِ[٢]

ومثل قول عمر بن الاه أحد بني عمران بن قضاعة :

دَلَفْنَا لِلْأَعَاجِمِ مِنْ بَعِيدٍ ... بِجَمْعٍ مِلْجَزِيرَةِ كَالسَّعِيرِ[٣]

ومثله قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

فَمَا أَبْقَتِ الأَيَّامُ مِلْمَالِ عِنْدَنَا ... سِوَى جُذْمِ أَذْوَادٍ مُحَذَّفَةِ النَّسْلِ[٤]

وقول الآخر :

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً ... غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ[٥]

وقال الشاعر :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لَا أَنْسَ قَوْلَهَا ... وَأَدْمُعُهَا يُذْرِيْنَ حَشْوَ المَكَاحِلِ[٦]

وقال الشاعر :

فَلَمْ أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لَا أَنْسَ نَظْرَتِي ... إِلَيْهَا وَتِرْبَيْهَا وَنَحْنُ لَدَى سَلْعِ[٧]

وقال الشاعر :

فَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لَا أَنْسَ مَوْقِفِي ... وَمَوْقِفَهَا وَهْنًا بِقَارِعَةِ النَّخْلِ[٨]

وقال الشاعر :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لَا أَنْسَ مَجْلِسًا ... لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ المَنَازِلِ[٩]

وقال الشاعر :

فَمِلْآنَ لُمْتُ النَّفْسَ بَعْدَ الَّذِي مَضَى ... وَبَعْدَ الَّذِي آلَتْ وَآلَيْتُ مِنْ قَسَمِ[١٠]

وقال الشاعر :

فَمِلْآنَ بِئْسَ الصَّبْرُ نَفْسِي أَوْ تَمُتْ ... إِذَا أَنْبَتَّ حَبْلٌ مِنْ حِبَالِكِ فَانْقَضَبْ[١١]

---

(١) الشاهد لأبي صخر الهذلي في شرح الجمل للزجاجي ٤٨٠/١ . وانظر اللهجات العربيّة في التراث ٧٠٣/١ .

(٢) الشاهد لشاعر من القبائل اليمنية . التصريح ٢٩/٢ . وانظر اللهجات العربية في التراث . ٧٠٣ .

(٣) الشاهد لعمر في الأمالي الشجرية ٩٦/١ . انظر بحوث ومقالات في اللغة ص ٤٦ .

(٤) الشاهد لعمرو بن كلثوم في الأمالي الشجرية ٩٦/١ - ٩٧ . انظر بحوث ومقالات في اللغة ص ٤٤ .

(٥) الشاهد للنابغة الجعدي في ديوانه ، ص ١٠ .

(٦) الشاهد لابن ميّادة ، شعره ، ص ٤٣ . انظر بحوث ومقالات في اللغة ص ٤٣ .

(٧) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ، ص ٨٨ .

(٨) السابق ، ص ١٩٥ .

(٩) السابق ، ص ٢٠١ .

(١٠) السابق ، ص ١١٣ .

(١١) السابق ، ص ٢٥٢ .

وقد تعاورها شعراء من قبائل أخرى . فقد نطق بها المغيرة بن حَبْنا ، وهو من ربيعة من حنظلة من تميم في قوله :

إِنِّي امرؤٌ حَنْظَلِيٌّ حِينَ تَنْسِبُنِي ... لا مِلْعَتِيك وَلَا أَخْوالِي العَوقُ[(١)]

كما نطق بها الحارث بن خالد المخزومي :

عَاهَدَ اللَّهَ إِنْ نَجَا بِلْمَنَايَا ... لَيَعُودَنَّ بَعْدَهَا حَرَبِيَّا[(٢)]

وجاءت في شعر كثيّر من خزاعة :

لَهَا مَرَّلا يُسْتَطَاعُ دِراكُهُ ... وسابقةٌ مِلْحُبِّ لا تتحوَّلُ[(٣)]

وقول غيرهم :

نَحْنُ رَكْبٌ مِلْجِنِّ فِي زِيِّ نَاسٍ ... فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخوصُ الجِمَالِ[(٤)]

وقول الشاعر :

وَتَعْلَمُ أَنَّ لَهَا عِنْدَنَا ... ذَخَائِرُ مِلْحُبِّ لا تَظْهَرُ[(٥)]

وقول الشاعر :

نَجِيئْنَ نَقْضِي اللَّهْوَ فِي غَيْرِ مَحْرَمٍ ... وَلَوْ زَعَمَتْ مِلْكَا بِحِينَ السَّاطِرُ[(٦)]

وقول الشاعر :

عَشِيَّةَ رُحْنَا مِلْتَمِيمِ وَصُحْبَتِي ... تَخُبُّ بِهِمْ عِيسٌ لَهُنَّ رَسِيمُ[(٧)]

وقول الشاعر :

وَلَقَدْ شَهِدْتُ عُكَاظَ قَبْلَ مَحَلِّهَا ... فِيهَا وَكُنْتُ أُعَدُّ مِلْفِتْيَانِ[(٨)]

وقول الشاعر :

وَلَبِسْتُ مِلْإِسْلَامِ ثَوْبًا وَاسِعًا ... مِنْ سَيْبِ لا حَرِمٍ ولا مَنَّانِ[(٩)]

وقول الأعشى بن قيس ثعلبة :

وَأَحْكَمَ بِنْ قَسٍّ وَأَجْرًا مِلَّذِي ... بِذِي الفِيلِ مِنْ خَتَّانِ أَصْبَحَ جَارُوا[(١٠)]

---

(١) الشعر والشعراء ، ص ١٥١ .

(٢) الكامل ٢١٨/٢ . وانظر بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٤ .

(٣) الشعر والشعراء ، المتنا ، ٢٢٨/٢ .

(٤) **اللهجات العربية في التراث ٢٠٤/١ .**

(٥) بحوث ومقالات في اللغة ص ٤٤ .

(٦) السابق . بدون نسبة ، ص ٤٤ .

(٧) السابق . بدون نسبة ، ص ٤٤ .

(٨) الشاهد للنابغة الجعدي ، بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٤ .

(٩) الشاهد للنابغة ، ديوانه ، ص ١٠ . وانظر بحوث ومقالات في اللغة . ص ٤٥ .

(١٠) الشاهد للأعشى . انظر بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٥ .

وقال عروة بن الورد :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لَا أَنْسَ قَوْلَهَا ... لِجَارَتِهَا ما إن يَعيشَ بأحْوَرَا (١)

وقول فضالة بن زيد العدواني :

وَكَانَ سَلِيطاً مِقْوَلِي مُتَنَاذِرًا ... شَذَاهُ فَصُرْتُ اليَوْمَ مِلْعِيِّ أَبْكَمَا (٢)

وقول القتال الكلابي :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لَا أَنْسَ نِسْوَةً ... طَوالعَ مِنْ حَوْضى وَقَدْ جَنَحَ العَصْرُ (٣)

وقول الشاعر :

أَجْعَلَ مَالِي دُونَ الدَّنَا غَرَضًا ... وما قَهِيَ مِلْأُمُورِ فانْصَدَعَا (٤)

وقول الشاعر :

لو يَسْتَطِيعُ فديةً فَدَاكِ ... بِنَفْسِهِ مِلْمَوْتِ إِنْ أَتَاكِ (٥)

وقول الشاعر :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لا أَنْسَ قَوْلَهَا ... لِخَادِمِهَا قُومِي اسْأَلِي لِيَ عَنِ الوَتْرِ (٦)

وقول الشاعر :

يُبَارِقْنَ مِلْأَسْتَارِ طَرْفًا مُقَصَّرا ... وَيَبْرُزْنَ مِنْ فَتْقِ الخُدُورِ الأَصَابِعَا (٧)

وقول أبي قيس بن الأسلت قوله :

تَوَلَّوا سِرَاعًا هَارِبِينَ وَلَمْ يَؤُبْ ... إِلَى أَهْلِهِ مِلْجَيْشِ غَيْرُ عَصَائِبِ (٨)

لتأبط شرا :

فأدْرَكْنَا الثَّأْرَ مِنْهُمْ وَلَمَّا ... يَنْجُ مِلْحَيَّيْنِ إِلَّا الأَقَلُّ (٩)

وقول الشاعر :

ألا أَبْلِغْ بَنِي عَوْفٍ رَسُولا ... فَمَا مِلَانَ فِي الطَّيْرِ اعْتِذَارُ (١٠)

وقال جميل بن معمر العذري :

وَمَا أَنْسَ مِلْأَشْيَاءِ لا أَنْسَ قَوْلَهَا ... وَقَدْ قَرَّبَتْ نِضْوِي أَمِصْرَ تُرِيدُ (١١)

---

(١) الشاهد لعروة ، ديوانه ، ص ٦٣ . انظر بحوث ومقالات في اللغة ، ص٤٥ .

(٢) بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٥ .

(٣) الشاهد للقتال الكلابي ، ديوانه ، ص ٤٩ . انظر معجم البلدان ٢٦٣/٢ ، ٦٣٧/٣ . وبحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٥ .

(٤) الشاهد لذى الأصبع العدواني . وانظر بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٥ .

(٥) الشاهد لراجز ، انظر الحماسة البصرية ٤٠٤/٢ . وانظر بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٥ .

(٦) الشاهد للعرجي في ديوانه ، ص ١٧٨ . انظر بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٦ .

(٧) الشاهد لعدى بن زيد في ديوانه ، ص ١٣٩ . وانظر بحوث ومقالات في اللغة ص ٤٦.

(٨) الشاهد في ديوانه ، ص ٧٠ ، وانظر بحوث ومقالات ، ص ٤٦ .

(٩) الشاهد لتأبط شرا ، في شرح الحماسة للتبريزى ، ص ٣٨٤ . بحوث ومقالات ، ص ٤٦ .

(١٠) بدون نسبة في لسان العرب متن ٣١٢/١٧ . وانظر بحوث ومقالات ، ص ٤٧ .

(١١) الشاهد لجميل في ديوانه ، ص ٦٢ . انظر بحوث ومقالات في اللغة ص ٤٧.

وقول مليح بن الحكم الهذلي :

فَلَمَّا دَنَتْ مِلْأَرْضِ حَتَّى تَقَرَّبَتْ ... إِلَيْهَا وَحَتَّى طَبَّقَتْ بِالْكَلَاكِلِ [1]

وقول المرقش الأكبر :

لم يُشْجِ قَلْبِي مِلْحَوَادِثِ إِلاَّ ... صَاحِبِي الْمَتْرُوكُ فِي تَغْلِمْ [2]

وفي تذكرة النحاة لأبي حيّان عدد من الشواهد على هذه الظاهرة حذف النون اذا وليها ساكن منها . قول الشاعر ساعد بن سويد بن مسلم الكلابي :

مِن الْأَشْرَاطِ أَوْنُؤُ الثُّرَيَّا ... وَمِلْجَوْزَاءِ وَالشِّعْرَى سُقَاهَا [3]

وقول عمرة بنت الحمارس التغلبيّ :

وَبِالَّذِي قَدْ رَمَتَهُ مِلْبَحْرِ ... هَلاَّ تَفَكَّرْتَ أَيْنَ نَجْرَاءُ الحَسَرِ [4]

وقول الشاعر :

جَهْمٌ مُحَيَّاهُ كَوَجْهِ القِرْدِ ... يَمُوتُ مِنْ بَاضِعِهِ مِلْبَرْدِ [5]

وشواهد أخرى غيرها [6].

---

(١) الشاهد لمليح الهذلي في التمام في تفسير أشعار هذيل ، ص ٢٤ . وانظر بحوث ومقالات ، ص ٤٧ .

(٢) انظر الخصائص ١/٢٩٦ . وبحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤٧ .

(٣) تذكرة النحاة ، ص ٦٠ .

(٤) السابق ، ص ٦٢ .

(٥) الشاهد ، لم أعثر على قائله . وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ، ص ٦٢ .

(٦) تذكرة النحاة ، ص ٥٨ - ٦٣ .

حذف النون من " عن "

ومما حذف استخنانا لأن ما ظهر دليل عليه قولهم في كل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة مثل بني الحارث .. بلحارث .. فيحذفون النون لقربها من اللام لأنهم يكرهون التضعيف . فما كان مثل بني النجار .. لم يحذفوا لئلا يجمعوا عليه علتين . الادغام والحذف ، ويقولون علماء بنو فلان[1] . قال الفرزدق :

وَما سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ ... وَلَكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ قُلْفَةُ خَالِدِ[2]

ومثله قول قطريّ بن الفجاءة :

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بَكْرُ بنُ وائِلٍ ... وَعُجْنَا صُدُورَ الخَيْلِ نَحْوَ تَمِيمِ[3]

وقول الآخر / ينقله الدكتور (التواب) عن (المعمرون والوصايا) :

وَلَلْمَوْتُ خَيْرٌ لامْرِئٍ مِنْ حَيَاتِهِ ... بِدَارِ ذُلٍّ عَلْبَلايا يُوشِرُ[4]

مما سبق يدل على أن للهجات العربية التي ينطق بها العربي ، تأثيرا في مجيء بعض الشواهد الموصوفة بالقلة والرداءة . اما عن طريق نطقه بلغته ابتداء ، واما عن طريق روايته أشعار شعراء القبائل الأخرى على لغته الخاصة .

---

(١) المقتضب ٢٥١/١ . الكامل ٢١٨/٢ .

(٢) الشاهد للفرزدق في ديوانه ، ص ٢١٦ . الكتاب ٤٣٠/٢ . المقتضب ٢٥١/١ . الكامل ، ص ٢١٨ . الجمل للزجاجي ، ص ٤١٨ . شرح المفصل ١٥٥/١٠ . الأمالي الشجرية ٤/٢ .

(٣) الكامل ٢٢٣/١ ، ٢١٧/٢ . الأمالي الشجرية ٩٧/١ ، ٤/٢ .

(٤) بدون نسبة ، بحوث ومقالات في اللغة ، ص ٤١ .

الفصـــل الثانـــــــي

شواهد القليل والنادر بين البداهة والصنعة

كان من مبادئ النحاة، وقواعدهم العامة في الاحتجاج، ألاّ يحتجوا بالشواهد إلاّ بعد التحرّي عن صحتها وسلامتها من الوضع وأن يكون راويها ثقة ضابطا أمينا . وسبيلهم الى التأكد من ذلك رواية العلماء الفاضلين، أو الرواة الثقات، الذين عرفوا بالضبط والدقة والاتقان والعدالة، والصدق. وعدم الكذب . ونلمس هذا في قول بعضهم : (سمعت ممّن يوثق بعربيّته) (وحدثني من لا أتهم) . (وحدثني الثقة)[1] وغير هذا كثير . ولكن، هل سلمت جميع الشواهد النحويّة التي قعّدت عليها القواعد من تهمة الوضع ؟ والى أيّ حدّ وصل الوضع في الشواهد الموصوفة بالقلة والندرة ؟ لقد سلمت غالبية الشواهد النحوية من الوضع . ونسبت الى أصحابها واتفق الرواة والنحاة على ذلك . وعزي الوضع الى بعض الشواهد، لتضافر عدّة أسباب لذلك . منها الرواة أنفسهم، فقد كان منهم الرواية الثقة الضابط كالخليل بن أحمد، وأبي عمرو بن العلاء، اللذين اشتهرا بأمانتهما .. ونصّ على ما يشعر بكذب قطرب، وتزيّد الأصمعيّ، وعلى أن من الرواة من كان وضاعا مخلطا[2]. وقد أوضح السيوطيّ (أن المولدين قد وضعوا بعض الأشعار، وجاز أكثر الموضوع على النحاة، لأنّ الذين وضعوها قد أحسنوا المحاكاة[3] وينقل عن الخليل قوله : (ان النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ارادة اللبس والتعنيت)[4]. ووصف حماد بأنه لحّان . واتهم (بالتزيّد لأن توثيقه كان مضطربا . وغيره مثل خلف الأحمر الذى نسب اليه زيادات وضعها على القصائد)[5]. واتهم النحاة بوضع الشعر . ومن النحاة الذين اتهموا بوضع الشواهد قطرب[6] . وكان كما يقول الأزهريّ متهما في رأيه وروايته عن العرب[7]. وكان الزجاج يهجن من مذاهبة في النحو أشياء، نسبه الى الخطأ فيها . وهكذا كان رأي الكوفيين فيه، فكان أبو العبّاس ثعلب لا يعبأ به . وكان ابن السكيت لا يوثقد. ويظهر كذبه) . ويظهر أن سبب اتهامه كان يستند الى روايته أشياء شاذة من ذلك قوله أن بعض العرب يقولون " هؤلاء" بالضمّ[8]. وأن " ال " بمعنى هل تأتي للاستفهام[9] وقد أشار العلماء الى وضعد للشواهد النحوية . وكان من العلماء، من اتهم بالوضع لعظم حفظه اللغة واتساعه فيها . كما كان العلماء يتهمون المبرّد وربما وضعوا له كلمة لا أصل لها وطلبوا منه معناها فيجيبهم عن معناها بالشاهد[10].

---

(١) الكتاب ١/٢٥٥، ٢٧٩، ٣٣٠ .

(٢) انظر طبقات فحول الشعراء، ص ٢٣ - ٢٤ . مراتب النحويين، ص ٥٥ - ٨٤، ١٥٥ .

(٣) الاقتراح، ص ٦٠ .

(٤) تاريخ آداب العرب ١/٣٤٥ .

(٥) انظر الموشح ٦٦، ١١٣ ومراتب النحويين، ص ١١٧ . وتاريخ آداب العرب ١/٢٦٣ - ٢٦٥ .

(٦) تاريخ آداب العرب ١/٣٤٧ .

(٧) انظر السابق، ١/٣٤٧ .

(٨) الشواهد والاستشهاد في النحو، ص ٧٣ .

(٩) انظر المغني، ص ٧٨ .

(١٠) نزهة الألباء، ص ١٦٦ .

ويذكر أبو زيد أنه سأل أبا العبّاس عن رواية الشاهد الأولى : من يفعل الحسنات الله يشكرها[١]. فذكر أن النحويين صنعوها .. ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها - كما يقول الأخفش - [٢] ثمّ يذكر ما " يصنعه النحويون "[٣]. وفي هذا اتهام للنحاة بأنّهم يصنعون الشواهد . ويظهر أن قضيّة وضع الشواهد وصنعها لم ينفرد بها نحوي بلد دون آخر . (فان كانت الكوفة قد اشتهرت بانها دار الضرب ، لكثرة ما وضع الوضاعون منهم من شعر مصنوع)[٤] حيث وصف الشعر بالكوفة أبو الطيب اللغوي بقوله : (الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ، ولكن أكثره مصنوع ، منسوب الى من لم يقله . وذلك بيّن في دواوينهم)[٥]. فقد نسب الوضع الى البصريين الذين عرف عنهم أنهم كانوا يتحرون الشواهد الصحيحة ، ويتوخون الروايات الصّادقة ، وقد تشددوا في السماع غاية التشدد . وقد وقع عندهم بعض شيء من الوضع : (بيت واحد او أبيات قليلة ممّا لا تفتضح صنعته . يضعونه لتوجيه الحجة وتزيين الخبر)[٦].

وقد اعترف ابو عمرو بن العلاء أنه صنع بيتا في شعر الأعشى ، وأبو عمرو على ما هو عليه ، من جلالة قدره فقد قال : والله ما كذبت فيما رويته حرفا ولا زدت فيه شيئا الآ بيتا في شعر الأعشى فاني زدته[٧] وهو :

وَأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الّذِي نَكِرَتْ ... مِنَ الحَوادِثِ الآ الشَّيْبَ والصَّلَعَا[٨]

ودافع ابن جني عن أبي عمرو بن العلاء ، ثمّ بين كيف أنه (تخلص من تبعات هذا العلم وتحرجه .. فوفقه الله بالاعتراف بالبيت الذى زاده)[٩]. ثم دافع عن علماء العربية وبرّأهم من تهمة الوضع . (ورواية العقد الفريد تنسب وضع الشاهد الى حمّاد الراوية . مما جعل محمد الخضر حسين ينفي هذه الرواية التي تسند الوضع الى أبي عمرو - صنعته الشاهد لما عرف به من الصلاح)[١٠].

---

(١) اشارة الى الشاهد .. المنسوب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت :

ومن يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان

والرواية الثانية (فالرحمن يشكره) . انظر نوادر أبي زيد ، ص ٣١ - ٣٢ .

(٢) نوادر أبي زيد ، ص ٣٢ .

(٣) السابق ، ص ٣٢ .

(٤) الأصول ، تمام حسّان ، ص ٣٧ .

(٥) مراتب النحويين ، ص ١١٩ .

(٦) تاريخ آداب العرب ١/ ٣٨٢ .

(٧) ينظر في ذلك مراتب النحويين ، ص ٣٤ ، الخصائص ٣/ ٣١٠ .

(٨) الشاهد في مراتب النحويين ، ص ٣٤ . والخصائص ٣/ ٣١٠ .

(٩) انظر الخصائص ٣/ ٣١٠ ، وما يليها .

(١٠) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٧٢ .

ويضاف الى ما سبق ما كان من تأثير الرواية الشفوية على الشواهد ، واختلاف النحاة في روايتها ، وفي نسبتها الى قائلها وفي وجود الشواهد المجهولة ، وفي نسبتها الى قائلها وأصحابها أن جعل السبيل ممهدة للاستشهاد بالشواهد المصنوعة . فقد أصاب النصوص الأدبية ما أصابها من تزيد وتحريف وانتحال ووضع ..[1] وذكر ابن سلام أن أسباب وضع الشعر كثيرة[2] . ومن أهمها أن النحو كان وسيلة من وسائل كسب الرزق ، وطلب العيش . وقد تعمد النحاة الاغراب والتعقيد والخروج عن المألوف . ومهما قيل في الأسباب التي دفعت الى وضع الشعر . فقد وجدت في النحو شواهد موضوعة باعتراف العلماء أنفسهم فقد وجدت في المظان النحوية عبارات وأقوال تشير الى الوضع مثل : (وضعه النحويون)[3] . أو (فزعموا أنه مصنوع)[4] . أو (وقيل انه مصنوع)[5] أو (هذا الشاهد من صنع خلف الأحمر)[6] . أو (هذا الشاهد ليس للشاعر ولكنه لأبي مروان النحوى)[7] .. وغيرها . يضاف الى ذلك كثرة المواضع التي تدخل فيها الاعراب مصحّحين للروايات التي يرويها الرواة[8] .

واقتنع علماؤنا المعاصرون بوجود شواهد موضوعة ومصنوعة في النحو . مثل مصطفى صادق الرافعي[9] والدكتور تمّام حسّان[10] والباحث عبد الجبّار علوان الذى يرى أن قضية صنع الشواهد النحوية قضيّة مسلّمة[11] وسعيد الأفغاني الذى لا يشك في أمانة الخليل وأبي عمرو ، ولا في تزيد الأصمعي[12] . والغريب في الأمر أنّ النحاة قد استشهدوا بهذه الشواهد المصنوعة على الرغم من علمهم أنّها مصنوعة واشارتهم اليهما . وهذه احدى المآخذ عليهم .[13] فأىّ من هذه الشواهد الموضوعة كان النحاة قد وصفوه بأنه قليل ونادر ؟ . من الشواهد الموضوعة والتي كان وضعها في الحكم النحوى قليلا أو نادرا الشواهد الآتية :

ما أنشده الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة :

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّـــــــةٍ ... زَجَّ القَلُوصِ أَبِي مَـــــزَادَةْ (١٤)

---

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٣٦ .

(٢) طبقات فحول الشعراء ، ص ٢٣ . (الطبعة المقابلة بنسخة خطية قديمة وقوبلت على نسخة طبع أوروبا) .

(٣) الكتاب ، ١٩٣/١ .

(٤) السابق ، ١٨٨/١ .

(٥) أوضح المسالك ، ٤٩/١ . خزانة الأدب ١١٣/١ .

(٦) المقتضب ، ٢٤٧/١ .

(٧) المقاصد النحوية ، ١٣٤/٤ .

(٨) النقد عند اللغويين العرب ، ص ٣٣ ، ٤٩ .

(٩) تاريخ آداب العرب ، ٣٨٣/١ .

(١٠) الأصول ، ص ٨٦ ، د. تمام حسّان .

(١١) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٧١ .

(١٢) في أصول النحو ، ص ٧٢ .

(١٣) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٧١ .

(١٤) الشاهد لم يسمّ أحد قائله . وهو من الزيادات في الكتاب ، ١٧٦/١ . ولم يذكر له سوابق ولا لواحق. المفصّل ، ص ١٠٢ . الانصاف مسألة "٦٠" ، ٤٢٧/٢ .

وهذا الشاهد ممّا زاده الأخفش على سيبويه وقد كشف عنه الأعلم[(١)]. وقال عنه الزمخشري - سيبويه بريء من عهدته[(٢)]. ومنها الشاهد الذي استشهد به النحاة على جواز حذف الفاء من جواب الشرط[(٣)]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللّهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلَانِ[(٤)]

والشاهد كثير الشيوع في المؤلفات النحوية. وذكر محقق الكتاب أن الشاهد من صنع يونس. قال: نحن عملنا هذا البيت. قال الأصمعيّ عن يونس، قال: نحن عملنا هذا البيت.[(٥)] وذكر أبو زيد قال: أخبرنا أبو العبّاس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشدهم. من يفعل الخير فالرحمن يشكره[(٦)] قال: فسألته عن الرواية الأولى .. فذكر أن النحويين صنعوها. ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها[(٧)]. وردّ المبرّد الرواية الأولى، وزعم أنّ الرواية " بالفاء "[(٨)].

ومن الأبيات التي وصفها بعض النحاة بأنّها مصنوعة :

اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسْ[(٩)]

وينقل أبو زيد[(١٠)] عن أبي حاتم قوله : أنشدني الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة. والشاهد :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا[(١٠)]

قال فيه أبو عبيدة لأبي حاتم : انّه من صنعة المفضل الضبي نفسه[(١١)]. وكذلك فالشاهد الذي ينسب لزهير بن أبي سلمى، وقد استشهد به الكوفيّون على جواز استعمال من لابتداء الغاية في الزمان :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

---

(١) خزانة الأدب، ٢٥١/٢ .
(٢) المفصّل، ص ١٠٢ .
(٣) الكتاب، ٦٥/٣ .
(٤) الشاهد، مختلف في نسبته . انظر معجم شواهد النحو رقم "٢٠٣٠" .
(٥) الكتاب، ٦٤/٣ ، هامش رقم (٤) .
(٦) نوادر أبي زيد، ص ٣١ .
(٧) السابق، ص ٣٢ .
(٨) المقتضب، ٧٢/٢ - ٧٣ . وانظر الجني الدّاني، ص ١٢٦ .
(٩) الشاهد لطرفة، في ملحق ديوانه، ص ١٧٥ . ينظر اللسان، مادة " ق ن س " وانظر الخصائص ١٢٦/١ . الانصاف مسألة "٧٧" . شرح المفصل ٤٤/٩ . وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٤٤١) . نوادر أبي زيد ١٣ .
(١٠) البيان لرؤبة في ملحق ديوانه . انظر معجم الشواهد النحوية رقم ٢٧١٢ .
(١١) نوادر أبي زيد، ص ١٦٤ .

قيل ان حماد الراوية صنعه مع بيتين آخرين والحقه بقصيدة زهير[(١)] . وفي الشاهد الآتي :

فَلاَ وَاللَّهِ لا يُلفَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يا ابْنَ أَبِي زِيَادِ[(٢)]

يقول البغدادي : وانتهاء الغاية في " حتاك " لا أفهمه ولا أدري ما عناه . فلعل البيت مصنوع[(٣)] .
والبيت الذي ينشده الفرّاء :

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلى قَوْمِي شَرَاحِ[(٤)]

ليجعل أمسلمني بابا من النحو .. والصّواب :

فما أدري وظني كلّ ظَنٍّ أَيُسْلِمُنِي بَنُو البدءِ اللّقَاحِ[(٥)]

فقال فيه أبو محمد الأعرابي : دمر الفراء على هذا البيت وغيّر ضربه . ليجعل أمسلمني بابا من النحو[(٦)] . ومنها أيضا :

هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ إِذَا مَا خَشَوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا[(٧)]

قال فيه سيبويه ، (وزعموا أنه مصنوع)[(٨)] . وفيه يقول ابن يعيش : (أنشده سيبويه وزعم أنّه مصنوع)[(٩)]
وقال عنه المبرّد ، وعن الشاهد الآتي :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعًا وَأَيْدِي المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ[(١٠)]

---

(١) خزانة الأدب ، ١٢٩/٤ .
(٢) البيت مجهول القائل . في شرح اللمع ، ص ٢٦١ . ابن عقيل ١١/٢ . همع الهوامع ٢٣/٢ . الأشموني ٢٨٦ . خزانة الأدب ١٤٠/٤ .
(٣) خزانة الأدب ١٤٠/٤ .
(٤) الشاهد ليزيد بن محمد بن محّرم ، الدرر ٤٣/١ . وبلا نسبة ، تذكرة النحاة ، ص ٤٢٢ . وانظر معجم شواهد النحو الشعرية ، ص ٥٣٥ .
(٥) تذكرة النحاة ، ص ٤٢٢ .
(٦) السابق ، ص ٤٢٢ .
(٧) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة . فهرسة الكتاب ٧٧/٥ . وبلا نسبة . في الكامل ٢١٤/١ .
(٨) الكتاب ، ١٨٨/١ .
(٩) شرح المفصل ، ١٢٥/٢ . وانظر شرح الرضي على الكافية ، ٢٨٣/١ .
(١٠) الكامل ، ٢١٣/١ .

قال المبرّد (كلاهما مصنوع)[١]. ونسب الخَيْضِريّ الى سيبويه قوله في الشاهد انه مصنوع [٢]. وأما قول رؤبة :

أَعْرِفُ مِنْها الأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمِنْخَرانِ أَشْبَهَ ظَبْيَانا [٣]

(فمصنوع)[٤]. وعقب عليه السيوطي قائلا : (وقد وضع المولدون أشعارا ودسوها على الأئمة .. وأنّ منها الشاهد السابق)[٥]. ومنها :

قَالوا عَلَيْهِنَّ فَشُلْ عُلاَهَا وَاشْدُدْ بِمَثْنى حَقِب حِقْواهَا
نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا [٦]

وتورد الدكتورة سنية[٧] أنّ الشاهد من صنع المفضل لدى أبي عبيدة فيما نقل الرياشي عنه ، أو فيما قاله أبو حاتم)[٨]. ويورد النحاة شاهدا على دخول " ال " على التمييز اضطرارا[٩] :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو [١٠]

والذي ذكره التوزيّ عن بعضهم انّه مصنوع فلا يحتج به . ولمّا عرف العيني قائله وهو رشيد بن شهاب اليشكري صار من الشواهد المعتدّ بها في الاستشهاد[١١]. ومن شواهد المفعول لأجله الشاهد الذي ذكره ابن مالك أنه من منشدات النحويين[١٢] :

لا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ [١٣]

---

(١) الكامل ٢١٣/١ .

(٢) التبصرة والتذكرة ٢٢٤/١ .

(٣) الشاهد لرؤبة في زيادات الديوان ، ص ١٨٧ ، أو لرجل من ضبّة في نوادر ابي زيد ، ص ١٥ . وانظر المقرب ٤٧/٢ . وشرح ابن عقيل ٧١/١ .

(٤) شرح ابن عقيل ٧٢/١ . الاقتراح ، ص ٦٠ .

(٥) الاقتراح ، ص ٦٠ .

(٦) الشاهد لبعض أهل اليمن في نوادر أبي زيد ، ص ٥٨ ، ١٦٤ .

(٧) النقد عند اللغويين العرب ، ص ١٣٣ .

(٨) النوادر لأبي زيد ، ص ٥٨ .

(٩) شرح ابن عقيل ، ١٨٢/١ .

(١٠) الشاهد لرشيد بن شهاب اليشكري ، انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٣٠١) .

(١١) المقاصد النحوية ، ٥٠٢/١ ، ٥٠٣ .

(١٢) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٧٠ .

(١٣) الشاهدان بلا نسبة في ابن عقيل ٢٧/٢ . الدرر ١٦٧/١ ، انظر معجم الشواهد ، رقم (٣٢٢٠) .

والشاهد الذي يورده النحويون للاستشهاد به على حذف نون الوقاية من من وعن فيقال مني وعني بالتخفيف :

أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني (١)

قال عنه ابن الناظم انه من وضع بعض النحويين (٢)، ومن الشواهد المصنوعة :

فلا والله لا يُلفى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء (٣)

وقيل في الشاهد : انه من الشاذ المصنوع الذي لا يعرّج عليه لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر (٤). ومنها ما استشهد به سيبويه على اعمال " فعل " (٥) وهو :

حذر أمورا لا تضير وآمن ما ليس ينجيه من الأقدار (٦)

وحكى المازني أن اللاحقي وضع بيتا على اعمال فعل (٧). وقال عنه ابن الشجري انه مصنوع (٨). وفي خزانة الأدب ينقل البغدادي اعتراف اللاحقي أنه صنع بيتا لسيبويه في تعدي فعل . فعمل له هذا البيت . مع أن البغدادي ينسبه لابن المقفع لا للاحقي (٩). ولهذا ولغيره تشكك بعض العلماء المعاصرين في صحة رواية المازني عن اللاحقي نفسه .. أنه صنع بيتا لغرابتها ودعوتها الى الريبة . ولا يكاد العقل يصدقها . اذ كيف يرضى شخص بأن يخبر عنه بأنه غير أمين فيما ائتمن عليه (١٠) . معتمدين على تشكك المرتضى في الرواية وتكذيبه للاحقي بقوله : وربما كان اللاحقي كاذبا في هذا الخبر ، اذ أنه كان خبيث المعتقد (١١).

---

(١) الشاهد شرح ابن عقيل ١١٤/١ .

(٢) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٧١ .

(٣) الشاهد لمسلم بن معبد الوالبي ، معاني القرآن ٦٨/١ . والمغني ، ص ٢٤٠ .

(٤) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٧٢ .

(٥) الكتاب ، ١١٣/١ .

(٦) الشاهد بلا نسبة في الكتاب ، ١١٣/١ . والمقتضب ١١٦/٢ ، الأمالي الشجرية ١٠٧/٢ . اللسان " حذر " ٢٤٨/٥ . وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٢١٥) .

(٧) المقتضب ١١٦/٢ ، ١١٧ .

(٨) الأمالي الشجرية ١٠٧/٢ ، هامش رقم (٢) .

(٩) خزانة الأدب ، ٤٥٦/٢ . المغني ، ٥٢٣/٣ .

(١٠) خزانة الأدب ، ٤٥٧/٣ .

(١١) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٠٤ .

وسيبويه غير مخطيء في ذهابه الى اعمال فعل فان القياس يعضده[١] . ومما ذكره العسكري أن النحويين غيّروه مخالفين الرواة[٢] . قول الشاعر :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ[٣]

وقد رواه الأصمعيّ وغيره (ليبك يزيد بالبناء للمعلوم)[٤] . ومن ذلك أيضا . الشاهد الذي استشهد به سيبويه وهو :

إذا مَا الخُبْزُ تَأْدِمُهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ أَمَانَةَ اللهِ الثَّرِيدُ[٥]

وقال عنه : ويقال : وضعه النحويّون[٦] . ومنها ما نسب الى جرير قوله :

تَمُرّونَ الدِّيارَ ولَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ[٧]

أنكر المبرد هذه الرواية (أتمضون أو تمرّون الديار . والصحيح : مررتم بالديار)[٨] . وهذا يدل على أن الرواية مغيرة وتغييرها امّا عن قصد لدعم القاعدة الجديدة أو بسبب سهو الرواة .

ونقل السيوطيّ قول ابن النحّاس حكاية الحريري ما رواه خلف الأحمر : انهم صاغوا .. من أحاد الى عشار .. وأنشد ما عزى فيه الى أنه موضوع منه أبيات[٩] . ومنها :

أَسَعْدَ بنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقِ[١٠]

---

(١) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ١٠٤ .

(٢) السابق ، ص ٥٨ .

(٣) الشاهد نسبه سيبويه للحرث بن نُهَيْك ، الكتاب ٢٨٨/١ ، ٣٦٦ ، ٣٩٨ . الخصائص ٣٥٣/٢ .

(٤) الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٥٨ . وأوّله ابن جني على معنى ليبكه . الخصائص ٣٥٣/٢ .

(٥) الكتاب ٦١/٣ ، ٤٩٨ . شرح المفصّل ٩٢/٩ ، ١٠٢ ، ١٠٤ .

(٦) الكتاب ٦١/٣ .

(٧) الشاهد لجرير في ديوانه ، ص ٢٧٨ . ابن عقيل ٥٣٩ . الدرر ١٠٧/١ . وانظر معجم شواهد النحو الشعريّة رقم (٢٤٣٨) .

(٨) الكامل ٢٢/١ .

(٩) الاقتراح ، ص ٦٠ . وانظر لسان العرب ، مادة " نحر " ، فيه الأبيات الموضوعة .

(١٠) الشاهد لبعض العباديين . الكتاب ٢٥٥/٢ .

قال فيه سيبويه : (وهو ممنوع على طرفة ، وهو لبعض العباديين)[١] ، والشاهد فيه ترخيم مالك في غير النداء ضرورة . وقال أبو العبّاس : وهذا باب من تكاذيب الأعراب . حدّثني أبو عمر الجرميّ ، قال : سألت أبا عبيدة عن قول الراجز :

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لَا أَبَالَكَا ... وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَا حَوَالَكَا[٢]

فقلت لمن هذا الشعر ؟ فقال : هذا يقوله الضبّ للحسل ، أيام كانت الأشياء تتكلّم[٣]. وقال أبو محمد الأعرابي : عمد الكسائيّ الى بيت لم يعرف قافيته . فجعله أصلا لمفعل ، وهذا أشنع ما جنى عليه النحويون من الشعر[٤].

وغير ما سبق فقد وجدت في المظان النحويّة شواهد محرّفة الرواية أولها روايتان فأكثر . والذي يهمّنا وجود التحريف في موطن الشاهد . كالتحريف في الشاهد المنسوب الى امرىء القيس .. لاثبات لهجة الجزم بـ " أن " وهو :

إذا مَا رَكِبْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا ... تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ[٥]

وعدّت هذه الرواية (ملفّقة لأغراض في نفس الراوي لاثبات الجزم بـ " أن ")[٦] لغة أو لهجة منسوبة لبعض القبائل العربية . والرواية الثانية للشاهد هي : (تعالوا الى أن يأتي)[٧]. ومنها قول عمر بن أبي ربيعة :

وَطَرْفُكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ ... كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ[٨]

(واتهم المبرّد الفارسي بأنه غيّر رواية بعض الشعر ومنها هذا الشاهد السابق . ولكن تغييره لم يكن بقصد السوء ، بل هي رواية يحفظها .)[٩]

---

(١) الكتاب ، ٢٥٥/٢ .

(٢) الشاهدان . بلا نسبة . الكتاب ١٧٦/١ . اللسان " حول " ١٩٨/١٣ " وأل " ٢٤٨/١٣ . وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم "٣٥١٦" .

(٣) الكامل ، ٣٥٦/١ .

(٤) تذكرة النحاة ، ص ٤٢١ .

(٥) الشاهد لامرىء القيس في ديوانه ، ص ٣٨٩ ، برواية ثانية .

(٦) اللهجات العربية في التراث ، ١٦/١ .

(٧) الديوان ، ص ٣٨٩ . اللهجات العربية في التراث ١٦/١ .

(٨) الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ، ص ١٢٦ . ولجميل بثينة في ديوانه ، ص ٩٢ . وهو للبيد بن ربيعة في العيني ٤٠٧/٤ . انظر معجم شواهد النحو الشعرية " ٩٢٠ " .

(٩) انظر الشواهد والاستشهاد في النحو ، ص ٦٢ .

وأشار المعرّى الى تغيير الفارسي في بعض الألفاظ في أشعارهم[1]. وأشار ابن هشام في المغني الى هذه القصة وهذا التحريف[2]. ومن الشواهد التي أثبتها النحاة محرّفة في روايتها، مخالفين بذلك رواية الديوان لاثبات لهجة وهو :

أَيَادِي سَبَا يَا عِزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[3]

وللشاهد رواية ثانية هي :

فَلَمْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[4]

ووردت هذه الرواية في الديوان، وفي أساس البلاغة وفي اللسان، على اللغة المطردة. ولا أثر في الشاهد لظاهرة لهجية[5]. وذكر ذلك الشنقيطي[6].

ومن الشواهد التي طعن في روايتها :

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا لا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسِيتُ صَائِمَا[7]

وينقل محمد محي الدين عبد الحميد قول أبي حيان في هذا الشاهد وهو : هذا البيت مجهول. لم ينسبه الشراح الى أحد[8]. ولكن هذا الطعن لا يستقيم مع نسبة البيتين لرؤبة. وان ثبت أن البيتين لمجهول القائل، فان ذلك لا يسقط الاحتجاج بهما، لأنّ في كتاب سيبويه ما يزيد كثيرا عن خمسين بيتا مجهولة القائلين.

هذه هي الشواهد التي وضعتها الأعراب أو النحاة، أو التي غيّر الرواة رواياتها. وقد يكون فاتني الالمام بغيرها. ويبرز سؤال : هل تثبت هذه الشواهد قواعد نحوية مستثناة على القواعد المطّردة ؟.

---

(١) رسالة الغفران، ص ١١٧ - ١١٨.

(٢) مغني اللبيب، ص ٢٢٥.

(٣) الشاهد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي. المغني، ص ٢٧٥. انظر معجم شواهد النحو اللغوية رقم "٤

(٤) اللسان "سبا" ١/٩٤.

(٥) اللهجات العربية في التراث ١/٩٧.

(٦) الدرر ٢/٤.

(٧) البيتان لرؤبة في ملحق ديوانه، ص ١٨٥. وبلا نسبة في الدرر ١/١٠٧. والهمع ١/١٣٠. انظر معجم شواهد النحو الشعرية، رقم "٣٦١٠".

(٨) شرح ابن عقيل ١/٣٢٤. / منحة الجليل هامش رقم (٨٤).

ان كان شاهد القضية النحويّة هو الوحيد الذي طعن في روايته ، أو وضع ، فالقاعدة النحوية لا تثبت بكلام مصنوع على قدّ القاعدة . أمّا ان كان للقضية النحوية الموصوفة بالقلة والندرة شواهد أخرى غير هذا الشاهد المصنوع ، فيكون التعامل معها مثل غيرها من القضايا التي جاءت شواهدها قليلة أو نادرة . فان كانت لا تؤدّي الى التشتت اللغوى فقبولها أمر لازم . لأنّها سمعت عن العرب . وقد يكون الأعراب قالوا مثلها ، ولكنه لم يصلنا عن طريق الرواة ، أو عن طريق الأعراب أنفسهم ، أو عن طريق النحاة الذين ارتحلوا الى البوادي ليشافهوا الأعراب . واللغة لا يستطيع احد أن يحيط بها .

معجم شواهد القليـل والنـادر الشـعريّة

شواهد " القليل والنادر " الشـــــعريّة
في الموروث النحوى وتوثيقها

بعد مكابدة الاستقصاء المستمرّ الدؤوب - قدر الامكان - في المظان النحوية ، وجمع الشواهد الموصوفة "بالقلّة والندرة " تبيّن أنّ هذه الشواهد تشمل معظم أبواب النحو العربي وتراكيبه . وقد استبعدت الشواهد التي وصفت بألفاظ وعبارات تدل معانيها على القلّة والندرة مثل " لا يكاد يعرف " أو " وربّما جاء " وكنت معنيّا بالشاهد الذى وصف تحديدا بمصطلحي " قليل ونادر " وإن وصف بأوصاف أخرى مثل : " قليل شاذ " أو " نادر لا يكاد يكون " أو " نادر لا يعتد به " . ومثل هذا لم يشع في توثيق الشواهد في هذا الباب .

ثمّ وزّعت الشواهد الشعريّة* الموصوفة بهذين المصطلحين ، " قليل ونادر " على الأبواب النحويّة . والتزمت - قدر الامكان - بتقسيم ابن عقيل وترتيبه للأبواب النحويّة في شرحه على ألفيّة ابن مالك . وأعطيت الشاهد الشعريّ رمزا من الحروف الهجائية في الباب النحويّ الذى يندرج فيه .. ثمّ أعطيت الرمز الهجائي نفسه لتوثيق الشاهد في المظان النحويّة التي وصفته بأنه " قليل أو نادر " . ولذلك سقطت أسماء بعض المظانّ النحوية في ثبت توثيق الشواهد ، لا لأنني لم أعد اليها ولكن لأنّ حكمها على الشاهد تراوح ما بين ضرورة وشاذ وغيرها ، كالمنع أو عدم التجويز . وراعيت تقديم حكم القليل على النادر ، وتوثيق المظان النحوية التي وصفته بالقلة ، وما يتبعها من أوصاف . ثمّ ذكرت المصادر الأخرى التي حكمت على الشاهد بأنه " نادر " مراعيا الترتيب الزمني حسب سنة الوفاة لمؤلّف الكتاب النحويّ في مصطلح " القليل " وحده و " النادر " وحده . وكما قلت - سابقا - لم أثبت جميع المصادر التي ناقشت الشاهد ، لانها خلت من الحكم عليه بمصطلحي " قليل أو نادر " وقد اعتمدت في نسبة الشاهد الى قائله على معجم شواهد النحو الشعرية - بصورة كبيرة - للدكتور حنّا حدّاد . وفي ما يلي ثبت للشواهد الشعرية الموسومة بالقلة والندرة وتوثيقها .

---

* لقد أثبت المجزوءات والأشطار لعلّ في يوم من الأيام أن يعثر لها على ضميمة أو على شطرها أو جزئها الذى لم أجده .

باب العلم

أ - أنا ابنُ مُزَيْقِيا عمرٍو وجدّي ... أبوهُ مُنذِرٌ ماءُ السماءِ

ب - بأنّ ذا الكَلْبِ عَمْرًا خَيرَهُمْ حَسَبا ... ببطنِ شريانَ يعوي حوله الذيبُ

جـ - يا ليت أمّ العمرو كانت صاحبي ... مكانَ من أشتى على الركائبِ

د - من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقابُ بني مَعَدِّ

هـ - اذا أدبرنِ منك يومًا لقيته ... أأمل أن ألقاك غدا بأسعدِ

و - كحلفةٍ من أبي رباح ... يسمعها لاهه الكبار

ز - ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ... ولقد نهيتُك عن بنات الأوبر

ح - اذا ما كنت مثل ذوي عديّ ... ودينار فقام عليّ ناع

ط - وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أمّه ... أبو جندل والزّيدُ زيدُ المعارك

ي - رأيت الوليدَ بن اليزيدِ مباركا ... شديدًا بأعباء الخلافة كاهله

ك - أما ودماءٍ مائرات تخالها ... على قُنّة العزّى وبالنَّسْرِ عَنْدَمَا

وما سبّح الرّهبانُ في كلّ بيعةٍ ... أبيلَ الأبيلين المسيح ابن مريما

لقد ذاق منّا عامر يومَ لعلع ... حساما اذا ما هُزّ بالكف صمّما

ل - علا زيدنا يوم النّقا رأس زيدكم ... بأبيض ماضي الشفرتين يمان

م - باعد أمّ العمرو من أسيرها ... حرّاسُ أبواب على قصورها *

ن - فلو كان عبد الله مولى هجوته ... ولكن عبد الله مولى مواليا

س - له ما رأت عينُ البصير وفوقه ... سماءُ الالهِ فوقَ سبع سمائيا

أسماء الاشارة

أ - رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ... ولا أهلُ هذاك الطّراف الممدّدِ

ب - ها إنّ ذي عذرةٌ ان لا تكن نفعت ... فان صاحبها مشارك النكد

جـ - يا ما أميلحَ غزلانا شدنّ لنا ... من هؤليّائكن الضّال والسّمرُ

د - قد احتملت ميٌّ فهاتيك دارُها ... بها السّحمُ فوني والحمام المطوّق

هـ - تعلّمنْها لعمرُ الله ذا قسما ... فاقدرْ بذرعك وانظر أين تنسلك

و - ذمّ المنازل بعد منزلة اللّوى ... والعيشَ بعد أولئك الأقوام

ز - فانّ الأولاء يعلمونك منهم

ح - ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا ... فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا

الأسماء الموصولة

أ - بعد اللّتيا واللّتيا والّتي ... اذا علتها أنفسٌ تردّت

ب - أعوذُ باللّه وآياته ... من بابِ من يُغلق منْ خارج

ج - ربيته حتى إذا تمعدد ... كان جزائي بالعصا أن أجلدا
د - وعند الذي واللات عدنك إحنة ... عليك فلا يغررك كيد العوائد
هـ - فما آباؤنا بأمن منه ... علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
و - محا حبها حب الألى كن قبلها ... وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
ز - وأنا الذي قتلت بكرا بالقنا ... وتركت تغلب غير ذات سنام
ح - تعال فإن عاهدتني لا تخونني ... نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
ط - لا تظلموا مسورا فإنه لكم ... من الذين وفوا في السر والعلن
ى - وأهجو من هجاني من سواهم ... وأعرض منهم عمن هجاني
ك - نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

الضمائر

أ - يا رب ذي لقح ببابك فاحش ... هلع ما الناس جاع وأجدبوا
ب - فلو أن الأطبا كان حولي ... وكان مع الأطباء الأساة
ج - فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... ألا يجاورنا إلاك ديار
د - ومية أحسن الثقلين جيدا ... وسالفة وأحسنه قذالا
هـ - وإني رأيت الضامرين متاعهم ... يموت ويفنى فارضخي من دعائيا

حذف الضمير العائد

أ - وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة ... فبح لان منها بالذي أنت بائح
ب - عممتهم بالندى حتى غواتهم ... فكنت مالك ذي غي وذي رشد
ج - ما الله موليك فضل فاحمدنه به ... فما لدى غيره نفع ولا ضرر
د - كأن على عرنينه وجبينه ... أقام شعاع الشمس أو طلع البدر
هـ - فيا رب ليلى أنت في كل موطن ... وأنت الذي في رحمة الله أطمع
و - قد أصبحت أم الخيار تدعي ... دنبا علي كله لم أصنع
ز - بعكاظ يعشي الناظرين ... إذا هم لمحوا شعاعه
ح - وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني ... وأشمت بي من كان فيك يلوم
ط - من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ... ولم يحد عن سبيل المجد والكرم
ى - لا تنو إلا الذي خير فما شقيت ... إلا نفوس الألى بالشر ناوونا

النكرة والمعرفة

أ - أماوي إني رب واحد أمه ... ملكت فلا أسر لدي ولا قتل

باب العـــلم

أ - الشاهد مختلف في نسبته (أو لأوس بن الصامت) وهو " نادر " في حاشية الصبّان على شـــرح الأشموني ١١٨/١ ٠ وفي خزانة الأدب ٢٣٠/٢ ٠ والدرر ٤٧/١ ٠

ب - الشاهد لجنوب أخت عمرو ٠ وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١٢٠/١ والهمع ٢٤٦/١ ٠ و "نادر" في حاشية الصبّان ١٢٩/١ ٠ والدرر ٤٦/١ ـ ٤٧ ٠

جـ - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " " شاذّ " في الانصاف م "٤٣" وقليل جدّا في شرح المفصّل ٤٤/١ ٠

د - الشاهد بلا نسبة وهو " قليل " في حاشية الصبّان على الأشموني ١٦٥/١ ٠ و " نادر " فـــي التوطئة ٠

هـ - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في الهمع ٢٥٠/١ والدرر ٤٧/١ ٠

و - الشاهد للأعشى ٠ وهو " نادر " في شرح الرضي على الكافية ٥٤/١ ، ١٤٥ ٠ والدرر ١٥٤/١ ٠

ز - الشاهد بلا نسبة وهو " قليل شاذّ " ف الانصاف مسألة "٤٣" ٠

ح - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في الخصائص ٣١/٣ ٠

ط - الشاهد " للأخطل " وهو " قليل " في المفصّل ص ١٤ ٠

ى - الشاهد لابن ميّادة ٠ وهو " قليل " في المفصّل ، ص ١٣ ٠ وفي شرح الرضي على الكافية ١٣٦/٢ ٠ و " قليل شاذّ " في الانصاف م "٤٣" ٠

ك - الشاهد لعمرو بن عبد الجن ٠ وهو " قليل شاذ " في الانصاف م "٤٣" ٠

ل - الشاهد لرجل من طيء ، وهو " قليل " في المفصّل وشرح الرضيّ على الكافية ١٣٦/٢ ٠ و " قليل شاذ " في الانصاف م "٤٣" ٠

م - الشاهد لأبي النجم ٠ وهو " قليل " في المفصّل ، ص ١٣ ٠ و " قليل شاذّ " في الانصاف م "٤٣" ٠ و " نادر " في الهمع ٢٧٧/١ ٠

ن - الشاهد للفرزدق ٠ وهو قليل في شرح الرضي ٥٨/١ ٠ والفوائد الضيائية ٢٢٧/١ ٠

س - الشاهد لأميّة بن أبي الصلت ٠ وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافيّة ٥٨/١ ٠

أسماء الاشــــارة

أ - الشاهد لطرفة ٠ وهو " قليل " في الجني الدّاني ، ص ٣٤٢ ٠ والهمع ٢٦٢/١ ٠ والدرر ٥٠/١ ٠ وفي حاشية الصبّان ١٤٤/١ ٠

ب - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٣٤/١ ، ٢٨٠/٢ ٠ والدرر ٨٦/٢ ٠

جـ - الشاهد لذي الرمّة ٠ وهو " قليل " في الهمع ٢٦٢/١ ٠ والدرر ٥٠/١ ٠

د - الشاهد لذى الرمّة ٠ وهو " قليل " في الهمع ٢٦٢/١ ٠ والدرر ٥٠/١ ٠

هـ - الشاهد لزهير بن أبي سلمى ٠ وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٣٤/١ ٠ والهمع ٢٦٣/١ ٠ الدرر ٥٠/١ ٠

و - الشاد لجرير ٠ وهو " قليل " في أوضح المسالك ٩٦/١ ٠ وفي شرح التصريح ١٢٨/١ ٠ وفي حاشية الصبّان على الأشموني ١٣٩/١ ٠

ز - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل شاذّ " في الاتحاف م "٤٣" ٠

ح - الشاهد للبيد بن ربيعة ٠ وهو " قليل " في شرح الرضي ٢/ ٢٨٠ ٠ والهمع ١/ ٢٦٤ ، والدرر ٠/ ٥٠ ٠

الأسماء الموصولة

أ - الشاهد للعجاج ٠ وهو " قليل " في المغني ، ص ٨١٦ ٠

ب - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل جدا " في القرّب ، ص ٩٥ ٠ وشرح الجمل ١/ ١٨٤ ٠

جـ - الشاهد لعجاج ٠ وهو " نادر " في الهمع ٤/ ٩ ٠ والدرر ١/ ٦٦ ٠

د - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في المغني ص ٨١٦ ٠

هـ - الشاهد لرجل من بني سليم ٠ وهو " قليل " في حاشية الصبّان ١/ ١٥١ ٠

و - الشاهد لمجنون ليلى ٠ وهو " قليل " في أوضح المسالك ١/ ١٠٣ ٠ وحاشية الصبّان ١/ ١٤٩ ٠

ز - الشاهد لمهلهل بن ربيعة ٠ وهو " قليل شاذ " في شرح المفصّل ٤/ ٢٥ ٠

ح - الشاهد للفرزدق ٠ وهو " قليل " في الخصائص ٢/ ٤٢٢ ٠

ط - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " نادر " في الدرر ١/ ٦٦ ٠

ى - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " نادر " في الدرر ١/ ٦٦ ٠

ك - الشاهد لعبيد بن الأبرص ٠ وهو " قليل " في المغني ، ص ٨١٦ ٠

الضمائر

أ - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في الدرر ١/ ٣٤ ٠

ب - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في الدرر ١/ ٣٤ ٠

جـ - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في الخصائص ٢/ ١٩٥ ٠

د - الشاهد لذي الرّمة ٠ وهو " قليل " في الدرر ١/ ٣٤ ٠

هـ - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في تسهيل الفوائد ٠ ص ٢٤ والشاهد في الهامش ٠

حذف الضمير العائد

أ - الشاهد لعنترة العبسي ٠ وهو " قليل جدا " في الأمالي الشجرية ١/ ٧ ٠

ب - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في المغني ، ص ٧٩٧ ٠

جـ - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " أوضح المسالك ١/ ٢٠ ٠ وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٩ ٠

د - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في الدرر ١/ ١١٤ ٠

هـ - الشاهد لمجنون ليلى ٠ وهو " قليل " في المغني ص ٢٧٧ ، ٦٥٥ ٠ و " قليل جدّا " في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٤٠ ٠

و - الشاهد لأبي النجم العجلي ٠ وهو " قليل " في المغني ص ٧٩٦ ٠

ز - الشاهد لعاتكة بنت عبد المطلب ، وهو " قليل " في المغني ص ٧٩٦ ،

ح - الشاهد مختلف في نسبته ، وهو " قليل " في المغني ص ٦٥٥ ،

ط - الشاهد لرؤبة ، وهو " قليل " في شرح التصريح ١٤٤/١ ، وحاشية الصبّان ١٦٩/١ ، و " نادر " في الهمع ٣١٢/١ ،

ى - الشاهد لرجل من بني سليم ، وهو " قليل " في حاشية الصبّان ١٥١/١ ،

النكرة والمعرفة

أ - الشاهد لحاتم الطائي ، وهو " نادر " في الدرر ١٨/٢ ،

جمع المذكّر السالم وما ألحق به

أ - منّا الّذي هو ما ان طرّ شاربه ... والعانسون ومنّا المرد والشيب

ب - دعاني من نجد فإن سنينه ... لعبن بنا شيباً وشيّبننا مردا

ج - فما وجدت نساء بني نزار ... حلائل أسودين وأحمرينا

د - وماذا تبتغي الشعراء منّي ... وقد جاوزت حدّ الأربعين

المثنى وما ألحق به

أ - كلاهما حين جدّ الجري بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما راب

ب - ولو رضيت يداي به وضنّت ... لكان عليّ للقدر اختيار

ج - فتخالسا نفسيهما بنوافذ ... كنوافذ العبط التي لا ترقع

د - على جرداء يقطع أبهراها ... حزام السرج في خيل سراع

هـ - بما في فؤادينا من الهمّ والهوى ... فيجبر منهاض الفؤاد المشعف

و - لمن زحلوفة زلّ ... بها العينان تنهلّ

ز - هما نفثا في فيّ من فمويهما ... على النابح العاوي أشدّ رجام

ح - يا أبتا أرّقني القذّان ... فالنوم لا تطعمه العينان

ط - ومهمهين قذفين مرتين ... ظهراهما مثل ظهور الترسين

ى - حمامة بطن الواديين ترنّمي ... سقاك من الغرّ الغوادي مطيرها*

المبتدأ والخبر

أ - خبير بنو لهب فلا تك ملغيا ... مقالة لهبيّ اذا الطير مرّت

ب - بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

ج - انّ المنيّة والحتوف كلاهما ... يوفي المنيّة يرقبان سوادي

د - بحسبك في القوم أنْ يعلموا ... بأنّك فيهم غنيّ مضرّ

هـ - الى ملك ما أمّه من محارب ... أبوه ولا كانت كليب تصاهره

و - فلا تطمع أبيت اللعن فيها ... ومنعكها بشيء يستطاع

ز - أطوّف ما أطوّف ثم آوى ... الى بيت قعيدته لكاع

ح - نحن عند الناس منكم ... اذا الداعي المثوّب قال يالا

ط - أمّ الحليس لعجوز شهربة ... ترضى من اللحم بعظم الرقبة

ى - ورب السموات العلى وبروجها ... والأرض وما فيها المقدّر كائن

توثيق شواهد جمع المذكر السالم وما ألحق به

أ - الشاهد مختلف في نسبته ٠ وهو " نادر لا يقاس عليه " في الهمع ١/١٥٣ ٠
ب - الشاهد للحمّة بن عبد الله ٠ وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١/١٦٨ ٠
جـ - الشاهد للكميت بن زيد ٠ وهو " قليل " لا يقاس عليه في الهمع ١/١٥٣ ٠
د - الشاهد لسحيم بن وثيل الرياحي ٠ وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١/١٦٨ ٠

المثنى وما ألحق به

أ - الشاهد للفرزدق ٠ وهو " قليل " في شرح الجمل ١/٦٢١ ٠ وشرح التصريح ٢/٤٣ ٠ و " قليل" وبابه الشعر في شرح الجمل ١/٢٧٧ ٠ و " نادر " في المغني ص ٢٦٩ ٠ والهمع ١/٧٣١ ٠
ب - الشاهد للفرزدق ٠ وهو " قليل " في الهمع ١/١٣٧ ٠
جـ - الشاهد لأبي ذؤيب الهزلي ٠ وهو " قليل " في الدرر ١/٢٦ ٠
د - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " نادر " في الهمع ١/١٣٧ والدرر ١/١٧ ٠
هـ - الشاهد للفرزدق ٠ وهو " قليل جدا " في الدرر ١/٢٦ ٠
و - الشاهد لامرىء القيس ٠ وهو " قليل " في شرح الجمل ١/٦٢١ ٠ و " قليل " وبابه الشعر في شرح الجمل ١/٢٧٧ - ٢٧٨ ٠
ز - الشاهد للفرزدق ٠ وهو " قليل " في الدرر ١/٢٦ ٠
ح - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل جدا " في الدرر ١/٢٢ ٠
ط - الشاهد لعروة بن حزام ٠ وهو " قليل " في الدرر ١/٢٦ ٠
ى - الشاهد للشمّاخ ٠ وهو " قليل جدا " في الدرر ١/٢٦ ٠

المبتدأ والخبر

أ - الشاهد لرجل من الطائيّين ٠ وهو " قليل جدا " في حاشية الصبّان ١/١٩٢ ٠
ب - الشاهد للفرزدق ٠ وهو " نادر " في المغني ص ٥٨٩ ٠
جـ - الشاهد للأسود بن يعفر ٠ وهو " قليل " في شرح الجمل ١/٢٧٨ ٠ والمغني ص ٢٦٩ ٠
د - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو من " النادر " في شرح عيون الاعراب ص ١٩٤ ٠
هـ - الشاهد للفرزدق ٠ وهو " قليل " في المغني ص ١٥٨ ٠
و - الشاهد لتحيف العجلي ٠ وهو " نادر " في التوطئة ص ٢٣٠ ٠ وفي الجنى الداني ص ١١٦ ٠
ز - الشاهد للحطيئة ٠ وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١/١٣٩ ٠ ونادر في الدرر ١/٥٥ ٠
ح - الشاهد لزهير بن مسعود الضبي ٠ وهو " قليل قبيح " في المسائل المشكلة ، ص ٤١٧ ٠
ط - الشاهد لرؤبة ٠ وهو " نادر " في الجنى الداني ص ١٦٥ ٠
ى - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " نادر " في الدرر ٢/٤٩ ٠

باب الفاعل

أ - تَعَفَّقَ بالأرطى لها وأرادها ... رجالٌ فبذَّت نبلهم وكليبُ

ب - ألا ليتَ شعري هل يلومَنَّ قومُهُ ... زُهيرًا على ما جرَّ من كلِّ جانبِ

جـ - كما حلَّمه ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدَدٍ ... ورقَّى نداه ذا النَّدى في ذُرى المَجْدِ

د - جزى بنوهُ أبا الغيلانِ عن كِبَرٍ ... وحُسْنِ فعلٍ كما يُجْزَى سِنِمَّارُ

هـ - طوى النحزَ والأجرازَ ما في غُروضِها ... وما بقيت إلّا الضلوعُ الجراشعُ

و - وهل يرجعُ التسليمَ أو يَكْشِفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ

ز - لمّا عصى أصحابُهُ مُصْعَبَا ... أدّى اليه الكيلَ صاعاً بصاعِ

ح - جزى ربُّه عنّي عديَّ بنَ حاتمٍ ... جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

ط - يميدُ اذا مادت عليه دلاؤُهُمْ ... فيَصْدُرُ عنها كلُّها وهو ناهلُ

ى - فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبقلَ ابقالَها

ك - لو كانَ حيّي قبلَهن ظعائنا ... حيّي الحطيمُ وجوهَهن وزمزمُ

ل - ولو أنَّ مجدا أخلد الدهرَ واحدا ... من الناسِ أبقى مجدُه الدهرَ مُطعِما

م - فان كان لا يُرضيك حتّى تَرُدَّني ... الى قَطَرِيٍّ لا إخالُك راضيا

نائب الفاعل

أ - ولو وَلَدتْ قفيرةُ جروَ كلبٍ ... لسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا

ب - لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ... ومختبطٌ ممّا تُطيحُ الطوائحُ

جـ - لم يُعْنَ بالعلياءِ إلّا سيّدا ... ولا شفا ذا الغيِّ إلّا ذو هُدى

باب الفعل

أ - فغُضَّ الطرفَ إنّك من نُمَيْرٍ ... فلا كعبًا بلغتَ ولا كلابا

ب - ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحبِّ حتّى وَدَعَه

جـ - يقولُ الخنى وأبغضُ العُجْمِ ناطقا ... الى ربِّنا صوتُ الحمارِ اليجدّعُ

ويستخرجُ اليربوعَ من نافقائه ... ومن جُحْرِه بالشيخةِ اليتقصّعُ

د - أبيت أسرى وتبيتي تَدْلُكي ... وجهَكِ بالعنبرِ والمسكِ الذكي

هـ - ما أنت بالحَكَمِ التُرْضى حكومتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

و - فاليوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ ... إثماً من الله ولا واغلِ

توثيق شواهد الفاعـــــل

أ - الشاهد للنابغة ، وهو " قليل " في شرح الجمل للزجاجي ٦١٩/١ ، و " قليل جدا " فـــي تذكرة النحاة ص ٣٥٧ ،

ب - الشاهد لأبي جندب بن مرّة ، وهو " قليل " في شرح الرضي ٧٢/١ ،

جـ - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٧٢/١ ، وتسهيل الفوائد . ص ٧٩ ،

د - الشاهد لسليط بن سعد ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٧٢/١ ،

هـ - الشاهد لذي الرمة ، وهو " قليل جدا " في شرح ابن عقيل ٤٧٨/١ ،

و - الشاهد لذي الرمة ، وهو " قليل " في المغني ص ٢٨٥ ، والهمع ٢٨٠/٤ ، والدرر ٩٠/٢ ،

ز - الشاهد للسفاح بن بكر اليربوعي ، وهو " قليل " في شرح الرضي ٧٢/١ ،

ح - الشاهد لأبي الأسود ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٧٢/١ ،

ط - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في المغني ص ٢٥٨ ، والهمع ٢٨٠/٤ ، والدرر ٩٠/٢ ،

ي - الشاهد لم أهتد الى قائله ، و هو " قليل " في خزانة الأدب ٣٤/١ ،

ك - الشاهد لابن أذينة ، وهو " قليل " في شرح الجمل ٦١٩/١ ،

ل - الشاهد لحسان ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافيّة ٧٢/١ ،

م - الشاهد لسواد بن المضرب ، وهو " قليل " في شرح الجمل ٦٢١/١ ،

نائب الفاعـــــل

أ - الشاهد لجرير ، وهو " قليل " في الدرر ١٤٤/١ ،

ب - الشاهد للحارث بن نهيك ، وهو " قليل " في الفوائد الضيائية ٢٦٠/١ ،

جـ - الشاهد لرؤبة ، وهو " قليل " في الدرر ١٤٤/١ ،

باب الفعـــــل

أ - الشاهد لجرير ، وهو " قليل " في الدرر ٢٤/٢ ،

ب - الشاهد لأبي الأسود ، وهو " قليل في الخصائص ٩٦/١ و ٣٩٦ ،

جـ - البيتان لذي الخرق الطهوي ، وهما من " القليل الشاذ " في الانصاف مسألة "٤٣" وهما من " النادر " في التوطئة ص ١٦٣ ،

د - الشاهد بلا نسبة ، وهو من " النادر " الذي لا يقع إلاّ في ضرورة أو شذوذ ، في الأشباه والنظائـر ٣٥/١ ، ٦٣/٢ ،

هـ - الشاهد للفرزدق ، وهو من " القليل الشاذ " في الانصاف مسألة "٤٣" ، أوضح المسالك ١٨/١ ، شرح ابن عقيل ١٥٧/١ ، ومن " القليل " في شرح التصريح ١٤٢/١ ، ومن " النادر " في التوطئة ص ١٦٤ ،

و - الشاهد لامرىء القيس ، وهو " نادر " لا حكم له في الحجة في علل القراءات ٨٦/١ ،

شواهد كان وأخواتها

أ - سَمَوْتَ ولمْ تَكُن أهلاً لِتَسْمو … ولكنَّ المضيَّعَ قد يُصاب

ب - لهفي عليك لِلهفةٍ من خائفٍ … يَبْغي جوارَك حين ليسَ مُجيرُ

جـ - وكوني بالمكارم ذكِّريني … ودَلّي دَلَّ ماجدةٍ صَناع

د - عُهِدتَ خليلي نَفْعُهُ متتابعٌ … فان كنت ايّاه فاياه كُنْ حقّا

هـ - أزمانَ قومي والجماعةُ كالذي … لَزِم الرِّحالة ان تَميلَ مَميلا

و - هي الشِّفاءُ لدائي لو ظَفِرتُ بها … وليس منها شِفاءُ الداء مَبْذولُ

ز - وان مدّت الأيدي الى الزّاد لم أكن … بأعْجَلِهم اذْ أجشعُ القوم أعْجَلُ

ح - وما كنت ذا نيرب فيهم … ولا منمش منهم منمل

ط - ألَسْتُك جاعلي كابني جُمَيْل

ى - أنت - تكون - ماجدٌ نبيلُ … إذا هبّت شَمْألٌ بليل

ك - فأصبحوا والنّوى عالي مُعَرَّسِهم … وليسَ كلَّ النّوى يلْقى المساكينُ

ل - من لد شولا فالى اتلائها

" ما " و " لا " و " لات "

أ - فكن لي شفيعا يومَ لا ذو شفاعةٍ … بمغنٍ فتيلاً عن سواد ابن قارب

ب - من فرّ عن نيرانها … فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ

جـ - لهفي عليك للهفة من خائف … يبغي جوارك حين لات مجير

د - فأصبحوا قد أعاد اللهُ نِعْمَتهم … اذ هُمْ قريشٌ واذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

هـ - نَدِم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ … والبغيُ مرتعُ مُبْتَغيه وَخيمُ

و - وما بأسَ لو ردّت علينا تحيةٌ … قليلٌ على من يَعْرِف الحقَّ عابُها *

ز - وحلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا … سواها ولا في حُبِّها مُتَراخِيا

ح - تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا … ولا وزَرٌ مما قضى اللهُ واقيا

ط - اذا الجودُ لم يُرْزق خلاصا من الأذى … فلا الحمدُ مكسوبا ولا المالُ باقيا

---

* كان حق هذا الشاهد أن يكون قبل الشاهد (أ) .

توثيق شواهد كان وأخواتها

أ - الشاهد بلا نسبة • وهو " في غاية الندرة " الجني الداني ص ١٥٩ •
ب - الشاهد لعبد الله بن أيوب • وهو " قليل " في شرح الجمل ١/٢٩٨ •
جـ - الشاهد لرجل من بني نهشل • وهو " قليل " لا يقاس عليه في شرح الجمل ١/٣٨٠ • و " نادر " في تسهيل الفوائد ص ٥٢ • والدرر ١/٨٣ •
د - الشاهد لم أهتد الى قائله • وهو " قليل " في تذكرة النحاة ص ٤٩ •
هـ - الشاهد للراعي النّميري • وهو " قليل " في أوضح المسالك ١/١٨٩ • والهمع ٢/١٠٥ • وشرح التصريح ١/١٩٥ •
و - الشاهد لهشام أخي ذي الرمة • وهو " قليل " في الكتاب ١/١٤٧ • وشرح المفصّل ٨/١١٦• وفي تذكرة النحاة ص ١٦٦ •
ز - الشاهد للشنفرى • وهو " قليل " أوضح المسالك ١/٢١٠ • وشرح ابن عقيل ١/٢١٠ • وفي شرح التصريح ١/٢٠٢ • وفي الأشباه والنظائر ١/١٤٥ • وفي حاشية الصبان ١/٢٥١ •
ح - الشاهد بلا نسبة • وهو " قليل " في المغني ص ٦٢٠ • و " نادر " في الهمع ١/١٤٢ • والدرر ٢/١٩٦ •
ط - الشاهد بلا نسبة • وهو " قليل " في الهمع ٢/٢٦٦ • " وقليل جدا " في الدرر ١/٥١ •
ي - الشاهد لأم عقيل • وهو " نادر " في حاشية الصبان ١/٢٤١ •
ك - الشاهد لحميد الأرقط • وهو " قليل " في الكتاب ١/١٤٧ • وفي تذكرة النحاة ص ١٦٦ •
ل - الشاهد بلا نسبة • وهو " قليل " في الأمالي الشجرية ١/٢٢٢ • وأوضح المسالك ١/١٨٦ • وشرح ابن عقيل ١/١١٥ • والهمع ٢/١٠٥ •

توثيق شواهد "ما" و "لا" و "لات"

أ - الشاهد لسواد بن قارب • وهو " قليل " في أوضح المسالك ١/٢٠٩ • • وشرح ابن عقيل ١/٢١٠ • وشرح التصريح ١/٢٠١ • والأشباه والنظائر ٢/١٤٥ • وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٥١•
ب - الشاهد لسعد بن مالك • وهو " قليل " في الكتاب ١/٥٨ • والأصول ١/٩٦ • والمفصل ص ٣١ • وشرح المفصل ١/١٠٨ • وشرح الرضي على الكافية ١/١١٢ • وشرح شذور الذهب ص ٢٠٩ • وفي المغني ص ٣١٥ • وأوضح المسالك ١/٢٠٣ • وفي شرح التصريح ١/١٩٨ • و "شاذ قليل" في الفوائد الضيائية ١/٣٠٦ • و " قليل جدا " في الهمع ٣/١١٩ •
جـ - الشاهد لعبد الله بن أيوب التميمي • وهو " قليل " في تسهيل الفوائد ص ٧٥ • وفي شرح التصريح ١/٢٠٠ • وفي حاشية الصبان ١/٢٥٦ •
د - الشاهد للفرزدق • وهو " قليل " في الكتاب ١/٦٠ • وفي المسائل المشكلة ص ٥٨٦ • وفي الجنى الداني ص ٣٢٦ • و " نادر ممتنع " في شرح التصريح ١/١٩٨ •
هـ - الشاهد مختلف في نسبته • وهو " قليل " في الدرر ١/٩٩ •

و - الشاهد بلا نسبة ، وهو " نادر " في الجنى الداني ص ٢٣٠ ، والمغني ص ٢٩٩ ،

ز - الشاهد للنابغة الجعدي ، وهو " قليل " في حاشية الصبان ٢٥٣/١ ، و " نادر " في شرح التصريح ١٩٨/١ ، والدرر ٩٨/١ ،

ح - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في أوضح المسالك ٢٠٤/١ ، وفي المغني ص ٢١٥ ، و " قليل جدا " في الهمع ١١٩/٢ ،

ط - الشاهد للمتنبي ، وهو من " النوادر " في شرح التصريح ١٩٩/١ ،

شواهد أفعال المقاربة

ا - عسى الكربُ الذي أمسيت فيه يكونُ وراءَه فرجٌ قريبُ

ب - وقد جَعَلتْ قلوصُ بني سُهَيْلٍ من الأكوارِ مَرْتعُها قريبُ

جـ - وأسقيه حتى كادَ ممّا أبثُّهُ تُكلّمُني أحجارُه وملاعبُه

د - فموشكةٌ أرضُنا أن تعودَ خِلافَ الأنيس وحوشًا يبابا

هـ - عسى اللهُ يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قادرٍ بمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سكوبِ

و - ربعٌ عفاه الدهرُ طولا فامّحى قد كاد مِن طول البلى أن يمصحا

ز - عَسَى طيّئٌ من طيّئٍ بَعْدَ هذه ستطفئُ غُلاتِ الكُلى والجوانحِ

ح - أموت أسى يوم الرّجاء وانّني يقينا لَرهْنٌ بالذى أنا كائدُ

ط - فَقُلْتُ عَساها نارُ كأسٍ وعلّها تَشَكّى فآتي نحوَها فأعودُها

ى - وأبرحُ ما أدامَ اللهُ قَوْمي بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجَيِّدا

ك - كادت النفس أن تفيضَ عَلَيْهِ اذ غدا حَشْوَ ريطَةٍ وَبُرودِ

ل - ماذا عَسى الحجّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ اذا نَحْنُ جاوَزْنا حَفِيرَ زيادِ

م - فإنك موشك أن لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادى

ن - فأبتُ إلى فَهْمٍ وَما كِدْتُ آيبا وَكَمْ مثْلها فارَقْتُها وَهْي تَصْفِرُ

س - أعاذل توشكين بأن تريني حريبًا لا أزورُ ولا أُزارُ

ع - عسى فرجٌ يأتي بهِ اللهُ إنّهُ لهُ كلَّ يَوْمٍ فِي خَليقَتِه أمْرُ

ف - قَدْ بَرِتَ أو كَرَبَتْ أن تبورا لمّا رأيتَ بَيْهَسًا مَثْبورا

ص - وَقدْ جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهضَ الشاربِ السكرِ

ق - ولو سُئِل الناسُ الترابَ لأوشكوا إذا قيل هاتوا أنْ يَمَلّوا ويمنعوا

ر - سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كَرَبَتْ أعناقُها أن تَقَطّعا

ش - يوشك من فرّ من منيته في بعضِ غِرّاته يُوافِقُها

ت - يا أبتا علّك أو عساكا

ث - أبيتُمْ قَبول السّلم منّا فكدتمو لدى الحربِ أن تُغنوا السيوفَ عن السّلّ

خ - أكثرْتَ في العذلِ مُلِحًّا دائمًا لا تُكثِرن إنّي عسيت صائما

توثيق شواهد أفعال المقاربة

أ - الشاهد لهدبة بن الخشرم . وهو " قليل " في المغني، ص ٢٠٣، ٧٥٤ . وأوضح المسالك ٢٢٤/١ . وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١ . والفوائد الضيائية ٣١٠/٢ . وفي شرح التصريح ٢٠٦/١ . وفي حاشية الصبّان على الأشموني ٢٠٦/١ . و " قليل وبابه الشعر " في المقرّب ٩٨/١ . و "نادر" في الهمع ٨١/٢ .

ب - الشاهد بلا نسبة . انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٢٢) وهو " قليل " في التوطئة ص ٢٧١ . وو " نادر " في الهمع ١٤١/٢ . والدرر ١١٨/١ .

جـ - الشاهد لذي الرمّة ، وهو " نادر " في الهمع ١٤٣/٢ ،

د - الشاهد لأبي سهم الهزليّ ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٢٠٤/٢ ، وفي شرح ابن عقيل ٣٢٨/١ ، و " نادر " في حاشية الصبّان على الأشموني ٢٦٤/١ ، وفي شرح الشواهد للعيني ٢٦٤/١ ، والدرر ١٠٤/١ ،

هـ - الشاهد مختلف في نسبته ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٣٢١) ، وهو " نادر " في الهمع ١٠٩/١ ،

و - الشاهد لرؤبة وهو " قليل " في المقرّب ٩٨/١ ، والفوائد الضيائية ٢٠١/١ ،

ز - الشاهد لتمام بن رواحة ، وهو " نادر " في الهمع ١٤١/٢ ، وفي الدرر ١٠٧/١ ، و " نادر جدا " في المغني ، ص ٢٠٣ ،

ح - الشاهد لكثيّر عزّة ، وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٣٢٩/١ ،

ط - الشاهد لصخر بن جعد ، وهو " قليل " في المغني ص ٢٠٤ ، و " نادر " في الهمع ١٤٦/٢ ،

ى - الشاهد لخداش بن زهير ، وهو " قليل جدا " في المقرب ٩٤/١ ، وفي شرح جمل الزّجاجي/ لابن عصفور ٤٨٧/١ ،

ك - الشاهد لأبي زبيد الطائي ، وهو " قليل " في أوضح المسالك ٢٢٧/١ ، وفي شرح ابن عقيل ٣٣٠/١ ، وفي شرح الأشموني ٢٦١/١ ، و " نادر " في شرح شذور الذهب ص ٢٧٣ ، وفي شرح التصريح ٢٠٧/١ ، وشرح الشواهد للعيني ٢٦١/١ ،

ل - الشاهد للفرزدق ، وهو " نادر " في الهمع ١٤٣/٢ ، و " قليل نادر " في الدرر ١٠٨/١ ،

م - الشاهر لكثير بن عبد الرحمن (عزّه) ، وهو " نادر " في شرح الأشموني ٢٦٥/١ ، والدرر ١٠٤/١ ، و " نادر قليل " في شرح الشواهد للعيني ٢٦٥/١ ،

ن - الشاهد لتأبّط شرّا ، وهو " قليل " في التوطئة ص ٢٧١ ، وفي فاتحة الاعراب ص ١١٧ ، و " قليل شاذ " في الخصائص ٩٧/١ ، و " نادر " في شرح ابن عقيل ٣٢٥/١ ، والهمع ١٤١/٢ ، وفي شرح الأشموني ٢٥٩/١ ، وحاشية الصبّان ٢٥٩/١ ،

س - الشاهد بلا نسبة ، وهو " نادر " في الهمع ١٤١/٢ ، والدرر ١٠٧/١ ،

ع - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٣٢٩/١ ، و " نادر " في شرح شذور الذهب ص ٢٧٠ ،

ف - الشاهد للعجاج ، وهو " قليل " في شرح الصبّان على شرح الأشموني ٢٦٢/١ ،

ص - الشاهد مختلف في نسبته ، وهو " نادر " في الدرر ١٠٢/١ ، ١٠٩ ،

ق - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في أوضح المسالك ٢٠٣/١ ، شرح ابن عقيل ٣٢٨/١ ، وفي حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦١/١ ،

ر - الشاهد لأبي زيد الأسلمي ، وهو " قليل " في المقرّب ٩٩/١ ، وفي أوضح المسالك ٢٢٨/١ ، وفي شرح التصريح ٢١٧/١ ، وفي حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢٦٢/١ ، و " نادر " في شرح شذور الذهب ص ٢٧٤ ،

ش - الشاهد لأمية بن أبي الصّلت ، وهو " قليل " في أوضح المسالك ٢٢٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٣/١ وفي حاشية الصبّان على شرح الأشموني ٢٦٢/١ ، وهو " قليل " وبابه الشعر في المقرّب ٩٨/١ ، و " نادر " في شرح شذور الذهب ص ٢٧٠ ،

ت - الرجز للعجاج . وهو " قليل " في المغني ص ٢٠٤ . و " نادر " في الهمع ٢/١٤٥ .

ث - الشاهد بلا نسبة وهو " قليل " في التوطئة ص ٢٧٠ . وفي حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦١/١ .

ج - الشاهد لرؤبة . وهو " قليل شاذ " في الخصائص ١/٩٧ . و " أقل " في المغني ص ٢٠٣ . و " نادر " في شرح الرضي على الكافية ٢/٣٠٢ . والجنى الداني ص ٤٣٤ . وشرح ابن عقيل ١/٣٢٤ . والاقتراح ص ٧٣ . وفي الهمع ٢/١٤١ . وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٢٥٩ .

شواهد " انّ وأخواتها "

أ - وأعلم أنّ تسليمًا وتركًا ... للا مُتشابهان ولا سواء
ب - إن مَن يدخل الكنيسة يومًا ... يلقَ فيها جآذرا وظباء
جـ - فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقِها ... فإنّك ممّا أحدثت بالمجرّب
د - يلومونني في حبّ ليلى عواذلي ... ولكنني من حبّها لعميد
هـ - شلّت يمينك إنْ قتلت لمسلمًا ... حقّت عليك عقوبة المتعمّد
و - ألا ليتما هذا الحمامَ لنا ... الى حمامتنا أو نصفه فقد
ز - كأنّ على عِرْنينه وجبينه ... أقام شعاعُ الشمس أو طلعَ البدرُ
ح - ولكنّ أمرا لو فعلتُ بهيّن ... وهل يُنكَر المعروفُ في الناس والأجر
ط - فلو كنتُ ضبيًّا عرفتُ قرابتي ... ولكن زنجيٌّ عظيمُ المشافر
ى - لو لم تكن غطفانُ لا ذنوبَ لها ... إذا للام ذوو أحسابها عمرا
ك - يا ليتني وأنت يا لميسُ ... في بلدة ليس بها أنيسُ
ل - فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ... طلاقك لم أبخلْ وأنت صديقُ
م - لهنّك من عبسيّة لوسيمة ... على هنوات كاذب من يقولها
ن - فلا تلحَني فيها فإنّ بحبها ... أخاك مصابُ القلب جمّ بلابله
س - أمرعت الأرض لو أنّ مالا
لو أنّ نوقا لنا وجمالا
أو ثلة من غنم إما لا
ع - تقولا لها قولا رقيقا لعلّها ... سترحمني من زفرة وعويل
ف - علموا أن يؤمّلون فجادوا ... قبل أن يُسألوا بأعظم سُؤْلَ
ص - ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلدٌ ... اذا ألاقي الذى لاقاه أمثالي
ق - ألا يا سنا برق على قُلل الحمى ... لهنّك من برق عليّ كريمُ
ر - ويوما توافينا بوجه مُقسَّم ... كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السلم
ش - وصدر مشرق النحر ... كأنْ ثدييه حُقّان

توثيق شواهد انّ وأخواتها

أ - الشاهد لأبي حزام العكلي . انظر معجم شواهد النحو رقم (١٠) . وهو " نادر " في الهمع ١٧٥/٢ .
ب - الشاهد للأخطل . وهو " قليل " في المغني ص ٥٦ . والدرر ١١٥/١ .
جـ - الشاهد لامرىء القيس . وهو " قليل " في شرح التصريح ٢٠٢/١ . والأشباه والنظائر ١٤٦/٢ . و " نادر " في أوضح المسالك ٢١٢/١ . وفي حاشية الصبان على الاشموني ٢٥٢/١ .
د - الشاهد لمجهول . وهو " قليل " في تذكرة النحاة ص ١١٢ . و " قليل شاذ " في الانصاف مسألة (٢٥) . و " قليل نادر شاذ " في فاتحة الاعراب ص ٥٩ . و " نادر " في الأشباه والنظائر ٤٢٢/٢ .

هـ - الشاهد لعاتكة بنت زيد ، وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٣٨٢/١ ، و " قليل لا يقاس عليه " في شرح الجمل ٤٣٨/١ ، و " نادر " في الجنى الداني ص ٢٢٩ ، وفي أوضح المسالك ٢٦٤/١ ، وشرح التصريح ٢٣١/١ ، والهمع ١٨٣/٢ ، وفي شرح الأشموني ٢٩٠/١ ، و " أندر " في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٠/١ ،

و - الشاهد للنابغة الذبياني ، وهو " قليل " في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٨٠/١ ،

ز - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في الهمع ١٣٦/١ ، والدرر ١١٤/١ ،

ح - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٣٢٨/٢ ، و " نادر " في أوضح المسالك ٢١٣/١ ، وشرح التصريح ٢٠٢/١ ، وحاشية الصبّان ٢٥٢/١ ، وشرح الشواهد للعيني ٢٥٢/١ ،

ط - الشاهد للفرزدق ، وهو " أقل " في الكتاب ١٣٦/٢ ، وفي شرح الرضي على الكافية ٣٦١/٢ ،

ى - الشاهد للفرزدق ، وهو " قليل " في شرح الرضي ٢٥٧/١ ، و " نادر " في الهمع ٢٠٣/٢ ، والدرر ١٢٧/١ ،

ك - الشاهد لرؤبة ، وهو " قليل نادر " في الدرر ٢٠٢/٢ ،

ل - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في الحجّة ١٣٧/١ ، وفي شرح التصريح ٢٢١/١ ، وفي شرح الشواهد للعيني ٢٩٠/١ ، و " نادر " في الهمع ١٨٧/٢ ، والدرر ١٢٠/١ ،

م - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في الدرر ١١٨/١ ،

ن - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في المقرب ١٠٨/١ ، ١٠٩ ، وشرح الجمل ٤٤٠/١ ، ٥٩٥ ،

س - الأبيات بلا نسبة ، وهي من " القليل " في الهمع ١٠٦/٢ - ١٠٧ ،

ع - الشاهد لعبد الله بن مسلم الهذلي ، وهو " قليل " في المغني ص ٣٨٠ ،

ف - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٣٨٨/١ ، و " نادر " في الجني الداني ص ١٣٧ ، وأوضح المسالك ٢٦٧/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢٣٣/١ ، والهمع ١٨٧/٢ ،

ص - الشاهد لقيس بن الملوح ، وهو " قليل " في أوضح المسالك ٢٩١/١ ، والهمع ٢٠٥/٢ ، وهو " نادر قليل " في شرح التصريح ٢٤٥/١ ،

ق - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٣٥٧/٢ ،

ر - الشاهد مختلف في نسبته ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٣٨٤/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٤ ، وشرح قطر الندى ص ١٥٧ ، وفي الفوائد الضيائية ٢٧١/٢ ، وفي حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٣/١ ، و " نادر " في شرح الشواهد للعيني ٢٩٤/١ ،

ش - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٣٩١/١ ،

شواهد " التعدية واللزوم "

أ - وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة	لضغمهماها يقرع العظم نابها
ب - فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها	فأول راض سنة من يسيرها
جـ - بينا تعانقه الكماة وروغه	يوما أتيح له جريء سلفع
د - تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا	علي حراصا لو يسرون مقتلي
هـ - تبلت فؤادك في المنام خريدة	تسقي الضجيع ببارد بسام
و - ولقد أراني للرماح دريئة	من عن يميني مرة وأمامي

توثيق شواهد " التعدية واللزوم "

أ - الشاهد مختلف في نسبته ، وهو ليس " بالكثير " في الكتاب ٢/٣٦٥ ، ومن " القليل " في المفصل ص ١٢١ .

ب - الشاهد لخالد بن زهير ، وهو من " القليل " في المغني ص ٦٧٩ .

جـ - الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو من " القليل " في المغني ص ٦٧٧ .

د - الشاهد لامرئ القيس ، وهو من " القليل " في المغني ص ٦٧٧ .

هـ - الشاهد لحسان بن ثابت ، وهو من " القليل " في الجنى الداني ص ١١٣ ، والمغني ص ١٤٨ ، والهمع ٢/د١ .

و - الشاهد لقطرى بن الفجاءة ، وهو من " القليل " في الهمع ٢/٢٤١ .

شواهد " ظن وأخواتها "

أ - لا تخلنا على غراتك إنا	طالما قد وشى بنا الأعداء
ب - زعمتني شيخا ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا
جـ - دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
د - دعاني أخي والخيل بيني وبينه	فلما دعاني لم يجدني بقعدد
هـ - تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف في التحيل والمكر
و - ولقد نزلت فلا تظني غيره	مني بمنزلة المحب المكرم
ز - لسان السوء تهديه إلينا	وجئت ما حسبتك أن تحينا
ح - من را مثل قعدان بن يحيى	إذا ما النسع طال على المطيه

شواهد الغاء الأفعال

أ - يا عمرو إنك قد مللت صحابتي	وصحابتيك إخال ذاك قليل

توثيق شواهد " ظن وأخواتها "

أ - الشاهد للحارث بن حلّزة . انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢) . وهو من " القليل " في شرح الرضي على الكافية ٢٧٩/٢ . والفوائد الضيائية ٢٧٨/٢ .

ب - الشاهد لأوس الحنفي . وهو من " القليل " في المغني ، ص ٧٧٥، وأوضح المسالك ٣٠١/١ .

جـ - الشاهد بلا نسبة . وهو من " الأقلّ " في أوضح المسالك ٢٩٦/١ . و " نادر " في الهمع ٢١٤/٢ .

د - الشاهد لدريد بن الصمّة . وهو من " القليل " في شرح التصريح على التوضيح ٢٠٢/١ . الأشباه والنظائر ١٤٥/٢ . وحاشية الصبّان ٢٥١/١ .

هـ - الشاهد لزياد بن سيّار . وهو من " القليل " في المغني ص ٧٧٥ . وفي أوضح المسالك ٢٩٥/١ وفي شرح ابن عقيل ٤٢٠/١ .

و - الشاهد لعنترة العبسيّ . وهو من " القليل " الجائز في شرح الجمل ٣١٢/١ . وشرح الرضي على الكافية ٢٧٨/٢ .

ز - الشاهد بلا نسبة . وهو من " القليل " في الهمع ٢٦٧/١ . و " قليل جدا " في الجني الداني ص ١٤١ .

ح - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في شرح الجمل ٣١٢/١ . و " قليل جدا " في تذكرة النحاة ص ٣٥٢ .

توثيق شواهد الغاء الأفعال

أ - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل جدا " في المقرّب ١١٨/١ .

شواهد التنازع

أ - يُكاظُ يَمْشي الناظرين	اذا هم لمحوا شعاعه
ب- وقدْ نَغْنَى بها ونرى عصورا	بها يقتدننا الخردَ الخدالا
جـ - ولم أمدحْ لأرضيه بشعرى	لئيماً أن يكون أصاب مالا
د - اذا هي لم تستكْ بعودِ اراكة	تُنُخِّلَ فاستاكت به عودُ اسحل
هـ - أساءَ ولم أجزه عامرٌ	فعادَ بحلمي لـد مُحْسِنا
و - مالَ عنّي تيهها ومِلتُ اليه	مُتْعِبنا عمرو فكان معينا
ز - يَرْنُو اليّ وأرْنو من أصادقه	في النائبات فأرْضيه ويُرْضيني

توثيق شواهد التنازع

أ - الشاهد لعاتكة بنت عبد المطلب ، وهو " قليل " في شرح الجمل ٦١٦/١ ، وفي تذكرة النحاة ، ص ٣٥١ .

ب - الشاهد للمرار الأسدى ، وهو " قليل " في تذكرة النحاة ص ٣٥٠ .

جـ - الشاهد لم أهتد الى قائله ، وهو " قليل " في شرح الجمل ٦١٥/١ ، وتذكرة النحاة ص ٣٥٠ .

د - الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ، وهو " قليل " في المفصّل ص ٢٠ ، وشرح المفصل ٧٩/١ .

هـ - الشاهد لم أهتد الى قائله ، وهو " قليل " في تذكرة النحاة ص ٣٥٠ .

و - الشاهد لم أهتد الى قائله ، وهو " قليل " في تذكرة النحاة ص ٣٥١ .

ز - الشاهد لم أهتد الى قائله ، وهو " قليل " في تذكرة النحاة ص ٣٥١ .

شواهد المفعول المطلق

أ - ألم تَغتَمضْ عيناك ليلةَ أرمدا	فبتَ كما باتَ السّليمُ مُسهّدا
ب - قد قلتُ لما جاءني فخْرُهُ	سُبْحانَ من علْقمة الفاخر
جـ - أحقّاً أن جيرتنا استقلوا	فنيّتنا ونيّتهم فريقُ
د - فتىً هُوَ حقّاً غيرُ ملغٍ فريضة	ولا تتّخذْ يوماً سواهُ خليلا

توثيق شواهد المفعول المطلق

أ - الشاهد للأعشى ، وهو " قليل " في الدرر ١٦١/١ .

ب - الشاهد للأعشى ، وهو " قليل " في الدرر ١٦٤/١ .

جـ - الشاهد للعبدى (واسمه : عامر بن معشر بن اسحم العبدى) . انظر معجم شواهد النحو رقم ٢٧٧٦ . وهو " قليل " في شرح التصريح على التوضيح ٢٢/١ .

د - الشاهد بلا نسبة . وهو " نادر " لا يقاس عليه . الهمع ٢٧٨/٤ .

شواهد المفعول لأجلـه

أ - لا أقعد الجبنَ عن الهَيْجَـاءِ ولو توالتْ زُمَرُ الأعْـداءِ

ب - فليْتَ لي بِهِمْ قَوْمًا إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارَةَ رُكْبانًا وفُرْسانا

توثيق شواهد المفعول لأجله

أ - الشاهد لم أهتد الى قائله ، وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٥٧٥/١ ، وفي الهمع ١٣٤/٣ ،

ب - الشاهد لقريط بن أنيف من بلعنبر ، وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٥٧٧/١ ، وفي الهمع ١٣٥/٣ ،

شواهد المفعول معه

أ - فمَا أنا والسَّيرَ في مُتْلِفٍ يُبَرِّح بالذَّكَرِ الضَّابِطِ

توثيق شواهد المفعول معه

أ - الشاهد لأسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي ، وهو " قليل " في الكتاب ٣٠٣/١ ،

شواهد الاستثناء

أ - رأتْ إخوتي بَعْدَ الوَلاءِ تَتَابَعُوا فلَمْ يَبْقَ الاّ واحِدٌ منْهُمْ شَفْرُ

ب - وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الاّ يجاورنا الاّك ديّار

جـ - ألا إنّهم يَرْجُونَ منْكَ شفاعةً اذا لمْ يَكُنْ الاّ النبيّونَ شافِعُ

د - رأيتُ الناس ما حاشا قريشا فانا نحن أكرمهم فعالا

هـ - حاشا أبا ثوبان إنّ بِهِ ضَنّا على الملحاة والشّتم

توثيق شواهد الاستثناء

أ - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في المقرب ١٦٩/١ ، ومن " النوادر " في الدرر ١٩٢/١ ،

ب - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في الخصائص ١٩٥/٢ ،

جـ - الشاهد لحسان بن ثابت ، وهو " قليل " في الدرر ١٩٢/١ ،

د - الشاهد للأخطل ، وهو " قليل " في الجنى الداني ٥١٥ ، وشرح ابن عقيل ٦٢٣/١ ، والهمع ٢٨٧/٣ ونادر في شرح التصريح ٣٦٥/١ ، والدرر ١٩٧/١ ،

هـ - الشاهد للجميح الأسدي ، وهو " قليل " في المقرّب ١٦٦/١ ، والمغني ص ١٦٦ ،

شواهد المفعول فيه

أ - وإني حُبِسْتُ اليومَ والأمسَ قبلَه ... ببابك حتى كادت الشمس تغرب

ب - أراني لدن أن غاب رهطي كأنما ... يراني فيكم طالبُ الضيم أرنبا

ج - أفيقوا بني حرب وأهواؤنا معا ... وأرماحنا مُوصولةٌ لم تقضّب

د - وما زال مُهري مَزجَر الكلبِ منهم ... لدن غدوةً حتى دنت لغروب

هـ - صريعُ غوان راقهنّ ورُقنَه ... لدن شب حتى شاب سود الذوائب

و - وغبراء يحمي دونها ما وراءها ... ولا يختبطها الدهرَ إلا المخاطر

ز - وُسْطُه كاليراعِ أو سُرُجِ المجـ ... ـدل طورا يخبو وطورا ينير

ح - وتَسْخَنُ ليلةَ لا يستطيع ... نباحا بها الكلبُ إلا هريرا

ط - ونحن قتلنا الأزدَ أزدَ شنوءةٍ ... فما شربوا بعدًا على لذّة خمرا

ي - كان هنا بحيث مُفكي الازار

ك - لقد رأيتُ عجائبا مذ أمسا ... عجائزا مثل السعالي خمسا

ل - أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا ... نجما يضيءُ كالشهابِ لامعا

م - أكفَّ يدي عن أن ينال التماسُها ... أكفَّ صحابي حين حاجاتنا معا

ن - أتته بمجلوم كأن جبينه ... صلايةُ وَرْسٍ وُسْطُها قد تفلّقا

س - إذا رَيْدَةٌ من حيثُ ما نفحتْ له ... أتاه برياها خليلٌ يواصله

ع - ذريني إنما خطئي وصَوبي ... عليّ وإنما أهلكتُ مال

ف - أكفُّ كفّي أن تنال أكفهم ... فأصبح من حيث التقينا شريدهم

ص - فإنّ الكُثْر أعياني قديما ... ولم أُقتِر لدُنْ أني غلام

ق - ونطعنُهم تحتَ الحُبا بَعْدَ ضربهم ... ببيض المواضي حيثُ ليّ العمائم

ر - فشدّ ولم تفزعْ بيوتٌ كثيرة ... إلى حيثُ ألقت رَحلها أمّ قشعم

ش - فساغ لي الشرابُ وكنت قبلا ... أكاد أغَصّ بالماء الحميم

ت - ولم يبق سوى العدوان ... دنّاهم كما دانوا

ث - ألم تريا أني حَمَيْتُ حقيقتي ... وباشرتُ حدّ الموت والموت دونها

ض - إنّ حيثُ استقر من أنت راعيـ ... ـه حمى فيه عزّة وأمان

خ - مُنذت مئةٌ لعام وُلِدتُ فيه ... وعَشْرٍ بَعْدَ ذاك وحِجّتان

ذ - وما زلت من ليلى لدُن أن عرفتها ... لكالهائم المقصى بكلّ مكان

لا - حالت وحيل بها وغيّر آيها ... صرفُ البلى تجري به الريحان

ريح الجنوب مع الشمال وتارة ... رِهَمُ الربيع وصائبُ التهتان

ظ - مَنْ لا يزالُ شاكرا على المَعَه ... فهو حر بعيشة ذات سَعَه

توثيق شواهد المفعول فيه

أ - الشاهد لنحيب بن رمّاح . وهو " قليل شاذ " في الاتحاف م (٤٣) .

ب - الشاهد للاعشى . وهو " قليل " في الدرر ٢٢١/١ ، ٢٢٣ .

جـ - الشاهد لجندل بن عمرو . وهو " قليل " في الهمع ٢٢٨/٣ . والدرر ١٨٦/١ .

د - الشاهد لأبي سفيان بن حرب . وهو " نادر " في شرح الأشموني ٣١٨/٢ . والدرر ١٨٥/١ .

هـ - الشاهد للقطامي . وهو " قليل " في الأمالي الشجرية ٢٢١/١ . وشرح الرضي على الكافية ١١٦/٢ ، ١٢٣ .

و - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في الهمع ٢٠٩/٣ . والدرر ١٨٢/١ .

ز - الشاهد لعدى بن زيد . انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٠٥٦) . وهو " نادر " في الهمع ١٥٧/٣ . والدرر ١٦٩/١ .

ح - الشاهد للاعشى . وهو " قليل " في الهمع ٢٣٤/٣ . والدرر ١٨٩/١ .

ط - الشاهد لرجل من بني عقيل . وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ١٠٢/٢ . وفي الخزانة ١٣٢/٣ .

ى - الشاهد لحسين بن بكير الربعي . وهو " نادر " في الهمع ٢٠٧/٣ . والدرر ١٨١/١ .

ك - الشاهد للعجاج . وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ١٢٥/٢ .

ل - الشاهد لم أعثر على قائله . وهو " نادر " في شرح الرضي على الكافيّة ١٠٨/٢ . وفي المغني ص ١٧٨ . والهمع ٢٠٦/٣ . وخزانة الأدب ٢٠٦/٣ . والدرر ١٨٠/١ .

م - الشاهد لحاتم الطائي . وهو " قليل " في الهمع ٢٢٨/٣ . والدرر ١٨٦/١ .

ن - الشاهد للفرزدق . وهو " قليل " في الدرر ١٦٩/١ . و " نادر " في شرح الرضي على الكافية ١٨٩/١ . والهمع ١٥٨/٣ .

س - الشاهد لأبي حيّة النميرى . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٠٥٧) . وهو " أندر " في المغني ص ١٧٧ . وتسهيل الفوائد ص ٩٧ . والهمع ٢٠٧/٣ . وخزانة الآدب ١٥٢/٣ .

ع - الشاهد مختلف في نسبته . وهو " نادر " في الدرر ٦٩/٢ .

ف - الشاهد لحاتم الطائي . وهو " نادر " في الهمع ٢٠٨/٣ .

ص - الشاهد لعمرو بن حسّان . وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ١٢٣/٢ .

ق - الشاهد للفرزدق . وهو " نادر " في شرح الرضي على الكافية ١٠٨/٢ . وفي التسهيل ص ٩٧ . والمغني ص ١٧٧ . والهمع ٢٠٦/٣ . وخزانة الأدب ١٥٢/٣ . والدرر ١٨٠/١ .

ر - الشاهد لزهير بن أبي سلمى . وهو " نادر " في الهمع ٢٠٨/٣ . والدرر ١٨٠/١ . و " أندر " في شرح الرضي على الكافية ١٠٨/٢ .

ش - الشاهد ليزيد بن الصعب . وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٩٤/١ ، ١٠٢/٢ . والفوائد الضيائية ١٣٥/٢ . والخزانة ١٣٣/٣ .

ت - الشاهد مختلف في نسبته . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٨٥١) . وهو " قليل " في شرح التصريح ٣٦٢/١ .

ث - الشاهد لموسى بن جابر . انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٨٧٤) . وهو " قليل " في الهمع ٢٠٩/٣ . والدرر ١٨٢/١ .

ض - الشاهد لم أهتد الى قائله . وهو " نادر " في الهمع ٢٠٨/٣ .

خ - الشاهد مختلف في نسبته . انظر معجم الشواهد النحوية رقم (٣٠٠٨) . وهو " نادر " في الهمع ٢٣٣/٣ - ٢٣٤ . والدرر ١٨٩/١ .

ذ - الشاهد لكثير ٠ وهو " قليل " في الأمالي الشجرية ٢٢١/١ ٠

لا - الشاهدان : من الخمسين ٠ وهما من " القليل " في الكتاب ٢٣٨/٣ ٠

ظ - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٥/١ ٠

شـــواهد الحـــــال

أ - عوذٌ وبهثةُ حاشدون عليهــم   حلقَ الحديدِ مضاعفا يتلهــب

ب - سلبتَ سلاحي بائسا وشتمتني   فيا خيرَ مسلوبٍ ويا شرَّ سالبِ

جـ - كأنّ حواميَــهُ مدبــرا   خضبْنَ وان كان لم يخضــبِ

د - بنا عاذَ عوفٌ وهو بادئُ ذلــةٍ   لديكم فلمْ يعدَمْ ولاءً ولا نصـرا

هـ - قهرتُ العدا لا مستعينا بعصبــةٍ   ولكنْ بأنواعِ اللطائفِ والمكــرِ

و - رهطُ ابن كوزٍ محقبي أدراعهــم   فيهم ورهطُ ربيعةَ بن حــذارِ

ز - نصفُ النهارِ الماءُ غامــرُهُ   ورفيقهُ بالغيبِ لا يــدري

ح - فأرسلها العراكَ ولم يذدهــا   ولم يشفق على نغصِ الدخــالِ

ط - كسيفِ الفرندِ العضبِ أخلصَ صقلَه   تراوحُه أيدي الرجـال قيامـا

ى - دمتَ الحميدَ فما تنفكُّ منتصِرا   على العدا في سبيلِ المجدِ والكـرم

ك - دهمَ الشتاءُ ولستُ أملكُ عـدّةً

توثيق شواهد الحـــال

أ - الشاهد لزيد الفوارس ٠ انظر معجم شواهد النحو رقم (١٥٦) ٠ وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ١٨٩/١ ٠ وفي خزانة الأدب ١٥٦/٣ ٠

ب - الشاهد لتأبط شرا ٠ وهو " قليل " في الأمالي الشجرية ١٧/١ ٠ وفي خزانة الأدب ١٥٦/٣ ٠

جـ - الشاهد للنابغة الجعدى ٠ وهو " قليل " في الأمالي الشجرية ١٧/١ ٠ وشرح الرضي على الكافية ١٩٩/١ ٠

د - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في شرح التصريح ٣٨٥/١ ٠

هـ - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في الجنى الداني ٠ و " نادر " في الهمع ٣٩/٤ ٠ والدرر ١٢٩/١ ، ٢٠٢ ٠

و - الشاهد للنابغة الذبياني ٠ وهو " قليل " في شرح الجمل ٣٢٥/١ ٠ و " قليل ليس بقياس " في شرح الجمل ٣٣٦/١ ٠ والخزانة ٦٨/٣ ٠

ز - الشاهد للمسيّب بن علس ٠ وهو " قليل ضعيف " في شرح الرضي ٢١٢/١ ٠

ح - الشاهد للبيد بن ربيعة العامرى ٠ وهو " شاذ نادر لا يقاس عليه " في الانصاف مسألة (١١٩) ٠

ط - الشاهد لم أهتد الى قائله ٠ وهو " قليل " في الأمالي الشجرية ١٧/١ ٠

ى - الشاهد لم أهتد الى قائلن ٠ وهو " قليل " في الهمع ٢٧٨/١ ٠

ك - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في الدرر ٢٠٣/١ ٠ و " نادر شاذ " في الهمع ٤٧/٤ ٠

شواهد التّمـــييز

أ - أتهجُرُ ليلى بالفراقِ حَبيبهـــــا وما كان نفساً بالفراق تطيـــــب

ب - الى رُوح من الشَّنَرى مِـــــلاءً لُبابَ البُرِّ يُلبَكُ بالشِّـــــهادِ

جـ - أنفاً تُطيب بنيلِ المـــــنى وداعي المنون يُنادي جهـــــارا

د - رأيتُكَ لمّا أن عَرفتَ وُجُوهَنـــا صَدَدْتَ وطبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمْـــرو

هـ - ضيَّعتُ نفسي في ابعادي الأمـــلا وما ارعويتُ وشيبا رأسي اشـــتعلا

و - على أنَّني بَعْـدَ ما مَضَـــــى ثلاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَميـــــلا
يذكّرنيك حنينُ العَجُـــــول ونوحُ الحَمامـــةِ تَدْعُو هَديـــــلا

توثيق شواهد التميـــيز

أ - الشاهد مختلف في نسبته . انظر معجم الشواهد النحو الشعرية رقم (٧٣) . وهو " قليل " فـي شرح ابن عقيل ١/٦٧٠ . و " قليل شاذ " في الانصاف مسألة رقم (١٢٠) .

ب - الشاهد لأميّة بن أبي الصلت . وهو " نادر " في الهمع ١/٢٧٨ .

جـ - الشاهد لرجل من طيء . وهو " نادر " في شرح التصريح ١/٤٠٠ .

د - الشاهد لراشد بن شهاب اليشكرى . وهو " نادر " في الهمع ١/٢٧٨ .

هـ - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١/٦٧١ . و " قليل شاذ " في الانصـــاف مسألة (١٢٠) .

و - البيتان للعباس بن مرداس . وهو " قليل لا يقاس عليه " في الانصاف مسألة (٤١) .

شواهد حروف الجــرّ

أ - ربّما ضربةٍ بسَيْفٍ صَقيـــــل بين بُصْرى وطَعْنةٍ نَجْـــــلاء

ب - فلئنْ صرتَ لا تُحيرُ جَوابـــــاً كبما قَدْ ترى وأنت خطيـــــب

جـ - ربّه فتيةٍ دعوت الى مـــــا يُــو رِثُ الحَمْدَ دائما فأجابـــــوا

د - خلّي الذّنابات شَمالا كَثَبـــــاً وأمّ أوعال كها أو أقربـــــا

هـ - بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وأضبـــــاب

و - تُخُيِّرنَ من أزمانِ يومَ حليمـــــة الى اليوم قد جُرّبن كلّ التجـــــارب

ز - واد رأيتُ وشيكاً صَدْعَ أعظمِـــــه وربّه عطبا أنقذت من عطبـــــه

ح - ودويّةٍ قفرٍ تمشّى نعامهـــــا كمشّي النّصارى في خفاف اليرنـــــدج

ط - فلا واللّهِ لا يلفى أنـــــاس فتى حتّاك يا ابن أبي زيـــــاد

ى - ألم يأتيك والأنبـــــاءُ تنمـــي بما لاقت لبونُ بني زيـــــاد

ك - ربّما الجامل المؤبّل فيهـــــم والعناجيج بينهـــنّ المهـــــار

ل - الى ملك خيرِ أربابـــــه فانّ لما كلّ شيء قَــــرارا

م - ألا هل أتاها والحوادث جمّة ... بأنّ امرأ القيس ابن تملك بيقرا
ن - لِمَن الديارُ بِقُنّةِ الحِجْرِ ... أقوينَ مُذْ حُجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ
س - فحورٌ قدْ لهونَ بهن عينٌ ... نواعمُ في المروطِ وفي الرِّياطِ
ع - عَلى عَنْ يَميني مَرّت الطيرُ سُنّحاً ... وكيْفَ سُنُوحٌ واليمينُ قَطيعُ
ف - اذا أنت لم تَنْفَعْ فضُرّ فانّما ... يرادُ الفتى كيما يضرّ وينفع
ص - وأكفيه ما يخشى وأعطيه سؤله ... وألحقه بالقوم حتّاه لاحق
ف - وقاتم الأعماق خاوي المخترق
ر - لئن كان من جِنّ لأبْرَحُ قاعِدا ... وان يكُ إنسا ماكَها الإنْسُ تَفْعَلُ
ش - فلا ترى بعلا ولا حلائلا ... كه ولا كهنّ الّا حاظلا
ت - وأبيض يُسْتَسْقَى الغَمامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمالُ اليتامى عِصْمَةٌ للأرامِلِ
ث - غَدَتْ منْ عليه بعدما تمّ ظِمْؤُها ... تَصِلُ وعن قيضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ
خ - فمثلك حُبْلى قد طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ ... فألهيتها عن ذي تمائم محول
ذ - أتنتهون ولن يَنْهى ذوي شَطَطٍ ... كالطّعن يَذْهَبُ فيه الزّيتُ والفُتُلُ
غ - رسم دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ ... كِدْتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهْ
ظ - وننصرُ مولانا ونَعْلمُ أنّهُ ... كما الناس مجرومٌ عليه وجارمُ
أ ب - بل بلدٍ ملءِ الفجاج قتَمُهْ ... لا يشترى كتّانه وجَهْرَمُهْ
جـ د - ويوما توافينا بوجه مقسّمِ ... كأنْ ظبية تعطو الى وارقِ السَّلَمْ
هـ و - فلقد أراني للرماح دريئةً ... منْ عَنْ يميني تارةً وأمامي
ح ط - ماويّ يا رُبّتَما غارةٍ ... شعواءَ كاللّذعة بالمِيسَمِ
ك ل - وانّا لمما نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً ... على رأسه تلقى اللسانَ من الفَمِ
م ن - بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وآكام
س ع - بل مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهِ
ف ص - ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ ... وذي وَلَدٍ لم يَلِدْهُ أبوان
وذي شامة غرّاء في حرّ وجهه ... مجلّلة لا تنقضي لأوان
ويكمل في تسع وخمسين شبابه ... ويَهْرم في سَبْعٍ معا وثمان
ق ر - وأهْجو من هَجاني من سِواهُمْ ... وأُعْرِضُ مِنْهُمُ عَمّنْ هَجاني

توثيق شواهد حروف الجر

أ - الشاهد لعديّ بن الرعناء الغساني . وهو " قليل " في شرح التصريح ٢١/٢ .

ب - الشاهد مختلف في نسبته . وهو " قليل " في الهمع ٢٢٨/٤ .

جـ - الشاهد لم أعثر على قائله . وهو " نادر " في شرح التصريح ٤/٢ . وفي الدرر ٢٠/٢ .

د - البيتان للعجاج . وهو " قليل " في شرح شذور الذهب ص ٣١٩ . وشرح ابن عقيل ١٣/٢ . والهمع ١٩٦/٤ . والدرر ٢٧/٢ .

هـ - الشاهد لرؤبة . وهو " قليل نادر " في شرح الأشموني ٢٩٩/٢ .

و - الشاهد للنابغة الذبياني . وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١٦/٢ .

ز - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١٢/٢ . والدرر ٢٠/٢ .

ح - الشاهد للشمّاخ . وهو " نادر " في الهمع ١٨٣/٢ .

ط - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١١/٢ . و " نادر شعر " في تذكرة النحاة ص ٢٦٣ .

ى - الشاهد لقيس بن زهير . وهو " قليل " في شرح الجمل ٤٩٣/١ . و " أقلّ " في معاني الفراء ٢٢٣/٢ .

ك - الشاهد لأبي دؤاد الايادى . وهو " نادر " في شرح الأشموني ٢٩٩/٢ . وفي شرح التصريح ٢٢/٢ . و " نادر جدا " في الدرر ٢٠/٢ .

ل - الشاهد للأعشى . وهو " قليل " في شرح التصريح ٢١/٢ .

م - الشاهد لامرىء القيس . وهو " قليل في شرح الرضي على الكافية ٢٢٨/٢ .

ن - الشاهد لزهير بن ابي سلمى . وهو " قليل " في المغني ص ٤٤١ . والهمع ٢٢٦/٣ . و " نادر " في الدرر ١٨٦/١ .

س - الشاهد للمنخل الهذلي . وهو " قليل " في شرح الأشموني ٢٩٩/٢ .

ع - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في المقرب ٢٠٢/١ . والفوائد الضيائية ٢٢٢/٢ . و " نادر " في المغني ص ١٩٩ . والهمع ١٩٥/٤ .

ف - الشاهد للنابغة . وهو " قليل " في شرح التصريح ٣/٢ .

ص - الشاهد لم أعثر على نسبته . وهو " نادر " في أسرار النحو ص ٢٧٤ .

ق - الشاهد لرؤبة . وهو " قليل " في الايضاح في شرح المفصّل ١٦١/٢ .

ر - الشاهد للشنفرى الأزدى . وهو " قليل " في الهمع ١٩٥/٤ .

ش - الشاهد للعجاج . وهو " قليل " في الهمع ١٩٦/٤ . و " نادر " في تذكرة النحاة ص ٢٦٣ . وفي شرح التصريح ٤/٢ .

ت - الشاهد لأبي طالب . وهو " قليل " في المغني ص ١٨٠ ، ١٨٢ .

ث - الشاهد لمزاحم العقيليّ . وهو " قليل " في الفوائد الضيائية ٢٣٢/٢ .

خ . الشاهد لامرىء القيس . وهو " قليل " في شرح شذور الذهب ص ٣٢٢ . وشرح ابن عقيل ٢٦/٢ . والهمع ٢٢٢/٤ . وشرح الأشموني ٢٩٩/٢ .

ز - الشاهد للأعشى . وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٢٧/٢ .

غ - الشاهد لجميل بن معمر العذريّ . وهو " أقل " في الجنى الداني ص ٤٢٨ . والمغني ص ١٨١ . وفي شرح التصريح على التوضيح ٢٣/٢ . والهمع ٢٢٣/٤ . و " نادر " في حاشية الصبّان ٣٠٠/٢ .

ظ - الشاهد لعمرو بن برّاقة . وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٣٥/٢ . وشرح التصريح ٢١/٢ .

أ ب - الشاهد للعجاج . وهو " قليل " في المقرب ٢١٩/٢ . وشرح شذور الذهب ص ٣٢٣ . وتسهيل الفوائد ص ١٤٨ . وشرح ابن عقيل ٣٧/٢ . والهمع ٢٢٢/٤ .

جـ د - الشاهد مختلف في نسبته . وهو " نادر " في المغني ص ٥١ .

هـ و - الشاهد لقطريّ بن الفجاءة . وهو " قليل " في الفوائد الضيائية ٢/٢٣٢ .

ح ط - الشاهد لضمرة بن ضمرة النهشلي . انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٨٠٤) . وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٢/٣٤ .

ك ل - الشاهد لأبي حيّة النّميريّ . وهو " قليل " في الهمع ٤/٢٢٨ .

م ن - الشاهد لم أهتد الى قائله . وهو " قليل " في المغني ص ١٨٢ .

س ع - الشاهد لرؤبة أو للعجاج . وهو " قليل " في شرح التصريح ٢/٢٣ .

ف ص - الشاهد لعمرو الجنّي . وهو " قليل " في المغني ص ١٨١ . والجنى الداني ص ٤١٩ . وشرح التصريح ٢/١٨ . والهمع ٤/١٧٦ . وشرح الأشموني ٢/٢٩٨ .

ق ر - الشاهد بلا نسبة . وهو " نادر " في الدرر ١/٦٦ .

شـــواهد الاضافـــة

أ - وما زالَ مُهري مَزْجَرَ الكلبِ مِنْهُمُ ... لَدُنْ غدوةً حتّى دَنَتْ لِغُروبِ

ب - كلا أخي وَخليلي واجِدي عَضُدا ... في النّائبات والمام الملمّات

جـ - عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صَباحٍ ... لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

د - فزججتها بِمِزَجَّةٍ ... زَجَّ القلوصَ أبي مَزاده

هـ - أكلَّ امرئٍ تَحْسَبِين امرءًا ... ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا

و - تمرّ على ما تستمرّ وقد شَفَتْ ... غلائلُ عبد القيس منها صدورها

ز - يُناكِهُنا سَعْدٌ ويَغدو لجمعنا ... بمثنى الزّقاق المُترعات وبالجزر

ح - أعلاقةً أمّ الوليدِ بُعيدَما ... أفنانُ رأسِك كالثّغام المُخْلِسِ

ط - تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرةٍ ... نفي الدراهمَ تنقادُ الصياريفِ

ى - أفنى تلادى وما جمّعت من نشب ... قرعُ القواقيزَ أفواهُ الأباريق

ك - لمّا رأت ساتيدَ ما استعبرت ... للّه درُّ اليومَ مَنْ لامَها

ل - فأصبحتْ بعدَ خطَّ بَهجَتِها ... كأنّ قفْرا رُسومَها قلما

م - ألا أبلغ لديك بني تميم ... بآيةَ ما يُحبّونَ الطّعاما

ن - بآيةَ تقدمون الخيلَ زورا ... كأنّ على سنابكها مُداما

س - فإن لا أكنْ كلَّ الشجاعِ فإنّني ... بضرب الطّلى والهام حقّ عليم

ع - وخيلٍ كفاها ولمْ يكفِها ... ثناءَ الرّجال ووُحْدانُها

ف - مضتْ مئةٌ لعام ولدت فيه ... وعشر بعدَ ذاك وحجّتان

ص - يَطُفْنَ بحوزيّ المراتعِ لم يُرَعْ ... بواديه من قَرْعِ القسيّ الكنائنِ

توثيق شواهد الاضافـــة

أ - الشاهد لأبي سفيان بن حرب • وهو " نادر " في شرح ابن عقيل ٦٩/٢ • وشرح الأشموني ٢١٨/٢ •

ب - الشاهد بلا نسبة • وهو " ضرورة نادرة " أو من " نوادر الضرورات " • في المغني ص ٢٦٩ • وشرح التصريح ٤٣/٢ • والدرر ٦٦١/٢ •

جـ - الشاهد لأنس بن مدركة الخثعميّ • وهو " قليل " في شرح الاشموني ٣٢/٣ • والهمع ٣٢/٣ •

د - الشاهد بلا نسبة • وهو " عزيز جدا " في شرح الرضي على الكافية ٢٩٣/١ • و " قليل شاذ " في الانصاف مسألة (٦٠) • وائتلاف النصرة ص ٥٢ •

هـ - الشاهد لأبي دؤاد الأياديّ • وهو " قليل " في فاتحة الاعراب ص ٧٤ ، ٧٨ •

و - الشاهد بلا نسبة • وهو " قليل " في الانصاف مسألة (٦٠) • و " قليل شاذ نادر " في ائتلاف النصرة ص ٥٤ •

ز - الشاهد بلا نسبة • وهو " قليل " في الهمع ٨٦/١ •

ح - الشاهد للمرّار الأسديّ • انظر معجم شواهد النحو رقم (١٤٤٩) • وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٣٨٦/٢ •

ط - الشاهد للفرزدق . وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١٠١/٢ . و " عزيز جدا " في شرح الرضي ٢٩٣/١ .

ى - الشاهد للأقيشر الأسدي . وهو " قليل " في المقرب ١٣٠/١ . وفي شرح ابن عقيل ١٠/٢ . وفي شرح التصريح ٦٤/٢ . و " شاذ قليل " في المغني ص ٦٩٤ .

ك - الشاهد لعمرو بن قميئة . وهو " مع قلّته ضرورة " شرح الرضي ٢٩٣/١ .

ل - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في الانصاف مسألة (٦٠) . و " قليل شاذ نادر " في ائتلاف النصر ص ٥٤ .

م - الشاهد ليزيد بن عمرو بن الصّعق . انظر معجم شواهد النحو (٢٦٠٠) . وهو " قليل " في الايضاح في علل النحو ص ١١٣ . والدرر ٦٣/٢ .

ن - الشاهد للاعشى . انظر معجم شواهد النحو رقم (١٦٢١) . وهو " قليل " في الايضاح ص ١١٣ .

س - الشاهد (للأشتر ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٧٥٣)) . وهو " نادر " في الهمع ٢٧٨/٤ .

ع - الشاهد لامرئ القيس . وهو " قليل " في الهمع ٨٦/١ . والدرر ٩/١ .

ف - الشاهد للنمر بن تولب . وهو " نادر " في الهمع ٢٤٣/٣ . والدرر ١٨٩/١ .

ص - الشاهد للطّرمّاح بن حكيم . وهو " قليل " في الانصاف مسألة (٦٠) . وهو " قليل وشاذ ونادر " ولا يجوز الاحتجاج به في ائتلاف النصرة ٥٣ - ٥٤ .

شواهد اعمال المصدر واسم المصدر

أ - حَرْبٌ ترودُ بَيْنَهم بتشـــاجُرٍ ... قدْ كفَّرتْ آباؤهـا أبناؤهــا

ب - عجبت من الرِّزق المسيء لأهلـه ... ومن تَرْكِ بعض الصالحين فقيرا

جـ - إذا صحَّ عَوْنُ الخالقِ المرء لم تجدْ ... عسيرا من الآمال الا ميسّرا

د - فانّك والتأبين عُروَةَ بَعْدَمــا ... دعاك وأيدينا اليه شوارع

هـ - لقد علمَتْ أولى المغيرة أنّني ... كررتُ فلم أنْكُل عن الضّرب مِسْمعا

و - أكُفراً بَعْدَ ردّ الموت عنّي ... وبعْدَ عطائك المئة الرّتاعـا

ز - بِعِشْرتك الكرامَ تُعدّ منهم ... فلا ترين لغيرهم ألوفــا

ح - ضعيف النكاية أعداءه ... يخال الفرارَ يُراخي الأجـل

ط - أظليمُ إنَّ مُصابكم رَجُـلا ... أهدى السلامَ تحيّةً ظلــم

ي - وما الحربُ الاّ ما علِمتم وذُقتم ... وما هُوَ عَنْها بالحَديثِ المُرَجّم

توثيق شواهد اعمال المصدر واسم المصدر

أ - الشاهد للفرزدق ٠ انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٧) ٠ وهو " قليل جدا " في المقرّب ١/١٣٠ ٠

ب - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في تسهيل الفوائد ص ١٤٢ ٠ و " شاذ في الاستعمال نادر " في شرح قطر الندى ص ٢٦٩ ٠

جـ - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٢/١٠٠ ٠

د - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في شرح الأشموني ٢/٢٣٣ ٠

هـ - الشاهد للمرار الأسديّ ٠ انظر معجم شواهد النحو رقم (١٨٣٦) ٠ وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٢/١٩٦ ٠ وفي شرح الأشموني ٢/٢٣٣ ٠

و - الشاهد للقطاميّ ٠ وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٢/١٠١ ٠ وفي شرح الأشموني ٢/٢٣٣ ٠ وهو من " النوادر " في التبصرة والتذكرة ١/٢٤٤ ٠

ز - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٢/١٠٠ ٠ وفي شرح الأشموني ٢/٢٣٣ ٠

ح - الشاهد بلا نسبة ٠ وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافيه ٢/١٩٦ ٠ وفي شرح ابن عقيل ٢/١٢٦ ٠ وفي شرح التصريح ٢/٦٣ ٠ وفي شرح الأشموني ٢/٢٣٣ ٠

ط - الشاهد للحرث بن خالد المخزومي ٠ وهو من " النوادر " في التبصرة والتذكرة ١/٢٤٤ ٠

ي - الشاهد لزهير بن أبي سلمى ٠ وهو " نادر " في شرح قطر الندى ص ٢٦٢ ٠

شواهد اعمال المشتقات

أ - أتاني أنّهم مَزِقون عِرْضي	جِحاشُ الكِرْمِلين لها فَديدُ
ب - فتاتان أمّا مِنْهُما فَشَبِيهةٌ	هِلالا وأُخرى منهما تُشْبِه البَدْرا
جـ - حَذِرٌ أموراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ	ما ليس مُنْجِيه من الأقْدارِ
د - أكَرَّ وأحْمى للحقيقة منهُمُ	وأضربَ منّا بالسيوفِ القوانِسا
هـ - فألْفَيْتُهُ غَيرَ مُسْتَعْتِبٍ	ولا ذاكرَ اللّهَ إلاّ قليلا
و - أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ	بِسَراتِه نَدَبٌ له وكُلومُ
ز - حتى شآها كليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ	باتَتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

توثيق شواهد اعمال المشتقات

أ - الشاهد لزيد الخيل ، وهو " قليل " في المقرّب ١٢٨/١ ، وشرح الجمل ٥٦٢/١ ، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥ ، وشرح الأشموني ٣٤٢/٢ ، وشرح التصريح ٦٨/٢ .

ب - الشاهد لابن قيس الرقيّات ، انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١١١٣) ، وهو " قليل " في شرح الاشموني ٣٤٢/٢ .

جـ - الشاهد من صنعة اللاحقي ، وهو " قليل " في شرح جمل الزجاجي ٥٦٢/١ ، وفي شرح الأشموني ٣٤٢/٢ .

د - الشاهد للعباس بن مرداس ، وهو " قليل رديء " في شرح المفصل ١٠٦/٦ .

هـ - الشاهد لأبي الأسود الدؤلي ، وهو " قليل " في المغني ص ٨٤٤ ، وفي حاشية الصبّان على شرح الاشموني ٣٧/١ .

و - الشاهد للبيد بن أبي ربيعة ، وهو " قليل " في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٢/١ ، وشرح الاشموني ٣٤٢/٢ .

ز - الشاهد لساعدة بن جؤيّة ، وهو " قليل" في المقرب ١٢٨/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٢/١ .

شواهد التعجّب

أ - اذا الرِّجالُ شتوا واشتدّ أكلُهم	فأنتَ أبيضُهم سِرْبالُ طبّاخِ
ب - فذلك ان يَلْقَ المنيّةَ يلْقَها	حَميدا وإن يَسْتَغْنِ يوْما فأجْدِرِ
جـ - جاريةٌ في دِرْعها الفَضْفاضِ	أبيضُ من أُختِ بني إباضِ
د - ما أقْدَرَ اللهَ أن يُدْني على شَحَطٍ	مَنْ دارُه الحَزْنُ ممّن دارُه صُولُ

توثيق شواهد التعجّب

أ - الشاهد لطرفة . وهو " قليل لا يقاس عليه " في شرح جمل الزجاجي ٥٧٨/١ .
ب - الشاهد لعروة بن الورد . وهو " شاذ أو قليل " في شرح التصريح ٩٠/٢ .
جـ - الشاهد لرؤبة . وهو " قليل لا يقاس عليه " في شرح جمل الزجاجي ٥٧٨/١ .
د - الشاهد لجندج بن جندج المرّيّ . وهو " قليل " في شرح جمل الزجاجي ٥٧٨/١ .

شواهد نعم وبئس وما جرى مجراهما

أ - ألا حبّذا لولا الحياءُ وربّمــــا ... مَنَحتُ الهوى مَنْ ليسَ بالمتقـــارِبِ
ب - فنِعْم أخو الهيجا ونِعْمَ شَبابُهــا ... أمّ عُبَيْـد وأبو مالـــــــكِ
جـ - بئس قريناً يَفَنٍ هالــــكِ ... وشيخُ الحيِّ خالُكَ نِعْمَ خـــالا
د - أبو موسى فَجدُّكَ نِعْمَ جـــدّاً ... فَنِعْمَ المرءُ من رَجُلٍ تهــــامِ
هـ - تخيّرَه فلم يَعْـدِلْ ســـواه ... فحبّذا رَبّاً وحَبّذا دينــــا
و - ولو عَبَدْنا غيرَه شَقِينـا ... وصاحبُ الرَّكْبِ عُثمانُ بنُ عفّانــا
ز - فَنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهـم

توثيق شواهد نعم وبئس وما جرى مجراهما

أ - الشاهد للمرار بن همارس الطائي . وهو " قليل " في الهمع ٤٨/٤ .
ب - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل لا يقاس عليه " في شرح الأشموني ٢٧١/٢ .
جـ - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل جدا وبابه الشعر " في شرح جمل الزجاجي ٦٠١/١ .
د - الشاهد للأخطل . وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٣١٥/٢ .
هـ - الشاهد مختلف في نسبته . وهو " من القلّة بحيث لا يقاس عليه " في شرح جمل الزجاجي ٦٠٧/١ .
و - الأبيات لعبد الله بن رواحة . انظر معجم الشواهد الشعرية رقم (٣٦٦٣) . وهو " قليل " في الهمع ٤٨/٤ . والدرر ١١٦/٢ .
ز - الشاهد مختلف في نسبته . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٩٣٢) . وهو " قليل " في شرح الرضي ٢١٧/٢ . وفي خزانة الادب ١١٧/٤ . و " قليل جدا " في المقرب ٦٦/١ . و " قليل جدا وبابه الشعر " في جمل الزجاجي ٦٠٠/١ .

شواهد أفعل التفضيـــل

أ - فَقَالتْ لَنا أهلاً وَسَـــهلا وزوّدتْ جَنى النحلِ بل ما زَوّدتْ مِنه أطْيَــبُ

ب - إذا سايَرَتْ أسماءُ يَوْماً ظَعِينَـــةً فأسماءُ من تلك الظَّعِينَـةِ أملَـــحُ

جـ - لم ألْقَ أخْبَثَ يا فَرَزْدَقُ مِنْكُـــمُ لَيْلاً وأخبثَ في النّهـارِ نَهـــارا

د - وزادني كَلَفا بالحُبِّ أن مَنَعَـــتْ وَحَبُّ شيءٍ الى الإنســانِ ما مُنِعـــا

هـ - تَرَوّحي أجْدَرُ أن تُقيلــــــي غدا بَجنْبَي باردٍ ظليـــــــــــلِ

و - ومَيّةُ أحْسَنُ الثَّقَلَــيْنِ جيـــدا وسالِفَةً وأحسَنُـــهُ قَـــــذالا

ز - دَنَوْتَ وَقَدْ خِلْناكَ كالبَدْرِ أجْمَــلا فظلّ فؤادي في هَـواكَ مُضَـــلّلا

توثيق شواهد أفعل التفضيـــل

أ - الشاهد للفرزدق . وهو " نزر " في شرح ابن عقيل ١٨٤/٢ .

ب - الشاهد لجرير . وهو " نزر " في شرح ابن عقيل ١٨٦/٢ . و " نادر أو ضرورة " في شرح التصريـــح ١٠٣/٢ .

جـ - الشاهد لجرير . وهو " قليل " في الدرر ١٣٨/٢ .

د - الشاهد مختلف في نسبته . انظر معجم شواهد النحو رقم (١٦٥٤) . وهو " قليل نادر " في الدرر ٢٢٤/٢ .

هـ - الشاهد لأحيحة بن الجلاح . وهو " قليل " في شرح التصريح ١٠٣/٢ .

و - الشاهد لذي الرمّة . انظر معجم شواهد النحو رقم (٢١٣٧) . وهو " قليل " في الدرر ٣٤/١ .

ز - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في شرح التصريح ١٠٣/٢ .

شواهد باب النعت

أ - والمؤمن العائذات الطير تمسحها ... ركبان مكة بين الغيل والسند
ب - وبالطويل العمر عمرا حيدرا
جـ - فيا الغلامان اللذان فرا ... اياكما أن تكسباني شرا
د - وقد كنت في الحرب ذا تدرء ... فلم أعط شيئا ولم أمنع
هـ - اذا حارب الحجاج أي منافق ... علاه بسيف كلما هز يقطع
و - وكل أخ مفارقه أخوه ... لعمر أبيك الا الفرقدان
ز - أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ... متى أضع العمامة تعرفوني
ح - فديتك بالتي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالود عني

توثيق شواهد باب النعت

أ - الشاهد للنابغة ، وهو " قليل " في شرح جمل الزجاجي ٢١٨/١ .
ب - الشاهد بدون نسبة وليس له تتمة ، وهو " قليل " في شرح جمل الزجاجي ٢١٨/١ .
جـ - الشاهدان بلا نسبة ، وهو " قليل يجيء في الشعر " ، في الانصاف مسألة (٤٦) .
د - الشاهد للعباس بن مرداس ، وهو " قليل " في الدرر ٢٥٣/٢ .
هـ - الشاهد للفرزدق ، وهو في " غاية الندور " ، في الهمع ٣١٩/١ ، والدرر ٧١/١ .
و - الشاهد لعمرو بن معد يكرب ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٣٠٤٥) ، وهو " قليل " في الفوائد ٤٢٧/١ .
ز - الشاهد لسحيم بن وثيل الرياحي ، وهو " قليل ونادر " في الرضي على الكافية ٦٤/١ .
ح - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " يجيء في الشعر ، في الانصاف مسألة رقم (٤٦) .

شواهد باب التوكيد

أ - لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... يا ليت عدة حول كله رجب
ب - يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ... أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب
جـ - يمت بقربى الزينبين كليهما ... اليك وقربى خالد وحبيب
د - ثلاث كلهن قتلت عمدا ... فأخزى الله رابعة تعود
هـ - اذا القعود كر فيها حفدا ... يوما جديدا كله مطردا
و - كلا عقبيها قد تشعب رأسها ... من الركض في جنبي ثفال مباشر
ز - يا ليتني كنت صبيا مرضعا ... تحملني الذلفاء حولا أكتعا
اذا بكيت قبلتني أربعا ... اذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

ح - قد صرّت البكرة يوماً أجمعا
ط - زحرتَ به ليلةً كلّها فجئتَ به مؤيداً خنفقيقا

توثيق شواهد باب التوكيد

أ - الشاهد لعبد الله بن مسلم الهذلي . وهو " شاذ قليل " في الانصاف مسألة رقم (٦٣) . وفي ائتلاف النصرة ص ٦١ ، ٦٢ . ولا يقاس عليه . و " نادر شاذ " في شرح قطر الندى ص ٢٩٤ ، ٢٩٦ .

ب - الشاهد نسب الى أبي الغريب الأعرابي . وهو " نادر " في المغني ص ٨٩٥ . والهمع ٥٥/٢ . والدرر ٢٧/٢ ، ٧٠ .

جـ - الشاهد لهشام بن معاوية . وهو " قليل جدا لم يجيء الآ في الشعر " في شرح الجمل ٢٦٥/١ .

د - الشاهد بلا نسبة . وهو " شاذ قليل لا يقاس " في ائتلاف النصرة ص ٦٢ .

هـ - الشاهد بلا نسبة . وهو " شاذ قليل " لا حجة فيه . في الانصاف مسألة رقم (٦٣) .

و - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل جدا " لم يجيء الآ في الشعر . في شرح الجمل ٢٦٥/١ .

ز - الرجز لمجهول . وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ٢١٠/٢ .

ح - الرجز لأعشى ربيعة . وهو " شاذ قليل " في الانصاف مسألة رقم (٦٣) . وفاتحة الاعراب ص ١٩٤ . وائتلاف النصرة ص ٦١ ، ٦٢ .

ط - الشاهد للكميت : انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٨٠٤) . وهو " شاذ قليل لا حجة فيه " في الانصاف مسألة رقم (٦٣) .

شواهد العطف

أ - دعاني اليها القلبُ إني لأمره سميعٌ فما أدري أرشدٌ طلابُها
ب - مشائيمُ ليسوا مُصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ الا ببيْنٍ غرابُها
جـ - وعندك معشرٌ فيهم أخٌ لي كأنّ إخاءه الآلُ السّرابُ
د - أجدّك لستَ الدّهرَ رائي رامةٍ ولا عاقل الاّ وأنت جنيبُ
ولا مُصعدٍ في المُصعدين لِمَنْعِجٍ ولا هابطٍ ما عشتَ هضبَ شطيبِ
هـ - مالِيَ لا أبكي على علاّتي صبائحي غبائقي قيْلاتي
و - إنّ الرّزيّةَ لا رزيّةَ مثلُها فقدانُ مثلِ محمدٍ ومُحمّدِ
ز - عمّمتهم بالنّدى حتى غُواتُهمُ فكنْتَ مالكَ ذي غيٍّ وذي رَشَدِ
ح - فلتَدْ تركتُ صبيّةً مرحومةً لم تدرِ ما جَزَعٌ عليك فتجزعُ
ط - ألمْ تسألِ الرّبعَ القواءَ فينطقُ وهل تخبرنْكَ اليومَ بيداءُ سملقُ
ي - وكان في جاراته لا عهدَ لَهْ وأيُّ أمرٍ سيّئٍ لا فعلَهْ
ك - خيّرَ أنّا لم تأتِنا ببقينْ فنُرجّي ونُكثرُ التأميلا

ل - كلُّ أمرٍ مُباعدٍ أو مُــدان ... فمَنوطٌ بحكمــة المُتعالــي
م - كأنّ دِثارا حَلّقتْ بلبُونــه ... عُقابُ تَنوفَى لا عُقابُ القَواعِــل
ن - إنْ تَغْفِر اللهُمّ تَغْفِرْ جَمّــا ... وأيُّ عَبدٍ لك لا ألَمّــا
س - وكانَ طوى كَشْحاً على مُستكِنّــه ... فلا هو أبداها ولم يَتَجَمْجَــم
ع - ألا يا نَخْلــةً من ذاتِ عِــرْقٍ ... عليكِ وَرَحْمَةُ اللــه السّــلامُ
ف - ألقى الصحيفةَ كي يُخَفّفَ رَحْلَــه ... والزّادَ حتى نَعْلَــهُ ألقاهــا
ص - بدا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَــى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيــا

شواهد البــدل

أ - مَتى تأتِنا تُلمِم بنا في دِيارِنــا ... تَجدْ حَطَبا جزلاً ونارا تأجّجــا
ب - ان يعذروا أو يجبنــوا ... أو يبخلــوا لا يحفلــوا[1]
يغدوا عليــك مُرَجّلِــين ... كأنّهم لــم يَفعلــوا

توثيق شواهد العطــف

أ - الشاهد لأبي ذؤيب الهذلي • وهو " قليل " في شرح جمل الزجاجي ٢٣٨/١ • والمغني ص ٨٢٠• و " نادر " في تذكرة النحاة ص ٤٦ •
ب - الشاهد للأحوص اليربوعي • وهو " قليل " بعيد عن القياس " في الانصاف م (٢٣) • و " نادر " في المغني ص ٦٢٢ •
جـ - الشاهد لمجهول • وهو " قليل " في تذكرة النحاة ص ٤٧٦ •
د - الشاهد بلا نسبة • وهو " قليل بعيد في القياس " • في الانصاف مسألة رقم (٢٣) •
هـ - الشاهد بلا نسبة • وهو " قليل " في تذكرة النحاة ص ٤٧٦ •
و - الشاهد للفرزدق • وهو " قليل " في الدرر ١٦٧/٢ •
ز - الشاهد بلا نسبة • وهو " قليل " في المغني ص ١٧٥ •
ح - الشاهد لمويلك المزموم • وهو " قليل " في شرح الرضي ٢٤٥/٢ • والمغني ص ٦٢٥ •
ط - الشاهد لجميل بن معمر • انظر معجم النحو رقم (١٧٧٠) • وهو " قليل " في الدرر ٨/٢ •
ي - الشاهد مختلف في نسبته • وهو " قليل " في الجنى الداني ص ٣٠٤ •
ك - الشاهد لبعض الحارثيين • وهو " قليل " في المغني ص ٦٢٥ •
ل - الشاهد بلا نسبة • وهو " نادر " في المغني ص ٥٨٣ •
م - الشاهد لامرىء القيس • في ديوانه ص ٩٤ • وهو " قليل " في شرح جمل الزجاجي ٢٤٠/١ •
ن - الشاهد مختلف في نسبه • وهو " قليل " في الجنى الداني ص ٣٠٥ •
س - الشاهد لزهير بن أبي سلمى • وهو " قليل " في الهمع ٢٠٨/٢ •

ع - الشاهد بلأحوص ، وهو " قليل " في الخصائص ٣٨٦/٢ ،

ف - الشاهد مختلف في نسبته ، وهو " قليل " في المغني ص ١٧٥ ، وأوضح المسالك ٤٥/٣ ، وائتلاف النصرة ص ٧٤ ، وشرح التصريح ١٤١/٢ ، و " أقل " في شرح الجمل ٥١٩/١ ،

ص - الشاهد لزهير بن أبي سلمى ، وهو " قليل " في الانصاف مسألة رقم (٢٣) ،

توثيق شواهد البـدل

أ - الشاهد لمجهول ، وهو " قليل " في الانصاف مسألة رقم (٨٠) ،

ب - البيتان لبعض بني أسد ، وهما " قليلان " في الانصاف مسألة رقم (٨٠) ،

شواهد النـــداء

أ - أَلا أَيُّهذا النَّابحُ السِّيدَ إنَّني ... على نأيِها مُسْتَبْسِلٌ من ورائها

ب - أيا عمرو لا تبعد فكلُّ ابن حُرَّةٍ ... سيدعوه داعي ميتةٍ فيُجيبُ

جـ - يا عَلْقمَ الخيرِ قد طالت إقامتنا ... هل كان مِنَّا الى ذي النِّمرِ تسريحُ

د - يا ابن أمِّي ويا شقيقَ نفسي ... أنتَ خلّفتني لِدَهْرٍ شديد

هـ - خُذوا حِذْرَكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واذكروا ... أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغيبِ تُذْكَرُ

و - يا عَبْدَ هل تذكُرُني ساعةً ... في مَوْكِبٍ أو رائدًا للقَنَصِ

ز - يا ابنةَ عمَّا لا تلومي واهْجَعي ... وانِّمي كما يَنْمي خضابُ الأشْجَعِ

ح - يا زيدَ زيدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ ... " تطاولَ الليلُ عليك فانزِلِ "

ط - ذا ارعواءٌ فليس بَعْدَ اشتِعالِ الرَّ — أسِ شَيْبًا الى الصِّبا من سَبيلِ

ي - إني اذا ما حَدَثٌ ألمَّا ... أقولُ يا اللَّهمَّ يا اللَّهمّا

ك - فلَسْتُ بِراجِعٍ ما فاتَ مِنِّي ... بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لو أنِّي

شواهد الاختصاص

أ - بنا تميمًا يُكْشَفُ الضَّبابُ

شواهد الاغراء والتحذير

أ - إذا بلغ الفتى ستين عامًا ... فاياه واياء الشَّوابِ

ب - لجديرون نحن بالوفاء اذا قال ... أخو النجدة ، السلاحَ السلاحُ

توثيق شواهد النـــداء

أ - الشاهد للأخضر بن هبيرة ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٤٧) ، وهو " قليل " في المقـــرّب ١٧٦/١ ،
ب - الشاهد بلا نسبة ، وهو " نادر " في شرح التصريح ١٨٤/٢ ،
جـ - الشاهد لأوس بن حجر ، وهو " نادر " في التسهيل ص ١٩٠ ، وشرح الأشموني ٤٦٨/٢ ،
د - الشاهد لأبي زبيد الطائي ، وهو " قليل " في شرح قطر الندى ص ٢٠٧ ، والهمع ٣٠١/٤ ،
هـ - الشاهد لزهير ، انظر معجم الشواهد رقم (٩١٢) ، وهو " نادر " في شرح الأشموني ٤٧٠/٢ ،
و - الشاهد لعدي بن زيد ، وهو " أندر " في شرح الأشموني ٤٧٠/٢ ، وشرح التصريح ١٨٤/٢ ،
ز - الشاهد لأبي النجم العجلي ، وهو " قليل " في شرح قطر الندى ص ٢٠٨ ،
ح - الشاهد الى عبد الله بن رواحة ، وهو " قليل " في شرح قطرى الندى ، ص ٢١٢ ،
ط - الشاهد بلا نسبة ، وهو " قليل " في تسهيل الفوائد ص ١٧٩ ، وفي شرح ابن عقيل ٢٥٧/٢ ،
ى - الشاهد لأبي خراش الهذلي ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٣٦٠٧) ، وهو " ضرورة نادرة " فـــي أوضح المسالك ٨٤/٣ ، وشرح الأشموني ١٣٦/٣ ، وشرح التصريح ١٧٣/٢ ،
ك - الشاهد بلا نسبة ، وهو من " القلة بحيث لا يقاس عليه " ، في المقرب ١٨٠/١ ،

توثيق شواهد الاختصـاص

أ - الشاهد لرؤبة ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٣٢٦١) ، وهو " قليل " في شرح الاشموني ٤٧٩/٢ ،

توثيق شواهد الاعزاء والتحذيـــر

أ - الشاهد للربيع بن ضبع الفزاري ، وقيل ملفّق من صدر بيت ومن القول المرويّ عن العرب : (اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب) ، محقق ائتلاف النصرة ص ١٠٥ ، وهو " قليل شاذ " فـــي ائتلاف النصرة ص ١٠٥ ،

شواهد اسم الفعل

أ - قدني من نصر الخبيبين قدي ... ليس الامام بالشحيح الملحد
ب - ومر دهر على وبار ... فهلكت جهرة وبار
جـ - قالت له ريح الصبا قرقار ... واختلط المعروف بالإنكار
د - متكنفي جنبي عكاظ كليهما ... يدعو وليدهم بها عرعار
هـ - وقفنا وقلنا ايه عن أم سالم ... وما بال تكليم الديار البلاقع
و - لشتان ما بين اليزيدين في الندى ... يزيد سليم والأغر ابن حاتم

توثيق شواهد اسم الفعل

أ - الشاهد لحميد الأرقط ، وهو " قليل " في المغني ص ٢٢٦ ، وأوضح المسالك ٨٦/١ ، وشرح ابن عقيل ١١٥/١ ،
ب - الشاهد لأعشى قيس ، وهو " قليل " في المفصّل ص ١٦ ،
جـ - الشاهد لأبي النجم ، وهو " قليل " في التبصرة والتذكرة ٢٥٠/١ ، والمفصّل ص ١٢٦ ،
د - الشاهد للنابغة ، وهو " قليل " في التبصرة والتذكرة ٢٥٠/١ ، والمفصّل ص ١٥٦ ،
هـ - الشاهد لذى الرمّة ، وهو " قليل " في الأصول ١٣٠/٢ ،
و - الشاهد لربيعة الرقي ، " ربّما قالوا " في شرح المفصّل ٣٧/٤ ،

شواهد نوني التوكيد

أ - يا ليت شعري وأشعرن إذا ... قرّبوها منشورة ودعيت
ب - ربّما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالات
جـ - أقائلن أحضروا الشهودا
د - وقتيل مرّة اثأرن فانه ... فرع وإنّ أخاهم لم يقصد
هـ - اذا مات منهم ميت سرق ابنه ... ومن عضة ما ينبتن شكيرها
و - اضرب عنك الهموم طارقها ... ضربك بالسيف قونس الفرس
ز - فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ... ومهما تشأ منه فزارة تمنعا
ح - نبتم نبات الخيزراني في الثرى ... حديثاً متى يأتك الخير تمنعا
ط - أشاهرن بعدنا السيوفا
ى - من تثقفن منهم فليس بآيب ... أبداً وقتل بني قتيبة شافي
ك - يحسبه الجاهل ما لم يعلما ... شيخاً على كرسيه معمما

ل - قليلا به ما يحمدنك وارث ... إذا نال مما كنت تجمع مغنما

م - يا صاح أما تجدني غير ذي جدة ... فما التخلي عن الخلان من شيمي

توثيق شواهد نوني التوكيد

أ - الشاهد للسموءل بن عاديا . انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٣٩٤) . وهو " في غاية الندرة " في الدرر ٧٩/٢ ، ٨٠ ، ١٠٠ .

ب - الشاهد لجذيمة الأبرش . وهو " قليل " يجيء في الشعر في التوطئة ص ٣٢٠ .

جـ - الرجز لرؤبة . وهو " نادر " في الجنى الداني ص ١٧٤ . وفي شرح الشواهد للعيني ٤٢/١ . و " ضرورة نادرة " في شرح التصريح ٤٢/١ .

د - الشاهد لم أهتد الى قائله . وهو " قليل " في شرح الرضى ٢٣٩/٢ .

هـ - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٤٠٣/٢ . والمغني ص ٤٤٤ . وأوضح المسالك ١٣٢/٣ . وشرح التصريح ٢٠٥/٢ .

و - الشاهد ممنوع على طرفة أو لطرفة . وهو " قليل " في الخصائص ١٢٦/١ .

ز - الشاهد لابن الخرع . وهو " قليل وبابه الشعر " في الكتاب ٥١٥/٣ . وفي شرح التصريح ٢٠٦/٢ . و " أقل " في شرح الرضى ٤٠٣/٢ .

ح - الشاهد للنجاشي الشاعر . وهو " قليل وبابه الشعر " في الكتاب ٥١٥/٣ . وهو أقل في شرح الرضي على الكافية ٤٠٣/٢ .

ط - الرجز لرؤبة . وهو " نادر " في الجنى الداني ص ١٧٤ .

ى - الشاهد لبنت مرة بن عاهان . وهو " قليل وبابه الشعر " في الكتاب ٥١٦/٣ . و " قليل " في شرح ابن عقيل ٣١١/٢ . و " أقل " في أوضح المسالك ١٣٥/٣ . وشرح التصريح ٢٠٥/٢ . و " قليل" في شرح الرضى على الكافية ٤٠٣/٢ .

ك - الشاهد مختلف في نسبته كثيرا . وهو " قليل " في تسهيل الفوائد ص ٢١٦ . وشرح ابن عقيل ٣١٠/٢ . وأقل في أوضح المسالك ١٣٤/٣ . وشرح التصريح ٢٠٥/٢ . و " قليل وبابه الشعر " في الكتاب ٥١٦/٣ . والتوطئة ص ٣٢٠ .

ل - الشاهد لحاتم الطائي . وهو " قليل " في أوضح المسالك ١٣٣/٣ . وشرح التصريح ٢٠٥/٢ .

م - الشاهد لم أعثر على قائله . وهو " قليل " في أوضح المسالك ١٢٨/٣ . وهو " قليل ضرورة " في شرح التصريح ٢٠٤/٢ .

شواهد نواصب الفعل المضارع

أ - كَادُوا بِنَصْرِ تَمِيمٍ كي ليلحقهُمْ ... فيه فقد بلغوا الأمرَ الذى كادا

ب - جاءت كبيرٌ كما أخفرها ... والقومُ صِيدٌ كأنّهم رَمِدُوا

جـ - ألا أيّهذا الزاجري أحضرَ الوغى ... وانْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنتَ مخلدي

د - وطَرْفك امّا جئتنا فاصْرفَنّه ... كما يَحْسِبوا أنّ الهوى حيثُ تَنْظُرُ

هـ - فقالت أكلّ الناسِ أصبحتَ مانِحاً ... لسانَك كيما أن تَغرّ وتَخْدَعا

و - أردتَ لكيما أن تطيرَ بقِرْبَتي ... فتتركَها شَنّاً ببيداءَ بلْقَعِ

ز - يقلّبُ عينيه كما لأخافه ... تشاوس رويدا انني من تأمّلِ

ح - وهمْ رجالٌ يشفعوا لي فلم أجِد ... شفيعا اليه غيرَ جُودٍ يُعادله

ط - اسْمَعْ حَدِيثا كما يَوْماً تُحَدّثُه ... عن ظهرِ غيْبٍ اذا ما سائلٌ سألا

ى - فلمْ أرَ مِثْلَها خُباسَةَ واحِد ... ونَهْنَهْتُ نفسي بعْدَما كِدتُ أفعلَه

ك - لا تَظْلِموا النّاسَ كمَا لا تُظْلَموا

توثيق شواهد نواصب الفعل المضارع

أ - الشاهد للطرمّاح بن حكيم . وهو " نادر " في الجنى الداني ص ٢٧٨ . والهمع ١٠٠/٤ .

ب - الشاهد لصخر الغي الهذلي . وهو " شاذ قليل لا حجة فيه " في الانصاف مسألة رقم (٨١) .

جـ - الشاهد لطرفة . وهو " قليل جاء في الشعر " في الكتاب ٩٩/٣ . والمقتضب ٨٤/٢ . و " نادر " في تسهيل الفوائد ص ٢٣٣ . والهمع ١٤٢/٤ .

د - الشاهد لعمر بن أبي ربيعة . وهو " قليل " في التوطئة ص ١٤٠ . وفي شرح الأشموني ٥٥١/٣ . و " قليل جائز " في الهمع ١٢٠/٤ . و " شاذ قليل " لا حجة فيه في الانصاف مسألة رقم (٨١).

هـ - الشاهد لجميل بن معمر . وهو " قليل " في شرح التصريح ٢/٢ نقلا عن شرح التسهيل .

و - الشاهد بلا نسبة . وهو " شاذ نادر ضرورة " لا يُعرّج عليه وقائله مجهول . الإنصاف مسألة (٨٠).

ز - الشاهد بلا نسبة . وهو " شاذ قليل " في الانصاف مسألة رقم (٨١) .

ح - الشاهد بلا نسبة . وهو من " النادر " في الهمع ١٤٣/٤ .

ط - الشاهد لعدي بن زيد . وهو " قليل شاذ " في الانصاف مسألة رقم (٨١) .

ى - الشاهد لعامر بن جوين الطائي . وهو من " النادر " في الهمع ١٤٣/٤ .

ك - الرّجز لرؤبة . وهو " شاذ قليل لا حجة فيه " في الانصاف مسألة رقم (٨١) .

شواهد نون الوقايـــــة

أ -	أريني جوادا مات هزلا لعلّنـــــي	أرى ما ترين أو بخيــلا مخلّـــــدا
ب -	فقلت أعيراني القدوم لعلّنـــــي	أخطّ بها قبرا لأبيض ماجـــــــد
جـ -	قدني من نصر الخبيبين قـــدي	ليس الامام بالشحيح الملحـــــد*
د -	عددت قومي كعديد الطيـــــس	اذ ذهب القوم الكرام ليســـــي
هـ -	دعيني أطوّف في البلاد لعلّنـــي	أفيد غنى فيه لذي الحق محمــــل
و -	كمنيـة جابر اذ قال ليـــتي	أصادفه وأفقـد جل مالـــــي
ز -	أيها السائل عنهم وعنـــــي	لست من قيس ولا قيس منـــي

توثيق شواهد نون الوقايـــــة

أ - الشاهد مختلف في نسبته ، وهو " أقل " في انصح المسالك ٨١/١ .

ب - الشاهد لمجهول ، وهو " قليل " في شرح ابن عقيل ١١٢/١ ، ومجيء لعلني " نادر " في الجني الداني ص ١٨١ .

جـ - الشاهد لحميد الأرقط ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٣٣٣٢) ، وهو " قليل " في حاشية الصبّان على شرح الاشموني ١٢٥/١ .

د - الشاهد مختلف فيه ما بين رؤبة والعجاج ، وهو " نادر " في الجني الداني ص ١٨١ ، وفي حاشية الصبّان على شرح الاشموني ١٢٢/١ .

هـ - الشاهد لعروة بن الورد ، وهو " قليل " في الانصاف مسألة رقم (٢٦) .

و - الشاهد لزيد الخيل ، وهو " نادر " في شرح ابن عقيل ١١١/١ ، وحاشية الصبّان ١٢٣/١ ، والجني الداني ص ١٨١ بدون شاهد ، و " قليل " في المغني ص ٤٥٠ بدون شاهد .

ز - الشاهد بلا نسبة ، وهو " في غاية الندرة " في حاشية الصبان على شرح الاشموني ٦٦/١ .

---

* سبق أن تكرّر هذا الشاهد في شواهد اسم الفعل ، ص ٢٢٢ .

شواهد جوازم الفعل المضارع

أ - فَلا تَسْتَطِلْ مِنّي بَقائي وَمُدَّتي ... ولكنْ يَكُنْ للخيرِ مِنْكَ نَصيبُ

ب - مَنْ كانَ لا يَزْعُمُ أنّي شاعِرُ ... فَيَدْنُ مِنّي تَنْهَهُ المزاجِرُ

جـ - لا أَعْرِفَنْ رَبْرَبًا حُورًا مدامِعُها ... كأنّ على أبكارِها نِعاجُ دُوّارِ

د - قلتُ لِبَوّابٍ لَدَيْهِ دارُها ... تِئْذَنْ فإنّي حَمْؤُها وَجارُها

هـ - فَلْتَكُنْ أَبْعَدَ العُداةِ مِنَ الصُّلْـ ... ـحِ من النّجم دارُهُ العَيُّوقُ

و - على مثلِ أصحابِ البَعوضةِ فاخْمُشي ... لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكى

ز - محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ ... إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبالا

ح - لِتَبْتَعِدْ إذْ نأى جَدْواكَ عَنّي ... فلا أَشْقى عَلَيْكَ ولا أُبالي

ط - إذا ما خَرَجْنا مِن دِمَشْقَ فلا نَعُدْ ... لها أبدًا ما دامَ فيها الجُراضِمُ

ى - لِتَقُمْ أنتَ يا ابنَ خيرِ قُرَيْشٍ ... فلتقضّي حوائجَ المُسْلِمينا

توثيق شواهد جوازم الفعل المضارع

أ - الشاهد لمتمّم بن نويره . وهو من " القليل المخصوص بالاضطرار " في الجنى الداني ص ١٥٦ .

ب - الرجز غير منسوب . انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٣٣٣٩) . وهو " قليل وضرورة " في الانصاف مسألة رقم (٧٢) .

جـ - الشاهد للنابغة الذبياني . وهو " نادر " في أوضح المسالك ١٨٥/٣ . وشرح التصريح ٢٤٥/٢ .

د - الشاهد لمنصور بن مرشد الأسدى . وهو من " القليل الجائز في الاختيار " في الجنى الداني ص ١٥٦ . والمغني ص ٢٩٨ . والفوائد الضيائية ٢٥٨/٢ . وشرح الأشموني ٥٥١/٣ .

هـ - الشاهد بلا نسبة . وهو " قليل " في الانصاف مسألة رقم (٧٢) .

و - الشاهد لمتمّم بن نويره . وهو " قليل " في الانصاف مسألة رقم (٧٢) .

ز - الشاهد مختلف في نسبته . وهو من " القليل المخصوص بالاضطرار " في الكتاب ٨/٣ . والانصاف مسألة رقم (٧٢) . والجنى الداني ص ١٥٥ . وشرح الأشموني ٥٧٥/٣ . و " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٢٥٢/٢ .

ح - الشاهد بلا نسبة . وهو من " القليل " في الانصاف مسألة رقم (٧٢) .

ط - الشاهد للنابغة الذبياني . وهو من " النادر " في أوضح المسالك ١٨٦/٣ . وشرح التصريح ٢٤٦/٢ .

ى - الشاهد بلا نسبة . وهو من " القليل " في الانصاف مسألة رقم (٧٢) . وفي فاتحة الاعراب ص ١٧٩ . و " أقل " في شرح التصريح ٢٤٦/٢ .

شواهد الشرط

أ - مَنْ يكدني بسيءٍ كُنتُ منه	كالشجا بين حلقه والوريد
ب - فإنْ تقطعوا منّا مناطَ قلادةٍ	قطعنا به منكم مناطَ قلائد
جـ - فطلّقها فلست لها بكفءٍ	وإلا يعلُ مفرقك الحسام
د - أتغضبُ إن أذنا قتيبة حزّتا	جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم

شواهد اجتماع الشرط والقسم

أ - لئِنْ مُنيت بنا عن غبِّ معركةٍ	لا تُلفنا عن دماء القوم ننتفل

شواهد القسم

أ - تالله ابن أوس حلفة ليردّني	إلى نسوة كأنهن مفائد
ب - وحياةِ هجرك غير معتمد	إلا ابتغاء الحنث في الحلف
ما أنت أحسن من رأيت ولا	كلفي بحبك منتهى كلفي
جـ - حلفت لها بالله حلفة فاجر	لناموا فما إن من حديث ولا صال
د - وربّ السموات العلي وبروجها	والأرض وما فيها المقدّر كائن
هـ - إن يسمعوا ريبةً طاروا بها فرحا	مني وما سمعوا من صالح دفنوا
و - والله لن يصلوا إليك بجمعهم	حتى أوسّد في التراب دفينا

توثيق شواهد الشرط

أ - الشاهد لأبي زبيد الطائي ، وهو " قليل " في التوطئة ص ١٤٦ ، وشرح الكافية ٢٦٠/٢ ، وأوضح المسالك ١٩٠/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٧١/٢ .

ب - الشاهد بلا نسبة وهو " قليل " في شرح الرضى على الكافية ٢٦١/٢ .

جـ - الشاهد للأحوص ، وهو من " القليل " في شرح ابن عقيل ٣٨٠/٢ .

د - الشاهد للفرزدق ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٢٧٠١) ، وهو من " القليل " في شرح الرضي على الكافية ٢٦٥/٢ ، والدرر ١٢٩/١ .

توثيق شواهد اجتماع الشرط والقسم

أ - الشاهد لأعشى قيس ، وهو من " القليل " في شرح ابن عقيل ٣٨٣/٢ .

توثيق شواهد القسم

أ - الشاهد لزيد الفوارس . وهو " قليل جدا وبابه الشعر " في شرح الجمل ٥٢٨/١ .

ب - البيتان بلا نسبة . وهما من " القليل الذى لا يلتفت اليه " . في شرح جمل الزجاجي ٥٢٣/١ .

جـ - الشاهد لامرىء القيس . وهو من " القليل " في المغني ص ٢٣٠ . والدرر ٩٦/١ .

د - الشاهد بلا نسبة . وهو من " النادر " في الدرر ٤٩/٢ .

هـ - الشاهد لقعنب بن أم صاحب . وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٢٦١/٢ .

و - الشاهد لأبي طالب . وهو " نادر جدا " في المغني ص ٢٧٥ .

شواهد " لو " و " أما " و " لولا " و " لوما "

أ - أخلاي لو غيرُ الحِمام أصابكم ... عَتَبْتُ ولكنْ ما على الموتِ مُعْتَبُ

ب - ولو تلتقي أصداؤنا بَعْدَ مَوْتِنا ... ومن دون رمسينا من الأرض سبسبُ

لظلّ صدى صوتي وإن كُنْتُ رِمّةً ... لصوت صدى ليلى يَهُشّ ويطربُ

جـ - تنفّحها أمّا شمالٌ عريّةٌ ... وأمّا صبا جُنح الظلام هبوبُ

د - أومَتْ بعينيها من الهودجِ ... لولاك في ذا العام لم أحجُجِ

هـ - ولو أنّ ليلى الأخيليّة سلّمتْ ... عليّ ودوني جَندلٌ وصفائحُ

لسلّمت تسليم البشاشة أو زقا ... إليها صدًى من جانب القبر صائحُ

و - لو أنّ حيًّا مُدرِكُ الفلاح ... أدركه ملاعبُ الرماح

ز - لو كان قتلٌ يا سلامُ فراحةٌ ... لكن فررتُ مخافةً أن أوسرا

ح - لو بغير الماء حلقي شَرِقٌ ... كنتُ كالغصّان بالماء اعتصاري

ط - لولا الحياءُ وباقي الدين عِبْتُكما ... ببعض ما فيكما إذ عِبْتُما عَوَري

ي - ما كان ضرّك لو مننتَ وربّما ... منّ الفتى وهو المغيظُ المُحْنَقُ

ك - وربّما فاتَ قوما جلّ أمرهم ... من التأنّي وكانَ الحزمُ لو عجلوا

ل - فلو مِتّ في يوم ولم آتِ عَجْزةً ... يُعنّفني فيها امرؤٌ غيرُ عاقل

لأكرم بها من ميتة إن لقيتها ... أطاعن فيها كلّ خِرْقٍ منازلِ

م - تهاض بدارٍ قد تقادمَ عهدُها ... وأمّا بأمواتٍ ألمّ خيالُها

ن - لو شئتِ قد نقعَ الفؤادَ بشربةٍ ... تدعُ الحوائمَ لا يجدنَ غليلا

س - تجاوزتُ أحراسا عليها ومعشرا ... عليّ حراصا لو يُسِرّون مقتلي

ع - ولو نُعطَى الخيارَ لما افترقنا ... ولكن لا خيارَ مع الليالي

ف - كذبتُ وبيتِ الله لو كنتُ صادقا ... لما سَبَقَتْني بالبكاء الحمائمُ

ص - ولو أنّها عُصفورةٌ لحسبتها ... مسوّمةً تدعو عُبيدًا وأزنما

ق - سقته الرواعدُ من صيّفٍ ... وإن من خريفٍ فلن يعدما

ر - لو غيرُكم عَلِقَ الزبيرُ بحبله ... أدّى الجوارَ إلى بني العوّام

ش - وكم موطنٍ لولاي طِحتَ كما هوى ... بأجرامه من قُلّة النيقِ منهوي

توثيق شواهد " لو " و " أمّا " و " لولا " و " لوما "

أ - الشاهد للمنطمش الضبّي ، وهو من " القليل " في أوضح المسالك ٢٠٤/٣ .

ب - البيتان لقيس بن الملوّح ، وهما من " القليل " في شرح الأشموني ٦٠٠/٢ .

جـ - الشاهد لأبي القمقام ؟ في الخزانة ٤٣٢/٤ ، وهو " قليل جدّا " في شرح جمل الزجاجي ٢٣٢/١ .

د - الشاهد لعمر بن أبي ربيعة ، وهو من " القليل " في الكافية في النحو ٢٠/٢ ، وفي المغني ص ٣٦١ . (وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه) ، ومن " النادر " في شرح قطر الندى ص ٢٥١ .

هـ - البيتان لتوبة بن الحُمَيّر ، وهما من " القليل " في شرح ابن عقيل ٣٨٦/٢ .

و - الشاهد للبيد بن ربيعة ، وهو " نادر " في الجنى الداني ص ٢٩٤ .

ز - الشاهد بلا نسبة ، وهو من " النادر " في الهمع ٣٤٩/٤ .

ح - الشاهد لعدى بن زيد ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٢٤١/٢ ، وهو من " النادر " في الهمع ٣٤٨/٤ .

ط - الشاهد لابن مقبل ، انظر معجم شواهد النحو رقم (١٣٠٤) وهو " ضرورة أو قليل " في الدرر ٨٣/٢ .

ى - الشاهد لقتيلة بنت النّضر ، وهو من " القليل " في الجنى الداني ص ٢٩٧ ، وأوضح المسالك ٢٠٠/٣ ، والمغني ص ٣٥٠ ، وشرح التصريح ٢٥٤/٢ ، ومن " النادر " في الهمع ٢٨٠/١ .

ك - الشاهد للأعشى ، وهو من " القليل " في المغني ص ٣٥٠ .

ل - البيتان لعبيد الله بن الحر ، وهما من " النادر " في الهمع ٣٤٩/٤ ، والدرر ٨٢/٢ .

م - الشاهد للفرزدق ، وهو " قليل جدا " في شرح الجمل ٣٣٣/١ .

ن - الشاهد لجرير ، انظر معجم شواهد النحو رقم (٢١٢٩) ، وهو قليل " في أوضح المسالك ٢٠٥/٣ ومن " النادر " في الهمع ٣٤٩/٤ ، ومن " النادر الغريب " في الدرر ٨٣/٢ .

س - الشاهد لامرىء القيس ، وهو من " غير الكثير " في المغني ص ٣٥٠ .

ع - الشاهد لم أهتد الى قائله ، وهو " قليل " في أوضح المسالك ٢٠٥/٣ ، وشرح التصريح ٢٦٠/٢ .

ف - الشاهد لمجنون ليلى ، وهو من " القليل " في الجنى الدّاني ص ٢٩٤ ، وفي أوضح المسالك ٢٠٥/٣ .

ص - الشاهد للعوام بن شوذب ، في معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٥٦٢) ، وهو من " النادر " في الجنى الدّاني ص ٢٩٤ .

ق - الشاهد للنمر بن تولب ، وهو " قليل جدا " في شرح الجمل ٢٢٣/١ .

ر - الشاهد لجرير ، وهو من " النادر أو الضرورة " في الهمع ٣٤٨/٤ ، وعبارة المغني تفيد أنه " قليل " ص ٣٥٣ .

ش - الشاهد لم اهتد الى قائله ، وهو " قليل " في شرح الرضي على الكافية ٢٠/٢ .

شواهد العـــدد

أ - لَقَدْ ظَهَرتَ فلا تَخْفَى على أحـــدٍ ... إلاّ علَى أحَــدٍ لا يَعْرِفُ القَمـــرا

ب - كأنَّ خُصْيَيْـهِ مِن التَّدَلْـدُلِ ... ظرفُ عَجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَـــلِ

شواهد كنايات العدد

أ - وكائِنْ بالأباطح من صَديـــقٍ ... يراني لو أُصِبْتُ هو المصـــابُ

ب - وكائِنْ رَدَدْنا عنكم من مُدَجَّـــجٍ ... يجيء أمامَ الألفِ يَمْشي بالسِّـلاحْ

جـ - اطْرِدَ اليأسَ بالرَّجاءِ فكائِــنْ ... آلِمـاً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْـــرِ

د - وكائِنْ لنا فضلاً عليكم ونِعْمَــةً ... قَديمـاً ولا تَدْرُون ما مَنُّ مُنْعِـــمِ

توثيق شواهد العدد

أ - الشاهد مختلف في نسبته . انظر معجم شواهد النحو رقم (١١٧٢) . وهو من " القليل في الــدرر ٣٠٥/٢ .

ب - الشاهد لجندل بن المثنى . وهو " قليل جائز " في شرح التصريح ٢٧٠/٢ .

توثيق شواهد كنايات العدد

أ - الشاهد لجرير وهو من " القليل " في الدرر ٢١٢/١ .

ب - الشاهد لم أهتد لقائله . وهو من " القليل " في الدرر ٢١٣/١ .

جـ - الشاهد بلا نسبة . وهو من " القليل " في الهمع ٨٤/٤ .

د - الشاهد لمجهول . وهو من " القليل " في الهمع ٨٤/٤ .

شواهد الحكايـــــة

أ - أتوا ناري فقلت منون أنتـــم ... فقالوا : الجن فقلت : عِموا ظلامـا

شواهد الاستفهــام

أ - على ما قامَ يشتمُني لئيــمٌ ... كخنزيرٍ تمرَّغَ في رمــادِ

ب - إنا قتلنا بقتلانا ســراتكمُ ... أهلَ اللواء ففيما يكثرُ القتــلُ

جـ - يقول إذا اقلولى عليها وأقـردت ... ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائـمِ

د - لعمرُك ما أدري وإن كنتُ داريـا ... بسبعٍ رمينَ الجمرَ أم بثمـانِ

توثيق شواهد الحكايــة

أ - الشاهد لـسمير بن الحارث • وهو من الذى قبل مرّة الكتاب ٤١٠/٢ • وهو " قليل نـــادر " في شرح ابن عقيل ٤٢٥/٢ • و " نادر " في أوضح المسالك ٢٣٢/٣ • وفي شرح الأشموني ٦٤٢/٣ • و " نادر " في الشعر في شرح التصريح ٢٨٣/٢ • وهو من " الندور " بحيث لا يقاس عليـــه في المقرب ٣٠٠/١ •

توثيق شواهد الاستفهام

أ - الشاهد لحسّان بن ثابت • وهو من " القليل الشاذ " في الدرر ٢٣٨/٢ •

ب - الشاهد لحسّان بن ثابت • وهو من " النادر " في الدرر ٢٣٨/٢ •

جـ - الشاهد للفرزدق • وهو من " القليل " في الأشباه والنظائر ١٤٦/٢ • و " نادر " في حاشـــية الصبان على شرح الاشموني ٢٥١/١ ، ٢٥٢ •

د - الشاهد لعمر بن أبي ربيعة • وهو من " القليل " في شرح جمل الزجاجي ٢٣٨/١ •

" خاتمـــــة "

انّ فضل علمائنا الأوائل يعجز الابداع عن وصفه ، لما تميّزوا به من احاطة شملت جزئيـــات اللغة على اتساعها ، وبعد أن اقتفيت بما بقي على موائد علمهم أستطيع أن أوجز نتائج هذا البحث بما يلي :

أولا : ان " القلّة والندرة " لا تعني عدم الفصاحة في أغلب قضاياها ، بل تعني تدرّجا استعماليا يبدأ من المطرد الذى لا يتخلف ثمّ يتضاءل حتى يصل الى الشاهدين أو الشاهد اللغوى الواحد ، مما جعل النحاة يسمونه " بالقلّة والندّرة " ، فشاع عند النحاة استعمال " كثير " و " قليل " و " أقلّ " ، تدرّجا في شيوع الظواهر اللغوية .

ثانيا : انّ شيوع مصطلحي " القلّة والندرة " في أحكام النحاة على ظواهر اللغة يرجع من حرصهم الشديد على تماسك هذا العلم الذى يحفظ لغة القرآن ، فحتّى لا تختلط الأصول النحويّة وحتى لا تتشتت اللغة ، حرص العلماء على وصف الظواهر المخالفة للمطّرد في الاستعمال بهذين الحكمين .

ثالثا : يرجع حكما " القلة والندرة " في بعض القضايا الى ظواهر لهجيّة قديمة كانت سائدة قبل أن ينزل القرآن الكريم ويوحّد لغة العرب ، على لهجة قريش ، وقد عزا اللحيانيّ والرؤاسيّ وغيرهما ظواهر الى قبائل عربيّة مخصوصة .

رابعا : يرجع بعض أحكام " القليل والنادر " الى عدم القدرة البشريّة المحدودة في استقصاء جميع ما يتكلم به الناس ، وتتميّز اللغة العربية باتساعها ، وتشعب قضاياها ، ممّا يجعل الاحاطة بها ضربا من المستحيل ، أو لا يحيط بها الآ نبيّ .. فكيف يستطيع العالم من علمائنا الأفاضل أن يحيط بها ؟ لذلك كان نقص الاستقراء من أسباب شيوع هذه الاحكام بين النحاة على الظواهر اللغوية ، اعتمادا على ما وصل اليه العالم من الشواهد ، ولهذا فقد صوّب بعض المتأخرين أحكام القدماء المتعلقة " بالقليل والنادر " اعتمادا على ما استقرأوه من شواهد جديدة جعلتهم يعيدون النظر في الاحكام السابقة فيخرجان بعض الظواهر من " القليل والنادر " الى " الكثير " .

خامسا : كانت الحدود الزمانية والمكانية التي ارتضاها النحاة للاحتجاج بشعر الشعراء من أسباب شيوع هذه الأحكام ، لتسرّب شعر الذين لا يحتجّ بلغتهم عن طريق الرواة الى أئمة النحو .

سادسا : طبيعة الظواهر اللغويّة نفسها كانت من أسباب شيوع حكمي " القليل والنادر " اما لغرابتها حقيقة أو لمخالفتها الشائع على ألسنة الناطقين باللغة ، أو لاحتمالها حكمين نحويين قد يتعارضان .

سابعا : عدم وضوح مصطلحي " القليل والنادر " في أذهان علمائنا الأفاضل . وهو يتضّح في اختلاف احكام النحاة على الظاهرة اللغوية نفسها ، وفي اختلاف حكم العالم نفسه على الظاهرة نفسها ، ما بين كتاب وكتاب أو في الكتاب نفسه . كما وضح ذلك عند أعلام من أئمة النحو كابن هشام .. وابن عصفور .. وغيرهما .. ولم يسلم من هذا الاختلاف في الأحكام سيبويه نفسه . الذى كان يرفض بعض الظواهر ثم يجيزها على قلّة .

ثامنا : عدم وضوح وجود منهج محدّد صارم لمعالجة قضايا " القلة والندرة " عند النحاة . وهذا يتضح في كثير من الأحكام .. فبعد أن يعطي العالم القاعدة المطّردة يبدأ بمناقشة ما خرج عليها من استعمالات . فتظهر أحكام الضرورة والشذوذ والندرة والقلة . وغيرها . ويعذر النحاة في ذلك فجميعهم اعتمدوا على السماع في أخذ اللغة ، وتقعيد قواعدها .

تاسعا : كانت الشروط الجزئية الفرعية مدعاة بشكل كبير الى شيوع مصطلحي " القلة والندرة " . وذلك لأن الاستعمالات اللغوية المخالفة ، كانت تنقض الشروط الفرعية التي وضعها العلماء ، . ونقضها جاء من ابن اللغة نفسه الذى قعّدت القواعد الأصوليّة والفرعية على لغته ممّا يدلّ على أن الشروط الفرعية التي وضعها النحاة من أسباب شيوع حكمي " القلة والندرة " . وان الشروط تعجيزية وهي التي تربك أبناءنا في استيعاب لغتنا الجميلة - لغة القرآن - .

عاشرا : كانت بعض ظواهر " القليل والنادر " مراجعة أصل لغوى مرفوض ، وذلك كمجيء خبر عسى وكاد اسما مفردا لا جملة . فالأصل في أخبار هذه الافعال أن يجيء اسما مفردا . ولكن أبناء اللغة عدلوا عن هذا الأصل الى استعمال الفعل المضارع المقرون بـ " أن " في بعضها ، والممنوع من الاقتران بـ " أن " في بعضها الآخر . وعندما استعمل ابن اللغة هذه الأفعال دون أن يلتزم بالشروط - مجيء أن وحذفها - أو عندما رجع الى استعمال الأصل المرفوض أطلق على استعماله هذا " نادر " و " قليل " كما أطلقوا على استعمال " ودع " ومشتقاته " نادر " لاستغنائهم - العرب - بـ " ترك " عن ودع ووذر .

حادى عشر : الاختلاف ما بين منهج البصريين ومنهج الكوفيين أوجد كثيرا من أحكام " القليل والنادر " . لأن البصريين يتشدّدون في اطّراد القواعد ، ويسمون ما خالفها من الاستعمالات .. ضرورة أو شاذّا . بينما تميّز الكوفيّون بقبول المرويّات عن العرب . فتوسعوا في القياس والقواعد لتشمل الاستعمالات الخارجة على الاطّراد اللغوى . فوسمت هذه الاستعمالات بالقلّة والندرة .

ثاني عشر : كانت أحكام " القلّة والندرة " بديلا عن حكم الضرورة في كثير من الظواهر اللغوية . وذلك ان كانت الظاهرة نثرا عاديا فكيف توصف بالضرورة ؟ الضرورة لا تفسّر مجيء استعمال العرب ما يخالف القواعد في النثر . فشاعت لذلك أحكام القلّة والندرة . بديلا عن الضرورة الشعرية على النثر .

ثالث عشر : يذهل الانسان عندما يتمعّن في استقصاء أئمة النحو لجزئيّات اللغة ، والقواعد المستنبطة منها . لا سيّما في اللغة التي جمعوها ودوّنوها وناقشوها وقعّدوا القواعد عليها .. يذهل الانسان عندما يرى النظرة الشموليّة المتحلة الدقيقة في الجزء اللغوى المستقرأ الذى استنطبت منه القواعد ، لما فيه من احاطة شمولية تذكرك انهم في مناقشة القواعد المرتضاة بناء على اللغة المستقرأة يلمون الماما بكل التفاصيل والجزئيات حتى لتظهر أنّه لم تفتهم فائتة ... ومع جهودهم المتّصلة الكبيرة ، الاّ أنهم اختلفوا في نظرتهم " للقليل والنادر " . ولم يحدروا في أحكامهم عليهما عن خطة محكمة . مع أنّ بعض الاستعمالات كانت في طور النمو . واللغة تنمو وتتطوّر .

أحمد الله سبحانه وتعالى الذى أعانني لانجاز هذا العمل . وأسأله جلّت قدرته ، أن أكون قد أضفت اضافة نوعيّة الى مكتبة النحو العربيّ بهذا البحث .

مسـرد الآيـات القرآنية الكريمة حسب التلاوة

سورة البقـرة :

	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث
(ثمّ أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم)	٨٥	١٤٢
(فقليلا ما يؤمنون)	٨٨	١٨
(بل ملّة ابراهيم حنيفا)	١٣٥	٥٧ ، ١١٠
(ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة)	١٩٥	١٣٥
(لمن أراد أن يتمّ الرّضاعة)	٢٣٣	١٥٧
(الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهـار سرّا وعلانية فلهم أجرهم عند ربّهـم)	٢٧٤	٨٢

آل عمران

	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث
(و للّه على الناس حج البيت من استطاع اليـه سـبيلا)	٩٧	٢٦

النسـاء

	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث
(واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام)	١	٤٧ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ١١٦ ، ١٢٤
(وَلْيَخْشَ الذين لو تركوا من خلفهم ذريّة ضعافا)	٩	١٤١
(ما فعلوه الاّ قليل منهم)	٦٦	١٥٧
(أو جاؤكم حصرت صدورهم)	٩٠	٨٣
(ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن ومايُتْلى عليكم)	١٢٧	٩٠
(ان يكن غنيّا أو فقيرا فالله أولى بهما	١٣٥	١٢٤

المائدة

	رقم الآية	رقم الصفحة في البحث
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)	٣٨	٣٤

مسرد المصادر والمراجـــع

- القرآن الكريم .
- الاتقان في علوم القرآن للحافظ الجلال السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، المكتبـــة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٧م .
-
للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٧٦م .
- الاحتجاج بالشعر في اللغة ، الواقع دلالته ، د. محمد حسن حسن جبل . دار الفكر العربـــي - مطابع الوجوى - عابدين - القاهرة ، ١٩٧٧م .
- أسرار النحو ، أحمد بن سليمان بن كمال باشا ، تحقيق أحمد حسن حامد ، منشورات دار الفكر - عمّـان .
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، شركة الطباعـة الفنية المتحدة ، ١٩٨٥م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر بن سهل السرّاج النحوى البغدادى ، تحقيق عبد الحسين الفتلـــي ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٩٨٥م .
- الأصول : د. تمام حسّان ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، ١٩٨٢ .
- الأغاني . أبو الفرج الاصفهاني ، مطابع كوستاكوماس وشركاه ، مصورة عن طبعة دار الكتب .
- الاقتراح في علم أصول النحو . جلال الدين السيوطي ، تحقيق وتعليق احمد محمد قاسم .
- ألفية ابن مالك في النحو ، محمد عبد الله بن مالك الأندلسي ، مكتبة طبعة المدينة المنـــورة ، سنة ١٤٠٤ هـ .
- الأمالي الشجرية ، ضياء الدين الحسن بن الشجرى . دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت . لبنان .
- انباه الرواة على أنباه النحاة . الوزير جمال الدين بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضـــل ابراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ط ١٩٥٠م .
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف الامام أبي البركات عبــــد الرحمن بن محمد الأنبارى . ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف ، تأليف محمد محيى الدين عبــــد الحميد - دار الفكر .
- أوضح المسالك الى ألفيّة ابن مالك ، تأليف الامام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بـــن هشام الأنصاريّ ، ومعه كتاب هداية السالك الى تحقيق أوضح المسالك ، تأليف محمد محيى الديـن عبد الحميد . دار احياء التراث العربي بيروت ، لبنان ، ط ٥ ، ١٩٦٦م .
- الايضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب ، تحقيق وتقديـــــم د . موسى بناى العليلي ، مطبعة العاني - بغداد . ـــ ١٩٨٢م .
- الايضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق د . مازن المبارك ، بيروت - دار النفـاش - ط ٣ ، ١٩٧٩م .
- البحث اللغوى عند العرب ، مع دراسة لقضية التأثـير والتأثر ، د. عبد الرحمن أيوب ، ط ٤ . ١٩٨٢ م .

- البحث النحوى عند الأصوليين ، د٠ مصطفى جمال الدين ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، العراق ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠م ٠
- بحوث ومقالات في اللغة ، د٠ رمضان عبد التواب ، مطبعة المدني ، ط ١ ، ١٩٨٢م ٠
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٧٩م ٠
- البيان والتبيين ، لأبي عثمان بن بحر الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، والسيد محمد فاتح الدايه ، بيروت ، ط ٤ ٠
- تاج العروس من جواهر القاموس ـ للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق عبد العليم الطحاوى ، عبد الستار احمد فراج ، عبد الكريم الغرباوى ، دار الجيل ـ مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٧٤م ٠
- تاريخ آداب العرب ، مصطفى صادق الرافعي ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٧٤م ٠
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للحافظ أبي بكر احمد بن علي الخطيب البغدادى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ٠
- تاريخ العربية ، د٠ عبد الحسين محمد الفتلي ، رشيد عبد الرحمن العبيدى ، طارق عبد عون الجنابي ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ٠
- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد بن علي بن اسحاق الصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى ، دار الفكر بدمشق ط١ ، ١٩٨٢م
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي ، الأندلسي ، تحقيق د٠ عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٩٨٦م ٠
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تأليف ابن مالك ، تحقيق الاستاذ محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٧
- التعريفات ، السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد الزين أبي الحسن الحسيني الجرجاني ، تحقيق وتعليق ، د٠ عبد الرحمن عميره ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٩٨٧م ٠
- التفسير الكبير المسمى البحر المحيط ، أثير الدين ، أبو عبد الله بن علي بن حيان الأندلسي القرطبي الغرناطي الشهير بأبي حيّان ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط ٢ ، ١٩٨٣ م ٠
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للامام الزمخشرى ، تحقيق محمد مرسي عامر ، مراجعة الطبع الدكتور شعبان محمد اسماعيل ، الناشر دار المصحف ، شركة مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد ، ط ٢ ، ١٩٧٧م ٠
- تفسير القرطبي الجامع لاحكام العبادات ، لأبي عبد الله محمد بن احمد الأنصارى القرطبي ، مصورة عن طبعة دار الكتب ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ط ٣ ٠
- التوطئة لأبي علي الشلوبيني ، دراسة وتحقيق ، يوسف احمد المطوع ، دار التراث العربي للطباعة والنشر ٠
- تيسير النحو ، الدكتوره سهير محمد خليفه ، مطبعة السعادة ، ط ١ ، ١٩٨١م ٠
- الجامع لاحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصارى القرطبي ، مصورة عن طبعة دار الكاتب ، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧م ٠
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، الملقب بدستور العلماء ، تأليف القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد فكرى ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٧٥م٠

- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري ، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٧ - ١٩٨٨ .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعة حسن بن قاسم المرادي . تحقيق طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ١٩٧٦م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار احياء التراث ، عيسى الباب الحلبي وشركاه .
- الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن احمد الفارسي ، بتحقيق علي النجدى ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، و د. عبد الفتاح شلبي ، ومراجعة محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، مصورة على الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .
- خزانة الأدب ولب لسان العرب ، شواهد على شرح الكافية ، عبد القادر بن عمر البغدادى ، المطبعة الميرية ، بولاق ، ط ١ .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، ط ٤ ، دار العلم للملايين .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، الفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ٢ ، بالأوفست .
- دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، د. أحمد ناجي الغني وحاتم الضامن ، وحسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط ١ ، ١٩٨٧ .
- دروس في كتب النحو ، د . عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٧٥ م .
- رسالة الغفران ، أبو العلاء المعرّي ، حققه وقدم له المحامي فوزي عطوى ، الشركة اللبنانية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
- سيبويه ، جامع النحو العربي ، د. فوزي مسعود ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمذاني المصري ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد .
- شرح أبيات سيبويه ، أبو جعفر احمد بن محمد النحاس ، تحقيق احمد خطاب ، مطابع المكتبة العربية بحلب ، ط ١ ، ١٩٧٤م .
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زيد الدين العلمي - دار الفكر .
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، ج ١ ، طبع بمطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، احياء التراث الاسلامي ، ١٩٨٠م .
- شرح ديوان الحماسة ، الخطيب التبريزي ، يحيى بن علي الشهير بالخطيب - عالم الكتب ، بيروت .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، اعداد وتقديم وتحقيق علي ملكي ، منشورات دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تأليف الامام أبي محمد محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري ، ومعه كتاب منتهى الارب ، بتحقيق شرح شذور الذهب ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد .

- شرح عيون الاعراب ، أبو الحسن المجاشعي ، تحقيق الدكتور حنا حداد . عمان - (اربد) ١٩٨٠م
- شرح القصائد العشر ، تأليف أبي زكريا يحيى بن علي المعروف بالخطيب التبريزي ، حقق أصوله وضبط غرائبه وعلق حواشيه ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط ٢ ، ١٩٦٤م .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- شرح اللمع ، ابن برهان العكبري ، الامام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الاسدي ، تحقيق د. فايز فارس الحمد - الكويت - ط ١ ، ١٩٨٤م .
- شرح المفصل الشيخ العالم العلامة ، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة أبو عبد الله محمد بن مسلم الدينوري ، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .
- الشواهد والاستشهاد في النحو ، رسالة ماجستير ، اشراف د. كمال ابراهيم ، اعداد عبد الجبار علوان - مطبعة الزهراء ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٦م .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، احمد بن فارس ، تحقيق السيد احمد صقر ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ضحى الاسلام ، احمد أمين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١٠ .
- طبقات الشعراء ، محمّد بن سلام الجمحي البصري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٠م .
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلّام الجمحي ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة .
- ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، د. احمد سليمان ياقوت ، شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة ، العمريه ، الرياض ، ط ١ ، ١٩٨١م .
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، فتحي عبد الفتاح الدجني ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٤م .
- العمدة ، في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، تأليف أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ٤ ، ١٩٧٢م .
- عيون الاخبار ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- القاموس المحيط ، تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، دار الجيل ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، حققه ووضع فهارسه ، مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٥٤ م .
- الفهرست ، ابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب ، نور الدين عبد الرحمن الجامي ، دراسة وتحقيق د. اسامه طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية - العراق ، ١٩٨٣م .

- فوات الوفيات والذيل عليها ، محمد بن شاكر الليثي ، تحقيق د. احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣م .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٤م .
- في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر ، دراسة لغوية في شعر السيّاب ونازك والبياتي ، مالك يوسف المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨١م .
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، شرح الاقتراح ، لأبي الطيب الفارسي المغربي ، رسالة ماجستير ، برهان محمد عبد القادر حسين ، دار المصطفى للنشر والطبع ، ١٩٧٩ . (من مكتبة الدكتور حنّا) .
- الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد ، الناشر ، مكتبة المعارف ، بيروت .
- كتاب الجمل في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
- كتاب حروف المعاني ، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، اربد - الأردن . ط ١ ، ١٩٨٤ م
- كتاب الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقي د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٨٢م .
- كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي بمصر ، ط ٢ ، ١٩٧٧م .
- كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق د. مهدي الخزومي ، ابراهيم السامرائي .
- كتاب فاتحة الاعراب في اعراب الفاتحة ، تاج الدين الاسفرايني ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، ١٩٨١م .
- كتاب الكافية في النحو ، تأليف الامام جمال الدين أبي عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي ، شرحه الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٣ ، ١٩٨٢ م .
- كتاب اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، تحقيق فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، الأردن ، مكتبة الكندي ، ١٩٨٨م .
- كشاف اصطلاحات الفنون ، للشيخ محمد أعلى بن علي التهانوي ، شركة خياط ، للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٦٦م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تأليف أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، ومعه كتاب الانصاف مما تضمنه الكشاف من الاعتزال للامام ناصر الدين احمد بن محمد ابن المنير الاسكندري المالكي ، انتشارات أفتاب تهران .
- كشف المشكل في النحو ، الحيدرة اليمني ، علي بن سليمان ، تحقيق د . هادي عطيه مطر ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
- الكليات ، أبو البقاء الكوفي أيوب بن موسى الحسيني ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٧٦م .

- لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق د. حسن محمد محمد شرف ، عالم الكتب ، ١٩٧٩م .
- اللهجات العربية في التراث ، د. احمد علم الدين الجندى ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، ١٩٧٨م .
- مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، النشرة الثانية .
- مجمل اللغة ، أبو الحسين احمد بن فارس ، تحقيق الشيخ هادى حسن حمودى ، الكويت - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد المخطوطات العربية ، ط ١ ، ١٩٨٥م .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، علي بن اسماعيل بن سيدة ، تحقيق ابراهيم الابيارى ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، محمد محمود الحلبي - ط ١ ، ١٩٧١م .
- محيط المحيط ، بطرس البستاني ، مؤسسة جواد للطباعة ، بيروت ، ١٩٧٧م .
- المدارس النحوية ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٧٢م .
- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار النهضة ، مصر ، للطبع والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، ط ٢ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته ، محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البيجاوى ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي النحوى ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى ، منشورات وزارة الأوقاف ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .
- معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعات من سنة ١٩٥٥ - ١٩٨٠م .
- معجم الأدباء ، ياقوت الحموى ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط ٣ ، ١٩٨٠م . وطبعة دار المستشرق ، بيروت ، لبنان .
- معجم شواهد النحو الشعرية ، الدكتور حنا جميل حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
- معجم الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف اسماعيل عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، والطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، دار الكتب المصرية .
- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، ابراهيم مصطفى ، احمد حسن الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار ، المكتبة العلمية - طهران .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لجمال الدين ابن هشام الأنصارى ، حققه وعلق عليه ، د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر .

- المفصل في علم العربية ، تأليف الامام الأجل فخر خوارزم ، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، دار الجيل - بيروت - لبنان ، ط ٢ .
- المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب - بيروت .
- المقدمة الجزولية في النحو ، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد ، مراجعة د. حامد أحمد ، د. فتحي محمد احمد جمعه .
- المقرب ، لابن عصفور الأشبيلي ، علي بن مؤمن ابن عصفور ، تحقيق د. احمد عبد الستار الجوارى ، ود. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٧٢م .
- المقصور والممدود ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق وشرح ماجد الذهبي ، مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٨٨
- من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، العلامة عبد الرحمن بن خلدون .
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، تأليف أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني .
- الموفي في النحو الكوفي ، للسيد صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي ، شرحه بتعليقات غوامضه ومقاصده ، محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، د. خديجة الحديثي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١م .
- نحاة ومناهج ، د. احمد ماهر ، الناشر المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٤م .
- النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج . د. عبده الراجحي ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، عباس حسن ، دار المعارف بمصر ، ط ٤ ، ١٩٧١م .
- نحو وعي لغوي ، د. مازن المبارك ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩م .
- النزعة المنطقية في النحو العربي ، د. فتحي عبد الفتاح الدجني ، الناشر وكالة المطبوعات - ط ١ - ١٩٨٢م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق د. ابراهيم السامرائي ، ط ٢ ، ١٩٧٠م . ط ٣ ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ، ١٩٨٥م .
- النشر في القراءات العشر ، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري صححه علي محمد الضباغ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- النقد عند اللغويين في القرن الثاني ، سنية أحمد محمد ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م.
- النوادر في اللغة ، لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ١٩٦٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للامام جلال الدين السيوطي ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٧م .
- هدية العارفين ، أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين ، اسماعيل باشا البغدادي ، طبعة وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ، استانبول ، منشورات مكتبة المتنبي ، بغداد ، ١٩٥١م .

الدوريات والمجلاّت :

- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عدد مزدوج ٢١ - ٢٢ ، السنة السادسة - تموز - كانون أول ، ١٩٨٣م .
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عدد ١٩ ، ٢٠ ، كانون ثاني ، حزيران ، السنة السادسة ، ١٩٨٣م.
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، تموز ، كانون أول ، عدد مزدوج ، ٢٥ - ٢٦ ، السنة الثامنة ، ١٩٨٤م .
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العددان ، ٢٧ - ٢٨ ، السنة التاسعة ، ١٩٨٥م .
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، تموز ، كانون أول ، السنة ١١ ، ١٩٨٧م .
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، عدد (٣٥) ، السنة الثانية عشرة ، تموز ، كانون الأول ، ١٩٨٨م .